دانا علي صالح البرزنجي

السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١



مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية

دانا علي صالح البرزنجي

السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١



مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية
Kurdistan Center for Strategic Studies

مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة ثقافية تأسست في عام ١٩٩٢ تهدف الى الدراسات العلمية في مجالات الامن القومي والسياسة الدولية والاقتصاد والقضايا الاستراتيجية ولا تهدف الى تحقيق مكاسب تجارية.

كل الدراسات التي تصدر عن المركز تعبر عن آراء اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز.

Email: Fered 1956@yahoo.com

دانا علي صالح البرزنجي

- السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية
- منشورات مركز كردستان للدراسات الستراتيجية

السليمانية ٢٠٠٩

المصمم: كمال حامد

رقم الايداع: (٢٦٢١) لسنة ٢٠٠٩

رقم الايداع في مكتبة المركز: ١٤/٨١/ ٩

المقدمة

تثير السياسة الخارجية الأمريكية إهتماماً واسع النطاق، وخصوصاً في المرحلة الحالية للنظام الدولي. فالولايات المتحدة الأمريكية تعدّ الدولة الأقوى في العالم، وذات تأثير ملموس على مجلس الأمن وعلى معظم المؤسسات السياسية والمالية والإقتصادية الدولية، كما لايمكن إخفاء تأثيرها على سياسات العديد من الدول، القوية منها والضعيفة، فضلاً عن تطلعها الدائم لإستمرار هيمنتها على العالم، ومّا زاد من دور هذه التوجهات غياب قوّة موازية لها عسكرياً وإقتصادياً وتكنولوجياً، الأمر الذي أدى الى أن يكون لها حضور دائم في معظم القضايا العالمية لتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية عبر سياستها الخارجية.

وقد وجدت الولايات امتحدة الأمريكية ضالتها في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتي شارك في تنفيذها ١٥ سعودي من مجموع ١٩ شخص -، حيث مهّدت هذه الأحداث السبيل للولايات المتحدة الأمريكية لإعلانها حملة عالمية واسعة النطاق تحت مسمّى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، والتي في ظلها لاتزال تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: بقائها قوّة قطبية أحادية في العالم من خلال تزعمها حملة مكافحة الإرهاب. والقضاء على التنظيمات والجماعات (الإرهابية) التي تشكل الخطر الجديد على الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ دراسة وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية، لهذا السّبب، تنطوي على أهمية بالغة. ولكن ما يزيد كذلك من أهمية هذا الموضوع المسمى (السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر٢٠٠١) بُعدان: أولهما زماني، وثانيهما مكاني. فمن حيث الزمان، شكّل تأريخ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما حدث فيه للولايات المتحدة الأمريكية نقطة إنطلاق دراستنا، حيث أدّت هذه الأحداث، التي عدّها معظم الباحثين بمثابة منعطف تأريخي، الى أن تتغير السياسة الخارجية الأمريكية وأن تبرّر قيادتها للعالم وهيمنتها عليه، وأن تقود الحرب على (الإرهاب). أما من حيث المكان، فإن الدراسة تتناول السياسة الخارجية الأمريكية حيال دولة معينة هي المملكة العربية السعودية، ذلك لأن معظم من قاموا بتنفيذها كانوا من السعوديين، مّما أدّى الى تأجيج الخلاف بين الدولتين جرّاء ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية

الضغط على المملكة العربية السعودية. وهنا تكمن أهمية دراسة واقع السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

أ- الإشكالية

يمكن صياغة إشكالية البحث بصيغة التساؤل الآتي: ما هي مقدار التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية جرّاء أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ ؟

ب- الفرضية

حاول الباحث، من خلال إحساسه بأهمية ودور السياسة الخارجية الأمريكية في العالم المعاصر، وميله وإهتمامه بالموضوعات والقضايا المعاصرة، وإعتقاده بضرورة فهمها وإستشراف مستقبلها، أن يبحث في إحدى هذه المواضيع، والتي تتمثّل بـ (السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)٢٠٠١)، وفي ضوء هذه الصياغة تضمنت فرضية البحث متغيراً مستقلاً، تمثل بأحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، بينما عدّت السياسة الخارجية الأمريكية متغيّراً تابعاً.

إطّلع الباحث على معظم الدراسات والأبحاث المتعلّقة بهذا الموضوع، وتبيّن له أن بعض الدراسين أو المؤلّفين تطرّقوا الى الموضوع بصورة مستعجلة، سواء بقصد أو بدونه، وقالوا بأنّ شهر العسل الأمريكي - السعودي إنتهى تماماً بعد أحداث سبتمبر. فيما إنطلق باحثون آخرون لدراسة الموضوع في نطاقه دون تضخيم نقاط الخلاف الأمريكي – السعودي بعد أحداث سبتمبر، وأشاروا الى علاقتهما الإستراتيجية وإستمرارها، على الرغم من إعطاء هذه الأحداث المبرّر الأفضل للولايات المتحدة الأمريكية لممارسة ضغط متزايد على المملكة العربية السعودية.

إن الإفتراض، الذي يحاول البحث التثبّت من صحته، ينطلق من فكرة مفادها: إنّ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إنطوت على تأثير مهمّ في إتجاه السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية. وللبرهنة على الفرضية سنحاول الإجابة على أسئلة رئيسة أهمّها:

- ما تأثير هذه الأحداث ؟
- وما نوعية هذا التأثير؟
- وكيف أضحى إتجاه السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية في ضوء هذا التأثير؟
- وما هي مشاهد مستقبل هذه السياسة؟

ج- أهداف الدراسة

يمكن ترتيب أهداف البحث بما يلي:

- الكشف عن أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ من خلال قراءة وتحليل التطورات التي أدّت اليها وخصوصيتها ودلالتها والتفسيرات المحتملة لها، فضلاً عن تحليل تداعياتها.
- تحليل تأثير أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية، وتقييم مدى هذا التأثير في النواحي السياسية، الإقتصادية، العسكرية، والإستراتيجية.
- إستشراف مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية.

د- منهجية الدراسة

تلافياً للنقص الحاصل في إستخدام منهج واحد في البحث العلمي، وتجاوزاً للثغرات والمطاعن التي تشوبه، فضلاً عن إستثمار مزايا المناهج المختلفة، فقد تمّ إستخدام أكثر من منهج بحث في كتابة هذه الدراسة، وذلك بإستخدام المنهج التاريخي في توضيح تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية منذ إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الدولة حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١. فضلاً عن إستخدام المنهج الوصفي في وصف العلاقة بين الدولتين. كما استُخدِم المنهج التحليلي في دراسة طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية، إضافة الى إعتماد المناهج المستقبلية لوضع مشاهد مستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية.

هـ- هيكلية الدراسة

قسّمت هذه الدراسة على أربعة أجزاء وخاتمة، ففي الجزء الأول، الذي عدّ تمهيداً لتسهيل الولوج الى عُمق الدراسة وتحليل المواضيع الرئيسة فيها، تمّ تناول السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية في إطارها التاريخي، وذلك في أربع فقرات تتلخص بما يلي:

أولاً/ مرحلة الإعتراف بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٣١ الى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

ثانياً/ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣.

ثالثاً/ مرحلة الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣ حتى أزمة الكويت عام ١٩٩٠.

رابعاً/ مرحلة أزمة الكويت عام ١٩٩٠ حتى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

أما الجزء الثاني الذي تضمن: المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية، فقد تناول الآتي:

- المتغيرات الإقتصادية، والتي تضمنت: النفط، التبادل التجاري، والتدفقات المالية السعودية.
- المتغيرات الداخلية الأمريكية، وتضمنت: اللوبي اليهودي، المجمّع الصناعي (العسكري والنفطي)، وسائل الإعلام، المتغيرات القيادية، والجامعات ومراكز الأبحاث.
- البيئة الداخلية السعودية، والتي تضمّنت: قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والإصلاح.
- المتغيرات الإقليمية: وتمّ التطرق فيها الى: الصراع العربي - الإسرائيلي، إيران، العراق، والدول الخليجية الأخرى.
- البيئة الدولية، والتي تضمنت: الإتحاد الأوروبي، الصين، روسيا، واليابان.

أما الجزء الثالث من الدراسة فقد تمّ تخصيصه لدراسة: أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها، في فقرتين: الأولى تمّ فيها تناول أحداث سبتمبر في نقاط وهي: التطورات التي أدت الى هذه الأحداث، خصوصيتها ودلالتها، والتفسيرات المحتملة لها.

أما الثانية فقد جعلت تداعيات هذه الأحداث موضوعها، حيث تناولت التداعيات الأمريكية، الداخلية منها والإقتصادية و الخارجية. وكذلك التداعيات على الصعيد الدولي من الجوانب الفكرية والآيدولوجية، ومن الجوانب المؤسّسية والقانونية، وفي المجال السياسي والإقتصادي والعسكري.

أما الجزء الرابع والأخير والذي يحمل عنوان: "أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والسياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية"، فقد خصص للتركيز على موضوعين: أولهما تأثير أحداث سبتمبر في السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية: على الصعيد السياسي، الإقتصادي، العسكري، والإستراتيجي. وثانيهما مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية، وذلك بوضع مشاهد لها، وهذه المشاهد تتمثّل بمشهد الإستمرار، التغيير، والإستمرار والتغيير.

وفي الخاتمة تمّ تلخيص مضمون البحث مع ذكر أهم الإستنتاجات التي تم التوصل اليها.

وأخيراً أرجو أن يكون في هذا الجهد شيء من الإضافة للمعرفة. وحافزاً لباحثين آخرين لتحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول أو مناطق أخرى لنكون على دراية وبصيرة في هذا المجال، وحتى لاتجعلنا المفاجآت نتصرّف دون تخطيط ورؤية سابقين.

١-السياسة الخارجية الأمريكية
حيال المملكة العربية السعودية
(الإطار التأريخي)

توطئة

إن التاريخ، بمعناه العام، يشير الى المعالجة المنظمة للأحداث الماضية، وبذلك يصبح لكلّ شيء ماض، ويشكّل هذا الماضي مصدراً من مصادر المعلومات السياسية. وغالباً ما يهتم المؤرخون وعلماء السياسة بمعالجة أحداث واحدة. وهكذا نجد ان الجانب السياسي في علم التأريخ له علاقة بعلم السياسة. كما لا يمكن للباحث دراسة أو تحليل مشكلة سياسية معاصرة بدون الرجوع الى الماضي. علاوة على ذلك فإن العودة الى التأريخ يمكّن الباحث من رؤية مشاكل قد تشابه المشاكل التي هو بصدد بحثها ومحاولة إيجاد الحلول لها، بالإستفادة من تجارب وخبرات الماضي[1].

إنطلاقا من هذا المدخل سنعمد في هذا الجزء - التمهيدي - الى تتبّع السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية[2] في إطارها التأريخي، وذلك كمحاولة لفهم وتحليل مراحل هذه السياسة، والوقوف أمام محطاتها التأريخية المهمة سبيلاً لولوج المواضيع الرئيسة في هذا البحث من جهة، ولإستكمال المعرفة حول السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية من جهة أخرى. وهذا ما سنتناوله في فقرات مصنفة على أساس المراحل التاريخية التي أفضت اليها المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية، مجتمعة أو منفردة، وتأثيراتها في دفع صانع القرار الأمريكي الى تغيير سياسة دولته الخارجية أو تغيير آليات تنفيذ إستراتيجياتها من مرحلة لأخرى. وهذه الفقرات هي الآتي :-

* مرحلة الإعتراف بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٣١ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.
* مرحلة إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حتى الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣.

---

[1] د. محمد نصر مهنا، علم السياسة، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ص٧٧ – ٧٨.

[2] من هنا عند الإشارة الى إسم دولة (المملكة العربية السعودية) - الذي أُعلن رسمياً عام ١٩٣٢- نكتفي بذكر (السعودية)، وذلك لتكرارها الكثير في الدراسة. (وتستثنى العناوين من ذلك).

- مرحلة الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ حتى أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠.
- مرحلة أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ حتى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

١-١ مرحلة الإعتراف بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٣١ الى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥

على الرغم من سياسة العزلة [١] التي أقرتها الحكومة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فإن ملامح الإنغماس الأمريكي في الخليج العربي أخذت بالظهور[٢]. إلاّ انه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت شبه الجزيرة العربية، من بين أجزاء الإمبراطورية العثمانية كافة، أقل المناطق معرفة بالنسبة للأمريكيين، فعلى الصعيد الرسمي كان القنصل الأمريكي في عدن، المستعمرة البريطانية في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية، هو الدبلوماسي الأمريكي الوحيد في المنطقة. وأقدم الإتصالات الأمريكية غير الرسمية بالجزيرة العربية كانت عن طريق البعثة التبشيرية المسماة البعثة العربية[٣]

وعلى الرغم من نيل الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود إعتراف القوى الأوروبية آنذاك، (وهي بريطانيا والإتحاد السوفيتي وفرنسا وهولندا) وذلك في

---

[١] الإنعزالية (Isolationism): هي ممارسة سياسة خارجية تقوم على الإنسحاب النسبي من السياسة الدولية والحياد في النزاعات الدولية، على الاقل مادامت هذه لا تؤثر في أية مصلحة آنية أو حيوية للأمة المعنية. كانت الإنعزالية قضية تعدّد ظهورها في السياسة الأمريكية مؤدية الى معارضة قوية لسياسات الرئيس "ودرو ويلسن" بعد الحرب العالمية الأولى. وترتبط الإنعزالية بوصفها عقيدة مطبقة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية التي لخصها "مبدأ مونرو" عام (١٨٢٣) وتكرر ظهورها على نحو متقطع بعد ذلك. كان هذا المبدأ إنعزالياً في معنى محدود، لأنه إرتبط بتأكيد حقوق الولايات المتحدة الأمريكية ومسؤلياتها التي تشمل القارتين الأمريكيتين وإستبعاد التدخل الأوروبي في تلك المنطقة. فضلاً عن تجنب أمريكا التورّط في الصراع السياسي العالمي. يراجع: القاموس الحديث للتحليل السياسي، إنكليزي – عربي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، ط١ (بيروت: دار العربية للموسوعات، ١٩٩٩)، ص ص ٢٢٦ -٢٢٧. وكذلك ينظر: د. محمد نصر مهنا، م. س. ذ، ص ص ٥٠٥ – ٥٠٦.

[٢] طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨ – ١٩٣٩، (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٢)، ص١٤٠.

[٣] د. محمد النيرب، العلاقات الأمريكية - السعودية، ط١ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤)، ص ٣٨.

غضون ثلاثة أشهر بعد إعلانه عن قيام (مملكة الحجاز ونجد وتوابعها) عام ١٩٢٦[١]، إلاّ ان الولايات المتحدة الأمريكية تأخرت عن الإعتراف رسمياً بهذه المملكة الوليدة[٢]. ورغبة في الحصول على إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة علاقات دبلوماسية معها، فاتحت سلطات المملكة وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٢٨، عن طريق المفوّضية الأمريكية في القاهرة لهذا الغرض، إلاّ ان رد الحكومة الأمريكية أفاد أنّ الوقت ليس مناسباً لإعطاء ردّ إيجابي. ورفضت طلب المملكة لعدم تأكدها من حجم ومستقبل المصالح التجارية الأمريكية في المملكة من جهة، وعزلة الأخيرة من جهة أخرى[٣]

وبعد أن حصلت الإدارة الأمريكية على معلومات مشجّعة، بخصوص مصالحها التجارية من قبل الأديب والمفكر والرحالة العربي أمين الريحاني - الذي كان من المقربين للملك عبد العزيز -، و بول هـ . اوليـنج - مساعد مدير قسم شؤون الشرق الأوسط لوزارة الخارجية الأمريكية - ونائب القنصل الأمريكي في عدن، أعادت الحكومة الأمريكية بواسطة سفيرها في لندن بحث الأمر عام ١٩٣١، مع

---

[١] للمزيد يراجع: مضاوي الرشيد، تأريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ط١ (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢)، ص ص ٧٣- ٧٩.

[٢] كانت السعودية تسمّى (مملكة الحجاز ونجد وتوابعها) آنذاك، الى أن أعلن الملك عبد العزيز بن سعود، في ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٣٢، " المملكة العربية السعودية " . وأكد الإسم الجديد إدماج المنطقتين الرئيسيتين الحجاز ونجد. ينظر: المصدر نفسه، ص١٠٦. والسعودية هي مجموع المناطق، من جزيرة العرب الواقعة داخل هذه الجزيرة، غرب الخليج العربي، وشمال خليج عدن (باستثناء اليمن) وهي:-

- ❖ الحجاز، وكان يحكمها الهاشميون (الشريف حسين بن علي، ثم ابنه الشريف علي).
- ❖ عسير، وكان يحكمها آل عائض .
- ❖ جيزان، وكان يحكمها آل إدريس.
- ❖ الإحساء والقطيف، وكانت تحت الحكم العثماني.
- ❖ نجد، وجبل شمر، وكان يحكمها آل رشيد. إذاً لم يكن قلب الجزيرة العربية يحمل إسم "السعودية"، كما انه لم يكن موحداً، وإنما حمل هذا الإسم بعد أن قام الملك عبد العزيز بن سعود (كما ذكر آنفاً) منشيء "المملكة العربية السعودية" بتوحيدها تحت هذا الإسم. ينظر: د. ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، دعوة الى أمن عربي إسلامي، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ص ٤١- ٤٢

[٣] يوسف إبراهيم الجهماني، الإسلام والغرب..العلاقات السعودية - الأمريكية نموذجاً (١١ أيلول /سبتمبر٢٠٠١)، ط١ (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص٣٩. وكذلك: د. وليد حمدي الأعظمي، العلاقات السعودية - الأمريكية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (١٩٦٥-١٩٩١)، ط١ (لندن: دار الحكمة، ١٩٩٢)، ص١٦٩.

الوزير المفوّض السعودي هناك، الذي أسفر عن الإعتراف بحكومة الملك عبد العزيز[1]

ربطت الإدارة الأمريكية، آنذاك، الإعتراف بالمملكة بشرط دخولها في معاهدة صداقة وتجارة وملاحة، وكذلك بعرض المعلومات المتعلقة بقوانين الحجاز ونجد الخاصة بالقضايا المدنية والتجارية والجنائية والأمور التي تتعلق بالمقيمين الأجانب، وبعد أن وافقت حكومة المملكة على ذلك، أعلنت الحكومة الأمريكية إعترافها الكامل بحكومة الملك عبد العزيز بن سعود في منتصف نيسان ١٩٣١[2]

شكل هذا الإعتراف الخطوة الرسمية الأولى في مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة. وكان أحد العوامل الدافعة لهذا التحويل في الموقف الأمريكي حقيقة ان ابن سعود قد حصل على إعتراف عدد متزايد من الدول، من بينها ألمانيا و إيران وتركيا، فضلاً عن توصية المفوضية الأمريكية بالقاهرة بضرورة التفكير في إتخاذ هذه الخطوة[3]

ونجح ممثلو شركة سوكال (SOCAL) **Standard Oil of California**[4] الأمريكية في الشهور الأولى من عام ١٩٣٣، في إبرام إتفاقية للتنقيب عن البترول مع حكومة السعودية[5]

---

[1] ينظر للتفصيل: المصدر نفسه، ص ١٦٩. و د. محمد النيرب، العلاقات الأمريكية - السعودية، م. س. ذ، ص ص٤١-٤٥.

[2] يراجع للتفصيل: طالب محمد وهيم، م. س. ذ، ص ص ١٣٥- ١٣٩

[3] بنسون لي جرسون، العلاقات السعودية - الأمريكية، (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩١) على موقع:

http :/haramaincenter.co.uk/text/kotob/18/f.htm

[4] تشكلت من إندماج هذه الشركة مع ثلاث شركات أمريكية كبرى شركة النفط العربية الأمريكية التي عرفت منذ عام ١٩٤٤ باسم (أرامكو). وهذه الشركات الثلاث هي:

ستاندرد أويل أوف نيوجرسي، التي عرفت فيما مضى باسم ستاندرد أويل، وإسمها التجاري إكسون.

موبيل أويل، والتي عرفت فيما مضى باسم ستاندرد أويل أوف نيويورك، أو سوكوني ـ فاكيوم.

شركة تكساس المعروفة بالإسم التجاري " تكساكو". ينظر: توفيق الشيخ، البترول والسياسة، ط١ (لندن: دار الصفا، ١٩٨٨)، على موقع:haramaincenter.co.uk\TEXT\KOTOB\42\F.HTM

وكذلك: د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص١٦٩.

[5] ينظر للتفصيل: د. محمد النيرب، م. س. ذ، ص ص٩٧-١١٤. وكذلك: مضاوي الرشيد، م. س. ذ، ص ص١٣٢-١٣٩

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها تمثيل دبلوماسي في السعودية آنذاك، إلاّ أن المصالح الأمريكية أثارت إهتمام المسؤلين الأمريكيين بها أكثر مّا كان عليه الأمر عام ١٩٣١. وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٣٣، وقع سفيرا كلا البلدين على إتفاقية مؤقتة بين الجانبين تمّ خلالها تنظيم العلاقات الثنائية بينهما[١]. وأهم ما تضمنته إنحصر في القضايا المتعلقة بالرعايا الأمريكيين وشؤون التجارة والملاحة والتسهيلات التي تستوجبها هذه الأمور[٢]

ومع ذلك لم تسارع الولايات المتحدة الأمريكية الى إقامة وجود دبلوماسي دائم في هذا البلد، فقد كانت العلاقات بين الدولتين لا تزال في حدها الأدنى. وفضلاً عن هذا فإن الكساد العالمي جعل إدارة الرئيس فرنكلين روزفلت - الذي تولّى منصب الرئاسة في مارس ١٩٣٣- غير راغبة في تحمل أكلاف فتح مفوضية في جدة، العاصمة الدبلوماسية للبلاد. كما أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت تخشى من أن شكوك الملك في البروتوكولات الدبلوماسية العادية يمكن أن تمنع مفوضية مقيمة من إنجاز أي شيء يعتدّ به. ونظراً لغياب بعثة دائمة في السعودية آنذاك قامت مفوّضية الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة برعاية المصالح الأمريكية التي وجدت في السعودية في ذلك الحين[٣].

بيد أن إنتاج البترول (بكميات تجارية في مارس ١٩٣٨)، وزيادة التجارة ونمو العلاقة مع السعودية دفعت شركة Socal الى السعي نحو إيجاد تمثيل دبلوماسي أمريكي في تلك البلاد. وبعد محاولات كثيرة أعطى وزير الخارجية الأمريكية "هُل"، وزير الولايات المتحدة الأمريكية المفوض بمصر "بيرت فيتش"، صلاحية التمثيل الدبلوماسي كوزير مفوض في يوليو ١٩٣٩، وقدم "فيتش" أوراق إعتماده الى إبن سعود في ٤ شباط عام ١٩٤٠[٤]

---

[١] نجد أن هناك فترة تفصل بين الإعتراف الرسمي بالسعودية (مايو ١٩٣١) وتوقيع هذه المعاهدة (نوفمبر ١٩٣٣)، وكان السبب في ذلك رفض الحكومة السعودية أن تتضمن المعاهدة تعبيرات يمكن تفسيرها بحيث تعطي للمسؤلين القنصليين الأمريكيين غير المسلمين حقّ زيارة الأماكن المقدّسة أو حقّ عتق العبيد. بنسون لي جرسون، م. س. ذ.

[٢] ينظر: طالب محمد وهيم، م. س. ذ، ص ص١٧٦-١٧٧.

[٣] بنسون لي جرسون، م. س. ذ.

[٤] يراجع للتفصيل: د. محمد النيرب، م. س. ذ، ص ص ١٢١- ١٢٨.

وجاء ذلك بسبب إلحاح شركة Socal ومخاوفها من مشروعات ألمانية وبريطانية تنافسها في الأراضي السعودية، ووصول تقارير الى الخارجية الأمريكية من المفوضية الأمريكية في بغداد، تشير الى وجود نشاط ألماني وياباني في السعودية، فضلاً عن إكتشاف النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨، من جهة، وإرتفاع عدد المواطنين الأمريكيين المقيمين في السعودية من جهة أخرى[٥]. وهكذا بدأت العلاقات السياسية تتطور بين الدولتين[٦].

وبعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية ١٩٤١، وبروز حاجتها المتزايدة للنفط، وكذلك للإعتبارات السياسية والإستراتيجية في المنطقة، تمّ إنشاء مفوضية أمريكية في جدة في مايو ١٩٤٢، وعين "جيمس س. موس" كأول قنصل أمريكي في جدة، ورقي موس الى وزير مقيم، وقدم أوراق إعتماده في سبتمبر ١٩٤٣[١].

جاء هذا الإهتمام الأمريكي بالسعودية جرّاء إدراك صنّاع القرار الأمريكي بإستحالة إستمرار الإنتاج الأمريكي من النفط بالمعدلات نفسها التي دعت إليها ظروف الحرب، وخاصة بعد أن أخذت الشركات الأمريكية تضع دراسات عن الثروة النفطية في العالم بما في ذلك السعودية ودول الخليج. ولذلك كان من الطبيعي أن يعلن الرئيس الأمريكي روزفلت في ١٨ شباط / فبراير ١٩٤٣ إن السعودية "أصبحت من الآن فصاعداً ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"[٢]

تظهر هذه الحقائق إن إكتشاف النفط وإنتاجه بمعدلات تجارية في السعودية عام ١٩٣٨ من جهة، وإزدياد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للنفط من جهة أخرى، أثارا إهتمامها بالسعودية، هذا فضلاً عن الموقع الإستراتيجي المهم الذي كانت تتمتع به السعودية خلال مدة الحرب، حيث وقعت بين منطقة عمليات بعثة

---

[١] فقد إرتفع عددهم الى ٢٧٣ شخصاً، منهم ٢٦٣ كانوا يعملون في الفرع التابع لشركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا". بنسون لي جرسون، م. س. ذ

[٢] د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص١٧٠.

[٣] محمد النيرب، م. س. ذ، ص١٢٩.

[٤] د. رؤوف عباس، أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية، في كتاب: غسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، ط٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ص٣٨-٣٩

شمال أفريقيا العسكرية المستندة على البحر الأحمر ومنطقة عمليات البعثة العسكرية الإيرانية المستندة على الخليج العربي، إضافة الى أهميتها في المواصلات الجوية بين مسرح العمليات العسكرية في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي دفع وزارة الحربية الأمريكية الى التفكير في إنشاء قاعدة جوية أو أكثر في السعودية[1]

أدركت الحكومة الأمريكية، جرّاء إستمرار الحرب، إن الإستقرار في السعودية مهم وضروري للإستقرار في الشرق الأوسط بصورة عامة، ولإرتباط المصالح الأمريكية بالبترول في السعودية وبسبب إستمرار الضغط على الحكومة الأمريكية من قبل شركة كاسوك، فإن إدارة الرئيس روزفلت رأت أنّ الحكمة تستدعي أن لا تترك الملك عبد العزيز يعتمد أكثر من اللازم على المساعدات البريطانية. ولهذا أصدر الرئيس الامريكي في أوائل عام ١٩٤٣ أمراً إدارياً منح السعودية مساعدات مالية وعلى وفق قانون الإعارة والتأجير[2].

كانت الأسباب الرسمية التي ذكرت لتبرير مساعدة السعودية هي: الموقع الجغرافي المهمّ الذي تتمتع به السعودية، ومصادر البترول المهمّة ولزومها لأجل الحرب، ومكانة الملك عبد العزيز المتزايدة بين قادة العالم الإسلامي[3]. إلاّ ان هذه الأسباب لا تنفي أن سبباً غير معلن كان وراء هذه المساعدات، هو إخراج النفوذ البريطاني من السعودية بوصفه خطوة أولية لإحلال النفوذ الأمريكي بديلاً عنه. ولأن النفوذ البريطاني كان قائماً في الأساس على المعونات المالية التي كانت تقدمها بريطانيا للسعودية، كان ضرورياً بالنسبة للحكومة الأمريكية تقديم مساعدات مباشرة للسعودية، سبيلاً لزيادة النفوذ الأمريكي فيها، وإحتواء تأثير المساعدات البريطانية لها، فضلاً عن دعم إستقرار الأوضاع فيها[4]

---

[1] خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧، (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٠)، ص ١٥٢.

[2] ينظر: محمد النيرب، م. س. ذ، ص ١٣٥ . حتى نهاية عام ١٩٤٣ إعتمدت الحكومة السعودية على مصدرين للدخل: مساعدات الحكومة البريطانية، وعوائد البترول من (كاسوك) علماً بأن نشوب الحرب العالمية الثانية أوجد أزمة إقتصادية ومالية كبيرة في السعودية. المصدر نفسه، ص ١٣٥.

[3] المصدر نفسه، ص ١٥٦، وكذلك: يسرى محمد صالح الآلوسي، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسة،٢٠٠٣، ص ٧١.

[4] خليل علي مراد، م. س. ذ، ص١٥٣. وكذلك: بنسون لي جرسون، م. س. ذ.

أما على الصعيد العسكري، فقد تمَّ تزويد السعودية بالسلاح والعتاد. فقد قام الجنرال روبس، القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية في الشرق الأدنى، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٣، بزيارة للسعودية، وإستحصل خلالها موافقة الملك عبد العزيز على قيام الأمريكان بإنشاء قاعدة جوية عسكرية في الظهران[١].

جاء لقاء الملك عبد العزيز بالرئيس روزفلت، في لحظة تأريخية ومهمة في العلاقة الأمريكية السعودية، والذي جرى على ظهر سفينة حربية أمريكية، في البحيرات المرة بقناة السويس في ١٤ شباط ١٩٤٥، ليؤشّر تزايد الإهتمام الأمريكي بالسعودية، وكان الإهتمام بالنفط ومحاولة الحصول على مساندة الملك عبد العزيز لحل مشكلة فلسطين من الأسباب الرئيسة وراء هذا اللقاء. وقد عبّر الملك عبد العزيز، عن دعمه مؤكداً : "ان الخلاف السعودي – الأمريكي حول القضية الفلسطينية، لن يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية وإن التعاون معها أفضل من أي تعاون آخر"[٢]

وقد جرى في الإجتماع بحث مواضيع رئيسة مهمة، منها: الهجرة اليهودية من ألمانيا وبعض دول أوروبا الشرقية الى فلسطين، وفكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وهي الفكرة التي رفضها الملك عبد العزيز بشدة، وكذلك فكرة إنشاء جامعة الدول العربية، وطلب الملك عبد العزيز مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن، أما الموضوع الثالث فكان بخصوص إستقلال سوريا ولبنان (المستعمرتان الفرنسيتان آنذاك) حيث طلب الملك دعم هذه الفكرة[٣]

أكّد الملك عبد العزيز، فضلاً عن كل ذلك، خلال المحادثات، موافقته على إستخدام القوات البحرية الأمريكية والبريطانية للموانيء السعودية في الخليج العربي، وعلى إستخدام قوات الطيران الأمريكية العاملة ضدّ اليابان للقاعدة الجوية الجاري إنشاؤها في الظهران. وتمّ تأجير جملة من الأراضي للجيش الأمريكي

---

[١] ادوارد ريس، التوسع الأمريكي في الخليج، ترجمة: موفق الدليمي، (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٩)، ص ١٦٦. وكانت واشنطن تنظر الى هذا المطار باعتباره مرغوباً فيه ليس فقط لأنه سيسهل الرحلات الجوية العسكرية الى الشرق الأقصى للمساعدة في مواصلة الحرب ضد اليابان، وإنما أيضاً لأنه سيكون بمثابة رمز للإهتمام الأمريكي بمساعدة السعودية. ينظر: بنسون لي جرسون، م. س. ذ.

[٢] نقلاً عن: د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص١٧٢.

[٣] د. محمد النيرب، م. س. ذ، ص ص ٢٠٦-٢٠٧.

لمدة خمس سنوات، غير أن هذا جرى وفق شروط مفادها إن السعودية لن تتعرض للإحتلال مثل مصر وسورية والعراق، ولن يتجزأ أي جزء من أراضيها[1]

وبقدر ما يتعلق الامر بإهتمامات الملك عبد العزيز فان النتيجة المهمة التي خرج بها من هذا الإجتماع هي تعهّد الرئيس الأمريكي بأنه لن يفعل شيئا لمساعدة اليهود ضد العرب، ولن يقوم بأي تحرك معاد للشعب العربي[2].

وبعد هذا اللقاء، الذي يعد أول قمة غير رسمية بين الطرفين، أعلنت السعودية في آذار ١٩٤٥، الحرب على دول المحور، وقد عززت هذه السابقة مكانة السعودية لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة[3].

بعد وصول "هاري ترومان" الى السلطة، بعد وفاة روزفلت في ١٢/ ابريل ١٩٤٥، ساد نوع من التوتر والقلق في السعودية بسبب مواقف ترومان المؤيّدة لإقامة دولة يهودية في فلسطين[4]، وتراجعه عن التعهدات التي أعطاها روزفلت للملك ابن سعود (رغم أنّ ترومان تراجع عن هذا الموقف السلبي بسبب الإحتجاجات العربية الواسعة)، فضلاً عن أنه أعلن في مؤتمر صحفي في ١٦ اغسطس ١٩٤٥، تأييده للسماح بدخول عدد محدد من اليهود الى فلسطين. لذا حدث بعض التآكل في الثقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن التوسّع في نطاق عريض من العلاقات بين البلدين لم يتوقف إلاّ مؤقتاً[5].

يمكن القول، في ضوء ما سبق، انّ السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية في بدايات هذه المرحلة إتسمت بقلة الإهتمام، حيث جاء الإعتراف

---

[1] ادوارد ريس، م. س. ذ، ص ص ١٦٦-١٦٧.

[2] بنسون لي جرسون، م. س. ذ.

[3] د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص١٧٢.

[4] ففي رسالة بعث بها ترومان الى الملك عبد العزيز، في ٢٤كانون الثاني /يناير١٩٤٧، جاء تأكيد الدعم الأمريكي لليهود، وإقامة وطن لهم في فلسطين، ومما جاء في تلك الرسالة: "كما قلت لكم في رسالتي بتأريخ ٢٥أكتوبر، إن الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الأخرى التي إنتصرت في الحرب العالمية الثانية، تحمل مسؤلية معينة إزاء مستقبل فلسطين، وذلك بالقرار الذي صدر باعتبار فلسطين مقر الوطن القومي اليهودي": نقلاً عن: أمين مصطفى، العلاقات الأمريكية الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية، ط١ (بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص٢١٥.

[5] بنسون لي جرسون، م. س. ذ.

الأمريكي بالمملكة (مملكة الحجاز ونجد وتوابعها آنذاك) بعد عدة محاولات من أطراف عديدة. (سبق ذكرها).

ولكن بعد حصول شركة (سوكال) الأمريكية على حقّ التنقيب عن البترول في السعودية عام ١٩٣٣، وإكتشاف وإنتاج النفط فيها بكميات تجارية عام ١٩٣٨، وإدراك الإدارة الأمريكية للأهمية الإقتصادية للدولة الناشئة وإزدياد المصالح النفطية فيها، مدركة للدور الذي سيلعبه النفط في الإقتصاد العالمي، فضلاً عن إدراك صناع القرار الأمريكي لأهمية الموقع الإستراتيجي للسعودية، ودورها المتعاظم في العالمين العربي والإسلامي بسبب وجود المقدسات الإسلامية على أراضيها، وتأكيد الدولة الناشئة على البُعد الإسلامي للنظام السياسي السعودي داخلياً وخارجياً[1]، بالإضافة الى النفوذ المتزايد للملك عبد العزيز، كل هذه الأسباب دفعت بصانعي القرار الأمريكي الى إيلاء أهمية خاصة بهذا البلد في سياستهم الخارجية.

وإن اقامة الحكومة الأمريكية علاقات دبلوماسية معها وإشراكها في برنامج الإعارة والتأجير، وإقامة قاعدة عسكرية جوية في الظهران، ولقاء روزفلت بالملك ابن سعود، ليس إلاّ دليلاً واضحاً على إزدياد إهتمام الإدارة الأمريكية بالسعودية إستراتيجياً وإقتصادياً وعسكريًا في هذه المرحلة.

١-٢ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣

حدث تغيير إستراتيجي أساسي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة عاملين: الأول، ظهور الإتحاد السوفيتي قوّة عظمى على صعيد السياسة الدولية، واشتداد حدة الحرب الباردة. والثاني، خروج حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما بريطانيا وفرنسا من الحرب ضعيفتين، إقتصادياً وعسكرياً. فضلاً عن تطلعها الى الهيبة والنفوذ في العالم. وبذلك أخذ الإهتمام الإستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط شكله الواضح،

---

[1] د. محمد سالم المصلح، الحاجة لمراجعة وإعادة تقويم العلاقات الأمريكية - السعودية بين الثبات والإهتزاز، الملف السياسي (مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، السنة ١١، العدد:٥٦٢، فبراير ٢٠٠٢)، ص٧.

حيث أصبحت المنطقة ضمن إطار الإستراتيجية السياسية العالمية الجديدة للولايات المتحدة[١].

تمتعت منطقة الخليج العربي، كما هو معروف، بأهمية إستراتيجية تقوم على العديد من الأبعاد تجعلها منطقة ذات مكانة أساسية في توجهات القوى الدولية وسياستها الخارجية[٢].

ولم تسبب نهاية الحرب مع المحور في ١٤ اغسطس ١٩٤٥ أي تقليص في العلاقات الأمريكية - السعودية. فرغم توقف العمليات العسكرية أوصى وزراء الخارجية والحربية والبحرية بإكمال بناء قاعدة الظهران، التي صادق الرئيس ترومان عليه في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٥، كما تمّ إعفاء السعودية – تحديداً – من ان يشملها الإلغاء العام في سائر أنحاء العالم لمعونة الإعارة والتأجير الأمريكية، وهو الإلغاء الذي جاء في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة. هذا الإهتمام الأمريكي الجديد بالسعودية، كان جلياً أيضاً في وضع وزارة الخارجية خطة، تمّ بموجبها تزويد الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية بمساعدة تصل الى ٢٥ مليون دولار خلال خمس سنوات تنتهي في ديسمبر ١٩٥٠. علماً انّ تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية لا ينطوي على ما يؤكّد أنّها إضطلعت بتقديم مثل هذه المساعدة الإقتصادية لدولة أجنبية في زمن السلم[٣].

إتّفقت الدولتان، في يونيو ١٩٥١، على تمديد الإستخدام الأمريكي لقاعدة الظهران لخمسة أعوام إضافية، وبدأ برنامج مساعدة دفاعية ثنائية تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية التي أصبحت أول دولة عربية تتلقى مثل هذه المساعدة الأمريكية. ورغم ذلك كان التقدم بطيئاً في توسّع الوجود الأمريكي في السعودية[٤].

وجدّدت الولايات المتحدة الأمريكية، في عام ١٩٥٧، إستئجار قاعدة الظهران الجوية والذي إستمرّ حتى عام ١٩٦٢، هذا فضلاً عن إتفاقية عام ١٩٥٣ حول

---

[١] د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص٩٣.

[٢] د. محمد مصالحة، أثر التحولات في النظام الدولي على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، في كتاب: ايما ميرفي وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، ط١ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧)، ص٣٥.

[٣] بنسون لي جرسون، م. س. ذ.

[٤] المصدر نفسه.

التدريب العسكري الأمريكي، وإتفاقية عام ١٩٥٧ للغرض نفسه، وعام ١٩٥٨، ثم عام ١٩٦٢ حول تزويد السعودية بطائرات الفانتوم، بالإضافة الى إتفاقية عام ١٩٧٢ لتمويل الخدمات الدفاعية والمساعدة العسكرية، وعام ١٩٧٣ لبناء المنشآت العسكرية السعودية وتحديث الحرس الوطني[١].

عدّت الولايات المتحدة الأمريكية نفط الشرق الأوسط، وخاصة نفط السعودية، مورداً أساسياً لإعادة بناء إقتصادات أوروبا المدمّرة. لذا أدركت أن الوصول الى نفط الشرق الأوسط يعدّ ذا أهمية حاسمة لنجاح "مشروع مارشال"[٢]، وإعادة بناء أوروبا. وينبغي النظر الى إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالسعودية ونفطها[٣]، في إطار حرصها على صيانة موقعها كقوّة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، هذا فضلاً عن خوفها من خطر الشيوعية ونفوذ الإتحاد السوفيتي[٤].

بعد وفاة الملك عبد العزيز في تشرين الثاني ١٩٥٣، خلفه إبنه الملك سعود بن عبد العزيز، الذي دخلت العلاقات السعودية – الأمريكية في عهده، خضم أزمة عابرة، خلال الفترة (١٩٥٣-١٩٥٧) بسبب الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، وغموض الموقف الأمريكي إزاء المشاريع الإنكليزية – الهاشمية، ودعم واشنطن للرئيس عبد الناصر، بالإضافة الى الخلافات، التي نشبت مع

---

[١] ينظر: د. ياسين سويد، م. س. ذ، ص٩٠. وكذلك: د. وائل محمد اسماعيل العبيدي، الإتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية، مجلة دراسات دولية (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٩، تموز/ ٢٠٠١)، ص٢٥.

[٢] مشروع مارشال: هو المشروع الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٧ في إطار الحرب الباردة لتحقيق أهداف رئيسية وهي:

- تحسين الأوضاع الإقتصادية والمعيشية في أوروبا.
- إحتواء الحركات التي تسعى لإقامة حكومات إشتراكية متعاطفة مع الإتحاد السوفيتي.
- ربط الإقتصاد الأوروبي بالإقتصاد الأمريكي وتسهيل تغلغل الشركات الأمريكية الإقتصادية في الأسواق الأوروبية. ينظر: د. علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والتأريخ والنظريات، ط١ (سرت- ليبيا: دار الجماهيرية للنشر، ١٩٩٦)، ص ص٦٨-٦٩.

[٣] تجدر الإشارة هنا الى أن السعودية عقدت إتفاقية مع شركة (أرامكو) في كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٠، إعتمد فيها مبدأ ما يسمى بإقتسام الأرباح بالمناصفة، أي جرت زيادة حسومات "أرامكو" من إستخراج النفط، علماً بأن "أرامكو" كانت تحتفظ بموجب إتفاقية ١٩٣٩، على خمسة أسداس الأرباح تقريباً. ينظر: ادوارد ريس، م. س. ذ، ص ص ١٨٠-١٨١.

[٤] مضاوي الرشيد، م. س. ذ، ص ١٦٨

"الأرامكو" حول طلب السعوديين السيطرة على عمليات نقل وتسويق النفط، وتطلع الملك سعود الى إنتهاج مواقف مؤيدة للرئيس عبد الناصر، بعد صعود المدّ القومي العربي فى تلك الفترة، سيّما بعد العدوان الثلاثي على مصر على ١٩٥٦. وسرعان ما استعادت هذه العلاقات حرارتها السابقة مع زيارة الملك سعود لواشنطن في شباط ١٩٥٧، وأثر صدور "مبدأ آيزنهاور"، لملء الفراغ في الشرق الأوسط[1].

كانت الحكومة الأمريكية تنظر الى الملك سعود باعتباره القوّة المؤثرة في الشرق الأوسط، والغريم المقابل للرئيس عبد الناصر، ورأس الرمح في محاربة الشيوعية في المنطقة. لذلك حاولت إقناع السعودية بالمشاركة في مشروع آيزنهاور. وقد ساهم وقوف الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب مصر خلال أزمة السويس في إنهاء الأزمة الطارئة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية. كما وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، تحاول في الوقت نفسه إقناع الملك سعود بالتخلّي

---

[1] ينظر: يوسف إبراهيم الجهماني، م. س. ذ، ص٤٥. وكذلك: د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص١٧٣. أكد مشروع آيزنهاور، الذي أعلنه الرئيس آيزنهاور في ١٩٥٧/١/١٥، على أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيّد دون تحفظ السيادة الكاملة والإستقلال لكل دولة في الشرق الأوسط. حيث حذّرت الولايات المتحدة الأمريكية بأن المدّ الشيوعي في الشرق الأوسط يشكّل تهديداً خطيراً على مصالحها الحيوية، كما أعلنت عن إستعدادها لإستعمال قواتها المسلحة في رد العدوان المباشر على المنطقة. وقد وضع هذا المبدأ لتحقيق هدفين: الأول، توضيح أهمية المنطقة للمصلحة القومية الأمريكية، وذلك من خلال إعلان التزام واشنطن إنها ستعمل بشدة على ردع أي أعمال عدائية من الشيوعية. الثاني، تعزيز ثقة الدول الموالية للغرب بنفسها وإزالة خوفها من إحتمال إعتداء عليها، وذلك بتقديم المساعدات المالية لها والمساعدة على إستقرار أمنها وإقتصادها. ينظر للتفصيل: د. محمد إبراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية دور الردع النووي الستراتيجي في السياسة الخارجية، ط١ (عمان: شركة المطابع النموذجية، ١٩٨٢)، ص٥٤. وكذلك: سليم الحسني، مبادىء الرؤساء الأمريكان، ط٢(لندن: دار السلام للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ص ٦٢-٧٨. وكذلك: حسين آغا وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، ط٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ولندن: مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، سلسلة الدراسات الإستراتيجية (١١)، ١٩٨٤)، ص١١. وعلى اثر إعلان هذا المبدأ، قام الملك سعود بزيارة الى الولايات المتحدة الأمريكية، واستقبله الرئيس آيزنهاور فى المطار مباشرة. وفى سياق المفارضات وافق الملك سعود على أن هذا المبدأ يمكن أن يصلح لحماية، أقطار الشرق الأدنى من "الشيوعية العالمية" ووعد بالعمل على قبول البلدان العربية الأخرى بهذا المبدأ، إلاّ أن مصر و سوريا رفضتا هذا المبدأ رفضاً تاماً عندما حاول الملك سعود إقناعهما بهذا الشأن، وأدى ذلك الى قطع العلاقات الدولية بين السعودية ومصر وسوريا. ينظر للتفصيل: ادوارد ريس، م. س. ذ، ص ص١٩٥-١٩٧.

عن تأييد عبد الناصر، في نقده لمبدأ آيزنهاور والتفاهم مع العراق والإنضمام الى جانب "حلف بغداد"[1] لمحاربة الشيوعية والغليان القومي في المنطقة[2].

جاء التحول النهائي في تحالف السعودية، وفي بداية عهد الملك سعود، من بريطانيا الى الولايات المتحدة الأمريكية، على اثر إحتلال القوات البريطانية في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٥٥، لواحة البريمي، المتنازع عليها على حدود الخطوط المائعة بين الإمارات العربية والسعودية في الخليج العربي. وعلى الرغم من أن الملك سعود، كان، اثر ذلك، قد قام بتوقيع معاهدة دفاع مشترك مع مصر، إلاّ انه كان يعلم ان القوّة الوحيدة التي تستطيع لجم بريطانيا هي الولايات المتحدة الأمريكية[3].

فقد شهدت فترة أوائل الستينات، على الرغم من ذلك، بعض التوتر في العلاقات السعودية - الأمريكية، وهذا بسبب ما بدأ من محاولات أمريكية

---

[1] تأسس حلف بغداد Baghdad Pact في شباط عام ١٩٥٥ على هيئة إتفاق عسكري بين العراق وتركيا، ثم انضمت اليه كل من بريطانيا وباكستان وإيران في نفس العام، بالإضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن عضويتها كاملة في سنواته الأولى. كان الدافع الأكبر وراء إنشاء هذا الحلف، هو الموقع الإستراتيجي المتميز لمنطقة الحلف، وقد إستهدف الغرب من وراء هذا الحلف تأمين مصالحه الدولية والمحلية، أي جاء الحلف كجزء من عملية تطويق الإتحاد السوفيتي - بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية - من جهة، وحماية الأنظمة التابعة للغرب وضرب حركة التحرر العربي من جهة أخرى. وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إنسحب العراق من عضويته رسمياً في آذار مارس ١٩٥٩، الأمرالذي أجبر أعضاء الحلف الآخرين على نقل مقر الحلف الى أنقرة وتغيير إسمه في آب/ أغسطس ١٩٥٩ الى "حلف المعاهدة المركزية" السنتو. وبعد سقوط حكم الشاه في إيران في مطلع عام ١٩٧٩، إنسحبت الحكومة الإيرانية الجديدة من الحلف، ثم تبعتها باكستان، وأخيراً تركيا. ولم يبق فيه سوى بريطانيا، وبذلك فقد الحلف مبرر وجوده واعتبر في حكم المحلول. يراجع للتفصيل: د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، ط٣ (بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر،١٩٨٦)، ص٥٤٨. وكذلك: سليم الحسني، م. س. ذ، ص ص٥٨-٦١. ولم تنضم السعودية الى هذا الحلف، حيث كانت تخشى من أن يعزز هذا الحلف نفوذ بريطانيا في الشرق الأدنى عموماً، وفي منطقة الخليج بصفة خاصة. وهذا أمر لم تكن السعودية ترغب فيه نظراً لأطماعها ببعض المناطق المختلف عليها على الحدود مع الإمارات التابعة لبريطانيا. فضلاً عن ذلك فإن للعربية السعودية تقليدياً علاقات سياسية وإقتصادية وثيقة مع مصر وسورية، وكان هذان البلدان يعارضان حلف بغداد معارضة شديدة. هذا بالإضافة الى التأييد الشعبي السعودي لحركات التحرر مما حدا بالحكومة السعودية أن تتجنب الإنضمام الى الحلف لتجنب الدواعي التي يمكن أن تشكل تأزماً في الوضع الداخلي وخطراً على مستقبل النظام. ادوارد ريس، م. س. ذ، ص ص١٩٠-١٩١.

[2] د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص ص١٧٣-١٧٤.

[3] يوسف إبراهيم الجهماني، م. س. ذ، ص ص٤٥-٤٦.

للتقرّب من الرئيس عبد الناصر، بعد إنفراط عقد العلاقات الحميمة بين السعودية ومصر، بسبب فشل الملك سعود، في مهمته في إقناع واشنطن في حصول مصر على القمح الأمريكي، وتقديم المساعدة الأمريكية للمطالب العربية، باعتبار خليج العقبة مياه إقليمية للدول العربية، ويعتبر بذلك مغلقاً أمام الملاحة الإسرائيلية، ثم بسبب إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الجمهوري في اليمن الشمالي في كانون الأول ١٩٦٢، على الرغم من الإحتجاجات الشديدة التي وجهتها السعودية الى إدارة الرئيس كندي. إلاّ أن ذلك لم يحل دون تعزيز التعاون العسكري بينهما[١]. حيث جاءت الحرب الأهلية في اليمن أواخر عام ١٩٦٢، لتزيد من الدعم العسكري الأمريكي بالنسبة للسعودية. حيث قام الرئيس "كندي" آنذاك في تشرين الأول ١٩٦٢، بتطمين الأمير فيصل ولي العهد السعودي آنذاك برسالة أكد فيها ان الولايات المتحدة الأمريكية مستعدّة لتقديم الدعم الكامل لوحدة وإستقلال الأراضي السعودية، ممّا تمخض عنه فيما بعد إرسال أسراب من الطائرات الأمريكية في تشرين الثاني ١٩٦٢ للقيام بمناورات جوية في الرياض وجدة[٢].

تعززت العلاقات السعودية – الأمريكية، بعد أن تولى الملك فيصل السلطة عام ١٩٦٤، إذ أصبحت السعودية في عهده، أكثر اقتراباً الى الولايات المتحدة الأمريكية. وقام الملك فيصل بأول زيارة له كملك الى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٦، قابل خلالها الرئيس الأمريكي "لندون جونسون". وكانت أول مهام هذه الزيارة، حثّ الرئيس الأمريكي على إتخاذ قرار، ما من شأنه تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وإمكانية المساهمة في حل القضية الفلسطينية[٣]. ولكن موقف الولايات المتحدة الأمريكية الموالي لإسرائيل إستمرّ يؤثر تأثيراً كبيراً في التطور اللاحق للعلاقات السياسية العسكرية بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

أوقفت السعودية مع العراق والكويت لمدّة من الزمن إرساليات النفط الى الولايات المتحدة الأمريكية، في مجرى الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧،

---

[١] د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص١٧٤.

[٢] نقلاً عن: مظفر نذير الطالب وعلي حسين علي، ستراتيجيات القوى العظمى في الخليج العربي ١٩٤٠-١٩٨٠: دراسة في الإطار النظري والتطبيقي، (بغداد: مطبعة الزمان، ١٩٨٨)، ص٣٣.

[٣] د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص ص١٧٤-١٧٥.

والحقيقة إن هذه الخطوة كانت ذات أهمية رمزية بحتة، ذلك إن شركة "آرامكو" حصلت، بعد بضعة أيام، على سماح بمواصلة إستخراج النفط، شريطة أن لا ينقل الى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، أعلن عن إرساليات النفط السعودي الى الولايات المتحدة الأمريكية[١]

إتّخذت الدولتان خطوات لتسوية هذا الشقاق المحدود الذي وقع بينهما. حيث أعلنت السعودية إستئناف شحن النفط الى الولايات المتحدة الأمريكية. ورداً على ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٧، رفع الحظر الجزئي المفروض على بيع الأسلحة للشرق الأوسط (بما فيها السعودية)، كنتيجة لحرب ١٩٦٧[٢].

وجد الأمريكان أنفسهم في مأزق بعد إعلان بريطانيا عام ١٩٦٧، عن قرارها القاضي بسحب قواتها المسلحة من شرق السويس، والذي تمّ بموجبه إنسحابها من الإمارات الخليجية وعمان عام ١٩٧١. ذلك لأن المسؤولية الدولية، اختطها الأمريكان لأنفسهم بعد الحرب العالمية الثانية في الدفاع عن مصالح العالم الحرّ، فكان عليهم الدفاع عن مصالحهم ومصالح حلفائهم في الخليج العربي، بيد أنّ حماسهم لنوع من الوجود العسكري كان محدوداً. وذلك لعدم رغبتهم في عدم تكرار تجربة فيتنام من جهة، وبسبب ضغط الرأي العام الأمريكي المتزايد من جهة أخرى. ولذلك أعلنت الإدارة الأمريكية عام ١٩٦٩ "مبدأ نكسون" والذي وجد في الخليج العربي أرضاً مناسبة لتطبيقه[٣]

---

[١] ادوارد ريس، م. س. ذ، ص٢١٠. مثل إيقاف إرساليات النفط الى الولايات المتحدة الأمريكية أول إستخدام سعودي لسلاح البترول ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية. وقد سببت هذه الخطوة إزعاجاً طفيفاً للولايات المتحدة، لأن أقل الإحتياجات النفطية الأمريكية كانت تأتي حينئذ من الشرق الأوسط، ومن هذه النسبة الطفيفة تعرّضت بعض الشحنات النفطية فقط للتعطيل. ومع ذلك تعين على واشنطن أن تتحرك بسرعة، لضمان إستمرار إمداد النفط للقوات المسلحة الأمريكية في فيتنام والدول الأخرى في جنوب شرقي أسيا، التي كانت تحصل حينئذ على نحو ثلثي إمداداتها البترولية من الشرق الأوسط. بنسون لي جرسون، م. س. ذ.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] هيفاء أحمد محمد، الأمن الخليجي.. أبعاد الدور الأمريكي فيه، مجلة دراسات دولية (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٩، تموز / ٢٠٠٠)، ص ص١٣٤-١٣٥. وكذلك: فؤاد شهاب، الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، كتاب نشر على موقع:
www.haramaincenter.co.uk\TEXT\KOTOB\15\F.HTM

والواقع إن مبدأ نكسون إرتكز على نقطتين أساسيتين: أولهما، تجنب التدخل المباشر في النزاعات الإقليمية التي تحدث في المنطقة. ثانيهما، الإعتماد على قوى أقليمية محلية، ودعم قدرتها لتتولى مهمة الدفاع عن المصالح الغربية. وقد كانت الترجمة العملية لهذه السياسة، هي الإعتماد على دول المنطقة المؤيدة للغرب وخاصة السعودية وايران[1]

ولكن السؤال هنا: لماذا إستندت الإدارة الأمريكية في تطبيق هذا المبدأ على السعودية وايران؟

كانت أهمية السعودية قد اقترنت بقدرتها المالية والنفطية ومركزها الديني وزعامتها للعالم الإسلامي[2]. حيث إمتلكت مخزوناً نفطياً كبيراً، يوازيه دخل نفطي ضخم، إضافة الى أنها مهيأة لمساعدة القوات المناهضة للحركات الشيوعية. وقد عبر جوزيف سيسكو Joseph sisco سكرتير الدولة المساعد، عن وجهة نظره أمام اللجنة الفرعية المنبثقة عن الكونكرس في عام ١٩٧٣، قائلاً: "نحن نعتقد إن مصلحتنا المشتركة، الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، تحتم علينا أن تكون اليد العليا للقوى المعتدلة في هذه المنطقة"[3]

وجراء ذلك، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة بعيدة ذات مصالح إقتصادية في السعودية فحسب، وإنما أصبحت تتوافر على مصالح سياسية وعسكرية أيضاً[4]

---

[1] سليم الحسني، م. س. ذ، ص ص٩٩-١١٢. وكذلك: مظفر نذير الطالب وعلي حسين علي، م. س. ذ، ص٣٥.

[2] د. فكرت نامق عبد الفتاح العاني، الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج العربي: دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وآفاق المستقبل، (بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسة - مطبعة العزة، ٢٠٠١)، ص ٦٩.

[3] نقلاً عن: فؤاد شهاب، م. س. ذ. ففي هذا الإطار عقدت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧١، مع السعودية إتفاقية حول تزويد السعودية بمقاتلات (اف-٥) وتدريب أفراد القوات الجوية السعودية. وفي عام ١٩٧٢ تم التوصل الى إتفاق حول مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في برنامج أمده عشر سنوات لتحديث القوات البحرية السعودية. ونما نمو كبيراً عدد أفراد البعثة العسكرية الأمريكية في البلد، وازداد عدد العسكريين السعوديين المتدربين في الولايات المتحدة الأمريكية. ادوارد ريس، م. س. ذ، ص ٢١٢. فقد إرتفع هذا العدد من ٦٠ شخصاً عام ١٩٧٠ الى ١٤٨ عام ١٩٧٣، فضلاً عن ذلك، فقد إرتفع حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية الى السعودية من ٤٥ مليون دولار في ١٩٧٠، و١٥ مليون دولار في ١٩٧١ الى ٤٥٩ مليون دولار عام ١٩٧٢، ونحو ٢ مليار دولار عام ١٩٧٣. بنسون لي جرسون، م. س. ذ.

[4] خليل علي مراد، م. س. ذ، ص ١٧٠.

ففي السادس من يونيو ١٩٧٣ أعلن جوزف سيسكو، سكرتير الدولة المساعد والمسؤول عن العلاقات مع الشرق الأدنى وجنوب آسيا أمام اللجنة الفرعية للكونكرس المكلفة بشؤون الخليج: " توجد لنا في الخليج مصالح سياسية وإقتصادية وإستراتيجية مهمة جداً جداً". وفي نفس التقرير حدد سيسكو أهداف السياسة الأمريكية في أربع نقاط وهي:-

- ❖ دعم المساعي المحلية الهادفة الى أمن المنطقة الجماعي، وذلك لتأمين الإستقرار ودفع التطور المتناسق دون التدخلات الخارجية.
- ❖ حل المشاكل الحدودية بين دول المنطقة بالطرق السلمية، وتعزيز العلاقات بين دول الخليج.
- ❖ ضمان الوصول الى المصادر النفطية الخليجية بأسعار مناسبة، والحصول على الكميات التي تلبي إحتياجاتنا المتزايدة، وكذلك إحتياجات حلفائنا الأوروبيين والآسيويين.
- ❖ تقوية مصالحنا التجارية والمالية[1].

يمكن القول، في ضوء ما سبق، إن السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المرحلة توافرت على نفوذ متزايد في السعودية - رغم حدوث بعض التوترات العابرة في العلاقة بين البلدين- ، ففي إطار الحرب الباردة شكلت السعودية موضع إهتمام متزايد من قبل الإدارات الأمريكية، نظراً لموقعها الإستراتيجي المهم وقربها من نفوذ مناطق الإتحاد السوفيتي وتمسكها بالدين الإسلامي الرافض للشيوعية، فضلاً عن ذلك، فإن الإنسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام ١٩٧١، ساعد على دعم النفوذ والمصالح الأمريكية في هذا البلد. ولكن ماذا حدث بعد بدء الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣ ؟

---

[1] نقلاً عن: فؤاد شهاب، م. س. ذ.

١-٣ مرحلة الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣ حتى أزمة الكويت عام ١٩٩٠

شهدت هذه المرحلة سلسلة من التطورات المهمّة، تأتي على رأسها المواجهة العسكرية العربية ضد إسرائيل في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، والتي أفضت بالدول العربية المصدرة للنفط الى إتخاذ القرار بحظر النفط عن الدول الغربية التي ساندت ووقفت الى جانب إسرائيل في هذه الحرب، وهي هولندا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في ١٣/ تشرين الأول/ ١٩٧٣، كما إتخذت قراراً آخر بتخفيض إنتاجها النفطي بنسبة (٥ بالمائة) شهرياً سبيلاً أريد به دفع الولايات المتحدة الأمريكية الى ممارسة الضغط على إسرائيل لإجبارها على الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧[١]. هذه الإجراءات جعلت الإقتصاد الأمريكي في خطر[٢]

وعلى الرغم من أن الخطاب السعودي كان يؤكد على عدم الخلط بين النفط والسياسة، إلاّ أن النفط والسياسة إرتبطا بعد تلك الحرب إرتباطاً وثيقاً، فالملك

---

[١] د. محمد السعيد أدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣٤)، ٢٠٠٠)، ص ص ٣٠١-٣٠٢.

[٢] حيث لم يكن من السهل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تواجه أمرا كهذا. فقد كانت تشتري ٥٠٠ ألف برميل نفط سعودي يومياً، أي نحو ٣٪ من إجمالي الإستهلاك الأمريكي. وهذه النسبة مضافاً اليها التخفيض والحظر اللذان فرضتهما الدول العربية الأخرى جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من عجز يقدر بنحو ١٢٪ من إجمالي إمداداتها. ولكن رغم ذلك لم تتراجع إدارة نكسون عن إلتزاماتها تجاه إسرائيل. ينظر: بنسون لي جرسون، م. س. ذ. فضلاً عن ذلك، فان سلاح النفط العربي قد أدى إلى تسريح ٢٥٠ ألف أميركي عن العمل خلال فترة الحظر، بينهم ٨٠ ألفاً من صناعة السيارات و١٥ ألفاً من موظفي شركات الطيران، والآلاف من مستخدمي الفنادق والمطاعم. فقد أعلنت شركة جنرال موتورز، مثلاً، إن أرباحها في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٤ إنخفضت بنسبة ٨٥ في المئة، وعدّ مسؤولو الشركة هذه الخسارة أسوأ إنتكاسة تعرضت لها الشركة منذ عام ١٩٤٨. كما أدى ذلك الى إنخفاض الناتج القومي الأميركي في الربع الأول من عام ١٩٧٤ بنسبة ٦,٣ بالمئة، كما أدت زيادة أسعار النفط المستورد إلى عجز في ميزان التجارة الخارجية الأميركية خلال شهر نيسان/ ابريل بلغ ١٧١,٣ مليون دولار، وكان أول عجز منذ تسعة أشهر. كما ان زيادة أسعار النفط أدت إلى زيادة أسعار كل المنتجات البتروكيميائية، ومعها إرتفعت كل المنتجات والسلع الإستهلاكية الأخرى. محمد السماك، الربط العربي بين النفط والسياسة، على موقع:
www.haramaincenter.co.uk\TEXT\KOTOB\35\TXT\5.HTM

فيصل أعلن أنه لا يستطيع الإستمرار في شحن النفط الى الولايات المتحدة الأمريكية، إذا إستمرت في دعمها لإسرائيل[1]

فضلاً عن هذا الإجراء الإقتصادي، فقد موّلت السعودية بسخاء العمليات العسكرية لدول المواجهة ضدّ إسرائيل والمتمثلة بمصر وسوريا، وكذلك مشتريات هذه الدول من الأسلحة السوفيتية، إضافة الى تقديمها دعماً مالياً مباشراً الى منظمة التحرير الفلسطينية، وقد إستمرّ الملك خالد (الذي إعتلى العرش عام ١٩٧٥) في تنفيذ هذه السياسة[2]

أدت الإجراءات السعودية الى تأزم حادّ، وإن كان قصير الأمد، في العلاقات الأمريكية - السعودية، وبلغت الأمور الى درجة حدت بوزير النفط السعودي آنذاك أحمد زكي يماني الى أن يعلن يوم ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، رداً على تهديدات وزير الدفاع الأمريكي شليسنجر بإستخدام القوّة إذا ما أصرّ العرب على إبقاء الحظر المفروض على إرساليات النفط، إن بلاده في هذه الحالة سوف تنسف آبار النفط. وفي الوقت ذاته أيدت السعودية قرار الدول الأعضاء في الأوبك بشأن أسعار النفط: فقد تمّ رفع الأسعار من٣,١١ دولار عن البرميل الى ١١,٦ دولار[3]. وفي ظلّ الأجواء المشحونة من عام ١٩٧٣، هددت الولايات المتحدة الأمريكية بتعليق شحنات الغذاء الى البلدان العربية[4]

وعلى الرغم من ذلك، فقد إتخذت الأهمية الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية للسعودية أبعاداً جديدة مع حرب أكتوبر ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية، وأزمة الطاقة التي تلتها. فكان من بين العواقب المباشرة للحرب والحظر النفطي اللاحق لها، ربط الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل مباشر بأزمة الطاقة ومنطقة الخليج العربي. كما إزدادت القوّة الشرائية للدول المنتجة للنفط زيادة جوهرية مع إرتفاع أسعار النفط[5]

---

[1] ينظر: مضاوي الرشيد، م. س. ذ، ص ص ١٩٠-١٩١.

[2] أميل نخلة، أمريكا والسعودية الأبعاد الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية، ط١(بيروت: دار الحكمة للنشر، ١٩٨٠)، ص٨٧.

[3] ادوارد ريس، م. س. ذ، ص ص٢١٣-٢١٤.

[4] مضاوي الرشيد، م. س. ذ.، ص ١٩٣.

[5] ريتشارد بريس وآخرون، تكامل الحاضر .. تنافر المستقبل، ترجمة: سعد هجرس، من الانترنت http://haramaincenter.co.uk/text/kotob/27/5/13.htm

وعلى الرغم من أنّ تأثير إستخدام سلاح النفط على الولايات المتحدة الأمريكية كان في جوانب عدة مهماً، إلاّ ان ذلك لم يغير سياستها في الشرق الأوسط، فلم يتحول الأمريكان فجأة من تحالفهم مع إسرائيل الى دعم القضية العربية، وبالمقابل فإن السعودية التي أصبحت البلد الأول في الأسواق النفطية كانت لها إستثمارات ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية، فلو آذت السعودية الإقتصاد الأمريكي كثيراً، لتعرضت مصالحها الإقتصادية هي الأخرى الى الأذى. أضف الى ذلك، إن السعودية كانت معتمدة على الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني. ثم إن الولايات المتحدة الأمريكية - كما ادركت السعودية — هي البلد الوحيد القادر على ضمان توازن قوى مستقرّ في منطقة الخليج العربي على المدى الطويل، لذلك أدركت السعودية ضرورة عدم المبالغة في إستعمال سلاح النفط[1].

إن إستخدام سلاح النفط لم يدُم طويلاً، ففي شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، قرّرت دول منظمة الأوابك (منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط O.A.P.E.C.) إلغاء القرار القاضي بتخفيض إنتاج النفط بنسبة (٥) بالمئة. ونزولاً عند رغبة السعودية، ألغي كذلك حظر تصدير النفط الى الولايات المتحدة الأمريكية في ١٨ آذار / مارس١٩٧٤[2]. وقد ساعد إلغاء الحظر على عودة الإنفراج في العلاقات السعودية - الأمريكية، مّما أتاح الفرصة في التوصل الى إتفاقية ثنائية حول التعاون الإقصادي والفني، عقدها البلدان في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٤، وبعد مرور مدّة قصيرة وقعت عقود تصدير معدات عسكرية أمريكية الى السعودية، وإتفاقية لتدريب الحرس الوطني على أيادي مدرّبين أمريكان، وفي حزيران/ يونيو ١٩٧٤، أعلن عن توقيع إتفاقية لنقل (٦٠) بالمائة من أسهم شركة أرامكو الى السعودية[3]

---

[1] محمد إحسان، الصراعات الدولية في القرن العشرين دراسة تحليلية، ط١(أربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص٢٣٠. ففي ١٩ أكتوبر ١٩٧٣، طلب نكسون من الكونكرس التصديق على تقديم مساعدة عسكرية لإسرائيل قيمتها ٢,٢ مليار دولار لتعويض خسائرها في الحرب. بنسون لي جرسون، م. س. ذ.

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، م. س. ذ، ص٥٣.

[3] المصدر نفسه، ص٥٤.

ظهـرت لأول مـرة، في ينـابر ١٩٧٥، مسـألة جدّيـة إحتمـال إسـتخدام القـوات العسكرية الأمريكية للإستيلاء على حقول النفط إذا ما تعرّض العالم الصـناعي للخنق إقتصادياً من جانب أي مجموعة مؤتلفة من البلدان المصـدرة للـنفط. فقـد تحدّث الرئيس ووزير الخارجية ووزير الـدفاع عـن ذلـك الموضـوع. وفي ذات الوقـت قامت ثمّة دوريات علميّة مؤثّرة بنشر فيض من الدراسات غير الرسمية والتوقعات والسيناريوهات الخاصة بهذا الشأن[1]

فقد طرح هنري كيسنجر (وزير الخارجيـة الأمريكيـة آنـذاك) فكـرة إمكانيـة إستخدام القوّة (إذا ماتكرر حظر نفطي آخر) لتأمين ضـخ الـنفط دون إنقطـاع، كمـا أعـدت مكتبـة الكـونجرس في نفـس السـنة دراسـة، بنـاءاً علـى طلـب "لـي هـاملتون" Lee H. Hamilton رئـيس اللجنـة الفرعيـة الخاصـة بالتحقيقـات، وقدمت إلى لجنة العلاقات الدولية. وهـذه الدراسـة كانـت تبحـث إحتمـال القيـام بعمل عسكري ضدّ دول منتجة للنفط، في حالة فرضها حظـراً نفطيـاً[2]، ممّـا أدى الى توتر العلاقات الأمريكية - السعودية في تلك الفترة. حيث إن الفرضـية الـتي طرحها كيسنجر حول إمكانية إستخدام القوّة في مواجهـة الإختنـاق الإقتصـادي، والتي عبر عنها في مقابلة نشرتها مجلة "بيزنيس ويك" في كانون الثـاني/ ينـاير ١٩٧٥، كانت ترتكز على أربعة إفتراضات:-

- إن من شأن حظر نفطي آخر، كالذي فرض في العام ١٩٧٣، أن يؤدي بالضرورة الى خنق العالم الصناعي، بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية.
- حق الدول في الدفاع عن نفسها ضد حظر الإختنـاق.
- الحاجة المحتملة إلى إستخدام القوّة ضد الدول المساندة لحظـر الـنفط مـن أجـل الحصول عليه.
- الرغبة في إجراء مناقشة مفتوحة لهذه الإمكانيـة.

ولكن بعد أيام معدودة من هـذه المقابلـة، قـال كيسـنجر:" لقـد كنـت أتحـدث إفتراضاً عن حالة قصوى...لم نتكلم كما قيـل جزافـاً، عـن الإسـتيلاء علـى حقـول النفط. ليس هذا هدفنا وليست هذه سياستنا". وجدير بالذكر إن تهديد كيسنجر

---

[1] دراسات الكونكريس الأمريكي، أمريكا تغزو الخليج، ط١ (سينا: الصقر العربي، ١٩٩١)، على الانترنيت: www.haramaincenter.co.uk\TEXT\KOTOB\52\F.HTM

[2] للإطلاع على هذه الدراسة يراجع: دراسات الكونكريس الأمريكي، م. س. ذ.

لم يحقق أية نتائج ملموسة. فالأسعار لم تخفض و الأوبك لم تتفكك، والبلدان المستهلكة لم تشكل جبهة حقيقية[1].

تمّ بذل جهود كبيرة، جرّاء ذلك، لإقناع السعودية بعدم وجود خطط محددة من هذا القبيل. والتقى كيسنجر بالملك فيصل في ١٤ آذار ١٩٧٥، حيث تظاهرت الحكومة السعودية بأنها تثق بوعود واشنطن[2]

كلّ ذلك، جرى في حين تزايد نفوذ السعودية في العالم بفضل عوائدها النفطية الضخمة، فضلاً عن بروز الإعتمادية المتبادلة بين الدولتين خلال هذه الفترة. وعلى صعيد المنطقة، فقد برز الدور الإقليمي السعودي، بشكل أكثر وضوحاً[3]. حيث إستمرت تمثل أكبر مصدر ومستورد في الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة بعد منتصف السبعينات. ففي نهاية السبعينات إحتلت البضائع الأمريكية المرتبة الأولى من حجم الواردات السعودية[4]. وبذلك أصبحت السعودية سابع أكبر سوق للسلع والخدمات والتكنولوجيا الأمريكية، باستثناء المبيعات العسكرية. وقد قدّرت إجمالي الواردات السعودية بنحو ٢٥ مليار دولار في سنة ١٩٧٩، بتزايد بمعدل ٢٥٪. وكانت الصادرات الأمريكية الى السعودية عام ١٩٨٠، تقدر بنحو ٥,٧٦ مليار دولار – أي بزيادة قدرها ٢٠٪ عن عام ١٩٧٩ – ومثلت ما يقرب من خمس إجمالي الواردات السعودية ٢,٥٪ من الصادرات الأمريكية عام ١٩٨٠. ويبين الجدول رقم (١) حجم التجارة الأمريكية مع السعودية[5]

وعلى صعيد الأسلحة سبقت السعودية في عام ١٩٧٧ إيران في شراء الأسلحة الأمريكية وصارت أول مستورد للسلاح الأمريكي في العالم وبقيمة بلغت، في عام ١٩٨١، حوالي ٢٠ مليار دولار أمريكي[6]

---

[1] أميل نخلة، م. س. ذ، ص ص٩١-٩٥.
[2] يوسف إبراهيم الجهماني، م. س. ذ، ص٥٤.
[3] د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص١٧٩.
[4] يوسف إبراهيم الجهماني، م. س. ذ، ص٥٥.
[5] ريتشارد بريس وآخرون، م. س. ذ، انترنت.
[6] يوسف إبراهيم الجهماني، م. س. ذ، ص٥٥.

الجدول رقم (١)

صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من والى السعودية

(بمليارات الدولارات)

	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
واردات الولايات المتحدة				
بترول خام	٢,٢٩	٥,٢٨	٧,٨٥	١٢,٣
واردات أخرى	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,١٣	٠,٢
اجمالي	٢,٣٤	٥,٣٠	٧,٩٨	١٢,٥
صادرات الولايات المتحدة				
أغذية / حيوانات	٠,١٦	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠
سلع تحويلية	٠,٤٣	٠,٥٥	٠,٦٣	٠,٧٤
آلات ومعدات نقل	٢,١٠	٢,٥٣	٢,٨٦	٣,٦١
صادرات أخرى	٠,٨٥	٠,٩١	١,٠١	١,١١
إجمالي	٣,٥٤	٤,٢٩	٤,٨٠	٥,٧٦

المصدر: ريتشارد بريس وآخرون، أمريكا والسعودية.. تكامل الحاضر .. تنافر المستقبل،
ترجمة: سعد هجرس، من الانترنت : http://haramaincenter.co.uk/text/kotob/27/5/13.htm

وبعد التطورات الإقليمية والدولية وكذلك على الساحة الداخلية السعودية، منها سقوط شاه إيران (أحد الركيزتين في سياسة العمودين – مبدأ نكسون -) ، والتدخل السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩، فضلاً عن " حادثة مكة " في تشرين الثاني من نفس العام [١] ، والإضطرابات المتوالية في المنطقة الشرقية في السعودية[١]. بعد كل هذه التطورات شعرت إدارة كارتر بضرورة التحرك السياسي السريع من أجل المحافظة على بقايا النفوذ الأمريكي في المنطقة الخليجية أولاً ، وإسترجاع ما فقدته الولايات المتحدة الأمريكية، سواء إعادة تلك التي فقدتها أو إيجاد بدائل جديدة عنها ثانياً (إشارة الى الثورة الإسلاميّة في إيران التي أفقدت من الولايات المتحدة الأمريكية حليفاً قويّاً، ومن ثمّ سبّبت في النيل من ثقة الدول الحليفة بالولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ممّا جعل الولايات المتحدة الأمريكية تفكّر في بديل آخر لإيران في المنطقة). لذلك أعلن الرئيس كارتر عن مبدئه والذي أفاد: إن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمد الى

---

[١] خلال موسم الحج في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩، كان حصار جهيمان بن محمد العتيبي ومحمد بن عبدالله القحطاني مع العديد من الأتباع السعوديين وغير السعوديين في المسجد الكبير في مكة، المظهر الأسطع لما كان يعتمل من توتر في السعودية وكان قائد العملية جهيمان واعطاً نشطاً غامر بإبداء آرائه حول الحاكم الإسلامي العادل والعلاقات مع "القوى الكافرة" والنزعة المادية والفساد والعلاقة بين العلماء والسلطة، وأعلن ان زعيم الحركة الروحي "القحطاني" هو "المهدي الحقيقي" المنتظر، مطالباً بعزل الأسرة الملكية. وحين قام بتنظيم عملية الإعتصام كان كسب نحو ٢٠٠ شخص من الأتباع، وتفيد تقارير أخرى أن عددهم كان بين ٤٠٠ و ٥٠٠. وتدخلت الحكومة السعودية مدعومة بفتوى العلماء، وأنهت الحصار بعد قتل "المهدي" المعلن وأسر قائد الحركة العسكري ومنظرها مع ١٧٠ من الأتباع وتطلب سحق التمرد أسبوعين، وأسفر عن سقوط العديد من القتلى بين المتمردين، وأعدم ٦٣ شخصاً منهم وعلى رأسهم جهيمان، وفي ٣ كانون الأول ١٩٧٩، خرج آخر المتمردين من المسجد الحرام. علماً بأن إنهاء الحصار تم بمساعدة قوات أردنية ومستشارين أمريكيين وفرنسيين. للمزيد يراجع: جوزيف أ. كيشيشيان، الخلافة في العربية السعودية، ترجمة: غادة حيدر، ط٢(بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص ص١٦٧-١٧٠. وكذلك: مضاوي الرشيد، م. س. ذ، ص ص٢٠٠-٢٠٣. و: محمد صادق صبور، الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي، ط١ (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع،٢٠٠٢)، ص ص١٥٦-١٥٨. وكذلك: د. قيس محمد نوري و د. مفيد الزيدي، المجتمع والدولة في السعودية (مسيرة نصف قرن)، ط١ (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠١)، ص٦٠.

[١] جمال مصطفى عبد الله، الإستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط ١٩٧٩- ٢٠٠٠، ط١(عمان – الأردن: دار وائل للنشر، ٢٠٠٢)، ص٣٤٠. فقد جاءت الثورة الإيرانية لتحيي الثورة الشيعية من جديد. وقد إنتشرت أعمال الشغب، وقامت المواجهات في عدد من المدن والقرى في المنطقة الشرقية التي هي منطقة نفطية وغالبية سكانها من الشيعة، وقد تجاوز عددهم فيها خمسمئة ألف نسمة في مطلع تسعينات القرن الماضي. للمزيد يراجع: جوزيف أ. كيشيشيان، م. س. ذ، ص ص١٦٢-١٦٧.

زيادة وجودها العسكري المباشر في المناطق الساخنة[1]. ولأن الخليج العربي كان مهدداً بصورة غير مباشرة من السوفيت، وتوجد على شاطيء البحر الأحمر وجود سوفيتي قوي (فاليمن الجنوبية كانت قاعدة سوفيتية قوية، وكذلك أثيوبيا)، فقد أعلن كارتر إن أية محاولة للسيطرة على منطقة الخليج العربي من جانب أية قوّة خارجية سوف ينظر إليها باعتبارها هجوم على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسوف يرد عليها بإستخدام كل الوسائل، بما في ذلك القوّة العسكرية، وترجمة لهذا التعهد، عمل كارتر على تشكيل ما أطلق عليه قوات التدخل السريع[2]، لتكون قوّة رادعة ضدّ السيطرة غير الغربية على النفط ومصادره[3].

من هنا فقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية إهتماماتها الحيوية بمنطقة الخليج العربي، وإستمرت في إيلائها أهمية خاصة في سياستها الخارجية بكل جوانبها وأبعادها الإقتصادية والنفطية والإستراتجية[4].

ولغرض إظهار إهتمامها بمتانة العلاقة مع السعودية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرتين مهمتين: الأولى زيارة "هارولد براون" وزير الدفاع في ١٥

---

(١) سليم الحسني، م. س. ذ، ص ص١١٩،١٢١.

(٢) قوات التدخل السريع Rapid Deployment Forces: قوات خاصة أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التدخل عسكرياً، على جناح السرعة، في النقاط الساخنة من العالم الثالث، وفي الخليج العربي وأمريكا اللاتينية على وجه الخصوص. ولئن أعلن رسمياً عن تشكيل هذه القوات في حزيران ١٩٧٩، أي في أعقاب سقوط نظام الشاه في إيران فان فكرتها كانت قد طرحت علناً منذ أيلول ١٩٧٧. وهذه القوات التي كانت تتألف من مئة وعشرة آلاف عنصر، منتقين في المقام الأول من كتيبة المظليين الثانية والثمانين، مؤهلة للتدخل في كل مرة تتعرض فيها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية للخطر. كأن يتهدد مثلاً نظام موالي لها في منطقة إستراتيجية، أويتعرض تموينها بالمواد الأولية، بالنفط في الدرجة الأولى، للخطر. وقد اعتبرت هذه القوات في الواقع، فور الإعلان عن تشكيلها، نوعاً من "فرقة درك" لحماية النفط. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تستورد آنذاك ٤٥ بالمئة من نفطها الخام، وهي تعتمد على نفط الخليج لتأمين ثلثي هذه الواردات. فإذا ما قطع هذا النفط عنها، أو تهدّد تموينها به، بادرت قوات التدخل السريع الى إحتلال حقول النفط لتأمين إستمرار تدفقه بإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية. يراجع للتفصيل: د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، ط٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص٨١٧.

(٣) ينظر سليم الحسني، م. س. ذ، ص١٢٠، وكذلك: د. محمد مصالحة، م. س. ذ، ص٤٤.

(٤) حسين دحام خضر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي وآثارها السياسية الإقتصادية خلال عقد التسعينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية/ المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠١، ص٩٤

شباط ١٩٧٩، الى الرياض، والثانية هي دعوة الرئيس "كارتر" الأمير فهد لزيارة واشنطن. وقد كانت هاتان المبادرتان تنطويان على وسائل ضغط جديدة، لحمل السعودية على تأييد جملة من السياسات الأمريكية، أبرزها: لقاء كامب ديفيد الجديد الذي دعا له "كارتر" من أجل التوصل الى معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية. والعرض الذي تقدم به "براون" لقيام ترتيبات دفاعية تشترك فيها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة ما أسماه بالأخطار، التي تتعرض لها منطقة الخليج والجزيرة العربية بعد أحداث إيران وحرب اليمن، فضلاً عن دعوة السعودية القبول بوجود عسكري أمريكي أكبر في المنطقة، إلا إن الأمير فهد إتخذ قراراً بإلغاء زيارته الى واشنطن[١].

وبعد أن عارضت الحكومة السعودية معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، التي تمّ توقيعها في مارس ١٩٧٩، وإعتبرته سلاماً منفرداً، توترت العلاقة الأمريكية – السعودية[٢]. عندما نشرت الصحف الأمريكية، في أبريل من العام ذاته، مقالات تتحدث عن تقارير حديثة للمخابرات الأمريكية تشكّك في الإستقرار السياسي داخل السعودية. وقال وزير الدفاع الأمريكي جون براون، أمام مجلس العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ: "إن الولايات المتحدة الأمريكية ليست ملتزمة بالدفاع عن السعودية ضد تهديدات خارجية أو داخلية"[٣]

إن إستمرار فتور علاقات الدولتين، شجّع عدد من الدول للإستفادة من هذه الفرصة. فبالإضافة الى فرنسا التي كانت تسعى الى إحلال طائرة الميراج مكان طائرة (F-15)، حاول الإتحاد السوفيتي والصين إقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية، الأمر الذي حث الطرفين على تخفيف حدة الأزمة وصولاً الى وضع نهاية لها[٤]

---

[١] د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص١٨٤

[٢] وأعلنت القيادة السعودية أسباب عدم مساندتها للموقف الأمريكي، حيث أوضحت ان السعودية لها هدفان رئيسيان هما: تحقيق موقف عربي موحد بالنسبة للتسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط التي يمكن أن تعبر عن نفسها على مستوى دولي وتجنب النزاعات العربية – العربية التي سيكون من شأنها فقط أن تضعف العرب. وقد ترتب على الموقف بين مصر والدول العربية الرافضة تقييد القدرة السعودية على التوسط والتقريب بين وجهات النظر العربية المتصارعة. ريتشارد بريس وآخرون، م. س. ذ.

[٣] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[٤] د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص١٨٦. ففي الإجتماعات مع مسؤلي البيت الأبيض، ومن بينهم ديفيد أرون مساعد نائب شؤون الأمن القومي، تلقى بندر تأكيدات بأن دعم الإدارة الأمريكية للسعودية ليس موضع تردّد. وفي مايو نقل عن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل قوله إن

ورداً على "إتفاقيات كامب ديفيد"[1] ومعاهدة الصلح المصرية- الإسرائيلية، طرحت السعودية من جانبها "مشروع فهد"[1]، الذي أعلن في أغسطس ١٩٨١، تقدّم به الملك فهد لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، الذي أضحى فيما بعد مشروعاً عربياً بعد تبنيه في مؤتمر قمة فاس الثاني (مشروع فاس) في سبتمبر عام ١٩٨٢[2]

"السعودية حريصة على أن ترى علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية تستمرّ". نقلاً عن: ريتشارد بريس وآخرون، م. س. ذ.

[1] إتفاقيات كامب ديفيد Camp David Agreements : إتفاق للتسوية السياسية بين مصر وإسرائيل، أشرفت على وضعه الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلنت بصورة رسمية بتأريخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، في مؤتمر صحفي حضر موقّعو الإتفاق الثلاثة وهم: الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، الرئيس المصري محمد أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، تمّ التوصل الى الإتفاق بعد مفاوضات شاقة في "مؤتمر قمة" عقد في منتجع "كامب ديفيد" في الولايات المتحدة الأمريكية. للتفصيل حول مضمون هذه الإتفاقيات يراجع: د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الخامس، ط١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ص٥٢ وما بعدها.

[1]- مشروع الملك فهد للسلام Fahd Plan : كان مشروعاً سياسياً وسلمياً لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، أجمعت على تبنيه معظم الدول العربية. والذي أعلن في٧ آب/ أغسطس ١٩٨١. ولما لم تنجح القمة العربية في خريف العام ١٩٨١ في الإنعقاد لإقرار هذه الصيغة، فإنها عادت وعرضت على قمة عربية عقدت فيما بين ٦-١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، وتمّ إقرار المشروع مع بعض التعديلات في بنوده الرابع والسابع والثامن، وأصبح منذ ذلك الحين يعرف بمشروع "قمة فاس"، وهو مؤلف من ثماني نقاط، وعلى إثره تشكلت لجنة سباعية تمثل: الجزائر، المغرب، تونس، السعودية، منظمة التحرير الفلسطينية، سورية، والأردن، وكلفت بنقل المشروع الى الدول الكبرى، علماً ان المشروع قوبل بالرفض مباشرة من قبل إسرائيل، اذ وصفه وزير خارجيتها (إسحاق شامير) بأنه "إعلان حرب جديد على إسرائيل" وبأنه "خطة أخرى لتصفية إسرائيل على مرحلة أو مرحلتين"، كما أن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (جورج شولتز) إعتبره يتعارض مع مشروع ريغان في حين ان المشروع لاقى تأييداً سوفيتياً وأوروبياً... ونقاط المشروع المعدل هي الآتية:-

- إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.
- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ في الأراضي العربية.
- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتعويض من لايرغب في العودة.

وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة إنتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلّة.

يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء. يراجع للتفصيل: د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، ط٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٩٠)، ص ص٦١٢-٦١٣.

[2] د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص١٨٧.

وقد ظلت السعودية في ثمانينات القرن الماضي مرتبطة أوثق الإرتباط بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الحال بالأخيرة مع الأولى. ومّما أفضى الى عدّة متغيرات خضع الطرفان لتأثيراتها فأما عن السعودية، فإنها تأثرت بمتغيرات أهمها تتمثل بالآتي[1]:-

هيمنة رأس المال الأمريكي على صعيد صناعة إستخراج النفط في السعودية، وإعتمادها على السلاح الأمريكي، والحاجة الى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لضمان بقاء النظام ذاته، فضلاً عن تأثير التقلبات الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية على الإيداعات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الى جانب المتغيرات الكبيرة التي شهدتها منطقة الخليج العربي بعد سقوط الشاه وإحتمالات إنتقال عدوى الثورة الإيرانية الى أقطار المنطقة، ودعم الوجود السوفياتي في أفغانستان واليمن الجنوبي، وانعكاسات الحرب العراقية - الإيرانية على الأوضاع في الخليج العربي، كل هذه المتغيرات ولاسيما الحرب العراقية - الإيرانية قد كان لها الأثر البالغ في توجيه السياسة الأمنية السعودية نحو العمل على تحديث التسلح في الجيش السعودي بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتطلع الى عقد صفقات أسلحة جديدة، لدعم قدراتها العسكرية الجوية والبحرية، بما يتناسب وحجم التهديدات المحتملة في المنطقة[2].

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فانها عندما إختارت السعودية في أوائل الثمانينات في المنطقة بوصفها حليف قوي، كانت مدفوعة في ذلك بثمة متغيرات أبرزها[3]:-

تطابق المصالح والإحتياجات المتبادلة، وجود إحتياطات نفط هائلة في السعودية، وإن ضمان إستمرار تزويد الغرب بالنفط يعتبر مستحيلاً دون الدور الإيجابي للسعودية الصديقة. وكذلك قدرتها المالية الواسعة، فضلاً عن نوعية التأثير السياسي السعودي، عربياً وإسلامياً.

كل هذه العوامل دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الى التركيز على تسليح السعودية لتمكينها من التصدي لأي عدوان خارجي، بيد إن تسليح السعودية

---

[1] يوسف إبراهيم الجهماني، م. س. ذ، ص ص ٥٨-٥٩.

[2] د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص١٨٧.

[3] ادوارد ريس، م. س. ذ، ص ص ٢٥٠-٢٥١

كان محكوماً بحدود تقوية قدراتها الدفاعية دون قدراتها الهجومية تحسباً للضغوط الإسرائيلية. حيث مارست إسرائيل ضغوطا قوية لمنع الولايات المتحدة الأمريكية من بيع أسلحة متطورة للسعودية[1]

وبعد تولّي الرئيس رونالد ريغان الإدارة الأمريكية عام ١٩٨٠، إنطلقت الإستراتيجية الأمريكية إزاء أمن الشرق الأوسط من مبدأ "الإجماع الإستراتيجي" الذي تأسّس على إقامة نظام أمني من دول الخليج العربي ودول جنوب غرب آسيا لإحتواء الأهداف السياسية السوفيتية، وهو ما يُطلق عليه "قوس الإحتواء"، الذي يقوم على أساس تدعيم قدرات أربع دول رئيسة هي: مصر وإسرائيل وتركيا والباكستان، على أن تنضم اليها لاحقاً السعودية والأردن[2]. إلاّ أن خوف السعودية من أن تكون هذه الإستراتيجية خطوة نحو مدّ

---

[1] د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، م. س. ذ، ص ٣٦٢. عندما كانت إدارة الرئيس كارتر تدرس عام ١٩٧٨ تزويد السعودية بـ ٦٠ مقاتلة متطورة من طراز "ف ـ ١٥" (وذلك من ضمن صفقة ثلاثية إشتملت على مقاتلات "ف ١٥" و"ف ـ ١٦" لإسرائيل، وطائرات "ف ـ ١٥" لمصر التي لم يتم تسليمها بعد رفض السعودية تمويل الصفقة في أعقاب اتفاقية كامب دافيد)، كتب وزير الدفاع الأميركي آنذاك هارولد براون: "إن مقاتلات ف ـ ١٥ السعودية لا تمتلك إلا قدرة هجومية محدودة جداً. ومن وجهة النظر العسكرية ليست هنالك حاجة لإمتلاك السعودية لمثل هذه الطائرات من أجل إستخدامها في عمليات قصف جو ـ أرض.. إني واثق من أن السعوديين أنفسهم لا ينوون إستعمال طائرات ف ـ ١٥ في مثل هذه المهام". هكذا فإن الهدف من تزويد السعودية بهذه الطائرات كان "مساعدة السعودية على ردع العدوان عنها والدفاع ضد الدول المعادية لدورها المعتدل في العالم العربي" بحسب كلام براون. نقلاً عن: أحمد آغا / أحمد سامح/ قاسم جعفر، قضايا الخليج العربي، ط١ (لندن: المؤسسة العربية، ١٩٨٢)، على موقع: www.haramaincenter.co.uk\TEXT\KOTOB\31\TXT\1\5.HTM وينظر: انمار لطيف نصيف، جماعة الضغط اليهودية في أربع ادارات أمريكية، (بغداد: شركة المنصور للطباعة المحدودة، ١٩٨٩)، ص ص ١٥٧-١٦٤ وص ص١٨٨-٢٠٥. فبالرغم من مبادرة ادارة الرئيس "كارتر"، في ٣٠ سبتمبر١٩٨٠، بإرسال ٤ طائرات إنذار مبكر "أواكس" الى السعودية، فقد شكلت قضية تسليح السعودية نقطة إفتراق واضحة بين الدولتين ولاسيما في السنوات الأخيرة، وبالتحديد منذ عام ١٩٨٢، حين أبدت إدارة الرئيس "ريغان" عدم إستعدادها تزويد السعودية بما تحتاج اليه من منظومات تسليحية متقدمة، مما أجبر السعودية في نهاية الأمر على التحول الى تنويع مصادر التسلح - كأحد السبل – لتلبية إحتياجاتها العسكرية من أوروبا، فبعد فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا التي عقدت معها عام ١٩٨٥، الصفقة المعروفة بـ (صفقة المليارات)، لجأت أخيراً الى الصين الشعبية، التي لم ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية، لعقد الصفقة المعروفة بـ (صفقة الصواريخ) التي أعلن عنها في عام ١٩٨٨، مما احدث بعض التوتّر في العلاقات الأمريكية - السعودية. د. وليد حمدي الأعظمي، م. س. ذ، ص ص١٨٧-١٨٨.

[2] د. محمد مصالحة، م. س. ذ، ص ٤٤.

نفوذ إسرائيل ودورها السياسي الى منطقة الخليج العربي، كان سبباً رئيساً وراء إحجام السعودية والدول الخليج العربية الأخرى عن توقيع إتفاقيات تعاون عسكري ثنائي ضمن إطار التحالف الإستراتيجي[1]

من خلال ما سبق، يتّضح إن هذه المرحلة، رغم التوترات التي شهدتها العلاقة بين البلدين، بسبب الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣، وإستخدام السلاح النفطي من قبل العرب، والتهديدات التي تبادلها الطرفين الأمريكي والسعودي بشأن النفط، فإنها إتسمت بازدياد تشابك المصالح إقتصادياً وعسكرياً وأمنياً. ممّا يعني تزايد الإهتمام الأمريكي بالسعودية. وممّا ساعد على ذلك هو سقوط نظام الشاه الإيراني الموالي للولايات المتحدة الأمريكية - أحد ركيزتي "سياسة العمودين"- عام ١٩٧٩، ومجيء نظام معادي للولايات المتحدة الأمريكية ومهدّد بتصدير ثورته، ودخول القوات السوفيتية لأفغانستان في نفس السنة، فضلاً عن التوترات التي كانت تهدّد الأمن الداخلي السعودي آنذاك، والحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨). في حين إن السعودية كانت دولة تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية لطرد السوفيات من أفغانستان، مادياً وبشرياً، فضلاً عن كونها دولة معتدلة ومؤثرة بشأن أسعار النفط وإنتاجه وإيجاد توازن في العرض والطلب، خاصة في حالات الأزمات والحروب، نظراً لقدرتها الإنتاجية المرنة (وهذا ما سنركز عليه لاحقاً).

وعليه وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في السعودية أفضل دولة في منطقة الخليج العربي لتأمين مصالحها المنشودة. وبالمقابل جعلت السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية أفضل حليف خارجي داعم لتأمين أمنها القومي.

---

[1] د. محمد السعيد إدريس، م. س. ذ، ص ٣٣٤.

٤-١ مرحلة أزمة الكويت عام ١٩٩٠ حتى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١[١]

إبتداءاً من عام ١٩٩٠، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع إستراتيجية عسكرية جديدة في الخليج العربي، قوامها الإفادة من تراجع حدة الإستقطاب الدولي مع الإتحاد السوفيتي، لصالح دور عسكري أمريكي أكثر مباشرة في المنطقة. والتبرير الذي قدمه المسؤلون الأمريكيون لهذه الإستراتيجية الجديدة تضمن أمرين، الأول: هو ضمان إمدادت النفط. والثاني: مواجهة ما وصف بأية تهديدات إقليمية في المنطقة[٢]. سواء أكانت هذه التهديدات إيرانية أم عراقية.

ولأنّ الغزو العراقي للكويت في ٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠، شكّل تهديداً مباشراً للسعودية، ومن ثمّ لأكبر مصادر النفط في العالم، فقد إعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً صارخاً لمصالحها الحيوية وأمنها القومي في المنطقة، ومن ثمّ كان له تأثيراً كبيراً على إستراتيجيتها حيال منطقة الخليج العربي، وأرسلت أعداداً ضخمة من قواتها العسكرية الى السعودية، أي تكثيف وجودها العسكري المباشر في الخليج العربي، كما قامت بالدور الأساسي بإشعار دول الخليج العربي بالأمن والحماية، وماتبعه من سياسة التخويف والترهيب من إيران والعراق. كما دفعت دول الخليج العربي الى التسلّح بكثافة[٣]. ولنتذكر هنا مبدأ كارتر الذي وجد السبيل الملائم لتطبيقه على أرض الواقع.

وفي هذا الإطار، طلب الرئيس الأمريكي بوش الأب من الملك (السابق للسعودية) فهد قُبيل إجتياح الكويت، أن يبادر بطلب المعونة الأمريكية والسماح للقوات الأمريكية بالإنتشار في السعودية للدفاع عنها، وبعد تريّث من

---

[١] عندما نشير في هذه الرسالة الى أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ نكتبها فقط في ذكر شهرها بالإشارة الى (سبتمبر) فقط دون ذكر (أيلول)، وذلك لأن (سبتمبر) أصبح متناولاً وواراداً في معظم، إن لم يكن في كل، اللغات الموجودة على المعمورة، الى حدّ أن يصبح ذكر سبتمبر في الإشارة الى أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١ عالمياً وكافياً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لانذكر أيلول، مع ذكر سبتمبر، خوفاً من تكراره الزائد في الدراسة.

[٢] المصدر السابق، ص٣٣٦.

[٣] تركي الحمد وآخرون، العلاقات الخليجية الأمريكية (حلقة نقاش) في كتاب ادمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٢)، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص١٢٠.

الملك، وافق على طلب بوش، ولكنه علّق هذه الموافقة على "سوء الأمور" أي قال: "نعم نوافق.. إذا ساءت الأمور"، وسارعت واشنطن الى إرسال قوات جوية وقوات بحرية إضافية الى السعودية ومنطقة الخليج العربي، ووصلت الى أكثر من (٥٠٠) ألف جندي أمريكي فيما بعد[١].

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم وجودها العسكري في السعودية، ففي عام ١٩٩٦، كان فيها (٥) آلاف جندي أمريكي و (٤٤١٠) خبيراً عسكرياً، بالإضافة الى وجود (١٣٠) طائرة حربية، إضافة الى قاعدتي الظهران والخبر[٢].

على الرغم من توقيع الولايات المتحدة الأمريكية لإتفاقيات أمنية دفاعية ثنائية مع بعض دول الخليج العربي، منها (الكويت، البحرين، قطر، وعمان)، الاّ أن السعودية لم تعمد الى الشيء ذاته، بل إكتفت بتجديد إتفاق سبق وأن عقدته قبل ١٥عاماً، والذي تتضمن تعاونا إستراتيجياً واسعاً وإجراءات دفاعية وتدريبات[٣].

إذاً فخلال عقد التسعينات إزداد الحضور الأمريكي في الخليج العربي، كما أصبح الوجود الأمريكي بشقيه السياسي والعسكري، أكثر وضوحاً من أي وقت آخر، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية من القوى الرئيسة في المنطقة، والتي تتولى مباشرةً حماية مصالحها الحيوية أشد الإرتباط بالنفط، وبتصديره وبسلامة وصوله بالكميات والأسعار المقبولة. وفي المقابل، إزداد إعتماد دول الخليج العربي على الحماية الأمريكية المباشرة من أجل مواجهة المخاطر الإقليمية والتصدي للتهديدات الصادرة من كل من إيران والعراق (آنذاك) أكبر القوى الإقليمية في الخليج العربي[٤].

من جهة أخرى، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية سياسة "الإحتواء المزدوج"[٥]، ففي خطابه الذي ألقاه في ١٨ ايار ١٩٩٣، في واشنطن أعلن "مارتن أنديك"،

---

[١] نقلاً عن: سامي عصاصة، هل إنتهت حرب الخليج؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، ط١ (بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٤)، ص٢٥٠.

[٢] خالد حسين حسون الزبيدي، الخليج العربي في إستراتيجيات الدول الكبرى بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية، ٢٠٠٣، ص ص١٦٩-١٧٠.

[٣] هيفاء أحمد محمد، الأمن الخليجي ... أبعاد الدور الأمريكي فيه، م. س. ذ، ص١٤٦.

[٤] تركي الحمد وآخرون، م. س. ذ، ص ص ١٠٤-١٠٥

[٥] من أهداف سياسة "الإحتواء المزدوج":

مساعد الرئيس الخاص لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، هذه السياسة ضدّ إيران والعراق، معتبراً ان البلدين يشكّلان أقصى حالات العداء لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. فهو، إلى جانب إسرائيل، لم يذكر سوى بلدين عربيين كـ "اصدقاء" للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هما: مصر والسعودية. أكّد انديك ان هناك مصلحتين أمريكيتين دائمتين (لا ثالث لهما) في المنطقة هما: النفط وإسرائيل. الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، تقوم على قاعدة بسيطة تدعو إلى قيام توازن إستراتيجي قويّ ومتكافئ بين دول المنطقة (إيران والعراق تحديداً) يحمي المصالح الأمريكية الحيوية، ويحفظ أمن أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية (السعودية ودول الخليج العربي)، ويؤمن إستمرار تدفق النفط بأسعار مستقرة[1].

من جانب آخر، فقد تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينات القرن الماضي سياسة الإعتماد المتبادل بين الخليج والمشرق العربي، كمركز لنظام الصراع العربي - الإسرائيلي، أي الربط بين أمن الخليج العربي والصراع العربي - الإسرائيلي (في حين كانت الحكومة الأمريكية في الستينات والسبعينات والثمانينات تحاول فصل أمن الخليج عن الصراع العربي - الإسرائيلي، وتجريد العرب من قوّة سلاح النفط في عملية إدارة الصراع وللمحاولة للتقليل من شأن وأولوية الصراع العربي — الإسرائيلي وإبراز أهمية مسألة أمن الخليج العربي)، وهو ربط يخدم المصالح الأمريكية في عملية السلام بمفهومها الذي يركز على تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية كضرورة لقيام النظام الشرق الأوسطي[2]

❖ تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من دفع عملية السلام بين إسرائيل والعرب.

❖ محاصرة الطموحات العسكرية لإيران والعراق، وبخاصة أسلحة الدمار الشامل وإستثناء إسرائيل من ذلك.

❖ تأمين تدفق النفط رخيصاً في أوقات السلم ومؤكداً في أوقات الحرب. والنتيجة إن هذه السياسة أخفقت في تحقيق الأهداف الأمريكية الى حد كبير. ينظر: المصدر نفسه، ص ص١١٥-١١٦. ولذلك سعت الحكومة الأمريكية الى تعديلها، ففي عام ١٩٩٧ وضع مجلس العلاقات الخارجية دراسة مهمة تمحورت حول مستقبل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال العراق و إيران اطلق عليها إسم "سياسة الإحتواء المتمايز" ينظر: خالد حسين حسون الزبيدي، م. س. ذ، ص١٧٢.

[1] رياض نجيب الريس، رياح السموم، ط١ (لندن: رياض الريس، ١٩٩٤)، كتاب نشر على موقع: www.haramaincenter.co.uk\TEXT\KOTOB\58\F.HTM

[2] د. محمد السعيد إدريس، م. س. ذ، ص ص٣٧٧-٣٧٨.

إن المنظور الأمريكي إزاء السعودية والخليج العربي بشكل عام، هو إن أمن الخليج العربي جزء من الأمن القومي الأمريكي، ولا يمكن المحافظة عليه إلاّ بوجود عسكري، ومن خلال الإتفاقيات الأمنية مع دول المنطقة، من جهة، ومن جهة أخرى، تهميش أية محاولة خليجية - عربية تحاول أن ترسي أمناً للخليج العربي يشكل جزءاً مترابطاً وحيوياً من الأمن القومي العربي[1]. وأبرز مثال لذلك هو "إعلان دمشق"[2].

إذاً فإن أمن الخليج العربي بصورة عامة، والسعودية بشكل خاص، يرتبط طبقاً للمنظور الأمريكي بالمصلحة الحيوية للولايات المتحدة، التي تتلخص في تأمين الإمدادات النفطية، وحرية الملاحة لناقلاتها النفطية عبر مضيق هرمز، والحرص على عدم سيطرة القوى المضادة للمصالح الأمريكية والغربية على المنطقة، والحفاظ على أسواق المنطقة مفتوحة للتجارة الغربية، وتعزيز تجارة السلاح الأمريكية، فضلاً عن الحفاظ على إستقرار الأنظمة السياسية والعمل على إقامة علاقات سياسية قويّة معها[3].

غير أن العلاقات الأمريكية - السعودية شهدت حالة من التوتر وعدم الإتساق، وخاصة في فترة ما بعد ١٩٩٥، ١٩٩٦ حيث تفجيرات (الرياض) و(الخبر)[4] ضدّ القوات الأمريكية، والتي أسّست وأرخت لبداية قلق شعبي من

---

[1] د. وصال نجيب العزاوي و رواء زكي يونس، تركيا وإسرائيل الدور المركب، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد ٣٦، ٢٠٠٢، ص ص٤٥-٤٦.

[2] حيث عملت الدول العربية في إطار الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج العربي، الى التوقيع على "إعلان دمشق" في ٦/آذار/١٩٩١، الذي ضمن دول الخليج الستّ، فضلاً عن كل من مصر وسوريا، إلاّ أن التردّد الخليجي بين معاهدة الدفاع المشتركة العربية أو الإستعانة بالقوات المصرية أو السورية من ناحية، وبين التنسيق الأمني مع إيران من جهة أخرى، أدى الى نتيجة مزدوجة مفادها تحول الإعلان الى وثيقة هزيلة لا يعول عليها في أي عمل أمني في الخليج العربي، ودفع دول مجلس التعاون الخليجي الى توثيق علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. ينظر: أياد هلال حسين الكناني، الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في ظل المتغيرات الدولية لعقد التسعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية/ معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية، ٢٠٠١، ص١٦٦.

[3] حسين دحام خضير، م. س. ذ، ص١٦٥.

[4] فقد أسفرت تفجيرات الخبر عن مقتل تسعة عشر جندياً أمريكياً، وأشارت نوعاً من الخلاف بين الجانبين، إذ كان مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي يرغب في أن يتولى هو التحقيق في الحادث أو على الأقل المشاركة في إستجواب المتهمين، إلاّ أن وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز قام بزيارة لواشنطن أكد فيها أن السعودية قادرة على التحقيق بنفسها، كما أكد حرص بلاده على

الوجود الأمريكي، وكذلك عدم إرتياح رسمي سعوديّ من التدخل في الشؤن الداخلية، وخاصة في إطار التحقيقات في تلك الأحداث[1]

فقد كانت قضية "الخبر" منذ وقوع الحادث مسألة "نائمة بأعين مفتوحة" في العلاقات الأمريكية - السعودية، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تترك هذا الملف دون إغلاق، وكانت تشعر بوجود ملفات لم ترد السعودية الكشف عنها بشأن شبهات لتورط إيران في الحادث. ولكن جو العلاقات بين البلدين بلغ عام ٢٠٠١ مستوى من التوتر وجدته الولايات المتحدة الأمريكية مناسباً لإعلان الإتهام، ففي ٢١ يونيو ٢٠٠١ وجّهت الولايات المتحدة الأمريكية الإتهام الى ١٤ عربياً -١٣ سعودياً ولبناني واحد- بالضلوع في التفجير، وأكد قرار الإتهام تورط مسؤولين في الحكومة الإيرانية. وقد لقي هذا الإتهام إنتقادات شديدة من جانب المسؤولين السعوديين، خاصة وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي قال: "ليس من حق الأمريكيين القيام بإجراءات تعود للسعودية". ووزير الداخلية الأمير نايف، الذي نفى تورط إيران في تفجير خبر، وأوضح أن الإتفاقية الأمنية مع إيران التي وقعت في إبريل ٢٠٠١، لا تتضمن أي بند يتعلق بتسليم المطلوبين للعدالة[2].

أما منذ تولي الرئيس جورج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد إختلفت السياسة الأمريكية نوعاً ما عمّا كان سابقاً، ويفيد بذلك تقرير "المجموعة الرئاسية"، المقدم من قبل معهد واشنطن ليكون مرشداً له في فترة رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية. وممّا جاء فيه ما يخص السعودية والخليج العربي الآتي[3]:-

---

المحافظة على مصالح البلدين. ينظر للتفصيل: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر/ وحدة الدراسات، التقرير الإستراتيجي الخليجي (٢٠٠١- ٢٠٠٢)، (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، يناير ٢٠٠٢)، ص ص ٤٣-٤٤.

[1] د. متروك الفالح، المستقبل السياسي للسعودية (في ضوء أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م)، الإصلاح في وجه الإنهيار و/ أو التقسيم. على موقع:

www.alhaab.com /GIF/14-06-2002/sa.HTM

[2] نقلاً عن: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر/ وحدة الدراسات، التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١- ٢٠٠٢، م. س. ذ، ص ص٤٣-٤٤.

[3] تقرير "المجموعة الرئاسية" تقرير مفصل عن الخيارات السياسية المتاحة للرئيس جورج دبليو بوش ولإدارته في شأن أزمة الشرق الأوسط. وهذا التقرير كان واحداً من خمسة تقارير تمثل قائمة

• لا تخلط في منطقة الشرق الأوسط – أو ما يسمى كذلك اصطلاحاً - بين "نطاقين إستراتيجيين"، لأنه لابدّ أن يظل كل منهما مستقلاً بذاته وبعيداً عن الآخر: الخليج العربي وما حوله من ناحية وفلسطين وما حولها من ناحية أخرى (بمعنى ضرورة الفصل في سياساته ما بين اسرائيل وبين النفط)، وإعتبار إن الخليج العربي قضية، وفلسطين قضية أخرى، والمزج بين الإثنين يخلق تفاعلات تنشأ عنها شحنات خطر يصعب تقديرها، يضاف الى ذلك، إن الفصل بين النطاقين هو الضمان لإحكام السيطرة على إدارة كل واحد منهما في حدوده المعينة وفي إطاره المحسوب.

• عليك أن تستغل وتستعمل الدول العربية المعتدلة، ولاسيما السعودية، وذلك لتشجيع طرح مبادرات وعرض صيغ تبقي عملية التسوية مفتوحة طوال الوقت.

• عليك أن تتشاور مع الدول العربية المنتجة للنفط لكي تقدم مساعدات إقتصادية للفلسطينيين، ولفت نظرهم الى إرتفاع أسعار النفط يجعل مثل هذه المساعدات بلا تكلفة زائدة. ثم إن مثل هذه المساعدات تستطيع تغطية إنسحاب دول النفط سياسياً من تعقيدات الأزمة (فلسطين).

• عليك تشجيع فكرة إقامة نظام دفاع صاروخي تقوم عليه الولايات المتحدة الأمريكية بالشراكة مع بعض الأطراف في المنطقة، ولتكن البداية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبعد ذلك تنضم مصر والأردن وتركيا، وعندما تتهيّأ الظروف تنضم إسرائيل اليه.

بعد تسلم إدارة جورج دبليو بوش السلطة، حدث نوع من التوتر في العلاقة الأمريكية – السعودية في ظل الإنتفاضة الفلسطينية التي نشبت في بداية القرن الجديد، والإنتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين[١].

أولويات السياسة الأمريكية في فترة رئاسة جورج دبليو بوش الأولى. وقد إكتمل التقرير في يونية ٢٠٠١. للتفصيل حول محتويات التقرير ينظر: محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك الى كابول، ط٣ (القاهرة: المصرية للنشر العربي والدولي، أغسطس/٢٠٠٢)، ص١٦٦ وما بعدها. وكذلك: يوسف إبراهيم الجهماني، م. س. ذ، ص ص٧٢-٧٣.

[١] فعندما تسلمت إدارة جورج دبليو بوش السلطة، كانت تمانع في القيام بدور فعال إزاء الوضع الفلسطيني – الإسرائيلي. وكانت الجهود المكثفة للرئيس السابق كلنتون في العام الأخير من رئاسته، أخفقت في تحقيق نتائج إيجابية. وفي ضوء الإنتفاضة الفلسطينية وإنتخاب أريل شارون رئيسا للوزراء في إسرائيل، لم يكن هناك ما يوحي بوجود أي فرصة كبيرة لنجاح أي مبادرة أمريكية جديدة. ولم

وللإعـراب عـن إسـتياء السـعودية مـن السياسـة الأمريكيـة تجـاه القضـية الفلسطينية، عنـدما دعـا جـورج دبليـو بـوش الأمـير عبـد الله لزيـارة الولايـات المتحدة الأمريكية كان رده أنه لا يـرى جـدوى مـن الزيـارة إذا لم تـؤد الى نتيجـة، وعنـدما كرّر الرئيس الأمريكي الدعوة كـان ردّ الأمـير عبـد الله إن هـذه الزيـارة ستكون مرتبطة بمبادرة تهتم بمعانات الفلسـطينيين. وأرسـل رسـالة حملـها الأمـير بندر بن سـلطان السـفير السـعودي في واشـنطن (آنـذاك)، كانـت رسـالة طويلـة ومفصلة وقاسية، إنتهت بعد عرض لتاريخ العلاقة والمصالح المشتركة بين السعودية وأميركا والمبادئ التي وافقـت السـعودية علـى العمليـة السـلمية علـى أساسـها، إنتهت إلى أنه ما دامت السياسة الأميركية تتنكر لهـذه المبـادئ وتتبنـى الموقـف الإسرائيلي فإن السعودية لا ترى جدوى من إستمرار الإتصالات مـع أميركـا، وإن السـعودية سـوف تتخـذ القـرارات الـتي تراهـا مواتيـة لمصـلحتها، دون أن تأخـذ بالإعتبار مصالح أميركا، كما كانت تفعل من قبل. وبعد ثلاثة أيام فقط من هذه الرسـالة، قـدّم الـرئيس الأميركـي ردّاً يعتـبر تغـييراً حقيقيـاً في مواقـف البيـت الأبيض، فقد تحدث عن إيمانه بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وفي العيش دون إذلال وإهانات يومية، ولأول مـرة يتحـدث رئـيس أميركـي عـن دولـة فلسـطينية مستقلّة، وكان الإتجاه في الإدارة الأميركية، أن يتضـمن خطـاب الـرئيس في الأمـم المتحدة المبادرة الجديدة. ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر[١].

في ضوء مراحـل تطـور السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة حيـال السـعودية، يمكـن القول: إن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت منذ بداية إعترافها بالسعودية عـام

تبذل الإدارة ما يكفي من الجهود السياسية من أجل ذلـك. وقـد حثـت السـعودية، الإدارة الأمريكيـة على لعب دور أكثر فعالية لمنع درامـة العنـف في العلاقـات الفلسـطينية – الإسـرائيلية. ينظـر: دار الخليج للصـحافة والطباعـة والنشـر/ وحـدة الدراسـات، التقريـر الإسـتراتيجي الخليجـي (٢٠٠١-٢٠٠٢)، م. س. ذ، ص ص١٨٣-١٨٤.

[١] قراءة إبراهيم غرابية لكتاب: غازي القصيبـي، أمريكـا والسـعودية: حملـة إعلاميـة أم مواجهـة سياسية؟!!، ط١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢)، على موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/Bb06287b-6825-438D-B8B4-94D3BDC065F2.HTM
وينظر: د. محمد وقيع الله، قراءة في خطاب ولي العهد السعودي: فهم ثاقب لآلية الضـغط الـتي تحكـم النظام الأمريكي، الملف السياسـي (مؤسسـة البيـان للصحافة والطباعة والنشـر، السـنة ١١، العـدد: ٥٦٢، فبراير ٢٠٠٢)، ص١٣.

١٩٣١، أن هـذا البلـد يتـوافر علـى عـدة مميّـزات تجعلـه ذو أهميـة حيويـة في إستراتيجتها العالمية والإقليمية ووسيلة مهمة لتحقيق أهدافها ومصالحها.

وعلى الرغم من حدوث توترات بين البلدين كانت تظهر، من فترة لأخرى، على مدى عدة عقود، إلا أنه كان يتمّ تجاوزها بنجاح، وقد ظلت العلاقـات السـعودية الأميركية قوية وحميمة لفترات طويلة. وكان أساس هذه العلاقة قدرة السعودية في الحفاظ على أسعار ثابتة ومستقرة للنفط نسبياً، وهي مسألة مهمّة لإقتصـاديات الغـرب واليابـان، وبـدورها في تـأمين إسـتقرار الإقتصـاد العـالمي. كمـا أسـهمت الحكومـة السعودية في تحقيق عدد من الأهداف الأميركية الإسـتراتيجية في المنطقـة مـن خـلال تقاسمهمـا العـداء للإتحـاد السـوفياتي، وتسـهيلها لتحقيـق المصـالح الأمريكية، بصورة أو بأخرى. وقد تعاون البلدان في المسـاعدة علـى طـرد الإتحـاد السوفياتي من أفغانستان وتحسين عملية السلام بين العرب وإسرائيل التي تـراوح الآن مكانها. وقد أسهمت الولايات المتحدة الأمريكيـة في بنـاء الجيش السـعودي ومقابل ذلك كانت الأسلحة الأميركية تلقى أفضلية من خـلال العقـود السـعودية لشراء أسلحة من الخارج بمليـارات الـدولارات. وظلـت الإسـتثمارات السـعودية في الولايات المتحدة الأمريكيـة تسـهم في دعـم الإقتصـاد الأميركـي، والإسـتثمارات الأميركيـة في السـعودية منتشـرة، كمـا أن مشـتريات السـعودية مـن البضـائع الأميركية بلغت مستويات عـالية. ويرسل السعوديون عشرات الآلاف من أبنـائهم للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع أخذ كل ما سبق بعين الإعتبار فـإن كلا البلدين إسـتفادا مـن التحـالف بينهمـا في الماضـي، لكـن الولايـات المتحـدة الأمريكية كانت هي المستفيدة الأوفر من هذا التحالف[١]

وهكذا ظلت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة محتفظـة بتلـك العلاقـة الخاصـة مـع السـعودية سـنوات طويلـة. فالسـعوديون لا يكتفـون ببيـع الـنفط الى الولايـات المتحدة الأمريكية بسعر يقل دولاراً واحداً عن اية جهة أخرى، بل ويحرصـون علـى تسعير نفطهم بالدولار، مّما يساعد الولايات المتحدة الأمريكية على إبقاء الـدولار وحدة الحساب العالميـة الرئيسـة. وكـذلك فـإنهم لم يتخلفـوا حـين كانـت الولايـات المتحدة الأمريكية بحاجة الى المال لتجنيد ما تسمّيهم الحكومـة الأمريكيـة آنـذاك

---

[١] غراهام فولر، أزمة في العلاقات الأميركية السعودية (١/٢)، على موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4B94D3FE-F544-4CAB-94F4-41E412093073.htm

بـ"المجاهـدين" في أفغانسـتان أو الكـونترا في نيكـاراغوا، أو لضـخّ مزيـد مـن النفط حين بدت الأسواق مضطربة. بالمقابـل تولّـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وظيفة حماية السعودية وتأمين الملاذ الآمن لإستثماراتها[1]

صفوة القول: حاولت الولايات المتحـدة الأمريكيـة تحقيـق مصـالحها في منطقـة الخليج العربي، وأن تحل محل بريطانيا فيها، ومن ثمّ ترسيخ وجودها. ولتحقيق ذلك إختارت الولايات المتحدة الأمريكيـة السـعودية لتكـون حليفـاً إسـتراتيجياً لهـا، خاصة بعد إكتشاف النفط فيها وإنتاجه بنسب تجاريـة، ومـن ثـمّ عقـد الصـفقات التجارية والعسكرية بين الـدولتين. وقـد إسـتمرّت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بـإيلاء إهتمـام كـبير بالسـعودية، رغـم حصـول بعـض التـوترات في العلاقـة بـين الدولتين، من فترة الى أخرى. وقد إستفادت الولايات المتحدة الأمريكية مـن هـذا التحالف إقتصادياً وسياسياً ومـالياً وعسكرياً.

---

[1] كلايد برستوفتز، الدول المارقة .. الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكيـة، تعريـب: فاضـل جتكر، ط١ (لبنان: الحوار الثقافي، ٢٠٠٣)، ص١٤١.

٢- المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية

توطئة

إن التعرّف على كيفية صنع السياسة الخارجية لإحدى الدول يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، التعرّف على المتغيرات، بكافة أنواعها، المؤثرة، بشكل أو بآخر، وبنسب متفاوتة، في خيارات وبدائل أو حتى توجهات هذه السياسة.

وقد تمّ جمع كل المتغيّرات في فصل واحد على الرغم من كثرتها، ذلك لأنها تصبّ في خانة واحدة، ولايمكن فصل بعضها عن بعض في هذه الدراسة.

والمتغيّرات، كما يعرّفها الدكتور مازن إسماعيل الرمضاني، هي "تلك المسبّبات، أي الحوافز أو الدوافع، المؤثرة في إدراك صنّاع القرار والدافعة بهم الى تبني أنماط سلوكية محددة لأغراض التعامل مع مضامينها وعلى نحو يتماشى معها". ولقد أضحى متعارفاً عليه ان هذه المسبّبات صارت في عالم اليوم، تنبع في آن واحد، من المحيط الداخلي الذي تصنع السياسة الخارجية ضمن إطاره، ومن محيطها الخارجي الذي تنفّذ بداخله[1].

إذاً، فالمتغيرات هي "الأسباب والمسبّبات المؤثرة في الموقف، والتي بتفاعلها تشكّل ظروفه، والذي يكسب صفات هذه المتغيرات بحسب قوّة تأثير ومساهمة كل متغير فيه، والتي تكون مساهمتها إما بشكل تلقائي مستجيب للواقع الذي يمسّه الموقف، وإما بشكل إرادي متعمد صادر عن أطراف الموقف أو التي لها مصلحة فيه"[2].

وهذا يؤكد على أن "صانع القرار لا يمكن النظر اليه بمعزل عن الظروف المحيطة به، سواء أكانت داخلية أم دولية. فهو عرضة للتأثير بالظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وبرغبات وطموحات الشعب الذي يعبر هو عن مصالح فئاته المختلفة، بشكل عام أمام المحيط الخارجي"[3].

---

(1) د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩١)، ص ١٤١.

(2) هاني إلياس خضر الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢)، ص ص ١٣ – ١٤.

(3) شريف جويد العلوان، السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط ١٩٦٧ – ١٩٧٣، ط١ (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٨)، ص ١٦.

من هنا يمكن القول إن هذه المتغيرات هي التي تحدّد السلوك السياسي الخارجي لهذه الدولة أو تلك. ولذلك توخّينا تخصيص هذا الجزء من بحثنا للتطرّق الى أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية. لذا سنعمد في أدناه الى تقسيم هذه المتغيرات الى متغيرات إقتصادية وبيئية، ومنها البيئة الداخلية (الأمريكية منها والسعودية)، وإقليمية ودولية بكافة أنواعها وفروعها.

٢ –١ المتغيرات الإقتصادية[١]

تعدّ المتغيرات الإقتصادية أحد أهم المتغيرات المؤثرة في قوّة ومكانة الدولة، ومن ثمّ على سلوك صناع القرار السياسي الخارجي[٢].

حيث إن متانة الوضع الإقتصادي يؤدّي دوراً مهمّاً في منح سائر العناصر الداخلية الأخرى سمة الإستقرار والثقة وتقليص الحاجة أو الإعتماد على الموارد الخارجية، كما انه يمنح صناع القرار المرونة وحرية المناورة والخيارات في المجالين الداخلي والخارجي، والقدرة على الصمود إزاء الضغوط وتحمّل الظروف الحرجة والطارئة، كما انه يوفر شروط ضرورية لابدّ من وجودها لمواجهة الأزمات السياسية ولاسيّما تلك التي تنذر بالتصاعد مثل المقاطعة والحصار وصولاً الى إحتمالات الحرب[٣].

وعلى العكس من ذلك، فإن غياب أساس إقتصادي متين يؤدي بالضرورة، مثلاً الى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة بإمكانية ذاتية، ودعم عملية التنمية، فضلاً عن إشباع الحاجات الغذائية للسكان، فبدون هذا الأساس تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب معا بالإنعكاسات المماثلة التي تترتب عما تقدم على فاعلية سياستها الخارجية[٤].

---

[١] توخينا تخصيص الجزء الأول من المتغيرات للمتغيرات الإقتصادية وجعلها في صدارة المتغيرات، باعتبار ان هذه المتغيرات تشكل اللبنة الأساسية في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والوَقود الذي يزود هذه العلاقة.

[٢] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، (مالطا: منشورات ELGA، جامعة الفاتح/ طرابلس، ١٩٩٤)، ص ٨٧.

[٣] د. ضرغام عبد الله الدباغ، قضايا الأمن القومي والقرار السياسي، ط١ (بغداد: مطبعة الإنتصار، ١٩٨٦)، ص ٩٢.

[٤] د. مازن إسماعيل الرمضاني، م. س. ذ، ص ١٦٥.

إذاً فإنّ الدول التي تتضاءل إمكانيتها الإقتصادية ولا تلبّي حاجتها الأساسية، تتجه نحو الإعتماد على الوحدات الدولية الأخرى، الأمر الذي يحد من حريتها في القدرة على إتخاذ القرار المستقل. وقد يكون النقص في موارد حيوية محدودة (مثل النفط)، ممّا يفضي بصانع القرار الى إنتهاج سياسة خارجية تلبّي الإحتياجات الضرورية. وخاصة بعد أن صارت الدول لا يمكنها السير دون الإعتماد على الوحدات الدولية الأخرى، بعد أن إزدادت الإعتمادية المتبادلة وتشابكت العلاقات الإقتصادية والتجارية وتطورت وسائل النقل والمواصلات، بل والإتصالات بشكل فاق التصور، ممّا جعل من الدول ذات علاقات مترابطة ومستمرة لتلبية حاجاتها المتزايدة. ومن أفضل الوسائل لتحقيق ذلك هو التجارة والإستثمار ولهما التأثير البالغ في دفع الدول الى إقامة علاقات تنطوي على أبعاد أخرى غير إقتصادية، بالإضافة الى ذلك فان النفط – العصب الرئيس لحياة الدول الصناعية المتطورة – يشكل متغيراً إقتصادياً رئيسياً ودافعاً قوياً لإنتهاج الدول سياسة خارجية معينة تجاه الدول الأخرى.

من هنا نتساءل: ما مدى ترابط الولايات المتحدة الأمريكية إقتصادياً بالسعودية من خلال النفط والتبادل التجاري والتدفقات المالية السعودية؟ وما مدى تأثير هذه المتغيرات الإقتصادية، على السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية ؟ سنعمد الى تحليل ذلك في الآتي:

٢-١-١ النفط

يعدّ النفط من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمةً، كونه يشكّل شريان الحياة لإقتصاديات العديد من الدول، ولأهميته أطلق عليه إسم (الذهب الأسود)، حيث يوفر إجمالاً قرابة نصف الطاقة المستهلكة في العالم[١].

يرتبط الإقتصاد العالمي الحديث، في تقدمه وتطوره، أشد الإرتباط بتوافر الطاقة بأشكالها المتعددة. فالنمو المستمر في عدد سكان العالم، وإرتفاع مستوى المعيشة في الدول الصناعية المتقدمة، وتطور البلدان النامية وتصنعها، كل ذلك يتطلب مزيداً من الطاقة. وتعتبر الطاقة النفطية حتى الآن أوفر وأسهل وأفضل

---

[١] د. سمير صارم، إنه النفط يا (...) !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، ط١ (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣)، ص ٣١.

أنواع الطاقة المستعملة لتشغيل الصناعات الحديثة، وتأمين المواصلات المعتمدة على السرعة، الى جانب دوره في تحديث القطاع الزراعي وتنمية القطاع التجاري[1]

وليس غريباً أن يشكل النفط متغيراً مؤثراً على السياسات الخارجية للدول المستوردة له، حيث انه سلعة كان من بين أهم العوامل التي لعبت دوراً خطيراً في صياغة السياسة العالمية خلال القرن العشرين (ولحد الآن)، مما أكد الإرتباط الوثيق للنفط بالسياسة[2]. ولذلك نجد السياسة الإقتصادية والسياسة الخارجية لعدد كبير من الدول (أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية) في يومنا هذا تخطط مستقبل علاقاتها وارتباطاتها على أساس إستمرار تأمين الحصول على النفط ومشتقاته للمدى الطويل، وبأرخص الأسعار[3].

ولتحليل تأثير النفط في السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية تحليلاً موضوعياً، نرى جدوى التطرق الى الوضع النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والوضع النفطي السعودي من جهة أخرى.

٢-١-١-١ الوضع النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم. فهي الى جانب تمتعها بثروة نفطية ضخمة، تحتل مركز الريادة في صناعة النفط العالمية. وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستخرج من أراضيها لسدّ حاجاتها من الوقود، كما كانت المموّل الرئيس لدول أوروبا وبقية أنحاء العالم به. وبعد إنتهاء الحرب فقدت هذا الوضع لعدّة أسباب منها: تزايد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها اليه، ونمو إنتاج النفط في مناطق جديدة أصبحت تموّن الإحتياجات الأوروبية. ومنذ ذلك الوقت، ومع تراجع معدلات الإنتاج وتصاعد حجم الإستهلاك، بدأت

---

[1] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط١ (بيروت: بيان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٠)، ص ٧٤.

[2] عبد بن مسعود الجهيني، صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، من الأنترنت: www.weghatnazar.com/revew-details.ase?id=148&issue-id=13

[3] د. عبد المنعم عبد الوهاب، النفط بين السياسة والإقتصاد: تحليل ودراسة جغرافية إقتصادية سياسية، (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص٧.

الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل أساسي على النفط المستورد من الخارج[1]

من جهة أخرى، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتوسع في إستهلاكها للنفط عام ١٩٧٢، غير ان الحظر الذي فرض عام ١٩٧٣، قلب الصورة على عقب، فقد تراجع مستوى إستهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية من أواخر السبعينات الى بداية الثمانينات نتيجة لإرتفاع أسعار النفط، ولجوء العديد من المواطنين الى تقليل الإستهلاك[2]. لذلك فقد تمّ تصميم مشروع المخزون البترولي الإستراتيجي ليمنع إنكشاف الولايات المتحدة الأمريكية في حالة نقص نفط خطير على نطاق العالم. حيث أمر الكونكرس تكوين "المخزون النفطي الإستراتيجي" عام ١٩٧٥ (بموجب القانون رقم ٩٤ -١٦٣) كوسيلة لخفض تأثير أي انقطاع في أمدادات النفط مستقبلاً[3].

إن وجود هذا المخزون الإحتياطي النفطي لدى الولايات المتحدة الأمريكية يساعدها في مواجهة ثلاثة أنواع من التهديدات:- الأول: حظر نفطي عليها، والثاني: خفض صادرات النفط اليها لفترة ممتدّة نتيجة لثورة أو إضطراب داخلي في واحد أو اكثر من البلدان المصدرة للنفط، والثالث: إستخدام القوّة العسكرية من قبل إحدى الدول الخارجية من أجل الإستيلاء على النفط أو إيقاف شحنه[4]

تابع إحتياطي النفط الأمريكي إنخفاضه خلال عقد الثمانينات، حتى بلغ في عام ١٩٨٦ حوالي ٣,٤ ٪ وفي عام ١٩٨٧ حوالي ٣,٧ ٪ من مجمل إحتياطي النفط العالمي. إزاء هذا الواقع، التزمت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة المحافظة على إحتياطها من النفط لأطول وقت ممكن، فاتجهت نحو الخارج، وخاصة الى الدول العربية المصدرة للنفط، لإستيراد ما تحتاج اليه من النفط لمواجهة حاجاتها المتزايدة[5].

ورغم ان الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ حجم إنتاجها اليومي من النفط حوالي ٩ ملايين برميل، (أي ما يعادل ٤٥٪ من حجم إستهلاكها اليومي)،

---

[1] ينظر: حافظ برجاس، م. س. ذ، ص ١٠٨. وكذلك: د. سمير صارم، م. س. ذ، ص ٥٣.

[2] المصدر نفسه، ص ٥٣.

[3] ريتشارد بريس وآخرون، م. س. ذ.

[4] المصدر نفسه.

[5] حافظ برجاس، م. س. ذ، ص ص ١٠٨، ١١١.

فإنها تستهلك حوالي ٢٠ مليون برميل من النفط يومياً، وهو ما يعادل ٢٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط الخام. وتستورد حوالي ١١ مليون برميل في اليوم، أي ما يعادل ٥٥٪ من حجم إستهلاكها اليومي، وحوالي ١٤٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط الخام. أي إن الولايات المتحدة الأمريكية تعدّ أكبر مستهلك للنفط وأكبر مستورد له على مستوى العالم، كما سبق ذكر ذلك. ومن هنا تنبع الأهمية الإستراتيجية لهذه السلعة في كافة الحسابات الأمريكية وعلى كافة الأصعدة والمستويات[1].

وإن الخبراء النفطيين الأمريكيين يجزمون بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعتمد إعتماداً متزايداً في المستقبل على إستيراد النفط من الخارج لتأمين الجزء الأكبر من إحتياجاتها[2].

وحتى ندرك أهمية النفط للولايات المتحدة، فإن إجمالي الإحتياطيات الأمريكية من النفط لا يتجاوز ٢١ مليار برميل في الوقت الراهن، في حين يبلغ الإستهلاك الأمريكي الصافي، نحو ٢٠مليون ب/ي، وهذا يعني أن كل الإحتياطيات الأمريكية من النفط يمكن أن تنفد خلال حوالي ثلاثة أعوام ونصف العام لو إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على نفطها كلياً. لكنها تعتمد بالأساس على إستيراد النفط بدلاً من الإستنفاد السريع لإحتياطياتها النفطية. وبحسب الإحصائيات فإن الإحتياطيات الأمريكية سوف تنتهي بعد ما يقل عن عشرة أعوام، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية معتمدة على إستيراد النفط بشكل كامل. وفي الوقت الراهن، فإن زيادة سعر برميل النفط بدولار واحد يعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية الصافية بمقدار ٤ مليارات دولار سنوياً. أما عندما ينفد الإحتياطي الأمريكي، فإنه وبفرض ثبات

---

(١) د. محمد إبراهيم الرميثي، دور أوبك في سوق النفط في ظل المتغيرات الدولية، على موقع:
http://www.alarabiya.net/Article.aspx?v=6467
وفي ضوء دراسات إنتهت اليها هيئات أمريكية معتمدة، يتوقع أن يبلغ إستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط العام (٢٠٢٠) نحو (٢٥) مليون و(٨٠٠) ألف ب/ي، بينما لايتوقع أن يتجاوز إنتاجها المحلي منه (٩) ملايين و(٧٠٠) ألف ب/ي، وبذلك يرتفع إعتمادها على الإستيراد من نحو (١٠) الى (١٦) مليون برميل، وكنسبة مئوية من نحو (٢٥٪) الى (٦٣٪) من إجمالي الإحتياجات المحلية. ينظر: د. سمير صارم، م. س. ذ، ص ٥٦.

(٢) د. عاطف سليمان، النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا المصيرية، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣)، ص ٣١.

حجم الإستهلاك الأمريكي من النفط فإن إرتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد سيعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية بأكثر من ستة مليارات دولار في العام[1].

وان الهيئات البحثية الغربية تفترض قيام أوبك بدور المنتج المكمل Residual producer، بمعنى أنها مطالبة بتوسيع طاقتها الإنتاجية، وخاصة في منطقة الخليج العربي (وعلى وجه الخصوص السعودية)، بحيث تقوم بسدّ الفجوة بين الإنتاج خارجها وبين الإحتياجات العالمية المتزايدة من البترول[2].

وإذ يتركز إهتمام الهيئات البحثية الغربية وخاصة الأمريكية حول مصالح الدول الصناعية الغربية، فإنها تتوقع أن يرتفع إستهلاكها البترولي بحلول عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٥٨ مليون ب/ي، في حين لا يتجاوز إنتاجها المحلي في ذلك العام ١٨ مليون ب/ي، وبذلك تبلغ فجوة العجز حينئذ نحو ٤٠ مليون ب/ي (منها نحو ١٧ مليون ب/ي في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ونحو ١٦ مليون ب/ي في أوروبا الغربية، ويتوزع الباقي بين اليابان وباقي المجموعة الصناعية الغربية)[3]. ولا يوجد سوى أوبك التي يتوقع أن ترتفع طاقتها الإنتاجية من نحو ٣١ مليون ب/ي عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٠ مليون ب/ي بحلول عام ٢٠٢٠. وفي داخل أوبك يوجد ستّ دول فقط ممن سيكون لديها القدرة على توسيع وتنمية طاقتها الإنتاجية، بحيث ترتفع من نحو ٢٤ مليون ب/ي حالياً إلى نحو ٤٨ مليون ب/ي عام ٢٠٢٠. وهذه الدول الست هي السعودية والإمارات والكويت والعراق وإيران، ثم فنزويلا[4]

---

[1] مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية، القسم الأول: الإقتصاد والبورصات في العالم والولايات المتحدة، موقع الأهرام على الانترنت:

http://www.ahram.org.eg/acpsahram/2001/1/1/ECON15.HTM

[2] مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية: الدور المحوري لشركات النفط العالمية، على موقع الأهرام:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ECON19.HTM

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه. وبذلك يرتفع نصيب أوبك من الطاقة العالمية لإنتاج البترول بحلول ٢٠٢٠ إلى ٥٤٪ كما يرتفع نصيب الدول الست الكبار إلى نحو ٤٣٪. أما الدول الخمس الباقية من أعضاء أوبك، فلا يتوقع أن تتجاوز طاقتها الإنتاجية مجتمعة نحو ١٢ مليون ب/ى على تفاوت في أنصبتها الفردية. المصدر نفسه.

هذه هي توجهات أغلب الهيئات البحثية الغربية والتى تفترض أن دول أوبك، وخاصة دول الخليج العربي، سوف تلعب دور المنتج المكمل، وإن إمكانياتها البترولية سوف تتسع لكى تفي بإحتياجات العالم المتزايدة عند الأسعار المتدنية التى تبنتها إفتراضات تلك الهيئات[1].

وترتيباً على ما سبق، يتبين حاجة الولايات المتحدة الأمريكية الماسة للنفط مصدر رئيس للطاقة، وللتعرف على دور النفط في إقامة العلاقات بينها وبين السعودية، نرى جدوى التطرق الى الوضع النفطي في السعودية.

٢-١-١-٢ الوضع النفطي في المملكة العربية السعودية

تتميز السعودية عن سائر الدول النفطية الأخرى بإمتلاكها لأضخم إحتياطي مؤكد للنفط في العالم والبالغ نحو ٢٥٪ من مجموع الإحتياطي العالمي. وبالإضافة الى ذلك، فإنها هي أكبر مصدر للنفط إلى الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي تستورد منها حالياً ما يقارب ٢٠٪ من مجموع وارداتها النفطية. وتحدد هذه الثروة الهائلة الوضع المتميز للسعودية على الصعيد الإستراتيجي العالمي[2].

وتعدّ هذه الدولة الأساس في صادرات النفط العالمية المستقرة. فلديها أكثر من ٢٦٣,٥ مليار برميل إحتياطي النفط الثابت أو ربع الإجمالي العالمي. (ينظر الجدول رقم ٢)، وهي مصدر النفط المحوري في الخليج والشرق الأوسط والعالم، وهي أكبر منتج (مرن) في العالم، كما تلعب دوراً مهماً وحاسماً في ضمان ثبات واعتدال أسعار النفط، وهي أكبر منتج نفطي في العالم كذلك[3]. (ينظر الجدول رقم ٣)

---

[1] المصدر نفسه.

[2] أحمد آغا / أحمد سامح/ قاسم جعفر، م. س. ذ.

[3] - انتوني كوردسمان، الجغرافية السياسية والطاقة في الشرق الأوسط، ترجمة: فالح عبد القادر، مجلة دراسات إقتصادية (بغداد: بيت الحكمة، العدد ١٤، السنة الرابعة، ربيع ٢٠٠٢)، ص٤٩.

الجدول رقم (٢)

أكبر (١٠) إحتياطات نفطية في العالم

الدولة	إحتياطات النفط (بالمليار برميل)
السعودية	٢٦٣,٥
العراق	١١٢,٥
الإمارات	٩٧,٨
الكويت	٩٦,٥
إيران	٨٩,٧
فنزويلا	٧٢,٦
روسيا	٤٨,٦
ليبيا	٢٩,٥
المكسيك	٢٨,٤
الصين	٢٤,٠

المصدر: د. سمير صارم، إنه النفط يا (...) !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، ط١ (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣)، ص٣٨.

إن الذي يؤكد أهمية السعودية في مجال النفط، هو القدرة الإنتاجية المرنة للنفط السعودي، فلقد توقع خبراء النفط والإقتصاد بإرتفاع شديد لأسعار النفط خلال الأزمات الحادة والحروب التي إندلعت في منطقة الخليج العربي، بسبب إنخفاض الطاقة الإنتاجية لكل من العراق والكويت، إلاّ ان السعودية تمكنت من سدّ الفراغ الذي نجم عن ذلك، بسبب قابليتها على رفع سقف إنتاجها الى حوالي ١١ مليون برميل في اليوم. وتنعدم مثل هذه القابلية لدى الدول الأخرى الأعضاء في منظمة أوبك ومن ثمّ الحفاظ على التوازن بين الطلب والعرض، ومن ثمّ الحفاظ على أسعار النفط في السوق العالمي[١].

[١] - د. بيوار خنسي، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وآفاق مستقبلها في العراق الجديد، على موقع :

http://www.qamislo.com/2004/pencerok/enuce.php?niviskar =bewarxensi&ersiv=.&nr-2

الجدول رقم (٣)

الإنتاج العالمي للنفط (مليون برميل في اليوم)

إنتاج دول العالم من النفط	سنة ٢٠٠٢	النسبة الى المجموع
دول أوبك :	٢٥,٦	٣٥,٢٪
السعودية	٧,٣	١٠,٠٪
الكويت	١,٩	٢,٦٪
الإمارات	٢,٠	٢,٧٪
إيران	٣,٣	٤,٥٪
فنزويلا	٢,٦	٣,٦٪
ليبيا	١,٣	١,٨٪
اندونيسيا	١,٢	١,٦٪
الجزائر	٠,٨	١,١٪
قطر	٠,٦	٠,٨٪
العراق	٢,٦	٣,٦٪
نيجيريا	٢,٠	٢,٧٪
الدول غير الأعضاء في أوبك ومنها :	٤٧,٢	٦٤,٨٪
روسيا	٧,٣	١٠,٠٪
المكسيك	٣,٠	٤,١٪
النرويج	٣,٥	٤,٨٪
الصين	٣,٣	٤,٥٪
مجموع العالم	٧٢,٨	١٠٠,٠٪

المصدر: د. سمير صارم، إنه النفط يا (...) !! الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، ط١ (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣)، ص٣٢.

من هنا يمكن أن نتساءل: ما مدى تأثير النفط في إقامة الولايات المتحدة الأمريكية علاقات متينة مع السعودية؟

٢-١-١-٣ تأثيرات النفط السعودي في السياسة الخارجية الأمريكية

تظهر أهمية النفط السعودي للولايات المتحدة من ثمة جوانب:- فمن جانب تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الخليجي (وخاصة السعودي) لسدّ النقص في إنتاجها المحلي[١]. علماً ان السعودية ما زالت تحتفظ بطاقة إنتاجية فائضة تزيد في الظروف العادية على ٣ مليون ب/ي[٢].

وقد بلغت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من نفط الخليج (٢) مليون و(٧٠٠) ألف ب/ي في العام (٢٠٠١) مقارنة بنحو (٢) مليون و(٥٠٠) ألف برميل في العام (٢٠٠٠) وهذا يساوي (٢٥%) من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، و(١٤%) من مستوى الطلب على النفط[٣]، ويمثل النفط السعودي (٦٣%) من الواردات الأمريكية من نفط الخليج[٤].

وهكذا يبقى تدفق النفط المستمر وخصوصاً من السعودية مهما للولايات المتحدة. حيث تعتبر السعودية في الغالب مصدر النفط الأساسي للولايات المتحدة[٥].

---

(١) علي الدين هلال وآخرون، العرب والعالم، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص٤٩.

(٢) مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية: الدور المحوري لشركات النفط العالمية، م. س. ذ.

(٣) وحسب الدراسات المتاحة أن الطلب العالمي على البترول سوف ينمو بمعدل ٢% سنوياً في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠. وبذلك يرتفع الإستهلاك العالمي من البترول من نحو ٧٥ مليون ب/ى عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١١٥ مليون ب/ى عام ٢٠٢٠ وهو ما يزيد بنحو ٤٠ مليون ب/ى أو ما يعادل ٥٣%. ينظر: المصدر نفسه.

(٤) د. سمير صارم، م. س. ذ، ص ٨٧. تجدر الإشارة هنا الى أن معدل إستهلاك كل فرد أمريكي من النفط يصل الى ٧٠ برميل سنوياً، مقابل ٧-٩ براميل لكل فرد آسيوي. وهذا ما يظهر صخامة وتزايد إستهلاك الأمريكي للنفط. جواد العناني، برنامج "بلا حدود"، قناة الجزيرة الفضائية، بتأريخ: ٢٠٠٥/٣/٢٣.

(٥) اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية، التاريخ: مايو/ مايس ٢٠٠٣م، المملكة العربية السعودية، نشره موقع:

http://www.alharamain.co.uk/text/mkalat/82.htm

ومن جانب آخر فان السعودية تلعب دوراً مهمّاً في منظمة أوبك وفي تسعير النفط، حيث انها قادرة على رفع إنتاجها النفطي في أوقات الأزمات، فضلاً عن ذلك، فإنها تتخذ القرارات الخاصة بإنتاج النفط وأسعاره مع مراعات أثر قراراتها على إستقرار الأسواق المالية الدولية ووضع الدولار، وعلى معدلات التضخّم والنمو في الأقطار الصناعية التي يأتي منها معظم إستيراداتها، وعلى الأقطار النامية[١]

وبما أن النفط سيبقى في مقدمة مصادر الطاقة في العالم خلال المستقبل المنظور، وإن منطقة الخليج عامة والسعودية خاصة ستبقى المصدر الرئيس له وللإحتياجات العالمية منه[٢]، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط سياستها الخارجية حيال السعودية بما يتواءم وإستمرار وصول النفط - وبأسعار مناسبة لها - إليها والى حلفاءها. ذلك لأن مخططي السياسة الأمريكية ينظرون الى علاقاتهم مع السعودية على أنها إقتصادية نفطية بالدرجة الأولى[٣]

وإن الولايات المتحدة الأمريكية المعنية بإبقاء أسعار النفط منخفضة عند أدنى حدّ ممكن ولأطول مدى، والتي تجد أن مصلحتها تقتضي ذلك من خلال التحكم في الإستراتيجية النفطية للدولة المصدّرة الرئيسية للنفط[٤].

وحقيقة الأمر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تنظر لنفط السعودية كنفط في حد ذاته، بقدر ما هو أداة لتدعيم المكانة العالمية، فهي وإن كانت قد نجحت في تنويع مصادرها النفطية، سواء من خلال فنزويلا أو نيجريا أو المكسيك وأخيراً روسيا.. فإنها تنظر لنفط الخليج (والسعودية بشكل خاص) من منطلق ضمان تأكيد الهيمنة الجديدة التي تسعى لتدشينها[٥].

---

[١] د. عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة وعلاقاتها الإقتصادية مع أقطار الخليج العربي، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، (سلسلة: الخليج العربي والعالم)، ١٩٨٧)، ص٥٥.

[٢] د. نادية عبد القادر المختار، مستقبل الطاقة والأمن في الخليج العربي، مجلة دراسات دولية (بغداد: بيت الحكمة، العدد ١٣، تموز/ يوليو ٢٠٠١)، ص١١١.

[٣] د. عبد المنعم السيد علي، م. س. ذ، ص٥٤.

[٤] مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية، القسم الأول: الإقتصاد والبورصات في العالم والولايات المتحدة، م. س. ذ.

[٥] نقلاً عن: خليل العناني، النفط وقود إمبريالية أمريكا، مقالة نشرت بتأريخ: (٢٧/٥/٢٠٠٣)، على موقع:

http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/05/article11.shtml

وكانت الإستراتيجية الأمريكية في مجال النفط تستند في السابق إلى تحالف الدول المستوردة الرئيسة للنفط عبر وكالة الطاقة الدولية، وإستخدامها لمخزوناتها النفطية للضغط على أسعار النفط لإبقائها عند المستويات الملائمة للمصالح الإقتصادية لتلك البلدان. كما كانت الإستراتيجية النفطية الأمريكية ترتكز على السعودية حليف إستراتيجي لها في سوق النفط يمكنه ضمان أسعار معتدلة للنفط، سواء بسبب العلاقة التاريخية بين الطرفين، أو تمتع السعودية بهذه المكانة في الإستراتيجية النفطية الأمريكية منذ إعتماد السعودية لسياسة الإغراق في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، مّما أدّى لتخفيض أسعار النفط بل وإنهيارها من المستويات العالية التي بلغتها بعد الثورة الإيرانية وبعد إندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، إلى ما يقلّ عن عشرة دولارات للبرميل في شتاء عام ١٩٨٦[١]

كما أنه إذا كانت التقديرات تشير إلى أن أكثر من ثلثي النفط الخليجي يذهب للبلدان الغربية الصناعية فإنه بحلول ٢٠١٥ -ووفقا لدراسة أعدتها وحدة المصلحة الوطنية بالمخابرات المركزية الأمريكية -CIA فإن ثلاثة أرباع النفط الخليجي سوف تصب في آسيا، وتحديداً في الصين، وما يعنيه ذلك من تهديد مباشر وواضح للنظرة الأمريكية تجاه المنافسين الجدد. المصدر نفسه.

[١] مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية، القسم الأول: الإقتصاد والبورصات في العالم والولايات المتحدة، م. س. ذ. لكن الإستراتيجية الأمريكية في مجال النفط، تعرّضت لتحدّ حقيقي منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٩. وجاء ذلك التحدّي من قبل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة في سوق النفط، أي من السعودية نفسها التي عملت بجدية وبروح تعاونية مع مصدري النفط على رفع أسعاره من المستوى المتدني الذي بلغته في عام ١٩٩٨، عندما بلغ سعر برميل النفط في المتوسط نحو ١٢,٣ دولار، إلى ١٧,٥ دولار للبرميل عام ١٩٩٩، ثم إلى ٢٧,٦ دولار للبرميل في المتوسط في عام ٢٠٠٠. وشكّلت من ثمّ تحدياً حقيقياً للإستراتيجية الأمريكية في سوق النفط، حيث ساهمت سياستها في سوق النفط في رفع العجز التجاري النفطي الأمريكي من ٤٣,٧ مليار دولار عام ١٩٩٨، إلى ٦٠,١ مليار دولار عام ١٩٩٩، إلى ١٠٩,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وبلغ ٧٥,٩ مليار دولار في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠١. وإذا كانت المساعدات الخارجية الأمريكية التي تبلغ نحو ١٠ مليارات دولار سنوياً، تشكّل أداة مهمة للولايات المتحدة في بناء مناطق النفوذ، فإن الزيادة في العجز التجاري النفطي الأمريكي في أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، تزيد عن قيمة المساعدات الخارجية الأمريكية السنوية بأكثر من ١١ مرة، مّا يوضّح حجم الخسارة الأمريكية من التغيرات في أسعار النفط التي قادتها السعودية. وبهذا المعني فإن السياسة النفطية السعودية شكلت تحدياً للإستراتيجية الأمريكية إجمالاً إزاء المنطقة، وهو ما يفسر جانباً مهماً من التوتر الأمريكي-السعودي منذ ذلك الحين وبخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. المصدر نفسه.

إذاً، فإن أهم دعائم العلاقات الخاصة الأميركية - السعودية يقوم على المصالح النفطية المتبادلة. لكن ضوابط هذه العلاقة يتزايد ويتوقع تزايدها. إن الولايات المتحدة الأمريكية كونها مستهلكاً أساسياً للنفط المستورد، فإنها مهتمّة جداً بقرارات السعودية النفطية. لذا ليس غريباً إذاً أن يناشد الأميركيون السعوديين بإبقاء إنتاجهم مرتفعاً ويطالبون بضبط الأسعار وأن تقوم أميركا بإقامة مخزون نفطي مهم[1].

وأكدت دراسة متخصصة، أعدّها خبراء بمؤسسة الفكر العربي، أن التعاون النفطي بين دول الخليج والدول الصناعية الغربية له هدف إستراتيجي وليس تجاري، مؤكدة أن فكرة الإستغناء عن النفط العربي أمر مستبعد. وأشارت الدراسة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تستورد أكثر من ٢,٥ مليون ب/ي من نفط الشرق الأوسط، منها حوالي ١,٥ مليون ب/ي من السعودية، والبقية من العراق والكويت والجزائر. وكشفت أن السعودية تتحمل خسارة تقدر ما بين الدولار والدولارين على كل برميل نفط في حال تصديره الى الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من شرق آسيا[2].

وهو ما يشير الى أن الهدف الرئيس في تصدير هذه الكمية الضخمة للولايات المتحدة إستراتيجي أكثر منه تجاري بحت. وأضافت الدراسة إن الهدف الإقتصادي الأساسي هو الوجود في أهم وأكبر سوق نفطية في العالم منوهة بأنه لا يمكن لدولة نفطية كبيرة كالسعودية أن تكون غائبة عن هذه السوق الأهم. ومن الناحية الإستراتيجية فان عضوية العلاقة الأمنية والسياسية ما بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية تحتم تصدير النفط اليها، على الرغم من تباين الربح ما بين السوق الأمريكي والسوق الآسيوية[3].

إذاً فإن تأمين الطاقة للولايات المتحدة وحلفاءها، يعتبر هدفاً أساسياً في السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية، المالكة لأكبر إحتياطيات النفط في العالم، والذي يتميز إنتاجها النفطي بالمرونة. وهكذا يشكل النفط هدفاً ووسيلة

---

[1] وليم كوانت، السعودية في الثمانينات، ط١ (واشنطن: مؤسسة بروكنجز، ١٩٨٩)، على موقع:
www.haramaincenter.co.uk\TEXT\KOTOB\13\F.HTM

[2] نقلاً عن: السعودية تخسر دولارين في كل برميل نفط تصدره لأميركا، خبر نشر على موقع:
http://www.middle-east-online.com/saudi/?id=29116 First Published 2005-02-25

[3] المصدر نفسه.

ومحدداً للسياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية، هدفاً لأنه يشكّل مركز الإهتمام الأمريكي الرئيسي في المنطقة، ووسيلةً لتسهيل تحقيق الهدف الأمريكي الأسمى وهي إستمرار قيادتها للعالم، ومحدداً للسياسة الخارجية الأمريكية بإنتهاج سلوك سياسي ملائم تجاه الدول الغنية بالنفط، وخاصة السعودية، ومطابق للوضع النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية وحاجاتها.

٢-١-٢ التبادل التجاري

يكتسب التبادل التجاري أهمية بالغة في الإقتصاد الدولي لصلته الوثيقة بالتطور الإقتصادي والإجتماعي في دول العالم كافة، وتتعاظم هذه الأهمية مع كثرة المتغيرات الدولية والإقليمية وسرعتها، وبخاصة تلك التي تترك آثاراً مباشرة أو غير مباشرة في شؤون التجارة الدولية، حيث يمرّ العالم بمرحلة أبرز مظاهرها وضوحاً ظاهرة العلاقات الدولية غير المتكافئة التي تسود الحياة الدولية[١].

وفي هذا الإطار تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية السعودية الشريك التجاري الأكبر. كما تَعتبرها أكبر سوق لمنتجاتهافي الشرق الأوسط[٢].

ولذلك تمثل التجارة الأمريكية مع السعودية – بالإضافة الى الإعتماد المتبادل الذي عززته – أهمية كبيرة للولايات المتحدة[٣]. وتنبع هذه الأهمية من ثمة أمور منها: إن معظم صادرات السعودية للولايات المتحدة يتألف من النفط مصدر للطاقة لحدّ الآن. ومن جهة أخرى تؤلف السوق الخليجي (وخاصة السعودي منه) منفذاً واسعاً ومهماً ومؤثراً للسلع الأمريكية، خاصة الصناعية منها، هذا فضلاً عن الفوائد غير المباشرة التي تحصل عليها الولايات المتحدة الأمريكية من حيث توفير فرص عمل لمواطنيها، سواء فيها أو في السعودية[٤].

وذلك في حين تشير البيانات الى هيمنة قطاع التجارة الخارجية السعودية على النشاط الإقتصادي فيها، فقد بلغت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي

---

[١] د. جليل شيعان ضمد و نزار ذياب عساف، الآثار الإقتصادية لإتجاهات التجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية للمدة ١٩٨٥-١٩٩٦، مجلة الخليج العربي، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، المجلد الثلاثون، العدد: (٣-٤)، ١٩٩٩)، ص٢٩.

[٢] اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية، م. س. ذ.

[٣] ريتشارد بريس وآخرون، م. س. ذ.

[٤] ينظر: د. عبد المنعم السيد علي، م. س. ذ، ص ص ٨٦-٨٧.

٢٧,٢٪، ٢٤,٦٪، ١٩,٤٪ للسنوات ١٩٨٥، ١٩٩١، ١٩٩٤ على التوالي فيما بلغت نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي ٣١,٧٪، ٣٧,٣٪، ٣٨٪ للسنوات نفسها، فكان نصيب القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) ٥٨,٩٪، ٦١,٩٪، ٥٧,٤٪ للسنوات ذاتها على التوالي، الأمر الذي يعكس هيمنة قطاع التجارة الخارجية على مجمل النشاط الإقتصادي للدولة السعودية[1].

وليس غريباً أن تتوسع التجارة الأمريكية - السعودية بتواز مع تزايد دخل السعودية من العملة الصعبة. ففي عام ١٩٧٩ وقّعت الشركات الأميركية عقوداً غير عسكرية تبلغ قيمتها ٦ بليون دولار، أي ما يعادل ٣٥٪ من القيمة الكلية للعقود، أما القيمة الفعلية لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية في عام ١٩٨٠ فقد بلغت ٥,٨ بليون دولار، بينما واردات الولايات المتحدة الأمريكية من السعودية هي ضعف ذلك[2].

وينبغي الإشارة الى المبيعات الكبيرة من الأسلحة الأمريكية الى السعودية، حيث تؤلّف هذه المبيعات جزءاً ضخماً من التبادل التجاري بين البلدين. و تمثل السعودية نموذجاً للدول التي إرتبطت زيادة عائداتها النفطية بتصاعد إستيراداتها من الأسلحة، كما تبنّت برامج عسكرية كبيرة، لبناء وتحديث جيشها وقدرتها العسكرية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المموّل الرئيسي لها. وبمخرجاتها أفضت الى المشاركة في إنعاش الإقتصاد الأمريكي[3]. والجدول رقم (٤) يبين التبادل التجاري بين السعودية ودول أخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٢.

---

[1] د. جليل شيعان ضمد و نزار ذياب عساف، م. س. ذ، ص٣٠.

[2] وليم كوانت، م. س. ذ.

[3] د. نادية المختار، دبلوماسية الأسلحة الأمريكية في المنطقة الخليج العربي، مجلة دراسات سياسية (بغداد: بيت الحكمة / قسم الدراسلت السياسية، العدد (١)، ربيع ١٩٩٩)، ص ٤١.

الجدول رقم (٤)

التبادل التجاري بين السعودية ودول أخرى خلال عام ٢٠٠٢

(مليون ريال)[1]

الدولة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
الولايات المتحدة	٥٣٥١١	١٩٧٣٧	٧٣٢٤٨	٣٣٧٧٤
دول أوروبا الغربية	٤١٠٠٨	٤٠٧٢٣	٨١٧٣١	٢٨٥
دول مجلس التعاون	١٦٧٣٤	٥٥٥٨	٢٢٢٩٢	١١١٧٦

المصدر: موقع وزارة الصناعة والتجارة السعودية على الانترنت:

http://www.commerce.gov.sa/statistic/2002.asp

وفي الواقع إنه لا توجد صفقات أسلحة ومعدات عسكرية أمريكية يمكن أن تحقق أهدافاً سياسية وعسكرية وإقتصادية وفق معادلة الدوافع الموجهة لصفقات الأسلحة مثل التي تحققها صفقات الولايات المتحدة الأمريكية مع السعودية. ولهذا اعتبرت واشنطن مبيعات الأسلحة الأمريكية وسائل حيوية وبناءة في السياسة الخارجية الأمريكية[2].

بصورة عامة إنّ قيمةَ التجارة السعودية الأمريكية هائلة. فقد قُدّرت صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٩٩ بـ (٧,٩ بليون دولار) وقُدّرت الإستيرادات من الولايات المتحدة الأمريكية بـ (٧,٦ بليون دولار). و كانت القيمة الكليّة لإتفاقيات التسلّح الأمريكي للسعودية من الـ ١٩٥٠ حتّى نهاية مارس/آذار ١٩٩٧ حوالي (٩٤ بليون دولار)، بينما إتفاقيات أسلحة في الفترة ١٩٩١-٩٧ لوحدها بَلغتْ تقريباً (٢٣ بليون دولار)[3] كل ذلك يبيّن مدى أهمية التعاون التجاري بين الدولتين.

---

[1] تجدر الإشارة هنا الى أنه تم ربط سعر صرف الريال فعلياً مقابل الدولار الأمريكي عند ٣,٧٥ ريالاً للدولار منذ عام ١٩٨٦م وحتى وقتنا الحاضر. ينظر: التطورات النقدية والمصرفية في المملكة العربية السعودية، (ندوة الاقتصاد السعودي المنعقدة على هامش الاجتماعات السنوية القادمة لصندوق النقد والبنك الدوليين)، دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة- سبتمبر ٢٠٠٣م، ص٦.

[2] د. نادية المختار، دبلوماسية الأسلحة الأمريكية في المنطقة الخليج العربي، م. س. ذ، ص ٤٦.

[3] David Walsh, The New York Times and the dirty secret of US-Saudi relations, 29 October 2001: www. US-Saudi relations.htm

في ضوء ما سبق يمكن القول إن التجارة الأمريكية مع السعودية تشكّل أحد الأهداف الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية في إقامة علاقات قويّة معها، ودافعاً رئيسياً في تمتين علاقاتها معها.

وتجدر الإشارة هنا الى أنه رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر السعودية شريكاً تجارياً رئيسياً لها في منطقة الشرق الأوسط، إلاّ أن العلاقات الإقتصادية بينهما قد تضرّرت بشكل كبير نتيجة أحداث ١١ سبتمبر وموقف أميركا المؤيّد لإسرائيل حسب ما أشارت الأرقام الرسمية. وهذا ما سنركز عليه في الجزء الأخير من الدراسة، في المجال الإقتصادي.

٢-١-٣ التدفقات المالية السعودية

هناك تشابك سلعي- مالي- نقدي وثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية. فالتدفق النفطي- السلعي، من السعودية الى الولايات المتحدة الأمريكية يقابله تدفق نقدي / مالي مقابل من الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها الى السعودية كمدفوعات تجاه إستيرادات الأخيرة من الأولى، ثم عودة ثانية تتمثل بتدفق نقدي / مالي من السعودية، وتدفق سلعي مقابل من الولايات المتحدة الأمريكية بإتجاه بعضهما البعض. وهكذا هناك من كل جانب بإتجاه الجانب الآخر تدفق سلعي/ نقدي. إلاّ ان التدفق النقدي السعودي بأتجاه الولايات المتحدة الأمريكية يفوق عادة مثيلة من هذا التدفق بالإتجاه المعاكس. ويعود ذلك الى أن ما تشتريه الولايات المتحدة الأمريكية من نفط السعودية يشكل نسبة قليلة (١٦١١ مليون ب/ي عام ٢٠٠٢) بالنسبة لمجمل وارداتها النفطية (٠٧٠ , ٩ مليون ب/ي عام ٢٠٠٢)، في حين يصل إنتاج النفط السعودي حوالي ٨ ملايين ب/ي. أي ان مايصدر منه الى الولايات المتحدة الأمريكية يشكل نسبة محدودة بالنسبة للإنتاج الكلي[١]

ولما كانت التدفقات النقدية من السعودية بإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية تتألّف من مدفوعات مقابل إستيرادات سلعية كبيرة، بالإضافة الى تدفقات نقدية لأغراض إستثمارية مالية وحقيقية كبيرة فى الولايات المتحدة الأمريكية، لذا

[١] قارن مع: د. سمير صارم، م. س. ذ، ص ص ٣٢، ٥٥. وكذلك: د. عبد المنعم السيد علي، م. س. ذ، ص ٩٣.

فإن التدفقات المالية النقدية من السعودية بإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية تفوق في قيمتها الإجمالية مجمل التدفقات السلعية/ النقدية بالإتجاه المعاكس – من الولايات المتحدة الأمريكية نحو السعودية وعليه فان التدفقات المالية السعودية الى الولايات المتحدة تتألف من:-

أ - أرباح شركات النفط العاملة في السعودية.

ب - أقيام المشتريات السعودية من السلع والخدمات الأمريكية، العسكرية منها وغير العسكرية.

ج - التدفقات المالية الصرفة الى أسواق المال الأمريكية، وتتألف هذه بدورها من الودائع المصرفية والإلتزامات الحكومية الأمريكية بشكل حوالات خزينة وسندات حكومية، بالإضافة الى شراء أسهم وسندات تصدرها شركات أمريكية[1].

ولأن النوع الثاني من التدفقات المالية السعودية تمّ التركيز عليها في الفقرة السابقة (التبادل التجاري) ، يتم التركيز هنا على النوعين الآخرين منها.

فبالنسبة لأرباح شركات النفط الأمريكية في السعودية يمكن القول بأن هذه الشركات أدت، ولا تزال تؤدي، دوراً رئيسياً في تطوير وتسويق النفط السعودية، حيث يتم تسويق صادرات النفط السعودية من خلال مجموعة "ارامكو"، هذا فضلاً عن قيام أرامكو بإدارته معظم إحتياطيات النفط السعودية. (وقد حولت هذه الشركات من الأرباح مثلاً، مبالغ قدرت ب ١٩١٩ مليون دولار في عام ١٩٨٠)[2].

وبالنسبة للتدفقات المالية الى أسواق رأس المال الأمريكية فإنها تشكل إحدى القسمات المهمة للعلاقة الإقتصادية الأمريكية - السعودية. والأغلبية الساحقة من الإستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية إستثمارات في الأوراق التجارية أي شراء رأسمال أو سهم وسندات بالأسواق المالية لا تسمح لمشتريها بممارسة أي تأثير حقيقي على إدارتها. ومن خلال وكالة النقد السعودية وضعت الحكومة السعودية الجزء الرئيسي من إستثماراتها في سندات وكالة النقد

---

[1] قارن مع: المصدر نفسه، ص٩٣.

[2] المصدر نفسه، ص ٩٤.

الحكومية السعودية والسندات والأسهم الخاصة، مع نسبة صغيرة جداً توجّه الى الإستثمار المباشر[1]

وهكذا تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالفوائض الدولارية النفطية الهائلة التي تتكدّس لدى السعودية بوصفها رساميل تعجز الطاقة السعودية عن إستيعابها كلياً على المدى القريب أو المتوسط، ممّا يدفع بصناع السياسة الأمريكية الى إستيرادها إما بشكل إستثمارات حقيقية أو توظيفات مالية في سندات حكومية، أو بشكل مدفوعات مقابل سلع وخدمات أمريكية، أو مدفوعات مقابل أسلحة وخدمات عسكرية أمريكية[2].

وبما أن السعودية تمثل حجماً مالياً كبيراً، فإن قراراتها في هذا المجال تحمل وزناً كبيراً في الدوائر المالية الدولية. وبذلك يكون إستقرار الدولار وبعض العملات الغربية هو الى حد كبير دالّة للقرارات السعودية حول ممتلكاتها الإحتياطية ووسائل التبادل مقابل مشتريات النفط[3]

وهكذا فالعائدات النفطية تعود إلى الدول الصناعية المستهلكة للنفط بصورة متعددة أما كثمن للمواد الإستهلاكية وللأسلحة.. وإما بتوظيفها في هذه البلاد بإيداعها في المصارف أو بشراء سندات خزينة أو عقارات أو أسهم شركات[4]

من هنا يمكن القول ان التدفقات المالية السعودية الى الولايات المتحدة الأمريكية تشكل حلقة وصل أخرى بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، وبالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية فإنها تتأثر بهذا الحجم الهائل من الأموال التي تحصل عليها من خلال التدفقات المالية السعودية، بحيث تسعى الحكومة الأمريكية لإستمرارها وتطويرها.

---

[1] ريتشارد بريس وآخرون، م. س. ذ.

[2] د. عبد المنعم السيد علي، م. س. ذ، ص٥٥.

[3] مظهر أ. حميد، المملكة العربية السعودية والغرب وأمن الخليج العربي، تعريب: عدنان عبد الدايم عبد الواحد، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي / قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٢)، ص ٩٠.

[4] حسن نور الدين، العرب والبترول، كتاب نشره موقع الحرمين على الانترنت على العنوان التالي:
www.haramaincenter.co.uk\TEXT\KOTOB\60\F.HTM

٢-٢ متغيرات البيئة الداخلية الأمريكية

يقصد بمتغيرات البيئة الداخلية الأمريكية هنا أهم الجهات والأطراف الرسمية وغير الرسمية داخل الولايات المتحدة الأمريكية المؤثرة، بشكل أو بآخر، على السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية. وكل متغير من هذه المتغيرات يساهم بتأثيره، بغض النظر عن حجم هذا التأثير، على السياسة الخارجية الأمريكية في صنعها حيال السعودية.

وللإجابة على السؤال: ماهي أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية ؟ وما هو حجم تأثيرها ؟ سيتم التطرق بصورة موضوعية ودقيقة الى ماهية وأهمية هذه المتغيرات وكيفية وحجم تأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية بصورة عامة، ومن ثمّ الى تحليل حجم تأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية.

٢-٢-١ اللوبي اليهودي

لم تشهد دولة كبرى، عبر التاريخين القديم والمعاصر، تأثيرات لمجموعات الضغط فيها، على مسيرة حياتها وحركتها السياسية، كما شهدت وتشهد الولايات المتحدة الأمريكية مع المنظمات اليهودية الصهيونية وحلفائها وأصدقائها من الأمريكيين، فقد تمكنت هذه المنظمات وما تمثله من مؤسسات وتشعّبات داخل المرافق السياسة والإقتصادية والإعلامية والدينية والإستخباراتية والعسكرية، من أن تشكل ما تمّ الإصطلاح على تسميته بـ"اللوبي"، القويّ والمحرّك والمحرّض[١]

---

[١] أمين مصطفى، العلاقات الأمريكية الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية، ط١ (بيروت: دار الوسيلة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ١٣٩. ان التعريف اللغوي لكلمة لوبي Lobby، هو المساحة أو الفسحة أو الردهة القائمة أمام مكاتب الإستقبال لدى الفنادق الكبرى، أو المؤسسات الضخمة حيث تتم اللقاءات بين المواطنين للتداول بأمور تجارية، أو عقد صفقات، أو إجراء حوارات أو مشاورات حول بعض المشاريع والقضايا المهمة التي تخصّهم. برزت هذه الكلمة مع ظهور ما يعرف بجماعة الضغط، وممارستها العلنية والسرية لتحقيق بعض الغايات أو تمرير بعض الصيغ أو عقود التعاون. وإن تعريف "اللوبي" في القاموس السياسي، هو تعبير عن "وجود مجموعة لها مصالح مشتركة، تتصف بالتنظيم الداخلي، وبإستمرارية التوجهات، وتعمل على ممارسة الضغط والنفوذ في مجال التصويت للمجالس التشريعية، وفي المجالات المتعددة الأخرى، بهدف مصلحة معينة، أو منع إتخاذ قرار أو إجراء معين". المصدر نفسه، ص ص١٤٠-١٤١.

وجاء إصطلاح "اللوبي" في الولايات المتحدة الأمريكية من الممارسة التأريخية للمواطنين الذين يتصلون بالممثلين التشريعيين أو ينتظرونهم في الردهات خارج قاعات التشريع. وكثير ممن لعب هذا الدور كانوا هم أنفسهم أعضاء سابقين في المجالس التشريعية، ويحاولون اليوم إقناع المشرعين بالتصويت في صالح أو ضدّ مشروع قانون ما أو إقناع الأجهزة التنفيذية بأن أحد البرامج مرغوب فيه أو مرغوب عنه[1].

وبعد صدور قانون اللوبي في الولايات المتحدة الأمريكية، المسمّى بقانون: التنظيم الفدرالي لعمل اللوبي Federal Relation of Lobbing Act في عام ١٩٤٦، بادر يهود الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل لوبي رسمي سمي بـ" اللجنة الإسرائيلية - الأمريكية للشؤون العامة" American Israel Public Affairs Committee، وهي بمثابة اللوبي الوحيد المسجّل والمكلّف من الناحية الرسمية والمخوّل من قبل يهود الولايات المتحدة الأمريكية في مهمة الدعاية لصالح إسرائيل باسم الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، والإسم المختصر لهذه اللجنة هو أيباك AIPAC، وقد تأسّست رسمياً في عام ١٩٥٤[2].

وعلى العكس من جماعات اللوبي الإثنية الأخرى وبخاصة العرب الأمريكيون، تمتعت المنظمات اليهودية الأمريكية بقنوات مباشرة مع البيت الأبيض عن

---

[1] لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، ط١ (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٦)، ص ص٩١-٩٢.

[2] ينظر للتفصيل: ياسر زغيب، ايباك: قصة الأخطبوط الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، ط١ (بيروت: دار الندى للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص٣٨ وما بعدها. وكذلك: د شافعي أبو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، ط١ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٤)، ص٥٩. وهذه اللجنة أنشأها المجلس الصهيوني – الأمريكي و هو لوبي محترف مسجل و ظلت أنجح قوّة صهيونية في واشنطن و أن لدى هذه اللجنة ٧٥ موظفاً بميزانية سنوية تبلغ ٥٠٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار. و لهذه اللجنة شبكة عمل وطني منها إخطارات عمل وتوزع تشكيلة واسعة من المواد عن إسرائيل و عن العالم العربي معظمها جدلي الى حدّ كبير و يوفر ناشطو اللوبي الصهيوني، دفقاً مستمراً من المعلومات والمنشورات والأوراق السياسية، ليس مع إسرائيل فحسب بل عن العالم العربي و الإسلامي و يوفر تغطية متوازنة عن الشرق الأوسط، و مؤيدة لإسرائيل باستمرار ومعادية علانية للعرب و المسلمين، والعقبة الصهيونية اليهودية في تطبيق سياسة خارجية اكثر توازناً في الشرق الأوسط فقط لتأثير جهود ناشطي اللوبي، المناوئين للعرب و المسلمين و المؤيدة لإسرائيل. ينظر: جماعات اللوبي وجماعات الضغط الأمريكي، موضوع نشر في موقع:

http://www.plofm.com/new_page_3297.htm

Copyright©1999-2002، July 20, 2003

طريق مواطنين نشطاء حصينين. وهؤلاء الذين يعينون في الغالب على أساس خبرتهم الشخصية والحرفية الوثيقة مع الجالية اليهودية ويرتبون إجتماعات مع الرئيس وغيره من المسؤولين عن تشكيل السياسة الخارجية في الشرق الأوسط[1]

سعت ايباك لتركيز كافة ضغوطاتها كـ"لوبي" على القضايا الإستراتيجية ذات العلاقة المباشرة في تدعيم وجود إسرائيل ودعمها سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً، من خلال نفوذها في الكونغرس والإدارة الأمريكية والوزارات المختلفة ومنها وزارتي الدفاع والخارجية على وجه الخصوص[2]. لا بل يصل نفوذ ايباك، الى أن رئيسها، يبقى على إتصال دائم برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحثه على دعم "إسرائيل" والوقوف الى جانبها في كل المنعطفات السياسية والأمنية المصيرية أو الصعبة[3]

يتلاعب ناشطو اللوبي و جماعات الضغط المحلية في عملهم ضمن قيود النظام ويستخدمون الوسط الثقافي السائد لكسب الوصول إلى أولئك المسؤولين عن السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، وللتأثير فيهم لتبني سياسات ملائمة لجداول أعمالهم المعينة[4].

من هنا يمكن أن نتساءل: إذا كان اللوبي اليهودي يتوافر على هذه الإمكانيات والموارد والنفوذ داخل الولايات المتحدة الأمريكية شعبياً وحكومياً، فما دوره وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية؟

---

[1] جانيس تيري، دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في كتاب: ادمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (٢٢)، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص١٧.

[2] ياسر زغيب، م. س. ذ، ص٨٠.

[3] أمين مصطفى، م. س. ذ، ص ١٤١.

[4] للتفصيل ينظر: ممدوح الزوبي، هل ستسقط أمريكا كما سقط الإتحاد السوفيتي: رؤية مستقبلية، ط٢ (دمشق – بيروت: دار الرشيد، وبيروت: مؤسسة الإيمان، ١٩٩٧)، ص٣٦.وكذلك: جماعات اللوبي وجماعات الضغط الأمريكي، م. س. ذ. وكذلك: بول فندلي، في حوار أجرته معه جريدة البيان الإماراتية، ونشرته تحت عنوان: (السياسات الأمريكية ـ الشرق أوسطية تصنع في (إسرائيل) لا في واشنطن)، على موقعها:

http://www.albayan-magazine.com/conversations/conv-20.htm

وكذلك: مارك وبر، دراسة عن قوّة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ترجمة: محمد عبد اللطيف حجازي، على موقع:

http://www.freearabvoice.org/arabi/zawiyatuLKurra_i/alLobyLYahudy.htm

حاول ويحاول اللـوبيّ اليهـودي في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أن يـؤثر علـى السياسـة الخارجيـة الأمـريكيـة حيـال السـعودية مـن خـلال ضـغوطاتها المتنوّعـة عليها، وخاصة إذا تعلّق الأمر بالأمن القومي الإسرائيلي.

ولأنّ السعودية دولة قريبة من إسرائيل جغرافيّاً، فإنّ تقارب الولايات المتحـدة الأمريكية مع السعودية، وخاصّة إذا ما تعلّق الأمـر بالمسـاعدات أو الإتفاقيـات العسكرية، شـكّل ويشـكّل مصـدر قلـق لـ "اللـوبيّ" اليهـودي، ممّـا تـدفعها الى الضغط على الإدارات الأمريكية بهذا الشأن.

سعى هذا اللوبي، في أغلب الأحيان، الى تطويـق قـرارات الحكومـة الأمـريكيـة بشـأن إرسـاليات السـلاح الى السـعودية الـتي تعتـبر صـديقة للولايـات المتحـدة الأمريكية، ذلك لأن إسرائيل إعتبرتها مصدر خطر عليها[1].

فمـثلاً في شـباط عـام ١٩٧٨ عنـدما أعلنـت إدارة كـارتر عـن عزمهـا لبيـع طائرات مقاتلة نفّاثة من نوع (ف–١٥) الى السعودية، وكان كيسـنجر قـد وعـد السعوديين بها منذ عام ١٩٧٥، وقام الأمير فهد وقتـذاك بتـذكير الـرئيس كـارتر بـذلك في مـايس ١٩٧٧، شـنّ اللـوبي اليهـودي أعنـف حملاتـه علـى الحكومـة الأمريكية بتزويد السعودية بهذه الطائرات، فقد إدّعى هذا اللوبي إنّ هذا النـوع من الطائرات سيخلّ بالميزان العسكريّ في المنطقة وإنّ السـعوديين سيرسـلون هـذه الطائرات الى دول المواجهة العربية لتستعملها ضدّ إسرائيل[2].

ونظـراً للضـغوط الكـبيرة الـتي مارسـتها جماعـات اللـوبي اليهـودي داخـل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن بيع الأسلحة للحكومة السـعودية يمكـن القـول

---

[1] ادوارد ريس، م. س. ذ، ص١٧٦.

[2] أنمار لطيف نصيف، جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية، ط١ (بغداد: المكتبة الوطنية، ١٩٨٩)، ص ص١٥٧-١٥٨. ورغم أنّ الموافقة تمت على بيع الولايات المتحدة الأمريكية هذه الطائرات للسعودية وبأغلبية ضئيلة ٥٤ صوت ضدّ٤٤ صوت إلاّ أنّ الكونغرس إشترط لأجل تمرير الصفقة السعودية إرسال ٢٠ طائرة (اف – ١٥) الى إسرائيل، علاوة على الصفقة الأصليّة المقررة إرسالها تتكوّن من ١٥ طائرة من نفس النوعيّة و٧٥ طائرة (اف ١٦). كما أنّ الكونغرس فرض قيوداً على الطائرات التي أرسلت آنذاك الى السعودية (هذه القيود تمّ ذكرها في فصل الإطار التأريخي) وإنّ هذه القيود جعلت هذه الطائرات دفاعيّة بحتة، فضلاً عن ذلك فإنّ الموافقة على الصفقة جاءت بعد أن تأكّد أنصار إسرائيل في الكونغرس من أنّ الطائرات السعودية سوف لاتحتوي على حاملات للقنابل وخزانات الوقود الإضافية، مما جعلها أقلّ تقنية من تلك التي كانت لدى إسرائيل من ناحية التسليح ومن ناحية الخواص الفنية. ينظر للتفصيل: المصدر نفسه، ص ص١٥٨-١٦٤.

إن طبيعة الأسلحة المورّدة إلى السعودية تمتاز بعدم تأثيرها على إسرائيل من ناحية التقنية ومديات الفوهات النارية، لا لخوف الولايات المتحدة الأمريكية بإستخدامها من قبل النظام السعودي ضد إسرائيل فهي قد ضمنت ذلك، وإنما لخضوع ذلك لتأثير اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية وللخوف من المستقبل في حالة تغيير الوضع في الجزيرة[1].

فضلاً عن ذلك لا يمكن الحديث عن توتر في العلاقات السعودية - الأمريكية دون التطرق لـ"اللوبي اليهودي"، حتى إن هناك دلائل على أن تنشيط ملف الخلافات والهجوم على السعودية في وسائل الإعلام الأمريكية تمّ على أيدي اليهود لتفجير العلاقة مع السعودية. فقد ركزت هذه الدعاية اليهودية على قضايا حساسة تمثل عصب العلاقات بين الطرفين، مثل: قضايا الوجود الأمريكي في السعودية، والبُعد الديني في كراهية السعوديين للأمريكان. وأعطت إنطباعاً للرأي العام أن السعودية تطلب سحب القوات من قاعدة الأمير سلطان الجوية ولهذا لجأ الأمريكان لتوسيع قاعدة "العديد" العسكرية في قطر كبديل[2].

وقد ذكرت مجلة (The Nation) الأمريكية - في تقرير صدر في الثاني من سبتمبر ٢٠٠٢- أن مؤسستين مؤيدتين لإسرائيل ومحافظتين تقومان الآن بالتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية. وأوردت المجلة في مقال طويل أن "المعهد الوطني للشؤون الأمنية"، و"مركز السياسات الأمنية" يقفان وراء العديد من المواقف والأفكار والتصريحات التي قدمتها الإدارة الأمريكية، خاصة في موضوع تغيير الأنظمة في الدول العربية: السعودية، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وسوريا. وقالت بأن معظم أعضاء الإدارة الأمريكية الحاليين، بمن فيهم نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" كانوا أعضاء في المركزين، وأشارت المجلة إلى أن التقرير الذي قدمه مجلس سياسات الدفاع الذي يرأسه ريتشارد بيرل (وهذا التقرير سنركّز عليه في الجزء الرابع فقرة ٤-١-١) عن السعودية كان نتاجا للأفكار التي يدعو إليها المركزان. كما لاحظ التقرير أن الأفكار التي تدعو

---

[1] الإتفاقيات العسكرية السعودية - الأمريكية، على موقع:

http://209.151-91.74/text/drasat/1.htm

[2] محمد جمال عرفة، علاقات الرياض وواشنطن في مرحلة صياغة إستراتيجية جديدة: هل إنتهى شهر العسل السعودي الأمريكي؟، نشر في ٢٠٠٢/٨/٢٧ على موقع:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/08/article24.shtml

إليها الجماعات ذات الاتصال الوثيق بإسرائيل صارت مؤثرة بشكل كبير داخل إدارة جورج دبليو بوش لدرجة أن الإنحراف عنها، سواء جاء من الخارجية أو المخابرات الأمريكية، يعتبر "هرطقة" ضد الأفكار العقائدية التي يدعو إليها المركزان[1].

صفوة القول: إن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية يشكّل أحد المتغيّرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية، خاصة فيما يتعلّق بالمسائل المرتبطة بالأمن القومي الإسرائيلي، وعلى وجه الخصوص القضايا الأمنية والعسكرية. فضلاً عن ذلك فقد ساهمت جماعات اللوبي اليهودي بصورة فعالة في تفجير وتضخيم نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية. وخير دليل على ذلك، هو ما قامت به هذه الجماعات بعد أحداث ١١سبتمبر من الحملات الدعائية حيال السعودية للتأثير على الرأي العام وصناع القرار الأمريكيين، ومن ثمّ تعكير صفو العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية. وهذا ما سيتم التركيز عليه بالتفصيل في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

ونرى جدوى الإشارة هنا الى أنه في المقابل يتوزع ناشطو اللوبي المؤيد للعرب - بما فيها اللوبي السعودي - على فئات متعددة وتقوم بإتصالات مباشرة مع سفاراتها في واشنطن للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية. وتاريخياً دفعت حكومات عربية مبالغ ضخمة من الأموال الى مؤسسات علاقات عامة متمركزة في الولايات المتحدة الأمريكية وناشطي لوبي لتصميم حملات دعاية و تأثير في سياسيين، وإن هذه الجهود أخفقت في تحقيق تأثير إيجابي سواء في الجمهور الأمريكي أو في صانعي القرار السياسي[2].

---

[1] نقلاً عن: المصدر نفسه. ويقوم المجلس بالتنسيق أيضا مع مراكز محافظة وذات توجهات صهيونية مثل معهد العلاقات التجارية الأمريكي، ومعهد هدسون الذي طالب رئيسه بإقامة جمهورية إسلامية في شرق الجزيرة العربية للضغط على النظام السعودي، كما يقيم علاقات مع شركات تصنيع الأسلحة والمؤسسات المحافظة وشركات العلاقات العامة. ومعروف أن المعهد أنشئ عام ١٩٧٦ من مجموعة من المحافظين الجدد الذين خافوا من تقصير الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم العسكري لإسرائيل. وخلال ما يقارب العقود الثلاثة تقريباً من تأسيسه أصبح المركز يحتوي على مجموعة من الشخصيات المؤثرة في السياسة الأمريكية. أنظر: المصدر نفسه.

[2] جماعات اللوبي وجماعات الضغط الأمريكي، م. س. ذ.

وسبب ذلك يعود الى أن عدداً كبيراً من مجموعات المصالح العربيـة الموجـودة في الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من صعوبات بالغة أهمها[1]:

أولاً: كونها جديدة على اللعبة السياسية في واشنطن، وتنقصها الأموال والخبرة والوصول الى المراكز العليا لصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: ان المناخ الأيديولوجي الثقافي الأمريكي عموماً سلبـي وقاس جداً حيال المسلمين. ولذلك تنفق هذه المجموعات الوقت والكثير من الموارد لحث الجمهور الأمريكي على إزالة الصور النمطية والأساطير الأخرى حول العرب والمسلمين.

ثالثا: إنها تختلف فيما بينها بشأن التطورات الإقليمية، وأيضا بشأن قراءاتها لسياسة الخارجية الأمريكية.

عموماً، إن عمل اللوبي العربي في الولايات المتحدة الأمريكيـة هـو دفاعي بحت، وليس هجومياً مؤثراً. وتشير الدلائل الى أن المنظمات العربية الأمريكيـة لا تمارس أي تأثير حقيقي في مؤسسة السياسة الخارجيـة الأمريكيـة. فهـي لا تؤخذ بجدية من قبل نخبة السياسة الخارجية الأمريكية، وآراؤهـا غـير منتشرة كـثيراً ولا تغطى بشكل بارز من قبل أجهزة الإعلام، وتنقصها أيضاً القوّة السياسية والوزن والقدرة المالية للتنافس بفعالية مع نظيرتها اليهودية[2].

٢-٢-٢ المجمع الصناعي (العسكري والنفطي)

يشـكّل المجمّـع الصـناعي العسـكري في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أقـوى مؤسّسـة إقتصـادية في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ولـه دور بـارز في المؤسسـة السياسية والقرار السياسي الخارجي الأمريكي، وإن شركات السـلاح في الولايـات المتحدة الأمريكية يتجاوز المليونين ونصف المليون للدّلالة على أهمية هذا المجمّع ودوره[3]

---

[1] فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ص١١٤-١١٥.

[2] المصدر نفسه، ص ص١١٥-١١٦.

[3] د. وائل محمد إسماعيل العبيدي، المجمّع الصناعي العسكري الأمريكي، جريدة القادسية، العدد: ٧٣٧٠، ٣ آذار ٢٠٠٢، ص ٢.

وفضلاً عما تقدّم فإن قوّة هذا المجمّع تكمن في أمور ثلاث مهمة هي[١]:

أ- إن ما يقارب ثلُث العاملين في وزارة الدفاع الأمريكية من مهندسين وعلماء هم من أعضائه وأنصاره.

ب-إن أكثر شركات السلاح الأمريكية تسيطر على تجارة السلاح التي تنفرد فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بما تناله أيضاً من مقومات قوة ونفوذ على الدول المصدرة إليها السلاح.

ج- الصلة الوثيقة بين رؤساء الشركات والإدارة الأمريكية العاملة في قمّة الهرم الأمريكي الحاكم.

وتمارس شركات إنتاج الأسلحة تأثيراً كبيراً في صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وتلعب دوراً مؤثراً في تحديد السياسة الخارجية لها، ويمكن تبرير هذا الدور في إطار سعي الشركات الى فتح أسواق جديدة، واتباع الوسائل كلّها لإقناع قادة دول وسط وشرق أوربا الطامحة للحصول على عضوية حلف الأطلسي بأن شراءها الأسلحة الأمريكية سيكون السبيل الأفضل للحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية لترشيحها لعضوية الحلف[٢]

وإن المسؤولين عن المؤسسة العسكرية وصناعة السلاح إستطاعوا أن يؤمّنوا سيطرتهم على صانعي القرار السياسي من خلال دورهم المؤثر في الحملات الإنتخابية لأعضاء الكونغرس وتقديمهم التبرعات المالية بهذا الشأن، وكذلك دعمهم الكبير لمرشحي منصب الرئيس الأمريكي، كما أن هاتين المؤسّستين دعمتا الرئيس الأمريكي لإنتزاع بعض الصلاحيات من الكونغرس، إذ أصبح بإمكانه التفاوض بشأن الإتفاقيات التجارية من دون العودة الى الكونغرس الذي أصبح دوره يقتصر على رفض أو قبول تلك الإتفاقيات من دون مناقشة التفاصيل أو إقتراح تعديلات[٣]، والشيء ذاته ينطبق على دعمها للحزبين السياسيين الأمريكيين[٤]

---

[١] باسل محمود سلوم، المجمّع الصناعي العسكري والإعلام الامريكي ودورهما في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٠- ٢٠٠٢، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى: المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٤، ص ص٦٢-٦٣.

[٢] المصدر نفسه، ص ص ٦٩-٧٠.

[٣] المصدر نفسه، ص ٥٤.

[٤] د. سمير الصارم، م. س. ذ، ص١٤٧.

إذاً يقوم المجمّع الصناعي العسكري الأمريكي بمهام وأدوار في السياسة الخارجية الأمريكية وعلى مختلف الأصعدة الإقتصادية والسياسية والأمنية - العسكرية. وترتبط المؤسسة العسكرية بالمجمّع الصناعي العسكري الأمريكي بروابط وثيقة ومصالح متبادلة، فهي تسعى الى خلق الأزمات والصراعات في مختلف مناطق العالم كيما تتمكن من توسّع الرأسمال الأمريكي في الخارج وفي أوسع المديات للحصول على مناطق توظيف الرأسمال وكذلك للوصول الى مصادر المواد الخام وأسواق السلع، وعملياً فكل شركة أمريكية مهما كان نوعها فلها توظيفاتها الرأسمالية في الخارج وهي مرتبطة بشكل أو بآخر مع الأسواق الأجنبية[1].

وقد عمل صناع الأسلحة الأمريكيون على تركيز إهتمامهم على الأسواق الخارجية من أجل إستمرارية أرباحهم وذلك بعد أن أخذت الحملة الواسعة لإقتناء الأسلحة في عهد ريغان بالخمود، وغالباً ما توفر مبيعات الأسلحة الى الخارج أرباحاً أكثر مّما تدره مبيعات الأسلحة الى البنتاغون نظراً لأن المبيعات الخارجية تنطوي دائماً على نقل تقنيات خالية من العيوب والخلل التي وجد لها حل أثناء عملية الإنتاج كما أن نفقات البحوث والتطوير كانت على حساب دافعي الضرائب (عن طريق عقود البنتاغون)[2].

ويسعى هذا المجمّع الى إستمرار العلاقة مع السعودية، وذلك لأن هذه الدولة في مقدمة الدول التي أشترت أسلحة أمريكية إذ قامت بشراء (٧٢) طائرة (ف-١٥) مع صواريخ من شركة (ماكدونيل دوغلاس) بقيمة (٩) مليار دولار، كما أن السعودية قامت بشراء (١٢) صاروخ من طراز (باتريوت) المضاد للصواريخ من شركة (رايثون) بقيمة (٣ر٣) مليار دولار، وأوضح تقرير صادر عن (مؤسسة خدمات البحوث) في الكونغرس نقلته وكالة أنباء (رويترز) أن حجم مشتريات دول العالم الثالث تراجع بنسبة (٤٠٪) في حين بقيت الولايات المتحدة الأمريكية المورّد الرئيس للأسلحة الى هذه الدول[3].

---

(١) باسل محمود سلوم، ص٩٩.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه، ص١٠١.

لقد وجد المجمّع الصناعي العسكري المهيمن على مركز القرار في المؤسسة العسكرية وفي الإدارة والسلطة التشريعية وعلى مؤسسات البحث العلمي في أحداث سبتمبر ٢٠٠١ فرصة للحديث عن التغيير في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، وقد كانت أحداث سبتمبر فرصة لهذا المجمع لتوسيع دوره في النشاط الإقتصادي والسياسي تحت ذريعة تفخيم دور الأعداء (الخارجيين) أو حتى (إختراعهم) في بعض الأحيان[١]. والضغط على صنّاع القرار الأمريكي لبيع كميات كبيرة من الأسلحة. وحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن ربح كبير من خلال مشتريات الأسلحة ولأن السعودية هي من أكبر الدول المستوردة للأسلحة الأمريكية، فلابدّ أن يؤثر هذا الجانب على السياسة الخارجية الأمريكية حيال تلك الدولة. وذلك نظراً لضغط المجمّع الصناعي العسكري على صناع القرار الأمريكي. هذا بالنسبة للمجمّع الصناعي العسكري.

أما بالنسبة للشركات النفطية الأمريكية فيتجلى دورها في القرار السياسي الخارجي الأمريكي في الصلات الوثيقة بين مراكز السلطة السياسية والشركات الكبرى، ويعتبر مالكو شركات النفط الكبرى من أشهر الشخصيات الأمريكية المنحدرة من وسط مالي كبير. وأشهرها عائلة ديفيد روكفلر، كانت لها صلات نفوذ في وزارة الخارجية من خلال كبار موظفيها كوكلاء الوزارة والسفراء. ومن ضمن الموظفين الذين أسهموا بدور فعال في قرارات السياسة الخارجية الأمريكية، زبيغنيو بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر في السياسة الخارجية، الذي تولّى رئاسة "الهيئة الثلاثية" التي أسّسها روكفلر في عام ١٩٧٣[٢].

---

[١] د. كوثر عباس الربيعي، صراع الحضارات والحروب المفتوحة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، حزيران ٢٠٠٣، ص ص ٥٣-٥٤.

[٢] ينظر: منصف السليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي، ط١ (واشنطن: مركز الدراسات العربي – الأوروبي، ١٩٩٧)، ص٢٥٣. ومن الشخصيات التي لعبت دوراً أساسياً في تشكيل السياسة البترولية الأمريكية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وولترجي ليفي، الذي عمل مديراً مسؤولاً عن الجانب البترولي في خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا. وكان مستشاراً لشركة " ديبليو اريل هاريمن" في إيران أثناء أزمة النفط في أوائل الخمسينات. واعتمد عليه البيت الأبيض في قيادة سياسة تشجيع إنتاج النفط في الدول النامية التي نفذت تحت شعار " البحث عن النفط في البلدان النامية" كالهند وفنزويلا وإيران، ويعتبر من الشخصيات المؤسسة لوكالة الطاقة الدولية سنة ١٩٧٣. المصدر نفسه.

وقبل أن يتولّى الرئيس بوش الأب الوظائف العامة كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة "زاباتا أوف شور" النفطية في تكساس التي أسّسها بنفسه. وعندما أُنتخب عضواً في الكونغرس سنة ١٩٦٦ قام ببيع مصالحه في الشركة المذكورة، لكنه في الحقيقة حافظ على صلات وطيدة مع المصالح النفطية في ولاية تكساس، التي موّلت حملته الإنتخابية للرئاسة سنة ١٩٨٠. وأثناء الفترة الفاصلة ما بين عضويته في الكونغرس وتولّيه نائب الرئيس ريغان، عمل سفيراً للولايات المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة ومديراً لوكالة المخابرات المركزية، وكان بوش عضواً في لجنة ديفيد روكفلر الثلاثية. ويشير بوب ودوورد أن تكوين شخصية بوش الأب كرجل إقتصادي في مجال النفط أثر على تقييمه للموقف من أزمة الخليج الثانية. ويقول "خلال إجتماع لمجلس الأمن القومي بدا أن بوش، رجل النفط التكساسي السابق، مرتعب من إمكانية إحتلال صدام للسعودية، فانهمك في تحليل مطول للتأثير على توافر وسعر النفط العالمي"[1]

إن مصالح الشركات الغربية تتطابق دائماً مع مصالح الحكومات فى الدول الصناعية المستوردة للنفط. فإنخفاض أسعار النفط قد يؤثر سلباً على النتائج المالية للشركات مثلما لوحظ عند إنخفاض أسعار النفط من ١٨,٦٨ دولاراً للبرميل عام ١٩٩٧ إلى ١٢,٢٨ دولاراً عام ١٩٩٨، إذ إنخفض صافى إيرادات الشركات الخمس الكبرى - بعد سداد ضرائب الدخل - من نحو ٣٥ مليار دولار إلى نحو ١٧ مليار دولار[2]

والملاحظة الأهم أن هذه الشركات الكُبرى وهي القوى الصانعة للعولمة هي الأكبر تبرعاً لمرشحي الإنتخابات الرئاسية والتشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الأكبر إسهاماً في تمويل نشاط مؤسسات ومراكز التفكير السياسي والإستراتيجي[3]

---

[1] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ص٢٥٣-٢٥٤.

[2] مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية: الدور المحوري لشركات النفط العالمية، م. س. ذ.

[3] محمد حسنين هيكل، صناعة القرار الأميركي الآن، السفير ٢٠٠٣/٧/١، ومنشور على الموقع الالكتروني:

http://www.alhramain.com/text/alraseed/1064/derisit.htm

إذاً هناك مصالح متبادلة بين صناع القرار الأمريكي والشركات النفطية الأمريكية، ويصل الحد الى أن هناك من بين المسؤولين الأمريكيين من هو مالك لشركات نفطية كبيرة أو هو مشارك فيها. وهذا يدل على أن القرارات الأمريكية بهذا الشأن ينبغي أن تكون متطابقة مع مصالح هذه الشركات. هذا في حين إن النفط هي المحفز الأساسي للعلاقة الوثيقة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بالسعودية.

٢-٢-٣ وسائل الإعلام

"إذا ترك لي حرية تقرير ما إذا كان يجب أن تكون لنا حكومة دون صُحُف، أو صُحُف دون حكومة، لما ترددت لحظة واحدة في تفضيل الأخيرة"[١].

توماس جيفرسون في عام ١٧٨٧

لقد إهتم الأمريكيون منذ تأسيس الدولة الفدرالية بدور وسائل الإعلام في توجيه الحياة السياسية. فقد شكلت الصحافة عشية وضع الدستور الفدرالي منبراً رئيساً للحوار والجدل السياسي وتنوير الرأي العام بالأفكار[٢]

وتؤدي وسائل الإعلام الأمريكي وظائف مختلفة في عملية رسم السياسة الخارجية وتنفيذها للولايات المتحدة الأمريكية لعل في مقدمتها ما تؤديه هذه الوسائل بوصفها قنوات غير شخصية تستخدم من قبل صنّاع القرار السياسي لشرح مواقفهم الرسمية وتحشيد التأييد لمواقفهم على الصعيد الحكومي فضلاً عن إيصال آراء قادة الرأي وجماعات المصالح بصفة عامة الى القادة وصناع القرار[٣].

وينبع تأثير وسائل الإعلام في السياسة الخارجية الأمريكية من جانبين يرتبطان ببعضهما إرتباطاً وثيقاً يرتكز الأول على تأثير وسائل الإعلام في الرأي العام الذي بدوره يؤثر في صانعي القرار، أما الثاني فيعتمد على تأثير وسائل الإعلام في صانعي القرار تأثيراً مباشراً، عندما تقوم هذه الوسائل بتوفير وتهيئة

---

[١] ينظر: د. هاني الرضا و د. رامز عمّار، الرأي العام والإعلام والدعاية، ط١ (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص١٤٣. وكذلك: لاري إلويتز، م. س. ذ، ص٤٥.

[٢] منصف السليمي، م. س. ذ، ص٢٥٩.

[٣] د. سلام خطاب الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في الإختراق الإعلامي الأمريكي في الوطن العربي، ط١ (طرابلس: جروس برس، ٢٠٠٠)، ص٥٨.

المعلومات والأفكار والصور التي تشكل رؤية هؤلاء للعالم وللولايات المتحدة وما يمكن أن تمارس من أدوار فيه. وهو ما يشير الى أن هذه العلاقة تنطوي على بعدين: أولهما كونها ظاهرة سياسية مجتمعية، وثانيهما يتمثل بتأثير هذه الوسائل المباشر والشخصي[1].

وقد إنطوت وسائل الإعلام الأمريكي على تأثيرات واسعة على الرأي العام الأمريكي حيال السعودية، وهذا ماتجلّى بوضوح بعد أحداث سبتمبر، حيث تعرّضت هذه الدولة الى هجمة قوية من وسائل الإعلام الأمريكي، وبالنتيجة تأثرت العلاقة المتبادلة بين الدولتين، حيث ساهمت هذه الهجمة الإعلامية في تأجيج وتضخيم الخلاف بين الدولتين، هذا فضلاً عن تأثيرها في صنّاع القرار الأمريكي، وذلك من خلال التداول الواسع للتقارير والتحليلات والكتابات التي كانت تصدرها أو تكتبها أشخاص معروفين أو مؤسّسات معتبرة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قد تمتدّ بصلتها الى مراكز صنع القرار، ممّا أثرت، وإن بنسب ضئيلة، على صنّاع القرار الأمريكي في إتخاذ قراراته ومواقفه حيال السعودية.

وبإختصار، فإن وسائل الإعلام تلعب دوراً كبيراً في إتاحة قاعدة المعلومات التي يقوم المواطنون من خلالها ببلورة آراءهم. وبالعكس، يتعرف المسؤولون المنتخبون على إهتمامات الجماهير بصدد أمور السياسة العامة من خلال التقارير الإعلامية وإستطلاعات الرأي[2].

وبما أن وسائل الإعلام تؤدي بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة، دوراً مهماً بالتأثير في عملية صنع السياسة، كما يمكن أن تصل من خلالها آراء وتفصيلات الرأي العام وجماعات المصالح المختلفة الى صانعي السياسة، فضلاً عن قدرتها على أداء دور مستقل فيما يتعلق بتكوين وتشكيل الرأي العام ورأي صناع السياسة بشأن قضايا السياسة الخارجية[3]، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعطي أهمية خاصة لوسائل الإعلام، إلاّ أن هذه الوسائل قد تتحكم بها أطراف

---

[1] المصدر نفسه، ص٥٩.

[2] لاري إلويتز، م. س. ذ، ص٤٦.

[3] د. هالة أبوبكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٣، ط١(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص١١٣.

أخرى، ممّا قد يشكل تأثيرات معينة على صناع القرار. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الأمريكية تتدخل في عملية صياغة السياسة الخارجية، ولكنها تبقى مجرد جزء في آلة صنع القرار وليست المصدر الذي تشقّ منه السياسات. وإن العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة تتحدّد من خلال جانبين أولهما، إن الحكومة لكي تحظى بتأييد الرأي العام لسياستها الخارجية والداخلية تريد أن تتحكم في المعلومات التي يتلقاها الجمهور، ومن ناحية أخرى يدرك رجال الإعلام الدور المهمّ الذي يضطلعون به في عملية صنع السياسة، فالسياسيون ورجال الأعمال يعتمدون عليهم للدعاية لسياستهم وبرامجهم[1]

ولذلك فان تفاوت قدرات مكونات النسق السياسي الأمريكي، يجعل الضعيف خاضعاً للسلطة الإعلامية التي يمتلكها القوي، ولايتعلق الأمر فقد بالجانب الكمّي، بل أيضا بالجانب النوعي. وهو ما يدفع معارضي القرار والجماعات الصغيرة لإستخدام أسلحة تعويضية للضغط على مراكز النفوذ، كإفشاء الأنباء والمعلومات لوسائل إعلام أجنبية أو الى جهات إعلامية داخلية لها مصلحة في عدم صدور قرار معين، سعياً لتحقيق نوع من التوازن. لكن هذا التوازن لا تتحقق دائماً، وخصوصاً في القضايا الإستراتيجية والدقيقة، كحالة الحرب مثلاً، نتيجة تمركز المعلومات لدى المصادر العسكرية أو السياسية في أعلى مستوى[2]

وإن وسائل الإعلام تترك أثرها في صياغة القرارات السياسية أثناء صياغتها. ويرى البعض - ومنهم ادوارد هيرمان — إن وسائل الإعلام الأمريكي تشكل في الواقع الذراع الداعم للنخبة المسيطرة، وتناقش القضايا وتستعرضها ضمن إطار مرجعي مقبول. ويرى هيرمان ونعوم تشومسكي أيضاً — وهو أحد أهم الأصوات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية — إن وسائل الإعلام الإخبارية تتجاوب عادة مع إهتمامات وقيم ووجهات نظر النخبة الحاكمة. إن النخبة السياسية

---

[1] د. سلام خطاب الناصري، م. س. ذ، ص ص٦٠-٦١.
[2] منصف السليمي، م. س. ذ، ص٢٦٥.

ومجموعة صغيرة مهيمنة من مؤسسات الإعلام الجماهيري الباحثة عن الربح تسيطر[1] على قسم كبير من موارد وسائل الإعلام وسلطاتها[2]

إن الولايات المتحدة الأمريكية قد إستثمرت مقوماتها كلها إستثماراً ناجحاً على وفق الأسس البراغماتية التي جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى في العالم، وعلى هذا الأساس فقد أستندت وسائل الإعلام والدعاية في الولايات المتحدة الأمريكية على القوّة القومية لهذه الدولة (إقتصادياً وعسكرياً وثقافياً) واستمدت قوّة نشاطها من هذه القوّة بإتجاه التأثير في الرأي العام الداخلي والخارجي، ونظراً لسعة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العالم فإنها تتخذ من القرارات والخطط ما ينسجم مع ما يحدث من تغييرات في عملية الصراع الدولي ضمن إطار إستراتيجيتها التي تخدم أهدافها ومن خلال أجهزة إعلامها المتقدمة[3].

في ضوء ما سبق يمكن القول إن وسائل الإعلام تعتبر سلاحا ذو حدين، ففي حين إنها تشكل وسيلة فعّالة بيد السلطة للتلاعب أو التحكم بإتجاهات وآراء الجماهير في أحيان كثيرة، فإنها تصبح وسيلة بيد جماعات المصلحة أو جماعات الضغط لممارسة التأثير على صناع القرار السياسي من جهة، وعلى الرأي العام من جهة أخرى.

---

[1] هنا تجدر الإشارة الى الإحتكار الإعلامي الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك ٩ شركات تعارنية تدير ٣ شبكات التلفزيون الرئيسية: سي بي اس، وان بي سي، وأي بي سي، بالإضافة الى ٤٠ محطة تلفزيونية متفرغة، وأكثر من ٢٠٠ نظام تشغيل و٦٠ محطة إذاعية و٥٩ مجلة منها: التايم والنيوزويك وسلسلة من الجرائد والصحف اليومية منها: النيويورك تايمز والوول ستريت جورنال واللوس أنجلس تايمز والواشنطن بوست، بالإضافة الى ٤١ دار نشر والعديد من المجالات الإعلامية الأخرى. وإن هذا الإحتكار في الإعلام قد تزايد في السنوات الأخيرة، خاصة عن طريق إندماج الشركات والمحطات الإعلامية. وهذا الأمر يدفع الشركات الى التنافس على الربح، الأمر الذي يترك آثاراً سلبية على التغطية العميقة والموضوعية، فضلاً عن ذلك فان الإحتكار الإعلامي ينعكس على تنوع الأخبار والمواد الإعلامية بحيث يكون مصدرها محدودة. وهذا يعني إن معظم الشركات الإعلامية تبث تقريباً الأخبار والصور ووجهات النظر نفسها الى المشاهدين، وهذا يعني إنه سيتلاشى الفهم العميق للامور، وإن هؤلاء الذين يظنون أنهم يحصلون على الأخبار من عدة مصادر هم في الحقيقة يحصلون عليها من مكان واحد. ينظر للتفصيل: ادمون غريب، الإعلام الأمريكي والعرب، م. س. ذ، ص ص٢٠٦-٢٠٧. وهذا يشير الى إمكانية كبيرة للتحكم بالرأي العام.

[2] فواز جرجس، م. س. ذ، ص١٢١.

[3] باسل محمود سلـوم، م. س. ذ، ص١٦٤.

وبالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية فإنها قد تستخدم وسائل الإعلام للضغط على السعودية، مثلما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقد تُستخدم وسائل الإعلام من قبل جماعات الضغط وخاصة اللوبي اليهودي للضغط على صناع القرار الأمريكي من جهة، وللتأثير على الرأي العام من جهة أخرى. (وهذا ما سنركز عليه في الجزء الأخير من هذه الدراسة).

٢-٢-٤ المتغيرات القيادية

يتفق الرأي على أن سلوك الدول أو الوحدات الدولية الأخرى هو سلوك الذين يتّخذون القرار نيابة عنها. وبما أن صنّاع القرار يقيّمون القدرات أو المتغيرات الداخلية والخارجية لدولتهم بناء على معتقداتهم وإتجاهاتهم وإدراكهم لتلك المتغيرات، أي بناء على مدى إدراكهم لموقع دولتهم ومدى ثقلها وتأثيرها في البيئة الدولية، يبدو لنا دور صانع القرار في السياسة الخارجية، والمقصود هنا بالمتغيرات القيادية هو: البيئة النفسية أي مجموعة المفاهيم (الإدراكات) والعقائد والخصائص المتصلة بصانع القرار، الذي يتصرف في مجال السياسة الخارجية، وفق رؤيته الذاتية للمتغيرات الموضوعية وليس وفق حقيقتها، وكذلك طبيعة القيادة وإختلافها الناجم من الطريقة التي وصلت بها الى السلطة والتي تؤثر تأثيراً متبايناً في إتخاذ القرار. كما نعني بها الخصائص الإجتماعية والصفات المزاجية ونظام المعتقدات لدى صانعي القرار[1]

و"لأنّ القسط الأعظم من عمل الرئيس هو صنع القرارات... فلا يستطيع تحويل المسؤولية الى أيّ أحد"[2]. فيتعين علينا أن نعرف دور العامل القيادي في عملية صنع القرار متغير رئيسي أو حتى مستقل في هذه العملية.

---

[1] ينظر: أمين هويدي، كيسنجر وإدارة الصراع الدولي، ط٢(القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٦)، ص١٣٠. وكذلك: عارف محمد خلف البياتي، السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي للفترة من عام ١٩٧٠-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والإشتراكية، جامعة المستنصرية، ١٩٨٨، ص٩٤.

[2] نقلاً عن: د. روبرت د. كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة د. أحمد ظاهر، (عمان: مركز الكتب الاردني،١٩٨٩)، ص٤١٦. وهذا القول هو من خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان في كانون الثاني ١٩٥٣.

يـرى هولسـتي بـأن الصـور والإنطباعـات (images) والإتجاهـات (attitudes) والقيم (Values) والمعتقدات (Beliefs) والمذهب والآيدولوجيات، وكذلك السـمات الشخصية والمتغيرات السـيكولوجية، كلّهـا تلعـب دوراً مهمّـاً في تعريـف الموقـف الخارجي ورؤيته من قبل صانع القرار[1].

من هنا يمكن القول ان صـانع القرار يخضع لمجموعة مـن الضـغوط والعوامـل التي يمكن تصنيفها الى ثلاث فئات:- العوامل الإنسـانية، العوامـل التنظيميـة، العوامـل البيئيـة[2]. ويـتحكم كـل منهـا في صـانعي القـرارات ويوجـه قـراراتهم وجهات مختلفة بإختلاف بيئاتهم وأحوالهم[3].

كل هذا يؤكد دور السمات الشخصية في تكوين الفرد بالإتجاه الـذي يـدفع بـه الى سلوكيات تتماشي وفقا لطبيعته.

ومن هنا فانه من المرجح أن يحمل صنّاع القرار بعض السمات الشخصـية الـتي تؤثر على سلوك السياسة الخارجية وخياراتها، ليس هذا فقط ولكن من المرجح أن يتولى المراكز القيادية شخصيات شاذة وعاجزة عـن ضـبط عواطفهـا، ممّـا يسـبب مشكلات حقيقية بالنسبة لإستقرار النسق الدولي[4].

تأسيساً على مـا سبق، نستنتج المعادلة التالية: كلّما كان إدراك وتصور صـانع القرار للبيئة الموضوعية، الداخلية منها والخارجية، دقيقاً وصـائباً وصحيحاً، كلّما كان القرار أقرب الى الصواب والصحة، والعكس صحيح. بعبارة أخـرى، إن مـدى نجاح أو فشل السياسـة الخارجيـة يتوقـف، الى حـد بعيـد، علـى مـدى التطـابق أو التفاوت بين المتغيرات الموضوعية والمتغيرات الذاتية.

---

(1) ينظر للتفصيل: د. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ط٢ (الكويت: منشورات دراسات ذات السلاسل، ١٩٨٧)، ص ص٢٠٠-٢١٠.

(2) د. السيد عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧)، ص١٥٥.

(3) فمثلاً: دفع حرمان الرئيس الأمريكي ولسن من العطف الأبوي الى نزوعه نحو القوّة... كما أن إحساس الرئيس عبد الناصر بعدم الأمن في طفولته المبكرة، نتيجة لوفاة والده، جعل منه أكثر ميلاً نحو الحذر والشك في الآخرين، وتأكيده على الكرامة. ينظر: د. مازن إسماعيل الرمضاني، م. س. ذ، ص٢٦٩. وكذلك يقول أدلف هتلر في كتابه (كفاحي) وكذلك منذ طفولته: "إني خلقت محرضاً وقائداً". ينظر: ادولف هتلر، كفاحي، ترجمة: يونس الحاج، (بغداد: مطبعة الراية، وبيروت: دار صادر، ١٩٩٠)، ص٩.

(4) د. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و د. محمد السيد سليم، ط١ (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٨٩)، ص٣٠.

وتتـأثر القـرارات بشخصـية القائـد. وإن تـأثير المـتغير الشخصـي في القيـادات الأمريكية ومن ثمّ في سياسة دولتهم الخارجيـة حيـال السـعودية يتجلّـي في بعـض المواقف، فمثلاً، أثر تكوين شخصية بوش الأب كرجـل إقتصـادي في مجـال الـنفط على تقييمه للموقف في أزمة الخليج، وكان مرتعباً من إمكانية إحتلال الحكومـة العراقية - آنذاك- للسعودية الغنية بالنفط[1]

وإن شخصية جورج دبليو بوش كأول رئيس جمهورية أمريكي حاصل على درجة علميـة في إدارة الأعمـال، وكرجـل أعمـال في التنقيـب عـن الـنفط في "ولايـة تكساس"، ومتعاطف مع الشركات النفطية والعسكرية الكبرى[2]. من الطبيعـي أن تتأثر شخصيته بهذه الجوانب في علاقتـه بدولـة تعتـبر أكـبر مصـدر للـنفط في العالم وهي السعودية.

فضلاً عن ذلك، إن العلاقة بعيـدة المـدى بـين عـائلتي بـوش وآل سـعود، فهـذه علاقة تعود إلى مدّة طويلة جداً وأن الأمير بندر بن سـلطان مـثلاً يتمتـع بعلاقـة وثيقة مع جورج بوش الأب وكذلك حاليا. إذاً هناك علاقة وطيدة بين آل بوش وآل سعود قديمة، وقد تتبعت أكثر من نقطة حول أن هناك أكثر من مليار دولار مـن العقود والإستثمارات من عائلة آل سـعود إلى شـركات تشـرف عليهـا أو يشـارك فيها آل بوش ولذلك فإن آل سعود طالما كان لهـم يـد طـولى في الإدارة الأميركيـة وكانوا يحصلون حتى على تقـارير وإجـازات مـن جـورج تينيـت مـدير المخـابرات وعليه فإن بندر حصوله على معلومـات قبـل وزيـر خارجيـة أميركـا أمـر يشـكل جزء من العلاقة بين البلدين أو العائلتين[3]

وأيضاً مّما يدلّ على العلاقـة الشخصـية بـين القيـادات الأمريكيـة والسـعودية شهادة الـرئيس الأمريكـي جـورج دبليـو بـوش في ٢٥ ابريـل ٢٠٠٥، في مناسـبة اللقاء الثاني بينه وبين ولي العهـد السـعودي السـابق، في مزرعـة كراوفـورد، في مؤتمر صحافي: "لقد تشرفت اليوم بإستقبال ولي العهد الأمـير عبـدالله بمزرعتي التي لها مكـان خـاص عنـدي ولا أسـتقبل فيهـا سـوى الضـيوف الأعـزاء علـى

---

[1] منصف السلمي، م. س. ذ، ص٢٥٤.

[2] د. سمير صارم، م. س. ذ، ص١٤٣.

[3] برنامج (من واشنطن) قدمه: حافظ المرازي، عنوان الحلقة: (طبيعة العلاقات الأميركية السعودية) بتأريخ: (٢٢/٤/٢٠٠٤) ونشرت على موقع الجزيرة الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/NR/exercs/C9351380-7AD3-4AC8-9F08-7B512DD76F33.htm

بلادنا...، لقد كانت إحدى النتائج الإيجابية بالفعل للقائنا هي أننا أنشأنا علاقة شخصية قوية بيننا. فقد أمضينا وقتاً كبيراً بمفردنا نناقش رؤيانا المشتركة ونتحدث عن أسرتينا. كنت مهتماً للغاية بمعرفة تفكير ولي العهد بشأن الأشياء. وإنني متأكد انه كلّما توطّدت العلاقة الشخصية بيننا كلما كان من الأرجح أن تقوى العلاقة بين بلدينا... فولي العهد شخص يتمتع بنفوذ واسع في الشرق الأوسط وأنا أحترم ذلك تماماً. فضلاً عن ذلك، أريدكم أن تعرفوا انني تشرفت بأن أري ولي العهد مزرعتي فهو رجل يملك مزرعة ويفهم في الأرض ووجدت متعة كبيرة في أن أقوده في سيارة مكشوفة لأريه الأشجار والمواقع المفضّلة لدي ورأينا ديكاً رومياً برياً وهو أمر جيّد"[1]

إذاً، فإن كل من آل سعود وآل بوش لديهم علاقة شخصية من نوع خاص وبالنسبة للطرفين على الصعيد الإقتصادي مهمّة لهما، أنهما علاقة إستراتيجية مهمّة للبلدين فلأميركا مصالح في نفط السعودية وإذا ما سقط آل سعود فإن تحقيق هذه المصالح سيكون صعباً جداً على الولايات المتحدة الأمريكية[2].

٢-٥-٥ الجامعات ومراكز الأبحاث

تعدّ الجامعات والمراكز البحثية، أو ما يطلق عليه Think - Tanks ، من أبرز سمات المجتمع المدني والسياسي الأمريكي لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو ما يظهر - على سبيل المثال - بصورة واضحة بالنسبة للسياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط[3] حيث يساهم العلماء والخبراء

---

[1] نقلاً عن: احمد حسين اليامي، قمة كراوفورد الأولى خلصت إلى نتائج مهمة: بوش اكد متانة العلاقة الشخصية مع الأمير عبدالله وثمن دوره في الوصول إلى حل عادل للقضايا العربية، جريدة الرياض، العدد ١٣٤٥٢، ٢٣ إبريل ٢٠٠٥م. على موقعها الالكتروني:
http://www.alriyadh.com/2005/04/23/article59020.html

[2] برنامج (من واشنطن) قدمه: حافظ المرازي، عنوان الحلقة: (طبيعة العلاقات الأميركية السعودية)، م. س. ذ.

[3] كريم القاضى، ملف الأهرام الإستراتيجي، مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، على موقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FI1E24.HTM
هناك اليوم أكثر من ٤٥٠٠ من هذه المؤسسات حول العالم، وما يقارب ٢٠٠٠ منها موجود بالولايات المتحدة الأمريكية، من بينها تسع مراكز بحثية تعد من أهم المراكز البحثية وأكثرها نفوذا

العاملون بمختلف حقول المعرفة والعلوم بأشكال متعددة في صياغة وبلورة السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية. وتعتبر الجامعات المعقل الرئيس لنشاط هذه الشريحة، حيث توجد بجلّ الجامعات الأمريكية إضافة للهيئات المهنية، أقسام متخصّصة. ومراكز دراسات وأبحاث، تعتمد عليها الحكومة أو الكونكرس والدوائر الإعلامية والحزبية والإقتصادية لإنجاز دراسات ميدانية ورؤى وإستراتيجيات تعتمد أرضية لبناء إختيارات محدّدة من قبل صناع القرار[١].

وفي هذا الإطار، يقول السفير ريتشارد هاس، مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، "إن دور مؤسسات الفكر والرأي، من بين غيره من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، هو أحد أكثر تلك الأدوار أهمية وأقلها فهماً وتقديراً. فقد قامت هذه المؤسسات التي هي بمثابة مراكز أبحاث سياسية مستقلة، والتي تشكل ظاهرة أميركية مميزة، بصياغة التعاطي الأميركي مع العالم لفترة تقارب مئة عام. ولكن كون مؤسّسات الفكر والرأي تقوم بمعظم مهامها بمعزل عن أضواء وسائل الإعلام يجعلها تحظى بإهتمام يقل عما تحظى به المنابع الأخرى للسياسة الأميركية كالتنافس بين مجموعات المصالح، والمناورات بين الأحزاب السياسية، والتنافس بين فروع الحكومة المختلفة. وعلى الرغم من هذا الإبتعاد النسبي عن الأضواء، فإن مؤسسات الفكر والرأي تؤثر على صانعي السياسة الخارجية الأميركية بخمس طرق مختلفة هي: توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة، وتأمين مجموعة جاهزة من الإختصاصيين للعمل في الحكومة، وتوفير مكان للنقاش على مستوى رفيع، وتثقيف مواطني الولايات المتحدة الأمريكية عن العالم، وإضافة وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات"[٢]

وتتراوح ميزانيتها مابين ٣ ملايين إلى ثلاثين مليون دولار وعمالة مابين ٣٥ إلى ٢٠٠ موظفاً. كما أن العديد من هذه المؤسسات هي الأرسخ، حيث انها تأسست خلال الحرب الباردة، وهي تركز اهتمامها على الشؤون الدولية، والدراسات الأمنية، والسياسة الخارجية. ينظر: جيمس ج. ماكغان، مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان، موقع السياسة الخارجية الأمريكية/ أجندة السياسة الخارجية الأميركية تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٢

http//:usinfo.state.govjournal/itps/1102/ijpa/mcgann.html

[١] منصف السليمي، م. س. ذ، ص٢٧١.

[٢] ريتشارد ن. هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: وجهة نظر أحد صانعي السياسة، موقع السياسة الخارجية الأمريكية/أجندة السياسة الخارجية الأميركية، تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠٠٢

إذاً إن مؤسّسات الفكر والرأي، إلى جانب تقديم أفكار جديدة لكبار الرسميين الحكوميين، تُؤمّن دفقاً مستمراً من الخبراء للخدمة في الإدارات الجديدة وفي فرق الموظفين التابعين للكونغرس. وتعتبر هذه الوظيفة التي تؤديها المؤسّسات بالغة الأهمية في النظام السياسي الأميركي. فضلاً عن أنّها تؤمّن للرسميين المغادرين (مناصبهم في الحكومة) مواقع مؤسّساتية يستطيعون فيها تشاطر ما إكتسبوه من خبرة وتبصّر خلال خدمتهم في الحكومة، والإستمرار في لعب دور مؤثر في النقاش الملحّ حول السياسة الخارجية، وتشكيل نوع من مؤسسة ظل غير رسمية للشؤون الخارجية[1]، وتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية دون سواها بهذا "الباب الدوّار"، وهو من مصادر قوّتها[2].

يقول مايكل د. ريتش، نائب الرئيس التنفيذي في مؤسسة راند، إن مؤسسات الفكر والرأي التي تتعاون مع وكالات الدفاع والإستخبارات كانت تُركّز حصرياً على المواضيع الإقليمية والوظيفية، لكن تلك المنظمات بدأت تُدعى الآن أيضاً لمساعدة المؤسسة العسكرية في معالجة التحديات الجديدة في مجالَي الإرهاب والأمن القومي. ويقوم بحّاثة مؤسسة راند، الذين درسوا الإرهاب لأكثر من ثلاثين عاماً، بمساعدة صانعي السياسة الآن على تطوير أسلوب تحليلي شامل للتصدّي للهجمات الإرهابية، ويقومون، في الوقت نفسه، بكمّ متزايد من الأبحاث حول قضايا أخرى لحساب حكومات مختلفة حول العالم[3]

---

http//:usinfo.state.govjournal/itps/1102/ijpa/haass.html

إن مؤسسات الفكر والرأي مؤسسات مستقلة تمّ إنشاؤها بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة. وهي تسدّ فراغاً في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي، من جهة، وبين عالم الحكم، من جهة ثانية. ذلك أن دافع الأبحاث في الجامعات يكون، في أحيان كثيرة، النقاشات النظرية المنهجية والغامضة التي لا تمتّ إلا بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية. ينظر: المصدر نفسه.

[1] وبإستقلال عن الجامعات توجد معاهد ومراكز دراسات يتولى مسؤلية الإشراف عليها سياسيون (رؤساء سابقون، وزراء، وشخصيات دبلوماسية...) أو خبراء خصوصاً في واشنطن ونيويورك. وتتوفر المؤسسات الحكومية في ذات الوقت على أقسام للتخطيط والدراسات التابعة لها هيكلياً. ونتيجة الإعتماد المتزايد على الجامعات والمعاهد المتخصصة، من قبل المؤسسات السياسية، أصبحت المراكز العلمية حلقة أساسية في عملية صناعة القرارات في مجالات: السياسة الخارجية والإستخبارات والدفاع والقضايا الإستراتيجية.ينظر للتفصيل: منصف السليمي، م. س. ذ ، ص ص٢٧١-٢٧٣.

[2] ريتشارد ن. هاس، م. س. ذ.

[3] مايكل د. ريتش، مؤسسة راند: كيف تتفاعل مؤسسات الفكر والرأي مع المؤسسة العسكرية، موضوع نشر في موقع:

وتبدو خطورة هذه المراكز البحثية في أمرين أساسيين: أولاً، كونها ترتدي ثوب الحياد الأكاديمي وترفع شعار المصالح الوطنية الأمريكية أمام منتقديها، وثانياً، هو التأثير المتزايد الذي تمارسه على السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تخلّت عن هذا الحياد وأصبحت في معظمها تخدم توجهات أيدلوجية معينة[1].

إن المهمة الأولى بالأساس لتلك المراكز إذاً هي صناعة الأفكار والعمل على ترويجها على مستوى صانع القرار والرأي العام. وتمارس المراكز الفكرية نفوذها عبر عدة إستراتيجيات مثل:

أ- تشجيع الباحثين المرتبطين بهذه المعاهد على تقديم محاضرات في الجامعات،

ب- تقديم شهادات أمام اللجان التشريعية،

ج- تكثيف الظهور الإعلامي لهم من خلال وسائل الإعلام الأمريكية، ومن خلال كتابة مقالات في الصحف الأمريكية ذات الإنتشار الواسع والعمل على نشر أبحاثهم وعمل مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت[2].

وأبرز مثال على تأثير مراكز الأبحاث على السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية هو قيام مؤسسة راند للأبحاث التابعة للكونغرس الأميركي في سبتمبر ٢٠٠٢ بوضع تقرير في منتهى الخطورة. إذ أشار التقرير الى دور سعودي رسمي داعم للإرهاب ممّا يخرج السعودية من دائرة أصدقاء أميركا. بل ويضعها في دائرة الأعداء المرشحين لمنصب العدو المحتمل. ثم تسربت لاحقا معلومات تفيد عن نصح التقرير بضرورة اتخاذ تدابير فعلية ضد السعودية ومن بعدها إيران بوصفها المدرجة في قائمة رعاة الإرهاب[3].

في ضوء كل ماسبق يمكن القول إن للجامعات ومراكز الأبحاث دور كبير في ترشيد صناع القرار الأمريكي بصورة عامة، ولأن السعودية لها أعداء داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة على صعيد جماعات الضغط، وعلى وجه الخصوص اللوبي اليهودي، الذي يمتلك نفوذاً واسعاً في الأوساط الجامعية ومراكز

---

http//:usinfo.state.gov/journals/2004/itps/1102/ijpa/rich.html

(1) أميمة عبد اللطيف، قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكية (١)، مقالة نشرت بتأريخ: (٢٢/٢/٢٠٠٥)، في قسم (ملفات ساخنة) على موقع: (مجلة العصر على الانترنت):

http://alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5368

(2) المصدر نفسه.

(3) موقع المستقبليات، تقرير راند، مقالة نشره الموقع على عنوانه الألكتروني:

http://www.mostakbaliat.com/link140.html

الأبحاث، الأمر الذي يفسر تأثير هذه الأوساط سلبياً على صناع القرار الأمريكي في خياراته حيال السعودية، فضلاً عن تأثيرها على الرأي العام الأمريكي.

٢-٣ متغيرات البيئة الداخلية في المملكة العربية السعودية[١]

عندما يقوم صناع القرار الأمريكي بصياغة سياسة دولتهم الخارجية حيال أية دولة لابدّ من أن يأخذوا بنظر الإعتبار البيئة الداخلية الخاصة لتلك الدولة، وذلك لأن تسير هذه السياسة على مدارها الصحيح، بمعنى أن تكون في خدمة تحقيق مصالح دولتهم العليا. وهذا يشير الى أن نمط هذه البيئة الداخلية لهذه الدولة تؤثر بشكل أو بآخر في نمط نظرة صناع القرار الأمريكي اليها، ومن ثمّ تؤثر في كيفية تحديد صناع القرار الأمريكي لخياراتهم حيال تلك الدولة.

وتأسيساً على ذلك، نرى جدوى تخصيص هذا الجزء من الدراسة، ضمن تحليل المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية، لبحث أهم مؤشرات أوضاع البيئة الداخلية السعودية، كمتغيرات محدّدة لخيارات السياسة الخارجية الأمريكية حيال تلك الدولة، وذلك للإجابة على سؤال: هل تنطوي أوضاع البيئة الداخلية السعودية على تأثير في نمط صياغة السياسة الخارجية الأمريكية حيالها؟ والى أي مدى؟

٢-٣-١ قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والإصلاح

عُرفت الولايات المتحدة الأمريكية في العقود السابقة، بعدم إكتراثها لمسائل الديمقراطية خارج حدودها، واكتفت بالدفاع عن مصالحها حتى عن طريق دعم الأنظمة الدكتاتورية، يفسره البعض ان دفاعها عن تلك الأنظمة التي سادت عقوداً لم يكن إلاّ خياراً تكتيكياً ارتبط بالحرب الباردة والصراع مع الأنظمة الشيوعية، أمّا اليوم فإن الخيار الإستراتيجي في التغيير والذي تأجلت أجندته لفترة طويلة قد آن أوانه[٢].

---

[١] لا نخصّص جزءاً خاصاً من الدراسة لاهمية الموقع الإستراتيجي السعودي كمتغير مؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية حيالها، ذلك لأنه تمت الإشارة الى ذلك في مواقع متفرقة من هذه الدراسة، وخاصة في الجزء الأول.

[٢] عدنان أبو زيد، خطاب الرئيس جورج دبليو بوش حول التغيير الديمقراطي - المصالح تدفع الى إذكاء الحملة الديمقراطية الأمريكية في المنطقة، نشر في نوفمبر/٢٠٠٣، على موقع:

http://www.ncdstatbasic.net/stats?ACBJIABIlQQZeykTzPdfWzbqreag

إذاً، فيما مضى لم تكن عملية الدمقرطة تحتل المصلحة الغربية الأولى في الشرق الأوسط، وبالنسبة لإدارة كلينتون كانت عملية الإصلاح السياسي تحتل درجة أقل من الأهمية باعتبارها من السياسات الدنيا في ظل المخاوف من أن مزيداً من الديمقراطية يمكن أن يأتي بالقوى المضادة للولايات المتحدة الأمريكية إلى الحكم. ولذلك فقد إحتل كل من البترول والحفاظ على إستقرار الحكومات الخليجية وعملية السلام والعقوبات ضدّ الدول المارقة ومسألة الديون الأولوية على أجندات السياسات الخارجية بدلاً من قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية[1].

أمّا بعد أحداث سبتمبر فقد صار الحديث عن تصدير الولايات المتحدة الأمريكية للحرية والديمقراطية الى الدول والشعوب الأخرى.

ففي خطابه الذي ألقاه عام ٢٠٠٤ عن حالة الإتحاد السنوية بشر جورج دبليو بوش بعالم جديد تبنيه الولايات المتحدة الأمريكية بالديمقراطية مؤكداً ان بلاده سوف تزيد من ميزانيتها المخصصة لهذا الغرض بزعم دعم إستراتيجية ليبرالية وإنفتاح سياسي في الشرق الأوسط. وأوضح "طالما بقي الشرق الأوسط فريسة للطغيان واليأس والغضب فسيستمر في إنتاج رجال وحركات تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن أصدقائنا... وأن الولايات المتحدة الأمريكية تواصل إستراتيجية الحرية في الشرق الأوسط وسوف نتحدى الأعداء بالإصلاح والتصدي لحلفاء الإرهاب"[2].

---

(1) heila Carapico, Foreign Aid and Democratization Projects in the Arab World
(The Middle East Journal, Vol. 56, No. 3)

إعداد : علي محجوب، دور المساعدات الخارجية في دعم الديمقراطية في العالم العربي، تأريخ النشر : ربيع ٢٠٠٢، على موقع:

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1READ128.HTM

(٢) نقلاً عن: د. حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل العراق وانعكاسه على أمن الخليج: بعد ان إنتهت من إحتلال العراق الشرق الأوسط بات محور إستراتيجية الولايات المتحدة الخارجية للسنوات القادمة، تلخيص: عمر قاروط، نشر على موقع:

http://www.aldaar.com/other/first_year-2003/21_edition-14-02- 2004/001.html

وأثناء الزيارة التي قام بها لأوروبا ولقاءاته مع قادة الإتحاد الأوروبي ومع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أواخر شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥، وقبل ذلك بأسابيع، وفي الخطابين الرسميين اللذين ألقاهما جورج دبليو بوش في أواخر كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير ٢٠٠٥ اي خطاب التنصيب لولاية ثانية وخطاب "حالة الاتحاد" السنوي أمام الكونغرس، لفت الانتباه لجوءه الى إستخدام متكرّر لكلمة "الحرية". كما لوحظ في أحاديثه تركيز أقل على مسألة إنتشار أسلحة الدمار الشامل والحديث

وفي خطاب تنصيبه عام ٢٠٠٥ أشار الى أن "تشجيع الحرية والديمقراطية يشكل حجر زاوية بالنسبة للسياسة الخارجية الأميركية... وقد توصّلنا إلى إستنتاج واحد هو: إن بقاء الحرية في بلادنا يتوقف على نجاح الحرية في بلدان أخرى"[١]

وإن السعودية ليست خارج الدول التي تخاطبها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المشاريع الإصلاحية بكافة أشكالها.

ونظراً لما للتطور في مجال الإصلاح السياسي في السعودية من أثر كبير في سياق العلاقات الإقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساته المحتملة على المنطقة، فقد أولت مراكز البحث الغربية هذا الموضوع إهتماماً جاداً من حيث عقد الندوات والمؤتمرات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع. وصدرت خلال الفترة القصيرة الماضية ثلاثة أبحاث مهمة ترصد التطور الإجتماعي والسياسي في السعودية وإتجاهات الإصلاح المختلفة، وحملت صيغاً وتوجهات متعددة: الأول لباحث فرنسي والثاني لأستاذ جامعي أميركي والثالث لمجموعة الأزمات الدولية ببلجيكا[٢].

عن مواجهة "الإرهاب الدولي" مقارنة بخطب سابقة، وخاصة قبل حرب العراق في آذار ٢٠٠٣. وقد إستعمل جورج دبليو بوش كلمة "الحرية"، بمفردتيها باللغة الإنكليزية – "ليبرتي"، ذات الجذر اللاتيني، و"فريدم"، ذات الجذر الجرماني – استعملها أكثر من أربعين مرة في خطاب التنصيب، وزهاء الثلاثين مرة في خطاب "حالة الأمة" وتكررت هذه الكلمة على لسانه في كافة محطاته الأوروبية. ينظر: داود تلحمي، من شرق أوروبا وآسيا الوسطى...الى شرق المتوسط (العربي – الإسلامي): حروب واشنطن الكونية تسعى لإدامة إنفرادها بالهيمنة... وخاصة إزاء صعود الصين وجوارها، نشر في ١١ إبريل ٢٠٠٥، على موقع:

http://www.almassar.com/news/news40.html

[١] نقلاً عن: بيان حقائق لوزارة الخارجية، وزارة الخارجية الأميركية، كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل،٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٥، نشره موقع وزارة الخارجية الأمريكية:

http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2005/Mar/29-921925.html

[٢] جعفر الشايب، الباحثون الغربيون والإصلاح في السعودية، مقالة منشورة في: (١١/١٠/٢٠٠٤)، على موقع:

www.aljazeera.net/NR/exeres/71a32091-00b9-4f92-bacb-e881d81003c2.htm

فمثلاً يحضر الباحث الفرنسي ستيفن لاكرويكس رسالة الدكتوراه عن التيارات الفكرية والسياسية في السعودية، ويدَرس في جامعة باريس وكان قد زار السعودية وأجرى مقابلات مع العديد من رموز الإصلاحيين في المملكة وفرت له مادة لإعداد بحثه، والذي نشره في مجلة الشرق الأوسط (Middle East Journal) وذلك في عددها لصيف ٢٠٠٤م تحت عنوان "بين الإسلاميين والليبراليين: (الإصلاحيون

الإسلاميون - الليبراليون) الجدد في السعودية". ويلقي لاكرويكس الأضواء في بحثه القيم على ظاهرة جديدة في السياسة السعودية المحلية وهي ظهور كيان جديد يشكل تياراً سياسياً يدعو إلى تحوّل ديمقراطي في إطار إسلامي ويضمّ إسلاميين وليبراليين سابقين من السنة والشيعة، وذلك من خلال القيام بمراجعات فكرية وسياسية لمنهجية عملهم ومواقفهم السابقة. وفي عددها لشهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٤ نشرت مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy)، مقالاً للدكتور جريغوري كوز (أستاذ العلوم السياسية في جامعة فيرمونت الأميركية ومؤلف كتاب "ممالك النفط") كتبه على صيغة خطاب توصيات موجهة لولي العهد السعودي (آنذاك) عنوانه "من أجل الإصلاح في السعودية دون الإرتماء في أحضان التطرّف". المقال قوي في صيغته ومباشر في طرحه وشامل في معالجاته، حيث قدم له بإستعراض التحديات التي تتعرّض لها المملكة بعد أحداث ١١ سبتمبر ومنها أعمال العنف وبطء الإصلاح وإرتفاع أسعار النفط والعلاقة مع الغرب حيث الإتهام بتفريخ (الإرهاب). وفي ما يتعلق بالعلاقات السعودية-الأميركية يرى الباحث أن محاور هذه العلاقة تتركز في بعدين هما محاربة التشدد وتسهيل وصول النفط، وكلاهما يصبان في مصلحة الطرفين، حيث يرى أن من الخطوات الضرورية إعادة المؤسسات الخيرية التي تعمل في الخارج إلى داخل البلاد لأن أميركا لم تعد بحاجة إلى لجم الإتجاهات الشيوعية السوفياتية أو الشيعية الثورية. وفي هذا المجال يرى كوز ضرورة العمل على إعادة رسم السياسة السعودية مع واشنطن عبر وجود مسؤول يهتم بتطوير العلاقات العامة مع المجتمع الأميركي، وإعادة أسعار النفط إلى مستويات معقولة في الأسواق الدولية من خلال ضخّ المزيد منه وذلك من أجل طمأنة الولايات المتحدة الأمريكية بالدور المسؤول للسعودية. فضلاً عن ذلك، فقد أعدت مجموعة الأزمات العالمية (International Crisis Group) التي تتخذ من بروكسل مقراً لها وتعمل على حل ومنع النزاعات والصراعات في العالم بحثاً مفصلاً عن موضوع الإصلاح في السعودية نشرته في ١٤ يوليو/ تموز ٢٠٠٤م تحت عنوان "هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟"، وحمل الرقم ٢٨ ضمن عدة أبحاث عن الصراعات في الشرق الأوسط. يعرض البحث في البداية تشخيصاً للأزمة القائمة الناتجة عن محاولة الموازنة بين الضغوط الخارجية وبالخصوص من أميركا في مجال مكافحة التطرف الديني وبين الشعور الداخلي بما يمكن إعتباره تدخلاً ورضوخاً لواشنطن، معتبراً أن هذه الحالة إضافة إلى بروز الجماعات المسلحة وتفاقم المشاكل الإقتصادية والاجتماعية تشكل في مجموعها تحديا كبيرا لصانعي القرار في المملكة. ويرصد التقرير الأساليب والخيارات التي سارت عليها الحكومة السعودية خلال هذه الأزمة إبتداء من إعترافها بالحاجة إلى الإصلاحات السياسية والإجتماعية والتعليمية وإتخاذها لإجراءات إيجابية في هذا المجال وانفتاحها على توجهات النخب الإصلاحية التي تطرح بدائل غير قائمة على العنف وليست متعارضة مع الإسلام ومعترفة بالقيادة السعودية. وفي المقابل يرى التقرير أن تغيير النهج باعتماد إستراتيجية المواجهة الأمنية والتمسك بالوضع السياسي القائم الذي أفضى إلى مضايقة الإصلاحيين واعتقال بعضهم ووضع حدّ للحريات العامة قد يساهم في الحدّ من الأعمال الإرهابية ولكنه حل قصير المدى. ويطرح التقرير العديد من التوصيات التفصيلية ضمن هدفه للحدّ من تفاقم الصراع بعضها موجه للحكومة السعودية كانتهاج سياسة وطنية واضحة تدعو إلى توسيع مشاركة المواطنين في الشأن العام، وتقوية المؤسسات السياسية كمجلس الشورى، ومحاربة الفساد، والحد من السلطات المتزايدة للمؤسسة الدينية، ومعالجة المشاكل الإجتماعية والإقتصادية، والسماح بتشكيل مؤسسات وإتحادات أهلية، وإعطاء حريات أوسع للإصلاحيين الداعين إلى التغيير بالطرق السلمية.

وفي اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ وعند إصدار التقرير السنوي حول الحرية الدينية الدولية، قال السفير المتجول لشؤون الحرية الدينية الدولية جون هانفورد: "إن الحرية الدينية في السعودية وكما نفهمها ونراها غير موجودة. وإن تعيين السعودية على أنها (بلد يثير قلق خاص) بسبب إنتهاكات الحرية الدينية طبقاً إلى قانون الحرية الدينية الدولية لعام ١٩٩٨ سوف يكون على وزارة الخارجية الأمريكية أن تضعه بعين الإعتبار بصورة جدية"[1]

وفي تقريره الذي أصدره حول زيارته للمملكة في اكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢، عبر مقرر الأمم المتحدة الخاص بإستقلال القضاة والمحامين عن قلقه حيال النظام القضائي. وخلص بأن هناك (نقص جوهري) من الشفافية في النظام القضائي، والقيام بالإعتقالات الطويلة الامد التي تجري بمعزل عن العالم الخارجي، ونقص في إجراءات العملية القضائية ونقص في حصول المتهمين على مساعدة قانونية، ونقص في المساواة على أساس القانون، وإعتماد السلطات على الإعترافات

---

[1] نقلاً عن: المصدر نفسه. وفي عام ٢٠٠٢ ركز الكونجرس إنتباهه حول السعودية بصورة أكثر من السنوات القليلة الماضية. ومن خلال سلسلة من الجلسات ونشاطات أخرى فقد جرى تفحّص أوجه مختلفة من العلاقات الأمريكية - السعودية. وعقدت لجنة الشرق الأوسط وجنوب آسيا الفرعية التابعة للجنة العلاقات الدولية جلسة حول مستقبل العلاقات الأمريكية - السعودية في مايو/مايس ٢٠٠٢ أثير فيها العديد من الشؤون ومثارات القلق بما فيها تصدير الحكومة السعودية للتطرف بصورة عالمية وكذلك دعمها وتمويلها للمدارس التي تدعم التشدّد وبالخصوص في وسط وجنوب آسيا وكذلك معاملتها للنساء والطوائف الدينية. وعقدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للكونجرس لقاء للأعضاء حول حقوق المرأة في السعودية في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ حضره رئيس اللجنة فاليس جاير، كما عقدت لجنة الإصلاح الحكومية سلسلة من الجلسات حول قضايا إختطاف الأطفال. وقام عدد من أعضاء الكونجرس بالسفر إلى السعودية في سبتمبر/ايلول ٢٠٠٢ من أجل مناقشة قضية الإختطاف مع المسؤولين السعوديين. ووفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية فقد قامت الحكومة السعودية لاحقاً بإنشاء مجموعة صغيرة تابعة لوزارة الداخلية للنظر في قضايا إعتقال الاطفال. وفي الكونجرس في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ تمّ تقديم قرار في البيت الأبيض رقم (٢٤٣٢) يحثّ فيه السعودية على مراجعة وإصلاح مناهج التعليم. وفي مايو/مايس ٢٠٠٢ صدر قرار رقم ٢٥٨ يحثّ فيه السعودية على إيقاف تمويلها (للشهداء) حيث منحت ملايين الدولارات للعوائل الفلسطينية من ذوي الإنتحاريين (ولرفض دعم (الإرهاب) بأي شكل من الأشكال). ولم تتّخذ أي خطوة في خصوص هذه الإجراءات التشريعية. وفي إجتماع الكونجرس ١٠٨ صدر قرار من مجلس الشيوخ في مارس/آذار ٢٠٠٣ (رقم القرار ١٤) مشابه للقرار ٤٣٢ يطالب فيه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في اليونسكو بمعالجة الإصلاح التربوي في السعودية في جلسة المؤتمر العام الذي يعقد عام ٢٠٠٣م ويحث اليونسكو بفحص النظام التربوي السعودي و(مراقبة التقدم) الحاصل في الجهود المبذولة من أجل إصلاح مناهج التعليم. ينظر: المصدر نفسه.

العلنيــة المسـتقاة مــن المـتهمين كـدليل إتهـام في المحكمــة والـنقص في حصــول المواطنين الأجانب على مساعدة قانونية[1]. وقد أصدر المقرر الخاص عدة توصيات شملت إصلاح الإجراءات الجنائية لتصبح متطابقة مـع المعـايير الدوليـة. وإن نسـبة ٣٠ إلى ٥٠٪ من مناهج المدارس الثانويـة تقـوم علـى أسـاس المبـادئ الدينيـة. وتعتقد اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية بأن علاج ذلك لا يقع علـى تأييــد هــذه الآراء مــن خــلال قمــع ممارســة العبــادة العلنيــة وإنمــا بتعزيــز الفهــم والتســامح الــديني بمــا في ذلــك النظــام التعليمــي. وفي تقريرهــا الصــادر في مايو/مايس ٢٠٠١، دعت اللجنـة حكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة (لحـث الحكومة السعودية من اجل دعـم التسـامح الـديني والإحترام لجميـع الأديـان في نظامها التعليمي)[2].

ومن الواضح ان احداث ١١ سـبتمبر جـذبت الاهتمـام الـدولي حـول السـعودية عندما أعلنت الحكومة الأمريكية بـأن ١٥ شـخص مـن ضـمن الخـاطفين الــ ١٩ القائمين بهجمات سبتمبر كانوا مواطنين سعوديين وان المعارض السـعودي أسـامة بـن لادن كـان هـو المسـؤول عـن الهجمـات. ومنـذ ذلـك الحـين صـرحت الحكومـة السعودية علناً بأنهـا في حاجـة لقيامهـا بـبعض الإصـلاحات لسـمات معينـة في مجتمعها. وصدرت تصريحات أخـيرة مـن قبـل الحكومـة السـعودية تعكـس بعـض الحساسية تجاه الإنتقاد الدولي وخاصة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وتعكـس أيضــا نقــاش مســتمر ضــمن بعــض مســؤولي الحكومــة الســعودية والمفكــرين والأكاديميين وزعمـاء آخرين حول ضرورة أيجاد إصلاحات مختلفة في السعودية[3].

وقد ركزت أجهزة الإستخبارات والإعلام الغربية عموماً والأمريكيـة خصوصـاً على السعودية متهمة إياها بأنها التي أفرخت الإرهاب وصـدرته إلى غيرهـا مـن الدول، وأنها لم تتعاون بالقدر الكافي مع الحملـة الدوليـة لمكافحـة الإرهـاب الـتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكيـة[4]

---

[1] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[2] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

[4] ينظر: موضوع نشر في بعنوان (هل تخضع المؤسسات والمناهج للتغيير؟ فرض "الإسلام المعدّل" بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١)، في مجلة "القطب العربي" – القاهرة بتأريخ ١٤/١/٢٠٠٢، نشر على موقع: www.islam online.net/arabic/politics/

وقد أصدرت دائرة الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بوزارة الخارجية الأميركية في الخامس عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ تقريرها حول الحريات الدينية (وكانت الفترة التي غطها التقرير ممتدة بين يوليو/ تموز ٢٠٠٣ ويونيو/ حزيران ٢٠٠٤). ولقي هذا التقرير ردود فعل متباينة في الشارع السعودي، بسبب قرار إدراج السعودية ضمن ثماني دول مصنفة ضمن "بلاد تحت الاهتمام المركز" كأكثر الدول في العالم -حسب تصنيف التقرير- التي تنتهك الحريات الدينية[١].

وصنفت هذه الدول في فئة "الدول التي تثير قدراً خاصاً من القلق", خمس منها كانت في هذه الفئة عام ٢٠٠٣ وهي بورما والصين وإيران وكوريا الشمالية والسودان، وثلاثة أضيفت إليها عام ٢٠٠٤ وهي السعودية وإريتريا وفيتنام. وقد إنتقدت جميع التقارير السابقة السعودية, غير أن تصنيفها في هذه الفئة يعكس تشديداً في الضغوط الأميركية على الرياض[٢]

---

[١] جعفر الشايب، تقرير الحريات الدينية في السعودية.. هل هو جديد حقا؟، مقالة منشورة على موقع:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3AA91059-2CA6-44F2-BAB6-B5D161D2F2F3.htm

وتعتبر هذه المرة الأولى التي تدرج فيها السعودية ضمن هذا التصنيف منذ بدأت الخارجية الأميركية في إصدار تقرير الحريات الدينية الدولي بناء على القانون الذي أقره مجلس الشيوخ عام ١٩٩٨، ويلزم الوزارة بإعداد تقرير سنوي يرصد التطورات والإنتهاكات في هذا المجال ويقدم إلى أعضاء الكونغرس حيث بدأت في إصداره عام ١٩٨٩. والتقرير المذكور لا يقتصر على دولة أو منطقة بعينها بل يشمل كل دول العالم، وكما هي الحال بالنسبة لتقرير حقوق الإنسان الذي تصدره الخارجية في فبراير/ شباط من كل عام. والغرض من إعداد تقرير الحريات الدينية الدولي هو رصد التطورات في هذا المجال، وترويج مبادئ الحريات الدينية في العالم وجعلها أحد المقاييس التي يستند إليها المشرعون في سنّ القوانين المرتبطة بالعلاقة مع هذه البلدان، كتقديم المساعدات أو تطوير العلاقات الدبلوماسية أو إعتماد الصفقات التجارية وبالخصوص في مجال التسلح، وأحيانا بجعل تلك الدولة تحت الرقابة وفرض عقوبات عليها. المصدر نفسه.

[٢] واشنطن تنتقد وضع الحريات الدينية بالسعودية والسودان، خبر نقله موقع الجزيرة عن (رويترز) ونشره على موقعه الالكتروني:

www.aljazeera.netnr/exeres/74602bf5-9fc7-4246-a98c-7281afa2265.htm

وأشار التقرير إلى أن "الحرية الدينية لا وجود لها" في السعودية, موضحاً أن الحريات الدينية الأساسية محظورة على الجميع بإستثناء أولئك الذين يعتنقون مبادئ المذهب الوهابي الذي تقره الدولة، موضحاً ان التقارير السابقة إنتقدت السعودية، إحدى أقرب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط غير ان تصنيفها في هذه الفئة يعكس تشديداً في الضغوط الأميركية على الرياض. المصدر نفسه. كما أن لغة التقرير هي نفسها التي صيغت بها التقارير السابقة، ولم

وقد ركز التقرير على رصد وتطور قضايا الحريات الدينية من خلال إستعراض عدة أبعاد أبرزها التشريعات القانونية والإجراءات الرسمية ووضع أتباع المذاهب الأخرى (غير المذهب الرسمي) ووضع غير المسلمين إضافة إلى البعد الاجتماعي، متناولا أمثلة تفصيلية في كل بعد من هذه الأبعاد. ولم يشر التقرير إلى أي توصيات يراها في هذا المجال، بل إقتصر على توصيف الوضع القائم وإنتقاده. ففي مجال التشريعات القانونية كان أبرز ما أثاره التقرير هو غياب القوانين والتشريعات الرسمية التي تحمي الحريات الدينية وتعزز ممارستها، حيث أشار في عدّة مواضع إلى إعلان المسؤولين السعوديين الإعتراف بالتعددية المذهبية والسماح بممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين في الأماكن الخاصة كما ورد في كلمة مندوب السعودية أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف. إلا أن هذه التصريحات لم تأخذ مجراها القانوني والرسمي، ولم تتحوّل إلى تشريعات نظامية تحدّ من تدخل أفراد المؤسسات الدينية المختلفة في التضييق على أتباع المذاهب أو الأديان الأخرى في السعودية[1].

يستند التقرير في معالجته لقضايا الحريات الدينية في السعودية على مرجعية حقوقية دولية أو غيرها –كما هي الحال في تقرير حقوق الإنسان– الذي عادة ما تستند فيه وزارة الخارجية إلى الإتفاقيات والمواثيق الدولية التي تؤيّد مطالبها وتؤكد حجتها خاصة تلك التي وقعت عليها السعودية. جعفر الشايب، تقرير الحريات الدينية في السعودية.. هل هو جديد حقا؟، م. س. ذ.

[1] المصدر نفسه. وحول الإجراءات الرسمية أشار التقرير إلى التطورات الإيجابية التي إتخذتها السعودية خلال العام 2003 على صعيد التعدد المذهبي، وأبرز ما فيها عقد اللقاء الوطني للحوار الفكري الذي ضمّ ممثلين من مختلف المذاهب الإسلامية في السعودية، وإتخاذه لتوصيات إعتبرها التقرير إيجابية تؤكد التعدّد المذهبي وتدين التشدّد والتطرف ضدّ الآخرين. فمن جهته قال المسؤول عن التقرير السفير جون هانفورد إن الرياض حقّقت بعض التقدّم في مجال الحوار مع الأقلية الشيعية وتنقيح الكتب المدرسية المناهضة للديانات الأخرى، إلا أنه رأى أن هذا لا يكفي. حيث أن الطائفة الشيعية (١٠٪ من سكان السعودية) أكثر الفئات التي تعاني من التمييز الديني في السعودية, مشيراً الى "الخُطب المعادية لها الصادرة من بعض المساجد السعودية", الى جانب "تصدير التطرف الديني إلى دول أخرى"° ينظر: واشنطن تنتقد وضع الحريات الدينية بالسعودية والسودان، م. س. ذ. وامتدح التقرير تطور هامش الحرية في الصحافة المحلية، كما أشاد بالخطوات التي إتخذتها وزارة الشؤون الإسلامية في برنامجها القاضي بتأهيل أئمة المساجد والحد من سيادة الخطاب المتشدد لديهم. أما عن وضع أتباع المذاهب الأخرى فقد رصد التقرير العديد من الإنتهاكات والمضايقات التي تمارس ضد أتباع المذهب الشيعي والصوفيين. وعلى الرغم من إشارته إلى حدوث تطور ملحوظ في ممارسة الشعائر الدينية لدى الشيعة خاصة في موسم المحرم عام ٢٠٠٣، فقد كرر نفس القضايا التي أثارها الشيعة في مطالبهم من المسؤولين خاصة تلك المتعلقة بالحقوق المدنية كالتوظيف في مختلف مؤسسات الدولة ومساواتهم مع بقية المواطنين، وكذلك القضايا المتعلقة بحرياتهم الدينية في مجال الدراسة الدينية والسماح لهم

ومن المثير للدّهشة، أن التقرير المذكور لم يحظ بأي تعليق رسمي من قبل المسؤولين في السعودية، حيث جاءت معظم الردود من شخصيات دينية مختلفة ومن كتاب ومثقفين متعددين[١]

بتداول الكتب المتعلقة بمذهبهم وبناء دور العبادة الخاصة بهم وإشراك شخصياتهم الدينية في وسائل الإعلام الرسمية. وخصص التقرير الجزء الأكبر من إهتمامه لقضايا غير المسلمين المقيمين في السعودية حيث يقدرهم بحوالي مليون إنسان من دول وديانات مختلفة معظمهم مسيحيون. وحول البعد الإجتماعي لمشكلة الحريات الدينية، يلحظ التقرير أن هناك تحفظاً لدى أبناء المجتمع من إطلاق الحريات الدينية في بلد محافظ يرى معظم أبنائه أنهم مسلمون ملتزمون، ويرى التقرير أن هنالك بعض الشواهد على ممارسات تمييز اجتماعية ضدّ أتباع المذاهب الأخرى وضد غير المسلمين ترجع أسبابها أحيانا إلى التعبئة الدينية ومناهج التعليم. جعفر الشايب، تقرير الحريات الدينية في السعودية.. هل هو جديد حقا؟ م. س. ذ.

[١] وقد تجاهلت معظم الصحف المحلية الخبر الذي نشر. كانت صحيفة "الوطن "السعودية الوحيدة التي تحدثت عنه بطريقة غير مباشرة في نبأ تحت عنوان "رئيسة اللجنة الأميركية للحريات تعترف بسعيها لإدراج السعودية بين الدول المخالفة للحرية الدينية. وكتبت الصحيفة في النبأ ان "اللجنة الدولية للحريات العالمية إعترفت بسعيها الدؤوب لإدراج السعودية ضمن قائمة الدول التي ترتكب مخالفات ضدّ الحرية الدينية. "وأوضحت الصحيفة ان تصريح رئيسة اللجنة جاء "تعليقاً على تقرير صادر عن الخارجية الأميركية بهذا الخصوص "وانها "سعت لذلك منذ الموافقة على تشريع تقييم الحريات الدنية عام ١٩٩٩. إلاّ ان عضو لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان في مجلس الشورى نايف بن هاشم الدعيس أكد ان "حرية الإعتقاد مضمونة في السعودية. "وأضاف الدعيس ان "السعودية غير ملزمة بهذا النقد الأميركي لأن مواطني السعودية كلهم يدينون بالإسلام ويعيشون أجواء حرية دينية. "وأضاف الدعيس "ان غير المسلمين الذين يعيشون في السعودية لا يوجد لهم تجمعات عبادية من نمط الكنائس لأنهم ليسوا مواطنين، بإمكانهم ممارسة ديانتهم في منازلهم بحرية". ولكن المحلل الليبرالي السعودي منصور النقيدان قال ان هناك تمييزاً واضحاً يطال غير المسلمين في السعودية موضحاً "هناك حوالي سبعة ملايين غير مسلم في السعودية لا يسمح لهم بأن يمارسوا طقوسهم في العلن. وان السعودية تنظر لنفسها باعتبارها حامية للشرع لذلك يعتقد انه لا بدّ من أن تكون خالية من الأديان الأخرى.نقلاً عن: ضغوط أميركية متزايدة على الرياض، الرياض تتجنب التعليق على إتهامات واشنطن بعدم إحترام حرية الأديان، خبر نشره موقع: (ميدل ايست اونلاين/ الرياض) بتأريخ (١٦/٩/٢٠٠٤) على العنوان الالكتروني التالي:

http://www.middle-east-online.com/saudi/?id=26093

وتلخّصت ردود الفعل بإتجاهين أحدهما الخطاب النمطي السائد في الساحة الذي إنطلق من إعتبار أن التقرير هو إحدى أدوات المشروع الأميركي للتدخل في الخصوصيات الداخلية، واعتبار أن واشنطن لا تمتلك المصداقية في طرحها الداعي للحريات مستشهداً بما لديها من تمييز ضدّ أبناء شعبها كالسود وطائفة المورمون وغيرهم، ومن ثمّ رفض التقرير جملة وتفصيلاً ونفي كل ما ورد فيه. أما الإتجاه الثاني فقد إعتبر التقرير مؤشراً لتقييم ورصد التطورات في أبرز مجال من مجالات حقوق الإنسان، وهو الحريات الدينية مع الإقرار بأنه قد تكون هناك أغراض سياسية وراء هذا التصعيد. جعفر الشايب، تقرير الحريات الدينية في السعودية.. هل هو جديد حقا؟، م. س. ذ.

وعلى الرغم من هذا التصنيف، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية قبولاً بالإجراءات المتخذة لتجفيف ما تسمّى منابع الإرهاب سواء من الناحية اللوجستية والمالية أو من ناحية مراقبة ومتابعة العناصر المتهمة بذلك، كما أبدت تأييداً لمشروع المشاركة الشعبية ومبادرات الإصلاح التي تبنتها الحكومة السعودية. وقد يكون الغرض من هذا التصنيف هو ممارسة مزيد من الضغط للإسراع في إتخاذ إجراءات مهمة على هذا الصعيد. وإن الخارجية الأميركية كانت تأمل من الحكومة السعودية القيام بإجراءات أكثر صرامة وجدية في هذا المجال مع إقرارها بأن هناك بعض الخطوات الإيجابية التي تمّ إتخاذها ولكنها لم تكن كافية[1]

وفي أعقاب هجمات ١١ سبتمبر نظمت الحكومة السعودية حملة علنية في الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة منها لتحسين صورتها لدى الشعب الأمريكي. ومنذ أحداث ١١ سبتمبر قام مسؤولو حكومة سعوديين رفيعي المستوى بأصدار تصريحات كثيرة علنية لم تركز فقط على تعاون بلدهم في الحملة الدولية على الإرهاب وإنما على قضايا أخرى مثل الإصلاحات السياسية والتعليمية والتطرف الديني ومعاملة المقيمين والعمال الأجانب[2]

ومن أبرز التحولات فى البيئة السياسية فى السعودية، ما تعلق بظاهرة وثائق الإصلاح التى قام على إعدادها وتقديمها إلى ولاة الأمر مجموعة من المثقفين والأكاديميين وزعماء العشائر ورجال الأعمال وعدد من السيدات. ففي نهاية يناير ٢٠٠٣، قامت مجموعة من مائة مثقف سعودي بتقديم ما عرف ببيان

---

[1] المصدر نفسه.

[2] اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية، م. س. ذ. ففي اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢م ومرة أخرى في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م دعا ولي العهد السابق الأمير عبد الله جميع المواطنين السعوديين إلى (نبذ التطرف والراديكالية) مدركاً بأنه يجب أن لا يكون هناك إكراه في الدين ولابدّ من ممارسة الإعتدال والتسامح القائم على المبادئ الإسلامية. وفي رد الفعل المقابل على نتائج التحقيقات في عام ٢٠٠٢ التي اظهرها تقرير التنمية الانسانية العربية الذي أعده خبراء إقليميون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد إقترح ولي عهد السعودية الأمير عبد الله إجراء إصلاحات في الدول العربية في يناير ٢٠٠٣. وقد حدّد تقرير التنمية الإنسانية العربية (AHDR) بعض المشاكل المهمة في العالم العربي تتعلق بالنقص في الحرية السياسية، فرص التعليم، الشفافية الإقتصادية وقدرة المرأة في المساهمة في جميع أوجه الحياة. وفي إقتراحه لإصدار (معاهدة عربية) جديدة قال الأمير عبد الله: إن ذلك الإصلاح الداخلي وتعزيز المساهمة السياسية في الدول العربية هي خطوات جوهرية لبناء كفاءات عربية وتنمية شاملة للمصادر العربية الإنسانية. ينظر: المصدر نفسه.

الإصلاح إلى ولي العهد (آنذاك، والذي أصبح ملكاً بعد وفاة الملك فهد)[1] تضمن هذا البيان مطالب القيام بإصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية، ووضع دستور، والفصل بين السلطات، وإصلاح جذري للقضاء. وفي شهر أبريل من نفس العام نفسه، أصدرت ٤٥٠ شخصية شيعية سعودية وثيقة، عرفت بشركاء في الوطن، تضمنت مطالب بالبحث في أوضاع الشيعة، وزيادة تمثيل الشيعة في مختلف أجهزة الدولة وفي المؤسسات الدينية ومجلس الشورى. ثم وضعت وثيقة عرفت بـ (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله)، ضمت رؤى إستهدفت العمل للخروج من المحنة التي يعيشها المجتمع السعودي وإجتياز الضغوط الخارجية والداخلية التي يتعرض لها، من خلال إجراء إصلاحات في محاور خمسة[2].

---

[1] ففي بداية آب ٢٠٠٥، وبعد وفاة الملك السعودي الملك فهد بايع مئات المواطنين السعوديين ورجال دين مسلمين وقادة القبائل في السعودية بايعوا ملكهم الجديد عبد الله بن عبد العزيز وولي عهده الأمير سلطان بن عبد العزيز. واصطف السعوديون لإعلان تأييدهم لملكهم الجديد الذي إعتلى عرش اكبر دولة مصدرة للنفط في العالم ومهد الإسلام. وتجمع آلاف السعوديين في اللباس التقليدي معتمرين الكوفية البيضاء أو المخططة بالأحمر والأبيض أمام القصر الملكي قبل أن تبدأ مراسم المبايعة بعيد أداء صلاة الظهر. ثمّ أخذ الحشد يمرّ أمام الملك وولي عهده محاطين بالأمراء. وكان العلماء في مقدم المبايعين تلاهم الوزراء وأعضاء مجلس الشورى والمشايخ ثم رجال الأعمال والقادة العسكريون الكبار. وقد حكم عبدالله السعودية فعليا منذ ١٩٩٥ بسبب مرض الملك فهد، ثم صار ملكاً على السعودية اثر وفاة الملك فهد بن عبد العزيز. واختار الملك الجديد أخاه غير الشقيق، الأمير سلطان بن عبد العزيز، الذي يشغل منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء، وليا للعهد وبايعته الأسرة الملكية الحاكمة أيضا. وكان الملك فهد يحكم السعودية منذ وفاة شقيقه الملك خالد بن عبد العزيز في ١٩٨٢، وقد إختار منذ إعتلائه العرش أخاه غير الشقيق عبد الله بن عبد العزيز الذي كان حينذاك يشغل منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء، ولياً للعهد. وقد ووري الملك فهد الثرى في مقبرة العود في الرياض في مراسم بسيطة إقتصرت على أفراد العائلة المالكة بعد أن أقيمت عليه صلاة الميت في المسجد الكبير في الرياض. خبر نشر بتأريخ ٢٠٠٥/٨/٤، بعنوان: "السعوديون يبايعون عبد الله"، على موقع:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid.stm

[2] مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، التطورات الداخلية فى العالم العربى، موقع الأهرام:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB53.HTM
هذه المحارر كانت تتكون من : محور سياسي تضمن المطالبة بإنتخاب مجلس الشورى وضمان إستقلال القضاء، ومحور إقتصادي تضمن المطالبة بمبدأ العدالة في التخطيط الإقتصادي وتوزيع الثروات بين المناطق ومكافحة الفساد الإداري والمالي وترشيد الإنفاق العام، ومحور إجتماعي تضمن المطالبة بإشاعة حقوق الإنسان التي نصّت عليها الشريعة وخطط عملية لمكافحة البطالة وكفالة حقوق المرأة وفقا للشريعة وتفعيل دورها العام، ومحور متعلق بالمجتمع المدني، ومحور خامس طالب بدعوة الحكومة لمؤتمر وطني عام للحوار لمناقشة المشكلات الأساسية. المصدر نفسه.

ولقد شكّلت هذه الوثيقة بمحاورها الخمسة، مصدراً للإلهام السياسي للعديد من الخطوات التي اتخذت في السعودية بالفعل سواء بالنسبة لعقد الحوار الوطني، وإقرار إنتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية، والتعديلات التي أدخلت على صلاحيات مجلس الشورى، أو القرارات الأخرى التي اتخذت في مسيرة الإصلاح[١]

وفي ظل هذه البيئة التى مزجت بين إقتناع ولاة الأمر بضرورة القيام بعمليات الإصلاح والإستمرار فيها أيا كانت العقبات، ورؤى شعبية مختلفة لهذا الإصلاح أتت من فئات وأطياف مختلفة من رحم المجتمع السعودي، صدر القرار الملكي بإنشاء مركز الحوار الوطني تحت إسم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في ٣ أغسطس ٢٠٠٣. لقد جاء إنشاء هذا المركز بمثابة إعتراف بأن غياب الحوار الوطني بمعناه العام وغياب قنوات شرعية للتعبير قاد إلى سيطرة مناخ فكرى متطرّف يدفع بالأجيال الجديدة إلى إستخدام العنف، وإعتناق أفكار وقيم تتناقض مع روح التسامح وقبول الآخر التي ينادى بها الدين الإسلامي، الأمر الذي أبرز أهمية وجود قنوات شرعية يتمّ من خلالها إتاحة الفرصة أمام الجميع لطرح القضايا الحساسة في المجتمع السعودي[٢]

وبالنسبة لإصلاح مناهج التعليم قال وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل (بعد إحدى المراجعات الحكومية لمناهج التعليم المدرسية في سبتمبر/ايلول ٢٠٠٢):

---

[١] ينظر: اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية، م. س. ذ. وهذه القرارات كانت تتعلق بـ:
أ ـ تعزيز أوضاع حقوق الإنسان، حيث وافقت الحكومة السعودية على إنشاء لجنتين لحقوق الإنسان: الأولى حكومية ترتبط مباشرة بمجلس الوزراء، وتنصب مهامها على تنفيذ القرارات الحكومية حول حقوق الإنسان وإعادة صياغة القوانين المطبقة التى لا تتلاءم مع نظام الحكم. واللجنة الثانية شعبية، وصفت بأنها مستقلة فى أعمالها، ومهمتها مراقبة سير أوضاع حقوق الإنسان فى السعودية ورصد أي مخالفات ورفعها للمسئولين لإتخاذ التدابير اللازمة. كما تساعد اللجنة على التعريف بحقوق الإنسان وحمايتها والتأكيد على الإلتزام بتطبيق الأنظمة المتعلقة بها.
ب ـ تعزيز حرية الصحافة والإعلام حيث تمت الموافقة فى ٢٤ فبراير ٢٠٠٣ على إنشاء أول هيئة للصحفيين السعوديين، بهدف تعزيز دور الصحافة ورسالتها ومنح الصحفيين قدراً أكبر من الثقة والإطمئنان والحرية فى ممارسة عملهم.
ج ـ إعادة تنظيم عمل الجمعيات الخيرية، وبحيث تخضع لإشراف الحكومة لضمان عدم قيامها بتوفير التمويل لمنظمات خارجة عن القانون أو تمارس الإرهاب والعنف، وذلك من خلال عدم السماح للجمعيات بالعمل إلا من خلال تصريح رسمى، وأن تكون شئونها المالية خاضعة لرقابة الحكومة. أما المنظمات السعودية خارج البلاد فسوف يوضع قانون خاص بها يحول دون تحول جزء من نشاطها لمصلحة جهات أو أنشطة مشبوهة. المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

"إن نسبة ١٠٪ مّا وجدناه في كتب التعليم المدرسية السعودية قابل للشكّ، وان ٥٪ منه كان في الحقيقة غير مقبول لدينا. لذلك إتخذنا قرار لتغيير ذلك وقد غيرناه". وبعد عدة أشهر في يناير ٢٠٠٣ أكد وزير التعليم السعودي محمد الرشيد خلال مناقشة مع مجلس الشورى السعودي بأن "الكتب المدرسية الوطنية تحوي عدة نواقص وتقوم الوزارة بعدة جهود من أجل معالجة وإلغاء هذه النواقص"[١]. فضلاً عن ذلك ففي شهر سبتمبر ٢٠٠٤ دعا ولي العهد السعودي (آنذاك) الأمير عبدالله بن عبدالعزيز المسؤولين عن التربية والتعليم في السعودية التي تواجه موجة من أعمال العنف، الى نبذ الأفكار المتطرفة[٢].

فضلاً عن هذه الإجراءات فهناك إجراءات إصلاحية أخرى فى السعودية، ففى الأول من أكتوبر عام ٢٠٠١، وافق مجلس الوزراء السعودى على قانون للعقوبات مؤلف من ٢٢٥ مادة. وقالت الحكومة إن القانون يحرم إكراه المقبوض عليهم أو إيذاءهم بدنياً أو معنوياً، ويمنح المشتبه فيهم جنائياً حقّ الإستعانة بمحامٍ، ويحرم إعتقالهم أو حبسهم إلاّ فى غير السجون أو وحدات الأمن الخاصة، وبشرط أن يكون ذلك بناء على أمر قضائي. كما ينص القانون على تحديد الحد الأقصى للإعتقال المسموح به لجهات التحقيق الجنائى بخمسة أيام، وينص على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين إذا لم يكن هناك مبرّر لذلك، أو إذا لم يكن ثمة دليل كافٍ ضدهم، وإن كان لوزير الداخلية الحق فى إعتقال المشتبه فى إرتكابهم جرائم خطيرة. كما وافق المجلس فى الأول من أكتوبر ٢٠٠١ على قانون من ٤٣ مادة لتنظيم مهنة المحاماة[٣]

وجدير بالذكر، ان النظام القضائي في السعودية قد إتّسم لفترة طويلة بحالة من الضبابية والغموض، خاصة في ما يتعلّق بطريقة المرافعات وحقوق المتهم في توجيه

---

[١] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[٢] نقلاً عن: موضوع منشور على الانترنت بعنوان: أهي إستجابة للضغوط الدولية؟ الامير عبدالله يدعو الى مكافحة التطرف في مناهج التعليم، في موقع:
http://www.middle-east-online.com/saudi/?id=25896. First Published 2004-09-06, Last Updated 2004-09-06 15:32:14

[٣] مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية- مؤسسة الأهرام، الإصلاح السياسي فى العالم العربي، على موقعه الالكتروني:http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R1RB6.HTM

التُهمة له وسرعة محاكمته وحقه في تعيين محام للدفاع عنه وتمتعه بظروف إعتقال مقبولة[1]

ولأول مرة في تاريخ السعودية تجمهرت أعداد كبيرة من المواطنين المهتمين بقضايا الإصلاح لحضور أول محاكمة سياسية علنية في السعودية لثلاثة من رموز الإصلاح تمّ اعتقالهم مع عشرة آخرين في مارس/ آذار ٢٠٠٥. وقد تكون هذه الخطوة المهمة أحد مكاسب الحراك الإصلاحي في السعودية إذا ما تمّ تعميمها وإستمرارها لتشمل جميع سجناء الرأي من أجل كفالة حرية التعبير لهم والدفاع عن أنفسهم بطريقة مشروعة وحرة، ومن أجل أن يسود مزيد من العدالة والنزاهة

---

[1] جعفر الشايب، المحاكمة العلنية في السعودية: هل تقود إلى إصلاح القضاء؟ مقالة نشر على موقع الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1069CA25-7DDE-4472-882D
75EF2B7481F3.htm

وعندما يتعلق الأمر بسجناء الرأي أو المتهمين لأسباب سياسية فقد كانت الأمور أكثر غموضاً والتباساً، ما أدى إلى حدوث إنتهاكات خطيرة ومتلاحقة بحق العديد من المواطنين الذيم لم يكونوا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم أو حتى معرفة حقوقهم أثناء الإعتقال. ونتج عن ذلك بطبيعة الحال شكاوى كثيرة رفعت ممن وقع عليهم الظلم إلى أجهزة قضائية عليا كديوان المظالم للنظر في حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب وطريقة المحاكمات والأضرار المترتبة على ذلك. كما أثيرت هذه القضايا بصورة كبيرة في تقارير العديد من المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان ومن أبرزها منظمة العفو الدولية ومنظمة (هيومان رايتس ووتش) وكذلك تقارير قسم حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأميركية وغيرها. وقد عزز هذا التوجه زيارة وفد من منظمة هيومان رايتس ووتش ولأول مرة في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٣م للسعودية وإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان فيها، وكذلك زيارة المقرر الخاص المعني بإستقلال القضاة والمحامين التابع للأمم المتحدة الذي التقى بمسؤولي جهاز القضاء وزار بعض المعتقلات وذلك في الشهر نفسه، وخرج بملاحظات معتدلة آملا بأن يتم الأخذ بالتعديلات الأساسية في النظام القضائي بما يتيح المجال أمام المتهمين للحصول على حقوقهم أمام أجهزة الدولة. ويشير تقرير هيومان رايتس ووتش الصادر في مايو/ أيار ٢٠٠٣ إلى قلق عميق من إستمرار الإنتهاكات والتجاوزات في هذا الخصوص التي تتضمن على وجه التحديد عدم وجود سياسة ثابتة للإخطار الفوري لأقارب المقبوض عليهم عقب توقيفهم وإحتجازهم، وإستجواب المشتبه فيهم بصورة تنطوي على إنتهاكات أثناء إحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لمدد طويلة، وغياب الإشراف القضائي المستقل على الإعتقال، وتقاعس القضاء عن إتخاذ أي إجراء إزاء الشكاوى الخاصة بإنتزاع الإعترافات بالإكراه، وحرمان المعتقلين من الإتصال الفوري بالمحامين، وعقد المحاكمات وغيرها من الإجراءات القانونية دون علم المحامين ودون حضورهم، وندرة المعلومات العامة عن المحاكمات والمراجعة القضائية للأحكام التي تصدرها المحاكم الدنيا، وإرغام السجناء على إلتزام الصمت كشرط للإفراج عنهم. المصدر نفسه.

في ممارسات جميع أجهزة ومؤسسات القضاء في السعودية بما يحقق له استقلالاً كاملاً في إدارته لشؤون القضاء المتشعّبة[1]

وجدير بالذكر، أنه في عام ١٩٩٣م عيّن الملك فهد ٦٠ عضو لمجلس الشورى وزيّد العدد بعد ذلك إلى ١٢٠ بموجب مرسوم ملكي فى ٢٤ مايو ٢٠٠١، وإن ظل هذا المجلس المعين بلا سلطان حقيقي فيما يتعلق بأى رقابة ذات شأن على الأجهزة التنفيذية من الحكومة. وتكون صلاحياته مقيدة فقط بسؤال مجلس الوزراء وإقتراح قوانين جديدة[2]

وكانت السلطات السعودية التي بدأت عملية إنفتاح سياسي، أعلنت في تشرين الأول/اكتوبر٢٠٠٣ إن مجالس بلدية ستنشأ علىأن يتم فيها إنتخاب نصف أعضاء ١٧٨ مجلساً بلدياً في ١٣ من مناطق السعودية بينما ستقوم الحكومة السعودية بتعيين الأعضاء الباقين. وللمرة الأولى أجريت إنتخابات البلدية إبتداء من ١٠ شباط/٢٠٠٥. ولكن في تصريح أدلى به وزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز إستبعد مشاركة النساء في هذه الإنتخابات[3]. إلاّ أن الاميرة هيلة بنت عبد الرحمن آل سعود مديرة الفرع النسائي لغرفة تجارة وصناعة الرياض قالت عام ٢٠٠٥: "ان المرأة السعودية ستشارك لأول مرة في السعودية مباشرة في الاقتراع لإنتخاب أعضاء مجلس الغرفة"[4].

---

[1] المصدر نفسه. موضوع المحاكمة العلنية التي جرت أحداثها أخيرا تبدأ منذ إعتقال مجموعة من الإصلاحيين في السعودية بلغ عددهم ١٣ شخصا من مختلف المناطق والتوجهات وذلك في ١٦ مارس/ آذار ٢٠٠٤، وبعد أن تم إنذارهم شفهياً من قبل بعض المسؤولين بالكفّ عن مواصلة أنشطتهم المتعلقة بإصدار البيانات وعقد الإجتماعات العامة لمشروع الإصلاح. وعند إعتقالهم طلب منهم التوقيع على تعهدات يلتزمون فيها بذلك، إلا أن ثلاثة منهم وهم الدكتور عبد الله الحامد والأديب علي الدميني والدكتور متروك الفالح رفضوا الإذعان لهذا الطلب وأصروا على أن تحال قضيتهم إلى المحكمة لتبرير سبب إعتقالهم وإحتجازهم، وهدّدوا بالإضراب عن الطعام إذا لم تتمّ الإستجابة لمطلبهم هذا. المصدر نفسه

[2] مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية- مؤسسة الأهرام، الإصلاح السياسي فى العالم العربي، م. س. ذ.

[3] خبر نشره موقع: (ميدل ايست اونلاين) في (٢٤/١١/٢٠٠٤)، بعنوان: (قرار مخيب للآمال بالنسبة للنساء في السعودية.. الأمير نايف يستبعد مشاركة النساء في الإنتخابات)، على عنوانه الألكتروني:

http://www.middle-east-online.com/saudi/?id=26572

[4] نقلاً عن: خبر نشره موقع: (ميدل ايست اونلاين) بعنوان: (سابقة نسائية في السعودية..: أول مشاركة نسائية في إنتخابات الغرفة التجارية بالرياض) على عنوانه الألكتروني:

وهكذا كانت السعودية قد شهدت تطورات رئيسة فى مجال الإصلاح السياسى طوال العام ٢٠٠٣ ومطلع العام ٢٠٠٤، حيث شهدت البيئة الداخلية للمملكة عدداً من التغيرات المهمة التى عبرت عن رغبة فى الإصلاح من جانب ووجود قيود مجتمعية من جانب آخر، فضلاً عن ظهور آليات سياسية، أهمها وثائق المطالب الإصلاحية والحوار الوطنى، لم تكن مطروقة من قبل، وشكلت متغيراً أساسياً فى علاقة الحكم بعموم المواطنين. فمن جانب مثلت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ صدمة هائلة للمجتمع السعودي رسمياً وشعبياً، وبخاصة لفئات التحديث، التى اعتبرت أن مشاركة عناصر سعودية في الأحداث دليل ساطع على أن المجتمع بحاجة إلى نوع من المراجعة الجذرية، بل رأت أن هذه الصدمة يجب أن تكون نقطة بدء لعمل كبير ليفيق المجتمع مّما هو فيه[1]

من جانب أخر، شهدت السعودية داخلياً تصاعداً في المواجهة مع تنظيمات العنف، مع تعرضها لسلسلة من التفجيرات، التي عكست تحوّلاً في أسلوب الجماعات المعارضة من التشكيك في شرعية النظام ورفض الوجود العسكري الأمريكي بالسعودية، إلى إستخدام العنف المباشر ضدّ النظام. وقد كشفت هذه التفجيرات عن إختراق الداخل السعودي شعبياً ومؤسّسياً. وهو ما دفع إلى التأكيد على مسارين متوازيين، الأول هو الدخول في مواجهة مفتوحة مع هذه الجماعات ومن يواليها من رجال الدين والفكر، والثاني هو الإصرار على الإستمرار في عملية الإصلاح السياسي والإدارى[2]. من زاوية ثالثة، كشفت تصريحات وإعلانات كثيرة من مسئولين بارزين بالسعودية عن عزم النظام على الإصلاح أيا كانت العقبات والتحديات، وأن القرار قد أُتخذ ولا رجعة عنه. وهو ما برز بشكل علني وصريح في خطاب الملك السعودي السابق فهد في افتتاح أعمال الدورة الثالثة لمجلس الشورى السعودي في مايو ٢٠٠٣، والذي أبرز

---

http://www.middle-east-online.com/saudi/?id=27388

حيث سمحت السلطات السعودية ولأول مرة في تاريخ السعودية لسيدات الأعمال العضوات في غرفة تجارة وصناعة جدة (على البحر الأحمر) بالترشح لإنتخابات عضوية مجلس إدارة الغرفة المقررة إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وأوضحت الاميرة هيلة ان حوالي ٢٧٥٠ إمرأة من سيدات الاعمال المسجلات في غرفة تجارة وصناعة الرياض سيسمح لهن ولاول مرة بالاقتراع المباشر لإختيار أعضاء مجلس الغرفة التجارية والصناعية في الرياض. المصدر نفسه.

[1] مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، التطورات الداخلية فى العالم العربى، م. س. ذ.

[2] المصدر نفسه.

الجوانب الثلاثة المتكاملة المستهدفة من عملية الإصلاح وهى الإصلاح السياسى من خلال إصلاح المؤسسات والقوانين المعمول بها، والإصلاح الإقتصادى الذى يقوم على معالجة أوجه الخلل الكبيرة فى الأداء الإقتصادى ومواجهة الظواهر الكبرى كالبطالة والفقر، والإصلاح العقيدى المرتبط بمعالجة أوجه الخلل فى أداء المؤسسات الدينية[1] ،هذا فضلاً عن المؤسسات الخيرية.

ففي تصعيد ملموس للإجراءات الهادفة إلى ملاحقة وتجفيف ما يعتقد أنها مصادر الجماعات الإرهابية أعلنت الرياض عن عزمها تجميد أصول جمعية خيرية إسلامية كبيرة مقرها الرياض يشتبه بتقديمها المال لتنظيم القاعدة. كما قرّرت الحكومة السعودية أنها ستجمع أصول تلك الجمعية، وهي مؤسسة الحرمين، في مؤسسة جديدة تكلف مهمة جمع كافة التبرعات السعودية المخصّصة للأعمال الخيرية في خارج البلاد. ونقل عن مسؤولين سعوديين وأمريكيين قولهم إن من ضمن الإجراءات الأخرى تجميد فروع مؤسسة الحرمين في كل من أفغانستان وألبانيا وبنغلادش واثيوبيا وهولندا. ويبدو أن هذه الإجراءات تهدف إلى الحيلولة دون وصول أموال التبرعات الخيرية السعودية إلى جماعات أو تنظيمات يعتقد أنها إرهابية، وهو ما تؤكد عليه وتنادي به الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار[2]

ويشار إلى أن الرياض بدأت في الظاهر حملة تستهدف محاربة الجماعات المتشدّدة ومصادر تمويلها، خصوصاً في أعقاب هجمات الثاني عشر من مايو/ ايار من العام ٢٠٠٤ على المجمّعات السكنية في الرياض والتي أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٣٥ شخصاً. وذكر أن المؤسسة البديلة سيطلق عليها إسم الهيئة الوطنية السعودية لأعمال الاغاثة والبِرّ في الخارج، وأنها ستضمن منع وقوع التبرعات الخيرية في الأيدي الخطأ[3]. وهذه الإجراءات جاءت بعد ضغوط أمريكية متزايدة[4]

---

[1] المصدر نفسه.

[2] السعوديون يلاحقون المؤسسات الخيرية المشبوهة، خبر نشره موقع:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3771000/3771915.stm

[3] المصدر نفسه.

[4] ينظر: ماثيو ليفيت، متابعة سياسية رقم ٦٧٣، مكافحة تمويل الإرهابيين بالرغم من السعوديين، نشر الموضوع بتأريخ: (١/١١/٢٠٠٢)، في موقع (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى):
http://www.asharaqalarabi.org.uk/center1/mutabaat-mukafaha.htm

علماً بأن الضغط الداخلي، والخوف من تصاعد العنف، وتصاعد الأزمة الإقتصادية خاصة في المرحلة القادمة، متزامناً مع الضغوط الخارجية التي تواجهها الحكومة السعودية حالياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لنزع فتائل العنف، ستكون على الأرجح أهم العوامل الضاغطة وراء أي تغيير سياسي قادم[1].

في ضوء ما سبق يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تغافلت عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وقضايا الإصلاح لفترة طويلة في مسار تطوّر علاقاتها القوية مع السعودية، ولكن في حالات التوتر، وعلى وجه الخصوص بعد أحداث ١١ سبتمبر، إستخدمت هذه القضايا وسيلة للضغط على السعودية أو ذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية.

إذاً فإن تأثير قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وقضايا الإصلاح على السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية هو لصالح هذه السياسة وفي خدمتها، حيث انها تشكل مادة جيدة في وقتها المناسب لتشكل آلية ضغط كبيرة على الحكومة السعودية، ولتساوم بها في الحالات التي تراها ضرورية. حيث ان الولايات المتحدة الأمريكية تريد تنفيذ مشاريع عولمة القيم الأمريكية وتصدير ما تعتبرها حرية، خاصة في الظروف التي تتسم بسرعة المتغيرات وسيطرة وسائل الإعلام والطابع الجماهيري على الأوضاع في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص ضمن ما تريد الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذه من مشاريع في ظل "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وتحت مسميات عديدة أبرزها (حقوق الإنسان، الديمقراطية، ومشاريع الإصلاح). وتستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من هذه القضايا كيفما ومتى ما وحيثما تريد.

٢-٤ المتغيرات الإقليمية

نقصد بالمتغيرات الإقليمية أهم القضايا أو الدول تقع في إطار قريب من إقليم السعودية، والتي تؤثر بشكل أو بآخر (سلبياً أو إيجابياً) على السياسة الخارجية الأمريكية. ونتطرق في هذا المجال الى الصراع العربي الإسرائيلي، إيران، العراق، والدول الخليجية الأخرى على التوالي.

---

[1] حمزة الحسن، آفاق التنمية السياسية في المملكة ودول الخليج العربي، موضوع نشر على موقع:
http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue02/article02r/issue02rt08.htm

٢-٤-١ الصراع العربي - الإسرائيلي

"هناك بضعة قضايا قليلة تعتبر أكثر أهمية بالنسبة لصنّاع السياسة الخارجية الأمريكية من الصراع العربي الإسرائيلي"[١]

وليام ب. كوانت

في البداية يمكن القول أن إسرائيل حليف إقليمي بارز للولايات المتحدة، حيث تراه الولايات المتحدة الأمريكية دولة ديمقراطية وقريبة منها من الناحية الثقافية، ومتمتعة بصلة وثيقة معها، ناهيك عن الدعم السياسي والمالي المكثف الذي تلقاه إسرائيل من جانب الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي (إسرائيل) لاتزال الدولة التابعة المفضّلة للولايات المتحدة الأمريكية، وتتلقى منها مساعدات مالية غير مسبوقة. وقد إستفادت من الحماية الأمريكية الوحيدة تقريباً من قرارات الإستنكار أو فرض العقوبات داخل الأمم المتحدة. وبوصفها القوّة العسكرية المسيطرة في الشرق الأوسط، تمتلك إسرائيل القدرة، في حال نشوب أزمة إقليمية كبرى، لا على أن تكون قاعدة عسكرية أمريكية فحسب، بل على أن تساهم في أيّ تدخل عسكري أمريكي[٢]

ومع ذلك، لا تتلاقى المصالح الأمريكية والإسرائيلية تماماً في المنطقة. فللولايات المتحدة الأمريكية مصالح إستراتيجية وإقتصادية مهمة في الشرق الأوسط تمليها وارداتها الضخمة من موارد الطاقة من المنطقة. ولا يقتصر الأمر على إستفادة الولايات المتحدة الأمريكية الإقتصادية من الأسعار المتدنية نسبياً للنفط في الشرق الأوسط، بل إن الدور الأمريكي في المنطقة يكسبها نفوذاً غير مباشر لكنه مهم من الناحية السياسية في الإقتصادات الأوروبية والآسيوية التي تعتمد أيضاً على الصادرات النفطية للمنطقة. ومن ثم فإنّ إقامة علاقات طيبة مع السعودية، وإستمرار إعتمادها أمنياً على الولايات المتحدة الأمريكية يصبّ في المصلحة القومية للولايات المتحدة[٣]

وبعد أن أدرك صنّاع القرار الأمريكيون انّ المصالح النفطية في الخليج العربي متعلّقة جوهريّاً بالتطورات على المسرح العربي – الإسرائيلي، قدروا الحاجة

---

[١] نقلاً عن: فواز جرجس، م. س. ذ، ص١٣٥.

[٢] زبيغنيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص٧٧.

[٣] المصدر نفسه، ص ص٧٧-٧٨.

للجمع بين أمرين نقيضين، ألا وهما: مساندة إسرائيل والحفاظ على علاقاتهم مع البلدان العربية المحافظة. وفي نظر الأمريكيين فإنّ القضية الفلسطينية كان ممكناً لها أن تضعف التحالف الأمريكي – السعودي كثيراً[1]

ولأن السعودية تعتبر دولة إسلامية وذات ثقل في المنطقة، تعتبر نفسها مسؤولة ومدافعة عن حق الشعب الفلسطيني، سواء من الناحية القومية أو من الناحية الدينية، فقد دافعت عن قضيتهم في المراحل المختلفة. ويعود التوتر بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية قبل أحداث سبتمبر الى الخلاف بينهما بشأن حل القضية الفلسطينية.

فقد حثت السعودية الإدارة الأمريكية على لعب دور أكثر فعالية لمنع دوامة العنف في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية. وللإعراب عن إستيائه من السياسة الأمريكية رفض ولي العهد السعودي (آنذاك) الأمير عبد الله علناً دعوة لزيارة البيت الأبيض في يونيو ٢٠٠١[2]

ومع تفاقم الأزمة في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية، وجه رسالة الى الرئيس جورج دبليو بوش في ٢٤ اغسطس ٢٠٠١، إستخدم فيها لغة متشددة للغاية، ليحذر واشنطن من معارضة السعودية للتوجه الحالي للسياسة الأمريكية. وقد شكّكت محتويات الرسالة في ما إذا كانت المصالح السعودية والأمريكية لا تزال منسجمة. وقال في رسالته: "إنه يحين وقت يفترق فيه الناس والدول"، ووضع بذلك إحتمال أن تقوم الرياض بإعادة تقييم جوهرية لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[3]

واستمرت المشاورات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية حول حملة مناهضة الإرهاب وحول الأمن والإقتصاد والقضايا المتطورة مثل عملية السلام في الشرق الأوسط. في أواخر فبراير/شباط ٢٠٠٢ أطلق ولي العهد السعودي (آنذاك) الأمير عبد الله مبادرة سلام حول النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني حيث وعد ولأول مرة بإكمال تطبيع العلاقات ما بين السعودية والدول العربية

---

[1] فواز جرجس، م. س. ذ، ص١٥٣.

[2] دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر/ وحدة الدراسات، التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢، م. س. ذ، ص١٨٤.

[3] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص١٨٤. وينظر: د. محمد وقيع الله، قراءة في خطاب ولي العهد السعودي: فهم ثاقب لآلية الضغط التي تحكم النظام الأمريكي، الملف السياسي، مؤسسة البيان، العدد: ٥٦٢،٢٢ فبراير ٢٠٠٢، ص١٣.

وإسرائيل. وقد رحبت إدارة جورج دبليو بوش بهذا الإقتراح. وزار ولي العهد السعودي (آنذاك) الرئيس جورج دبليو بوش في مزرعته في تكساس في ابريل/نيسان ٢٠٠٢ لمناقشة قضايا مختلفة بما فيها مبادرة السلام السعودية والحملة المناهضة للإرهاب ومستقبل العلاقات الأمريكية -السعودية[١]

بإختصار، إن الصراع العربي الإسرائيلي هو في صدارة نقاط الخلافات الأمريكية السعودية، وقد تأثرت علاقتهما بذلك في مراحلها المختلفة. ذلك لأن وجهة نظر الجانبين لحل هذا الصراع مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى فإن تأثير اللوبي اليهودي الأمريكي من جانب وإلتزام القيادة السعودية بإلتزاماتها الدينية والقومية من جانب آخر وإرتباط تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل من جانب ثالث تحول دون وصول الطرفين الى حل شامل يرضي الطرفين.

٢-٤-٢ إيران

لم تكن العلاقات الأمريكية - الإيرانية"باستثناء فترة حكم الشاه"، علاقات تتسم بالتبادلية الدبلوماسية أو الإستقرار، أما القول بأنه يمكن تخيّل إستقرار لهذه العلاقة، فان ذلك يبدو بعيد المنال، فالذاكرة الإيرانية، مليئة بالمواقف التي تجعلها في شبه عداء دائم مع الولايات المتحدة الأمريكية، من إسقاط حكومة مصدق في عام ١٩٥٣ من قِبَل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية السي آي أي، إلى عدم حياد واشنطن ابان حرب الخليج الأولى كما تقول إيران، ومروراً بضرب المنشآت البترولية في عبدان عام ١٩٨٨ من قِبَل الأسطول الأمريكي المرابط في مياه الخليج، ومن ثم إسقاط الطراد الأمريكي فينيس لطائرة الإيرباص الإيرانية في عام ١٩٨٧ وهو ما ادى الى مقتل جميع ركابها الـ ٢٩٠[٢]

---

[١] اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية، م. س. ذ.

[٢] زكريا شاهين، بين الوعد الإيراني والوعيد الأمريكي: تململ المشهد الإقليمي على وقع التهديدات، موضوع منشور على الانترنت:

http://www.alarabonline.org/print.asp?fname=/data/2005/01/01-30/888.htm

لذا تختزن السياسة الأمريكية تجاه إيران ما يكفي لرفض أي تقارب[1]. وقد صنف مدير وكالة إستخبارات المركزية الأميركية بورتر غوس إيران على أنها التهديد الأكبر لأمن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط. وقال في شهادته أمام لجنة الإستخبارات بمجلس الشيوخ: إن طهران تدعم ما أسماه بالجماعات الإرهابية في المنطقة مثل حزب الله اللبناني. وأضاف غوس إن إستمرار المساعي الإيرانية لإمتلاك سلاح نووي يمثل مصدر قلق رئيسي لواشنطن متهماً إيران بتطوير صواريخ بعيدة المدى لحمل الرؤوس الحربية النووية. كما إتهم مدير الإستخبارات الأميركية إيران بإيواء من وصفهم بعناصر مهمة في تنظيم القاعدة مما يثير الشكوك في تعهداتها بإعتقال هذه العناصر وتقديمهم للمحاكمة قائمة الإتهامات الأميركية لطهران شملت أيضا التدخل في الشؤون العراقية ودعم ما أسماه بالأنشطة المناهضة لقوات التحالف هناك[2].

---

[1] المصدر نفسه. فقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض على: ١- إتباع سياسة الاحتواء المزدوج ١٩٩٣ ضد العراق وإيران والذي كان مُنظّرها السفير مارتن إنديك. ٢- سن قانون مقاطعة الاستثمار المعروف بقانون " داماتو " ١٩٩٦ والذي يحظر على الشركات الأجنبية استثمار أكثر من ٤٠ مليون دولار في قطاعي النفط والغاز الطبيعي. ٣- إبراز إيران كدولة منارئة للسلام العالمي أمام الأسرة الدولية. ٤- عرض ومتابعة الشكاوى القانونية في المحاكم الأمريكية ضد إيران..٥- الضغط على روسيا والصين لوقف تعاونهما النووي مع إيران. ٦- الضغط على أوروبا واليابان والعالم العربي وآسيا الوسطى ودول القوقاز بهدف تقليص تعاونها مع إيران وتقييدها بشروط. ٧- الضغط على تركيا لإيقاف اتفاقها الضخم مع طهران والقاضي بأن تزوّد الأخيرة أنقرة بالغاز المُسال " مدة العقد ٢٠ عاماً بتكلفة تقارب ٢٣ مليار دولار. ٨- تخصيص مبلغ ٢٠ مليون دولار من قبل الكونغرس الأمريكي قبل عامين (أي عام ٢٠٠٣) بغرض ممارسة أعمال استخباراتية سرية لزعزعة النظام الحاكم في إيران. ١٠- تدبير حملات إعلامية واسعة حول المخاطر الناجمة عن قدرات إيران الصاروخية والعسكرية لا سيما على صعيد القدرات النووية.

١١- تشغيل الشبكات التلفزيونية والإخبارية الفارسية الموجهة ضد إيران. ١٢-زج اسم إيران فيما يُسمى بـ " محور الشر " في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢. ١٣- إلغاء الحظر الأمريكي على تصدير الأسلحة إلى طاجيكستان لخلق توازن جديد في آسيا الوسطى. ١٤- العمل على مد حلف الناتو الى آسيا الوسطى بهدف فصل إيران من الشمال والشمال الشرقي عن كل من روسيا والصين. ١٥- الاندفاع نحو آذربيجان وأوزبكستان بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لخلق فرص حقيقية للتواجد الأمريكي بالمنطقة. المصدر نفسه.

[2] نقلاً عن: خبر نشر بعنوان: الإستخبارات الأميركية تعتبر إيران التهديد الأكبر، على موقع الجزيرة بتأريخ: 8/1/1426هـ -الموافق17/2/2005، على الانترنت:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BA1D841A-EFAE-4DD2-

وهكذا فإن السياسة الأمريكية تجاه إيران باتت أكثر تماساً ومباشرة من ذي قبل، خصوصاً مع تنامي بعض الإتجاهات القوية داخل الإدارة الأمريكية ممن يُسَمّون بالصقور الذين يتبنون توجهات متشددة في السياسة الدولية وبالخصوص تجاه إيران، حيث يضعونها هدف مستقبلي لتدخل أمريكي حاسم، ويشمل هذا الإتجاه أسماء مثل ريتشارد بيرل، وبول ولفوويتز ودوجلاس فيث، وهؤلاء يؤكدون أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تستغل فرصة تواجدها العسكري الكبير في العراق ضدّ الأنظمة المتمرّدة اليوم قبل الغد، وأن برامج إيران النووية وبرامجها لتطوير الأسلحة غير التقليدية ودعمها العسكري والمالي لحركات المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية، والشكوك الدائرة حول دورها في إنفجار مقر المارينز في بيروت عام ١٩٨٣ والذي قُتل فيه أكثر من ٢٥٠ من جنود البحرية الأمريكية، تُعدّ جميعها أسباباً كافية لتوجيه ضربة عسكرية خاطفة لها[١].

وبالنظر إلى هذه السياسات الأمريكية فإن موقف واشنطن من العلاقات الخليجية يرتكز بشكل كبير على إخراج إيران من أي ترتيبات لقضية أمن الخليج، إستمرار سياسة العقوبات الإقتصادية ضد إيران وفق قانون داماتو، مراقبة وإحتواء برامج التسلح الإيرانية خاصة غير التقليدية، وهي أمور تصبُّ جميعًا في صنع درجات من التباين بين إيران ودول الخليج، وتسهم في زعزعة الثقة بين الطرفين[٢].

وإن العلاقات السعودية الإيرانية تكتسب أهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الخليجية الإيرانية، وذلك بحكم الثقل السياسي والتاريخي والديني والإقتصادي الذي تمثله الدولتان لذلك لم يكن غريبًا أن اعتمدت سياسة واشنطن تجاه منطقة الخليج في السبعينات على الدورين السعودي والإيراني كثيرًا في توجيه سياستها تجاه المنطقة[٣]

ولقد شهد عام ٢٠٠١ تقدما بشأن تحسين علاقة السعودية بإيران[٤]، فقد إفتتحت الخطوط الجوية السعودية رسمياً مكتبها في طهران، واتفق على تبادل

---

[١] زكريا شاهين، م. س. ذ.

[٢] رمضان عويس، إيران والخليج.. نقلة نوعية رغم المحاذير، مقالة نشرت في ٢٠٠١/٥/٢٦، على موقع: http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/05/article26.shtml

[٣] المصدر نفسه.

[٤] فيما يتعلق بإدراك السعودية للعلاقة مع إيران، فمن الصعب تماماً على المراقب أن يتفاءل سريعاً باختفاء النظرة السعودية المتوجسة تجاه إيران لأسباب عديدة منها: الإرث التاريخي والتباين المذهبي

رحلة كل أسبوع بين الخطوط السعودية ومثيلتها الإيرانية. كما وقع البلدان الإتفاقية الإطارية للتعاون في الحقول الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والعلمية والفنية وشؤون الشباب والرياضة وخدمات النقل الجوي[١].

وقد تمّ إبرام الإتفاقية الأمنية بين السعودية وإيران أثناء زيارة وزير الداخلية السعودي الى طهران في ابريل ٢٠٠١[٢]. وإن هذه الإتفاقية هي الأولى من نوعها بين إيران ودولة عربية خليجية[٣]. وتبدو أهمية هذه الإتفاقية إذا أخذت في سياق

وتفاوت القوّة، ولهذا لا ينبغي توقع قيام تحالف إستراتيجي فجائي بين إيران والسعودية. فمقومات "إستراتيجية" هذا التحالف، أو بالأحرى ديمومته، صعبة التحقق. لكن ما يمكن التطلع إليه هو تحالف تكتيكي مؤقت يستهدف مصالح بذاتها ويدرأ أخطارا بعينها، مع ملاحظة أن السعودية هي أقل دول الخليج العربية تضرراً بالخلافات، نظراً لكونها أكبر الدول الخليجية مساحة وسكاناً، ولتميزها في النواحي الجيوسياسية من حيث الموقع الجغرافي والثقل الإقليمي الذي تتمتع به، إضافة إلى الرصيد المعنوي لوجود المواقع الإسلامية المقدسة فيها. لذلك فهي دائماً أقرب الدول إلى الاقتراب من إيران أو العكس، لكن هذه الخصوصية السعودية لا تفتح الباب أمام تحالف كامل ودائم غير قابل للتفكك، ويظل تأثيرها محصوراً في حدودٍ كمية وليست نوعية، أي ربما تكون مساحة التوافق بينها وبين إيران أكبر، أو لفترة زمنية أطول، وربما يغطي التوافق قضايا ومجالات أوسع، لكنه يظل في النهاية محكوما بالثوابت الحاكمة للعلاقات بين إيران ودول الخليج، فضلاً عن ارتهانه بالثابت الأكبر وهو إرتباط الخليج الوثيق بواشنطن. ينظر: سامح راشد، السعودية وإيران.. هل يمكن بناء التحالف؟، مقالة نشرت في:(17/09/2002) ، على موقع:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/03/article03.shtml

[١] دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر/ وحدة الدراسات، التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢، م. س. ذ، ص٤٢.

[٢] تم إبرام هذه الإتفاقية بعد مفاوضات إستمرت عاما ونصف العام، فقد تأجل التوقيع عليها ما لا يقل عن أربع مرات بين أواخر ٢٠٠٠ وأوائل٢٠٠١، حيث كان هناك تعديلات على بعض بنودها،وطبقاً لما كشف عنه فإن الإتفاقية تتناول: التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والجرائم الإقتصادية وتهريب المخدرات وتزوير الوثائق والمستندات الرسمية وتهريب الأسلحة والبضائع والآثار المتعلقة بالتراث الثقافي، إضافة الى تبادل المعلومات والخبرات في المجالات الأمنية والتعاون في مجال تدريب رجال الشرطة وتبييض الأموال ومراقبة الحدود والمياه الإقليمية للبلدين. وهكذا تشمل الإتفاقية مختلف القضايا المتعلقة بالأمن الوطني للدولتين. المصدر نفسه.

[٣] دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر/ وحدة الدراسات، التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢، م. س. ذ، ص٤٢. إن هذه الإتفاقية تمثل مرحلة مفصلية ليس في تاريخ الدولتين فقط، بل في تاريخ الإقليم الخليجي كله، وذلك نظرًا إلى الاعتبارات التالية:

أ- أهمية الدولتين في تشكيل وترسيخ السياسات الأمنية في الخليج، علاوة على اقتناعهما بأن العلاقات بينهما قد وصلت مرحلة من النضج والعقلانية غير مسبوقين، ويعكس هذا الموقف الخطابين: الرسمي والإعلامي، الإيراني والسعودي بصدد إشادتهما بالاتفاقية.

القضية التي تضخمت في العلاقات الأمريكية - السعودية عام ٢٠٠١، وهي قضية تفجير الخُبر عام ١٩٩٦. ففي ٢١ يونيو ٢٠٠١ وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الإتهام الى ١٤ عربياً -١٣ سعودياً ولبناني واحد- بالضلوع في التفجير، وأكد قرار الإتهام تورط مسؤولين في الحكومة الإيرانية[١].

وبالنسبة لإيران فإنها حريصة على التقارب مع السعودية وخططت له على المدى القريب والبعيد، ووضعت في خططها كافة الإحتمالات، معتمدة على خبرتها في علاقاتها معها، وعلى قدرتها في التحرّك السريع الفعال، وإمكانات الفقه السياسي المساعدة، ومن ثمّ فهي لا تقف عند محاولات تحسين العلاقات التقليدية، وإنما تبادر لتعميق وتطوير سُبل التقارب لتشمل كافة المجالات من سياسية وإقتصادية، وإجتماعية وثقافية، رغم الإختلافات الجوهرية في هذا المجال، وتسعى لإبتكار وسائل وأساليب جديدة في هذا الصدد ـ وما جمعيات الصداقة التي تنشئها من جانب واحد إلا حلقة من سلسلة محاولاتها المستمرة في هذا الشأن[٢].

ب-رغم الطابع الأمني للاتفاقية بالمعنى البوليسي وخاصة في مواجهة عمليات تهريب المخدرات، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، فإن دلالاتها السياسية أكبر بكثير من تلك المسائل الفنية، فقد تكون بداية مرحلة تنسيق سياسي بين البلدين، وقد تُعدّ مقدمة لتعاون أمني بالمعنى الإستراتيجي، ثالثًا: يُعَدّ الأمن مفتاح التنمية والضمان الأساسي للاستقرار السياسي.

ج-أهمية الاتفاقية في تعزيز عناصر الثقة بين دول الخليج وإيران، وهو الأمر الذي قد يقود مستقبلاً لحل القضايا العالقة بين ضفتي الخليج، مثل قضية الجزر المحتلة، وقضية الجرف القاري، وهنا من الأهمية بمكان التأكيد على عنصر الثقة في حفظ الضمانات السياسية بين الدول، وضمان الاستقرار السياسي والعسكري لدول المنطقة.

د-الاتفاقية خطوة من خطوات تنسيق الجهود بين البلدين في المجالات الإقتصادية والثقافية والإعلامية، في ظل مبادئ التعاون الجماعي وإحترام خصوصية الآخر. ينظر: رمضان عوس، م. س. ذ.

[١] دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر/ وحدة الدراسات، التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢، م. س. ذ، ص٤٢.

[٢] نقلاً عن: أ.د محمد السعيد عبد المؤمن، التقارب الإيراني الخليجي.. سلاح ذو حدين، منشور على موقع:

www.islmonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-may2000/qpolitic.asp

يقول أحمد بورنجاتي رئيس جمعية الصداقة الإيرانية السعودية:" إن الجمعية تهدف إلى القيام بدور المعادل في العلاقات بين طهران والرياض بعيداً عن النقابات السياسية، والأخذ بمبدأ علاقة الصداقة ولذلك فهي تعتمد على الحوافز والإمكانات الشخصية والشعبية، مع التنويع الإجتماعي لمشارب مؤسسيها والإهتمام بالمجالات المشتركة الواسعة بين الشعبين لتكون عاملاً مؤثرًا في تعميق الروابط

لكن هل يعني هذا تطابقاً كاملاً في المواقف والسياسات بين طهران والرياض؟
تصعب الإجابة عن هذا التساؤل بالإيجاب، حيث لا تزال بعض المشكلات عالقة بين الدولتين، كما لا تزال بعض المواقف والسياسات تسير في إتجاهات غير متوازية، إن لم تكن متعارضة، هذا بالطبع فضلاً عن هاجس التهديد الأمني الذي يؤرّق دول الخليج، ويمثل أحد ثوابت الفكر الإستراتيجي الخليجي، خاصة ما يتعلق منه بإدراك دول الخليج لطموحات الجار الإيراني[١]

ومؤخراً برزت قضية مكافحة الإرهاب لتضاف إلى القضايا التي تتباعد فيها المواقف والسياسات السعودية والخليجية عموماً عن تلك الإيرانية، فرغم أن طهران قدّمت عوناً كبيراً للولايات المتحدة في حملتها العالمية لمكافحة ما تسميه واشنطن "الإرهاب" - خاصة في مرحلتها العسكرية الأولى ضد أفغانستان - فإن تأييد طهران لواشنطن ظل دائماً مشروطاً بتحفظات مبدئية[٢].

ويلعب العامل الأمريكي دوراً في توازي المخاطر وتطابق المصالح بين إيران والسعودية، فقد شهدت السنوات السابقة تناغماً كبيراً بين السياسات الأمريكية والخليجية في قضايا وموضوعات عديدة، مقابل تنافر وتوتر بين واشنطن

بين البلدين لذلك فقد طالبت هذه الجمعية المسئولين في الدولتين أن يأخذوا أهداف الجمعية على محمل الجد ويتعاملوا معها بإيجابية وفعالية". نقلاً عن: المصدر نفسه.

[١] سامح راشد، السعودية وإيران.. هل يمكن بناء التحالف؟، مقالة نشرت في:(17/09/2002)، على موقع:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/03/article03.shtml

على المستوى الأول تمثل مسألة الوجود العسكري الأجنبي عموماً - والأمريكي تحديداً - إحدى كبريات المسائل الخلافية بين طهران والرياض، فإيران ترفض هذا الوجود مبدئيًا، وطالما تبنت مبدأ "أمن الخليج مهمة دول الخليج"، وهو ذاته الطرح الذي تبنته في مواجهة إعلان دمشق الذي كان يفترض أن يفسح دوراً في الأمن الخليجي لكل من سوريا ومصر.

-وعلى المستوى الثاني يعد الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي أحد مجالات التباين بين الدولتين، فرغم التراجع الكبير في شدة اللهجة الإيرانية الرافضة للتسوية السلمية حلاً للصراع، فإن التصعيد المتواصل في هذا الصراع أعاد منطق رفض التسوية السلمية من حيث المبدأ إلى صدارة الخطاب الإيراني، هذا بينما شددت السعودية من لهجتها الانتقادية لواشنطن وتل أبيب جراء التواطؤ بينهما لوأد الانتفاضة الفلسطينية وتفريغ الحلول المتاحة من مضمونها، بما في ذلك مبادرة الأمير عبد الله التي تحولت إلى مبادرة عربية، لكن يظل التمسك العربي والخليجي (بما فيه السعودي بالطبع) برفع شعار "السلام خيار إستراتيجي" موضع اختلاف واضح بين الجانبين. المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

وطهران، خاصة في فترات كانت طهران تمثل فيها تهديداً مباشراً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، التي مثلت في المقابل علاقاتها مع واشنطن رادعاً لطموحات إيران الإقليمية. غير أن سياسات واشنطن بدأت تتجه مؤخراً بعيداً عن المصالح الخليجية، مقابل تحسن كبير طرأ على العلاقات الإيرانية الخليجية على مختلف المستويات[١].

٢-٤-٣ العراق

كان التقارب والإحترام المتبادل السمة الرئيسة للعلاقات العراقية - السعودية, على الرغم من التباعد السياسي في بعض المراحل والذي لم يدم طويلاً، في الكثير من الحقب التأريخية، إذ إن غالبية القبائل والعوائل العراقية تنحدر من مناطق شبه الجزيرة العربية وحافظت على إمتداداتها الأخلاقية والقيمية سواء أيام السيطرة العثمانية أو الإنتداب البريطاني أو النظام الجمهوري. ومع ذلك فإن العلاقة السياسية شابها التوتر في فترات عديدة[٢].

فقد أحدث إحتلال الكويت عام ١٩٩٠ صدمة كبيرة أدت إلى تقويض أركان الثقة في العلاقات الرسمية على الرغم من إستمرار وشائج الروابط الإجتماعية والتعاطف الإنساني بين الشعبين. وأدى الجمود الرسمي للعلاقات إلى تعطيل التعاون التجاري والعلمي والتربوي والفني والرياضي في مجالات متعددة على النطاقين الثنائي والإقليمي والدولي[٣]

إن للنفط تأثيراً مهمّاً في تحديد مكانة أية دولة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالنسبة للإحتياطي النفطي السعودي المتحقق فإنه يزيد على (٢٦٠) ألف مليون برميل وهو أكبر احتياطي في العالم، بينما يملك العراق ثاني أكبر إحتياطي يصل إلى (٢٠٠) ألف مليون برميل. ويصل الإنتاج المشترك للبلدين بطاقة كاملة (بعد تأهيل الصناعة النفطية العراقية واستكمال أعمال الصيانة والتوسعة السعودية) إلى (١٥) مليون ب/ي وبذلك يستحوذ البلدان

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] عبدالهادي التميمي، آفاق العلاقات العراقية - السعودية في ظل الاحتلال الأمريكي، جريدة الوطن ٢٠٠٣/٦/١٥.

[٣] المصدر نفسه.

على أكبر إحتياطي وأعلى إنتاج نفطي في العالم[1]. ولكنّ التغيير السياسي في العراق إنطوى على تأثير مباشر فى المحيط الإقليمي عموماً وعلى السعودية بوجه خاص. حيث إن سقوط العراق تحت الإحتلال الأمريكى أثار تساؤلات عديدة حول إمكانية تراجع الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجى الستّ، وذلك فى ضوء الإعتبارات التالية[2]:

إن عدم إستقرار الأوضاع العراقية دفع الإدارة الأمريكية إلى التأكيد بأنه لا موعد محدد لإنسحاب القوات الأمريكية، وبالتالى فإن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الثروة النفطية العراقية القادرة مستقبلاً على ضخّ ستة ملايين برميل يومياً قد يعني تراجع الأهمية النفطية لدول المجلس الستّ لدى الولايات المتحدة الأمريكية. كما قد يؤدى إلى التأثير السلبي على الدور الذى تضطلع به منظمة الأوبك. ويدعم ما سبق الموقع الإستراتيجى الذى يتمتع به العراق حيث يجاور الكويت والسعودية من جهة الجنوب، وسوريا والأردن من جهة الغرب، وإيران من جهة الشرق، وتركيا من الشمال. وهذا ما يميّزه عن دول مجلس التعاون الستّ، إذ سوف يتيح الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق لواشنطن التمتع بعدد من المزايا الإستراتيجية المهمّة حيث يشكّل إمتداداً طبيعياً للوجود العسكرى الأمريكى فى أفغانستان، الأمر الذى يتيح لواشنطن تطويق إيران بشبكة جديدة من النفوذ الأمريكي، كما أنه سيترك صدى ملموساً عبر الحدود فى سوريا. وإن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب قواتها من السعودية التى تعدّ أكبر أطراف المنظومة الخليجية، يرجّح إمكانية أن يكون العراق محور منظومة العلاقات الأمريكية فى تلك المنطقة، تنضم إليها لاحقاً دول الخليج الأخرى، سواء فيما يسمى إعادة إحياء حلف بغداد مجدداً، أو غيره من الصيغ والأشكال الأخرى[3].

وفي هذا الإطار يجمل خبراء ومحللون أولويات السياسة الأمريكية للسنوات المقبلة في الآتي[4]:

---

(1) المصدر نفسه.

(2) التقرير الإستراتيجي العربي، دول مجلس التعاون وعراق ما بعد صدام، على موقع الأهرام الالكتروني: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB51.HTM

(3) المصدر نفسه

(4) د. حسنين توفيق إبراهيم، م. س. ذ.

أ- تأمين تواجد وحضور أمريكي إستراتيجي في المنطقة يتّخذ من العراق الجديد نقطة إرتكاز.

ب- الإمساك بملف النفط في المنطقة وإحتكار السيطرة على مخزونه وإنتاجه والتحكم في سياسات تسويقه.

ج- تطويق المثلث القوي في المنطقة تركيا إيران السعودية ومحاولة ترويضة لخدمة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة والحيلولة دون أن يشكل هذا المثلث أية ضغوط أو تهديدات للمصالح الأمريكية في المنطقة الآن أو مستقبلاً.

د- تغيير الأنظمة القائمة في المنطقة سواء كان ذلك عبر الإصلاح أو عبر التغيير. فالولايات المتحدة الأمريكية تخطط لإحداث تغيير جوهري وعميق ليس في هيكل النظام السياسي كما جرت العادة ولكن يتخطى ذلك الى كل مكونات المجتمع من تعليم لأنماط الثقافة السائدة الى الأنظمة الإقتصادية الى السياسات الخارجية الواجب إتباعها الى الإنفتاح على الخارج.

هـ- جعل الشرق الاوسط مركز الإستراتيجية الأمريكية للعقود القادمة باعتباره مصدر الثروات الواعدة وصمام الأمان في الحفاظ على أمن إسرائيل في السنوات القادمة من أية قوى أو جماعات قد تصعد فجاة الى السلطة.

ويشير تقرير نشرته صحيفة "الفاينانشال تايمز" البريطانية في عددها الصادر الخميس ١٣ مارس ٢٠٠٣ إلى أن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين مصادر بترول يمكن الإعتماد عليها بدت ملحة بعد أحداث ١١ سبتمبر. فقد تزامن مع ذلك أن علت أصوات في أوساط اليمين الأمريكي تطالب بضرورة تحجيم الإعتماد على السعودية إستناداً إلى الحجة الرائجة بأن ١٥ من أصل ١٩ من المنسوب إليهم التورط في أحداث سبتمبر سعوديون (المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على سدس إحتياجاتها من النفط من السعودية)[1].

كما أن العراق - بحسب خبراء تحدثوا للفاينانشال تايمز - يمكنه خلال ٥ سنوات أن يحتل المركز الأول من حيث إنتاج النفط، ويحل محل السعودية التي تملك إحتياطياً مقداره حوالي ٢٦٠ مليار برميل توازي أكثر من ٢٠٪ من الإحتياطي

---

[1] نقلاً عن: رضا حماد، نفط العراق يهدد الخليج، مقالة منشورة بتأريخ: (٢٩/٤/٢٠٠٣)، على الموقع الالكتروني:

http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/04/article10.shtml

العـالمي، ذلـك إذا مـا أعيـد رسـم الخريطـة النفطيـة العراقيـة مـن جديـد، وضـخ إستثمارات كبيرة للتطوير والإكتشافات[١]

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول إنه على الرغم من إعتمـاد الأمـريكيين في الوقت الحاضر علـى نفـط السـعودية بشـكل كـبير إلاّ أنهـم لايريـدون أن يكونـوا رهينة بيد هـذا البلـد. فبفضـل العـراق الـذي يمكـن أن يشـكل البـديل النفطـي والسياسي، يمكن للأمريكيين أن يضغطوا على السعوديين ويـدفعون الريـاض إلى المزيد من التعاون والخضوع في كافة المجـالات وعلـى رأسـها مكافحـة الإرهـاب وكذلك إتباع السياسة التي ترغبها واشنطن في داخل الأوبك[٢].

ويري الدكتور جريجوري جوز، أستاذ العلوم السياسية ومـدير برنـامج دراسـات الشرق الأوسط بجامعة فيرمونت، أن الوضع في العراق بعد الحرب قـد خلـق أُسُسـاً جديـدة للسياسـة الأمريكيـة إزاء دول مجلـس التعـاون الخليجـي وعلـى رأسـها السعودية، هي[٣]:

أولا، العودة إلى علاقة أمنية مع السعودية تحمل سمـات مـا قبـل حـرب تحريـر الكويت، ويعني ذلك التقارب والتعاون، لكن بدون نشر قوات أمريكية فيها.

ثانيا، تجنب الوقوع في إغراء النظـر إلى السـعودية كعـدو بعـد علاقـة صـداقة دامت عشرات السنين واسـتفادت منهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في قضـايا الطاقة ثم في الحرب ضدّ الإرهاب.

ثالثا، تشجيع الإصلاح النابع مـن داخـل السـعودية دون جعـل ذلـك الإصـلاح حجـر الزاويـة في العلاقـات السـعودية - الأمريكيـة والابتعـاد عـن الخـوض في القضايا المشحونة بالمشاعر، مثل حقوق المرأة والنظام التعليمي في السعودية.

رابعا، الإقرار بأن دول الخليج الصغيرة توفر منـاخا أقل إثارة للمتاعب بالنسـبة لعملية توفير قواعد للقوات الأمريكية في الخليج.

---

[١] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[٢] جواد بشارة، العراق وأمريكا وحافة الهاوية، كتاب منشور على موقع:
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=43117

[٣] نقلاً عن: موقع المهدي، مستقبل العلاقات السعودية - الأمريكية، مقالة نشرها الموقع في ٣٠/مايو ٢٠٠٣ على عنوانه الالكتروني:
http//:www.almahdy.net/vb/shwthread.php?t=133&goto=nextdest

خامسا، عدم إغفال أهمية الرأي العام في دول الخليج الأصغر من السعودية، حيث سيعتمد إستمرار الوجود العسكري الأمريكي فيها على إقناع شعوبها بأن ذلك الوجود مفيد لدولهم ولا يضر العالمين العربي والإسلامي.

سادسا، مقاومة الإغراء بالقيام بدور بريطانيا، حينما كانت تلك الدول محميات بريطانية، بالتدخل المباشر في النزاعات المحلية داخل الأسر الحاكمة.

صفوة القول، إن غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ والنظر الى حكومة هذا البلد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي كافة كخطر إقليمي مهدد لأمن المنطقة أعطت الحكومة الأمريكية المبرر الأفضل لترسيخ وجودها في السعودية. أمّا بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ومن ثمّ إحتلال العراق ٤/ ٢٠٠٣ فقد كرّر بعض من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية مطالبتهم الكونغرس الأمريكي بإيجاد بديل إستراتيجي للسعودية في أعقاب إسقاط نظام صدام حسين في العراق، إلاّ أنه وعلى الرغم من التردي الذي شهدته العلاقات السعودية - الأمريكية في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، ورغم أن أحدث إستطلاعات الرأي العام في السعودية تشير إلى أن ٩٧٪ من السعوديين لا يكنون مشاعر إيجابية نحو الولايات المتحدة الأمريكية حالياً، فإن الحرب الأمريكية على العراق قد أثبتت للطرفين، السعودي والأمريكي، الحاجة المتبادلة لوجود تعاون إستراتيجي بين الرياض وواشنطن[1]

٢-٤-٥ الدول الخليجية الأخرى

تقديراً من دول الخليج العربية لخطورة الأحداث التي كانت تتعرّض لها المنطقة، وخاصة بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وغزو الإتحاد السوفيتي سابقاً لأفغانستان في نفس العام، وإندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠، بادرت دول الخليج العربية الى إنشاء مجلس للتعاون فيما بينها في عام ١٩٨١، كرد عملي على هذه التهديدات الخطيرة[2].

---

[1] العلاقات السعودية - الأمريكية بعد حرب العراق، عنوان موضوع نشر بتأريخ (29/4/2003) على موقع:

http://67.18.54.65/~a4l1m7a6/vb/showthread.php?t=1373

[2] د. عبد الله سعود القبّاع، السياسة الخارجية السعودية، ط١ (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٩٨٦)، ص٢٤٠.

وإن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية هي التي دفعتها لإرسال جنودها إلى منطقة الخليج ولذا فليس من الوارد إطلاقاً أن تسمح بقيام أي نوع من أنواع التعاون العسكري في هذه المنطقة، بل تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فقد أبرمت دول الخليج كل على حدة إتفاقاً عسكريّاً ثنائيّاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو أكثر من دولة في وقت واحد، وليس من الواضح إذا كان هذا التفتيت ناتجاً فقط عن حرص واشنطن على ألا تكون لدول الخليج كلمة واحدة مشتركة في تعاونها العسكري مع تلك الدول، أم أنه رغبة خليجية أيضاً، أم السببين معاً. أيّاً كان السبب، لم نرَ مثلاً إتفاقاً عسكريًّا بين واشنطن كطرف، وجميع دول مجلس التعاون كطرف ثان، فربما كان الأمر سيبدو أكثر معقولية أو يمكن تفهمه بدرجة ما، لكن حتى الإتفاقات المعقودة بين دول الخليج والدول الأجنبية هي إتفاقيات ثنائية، لا روابط ولا قواسم مشتركة بينها، وكأن كل إتفاق منها ينافس الآخر أو يحمي هذه الدولة أو تلك من الأخرى[1]

لقد عكست الشهور التي أعقبت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ توجّها صريحاً ومتزايداً في الوقت نفسه، نحو تحجيم تأييد السعودية للإدارة الأمريكية في داخل منطقة الخليج العربي، وهو ذلك التأييد المعهود الذي كان يمنح السعودية في يوم من الأيام دوراً بارزاً في المنطقة. فبعد أن غمرها سيل التعاطف الشعبي الجارف تجاه بن لادن وشبكة القاعدة بدأت السعودية متمثلة في الأسرة الملكية بالتراجع عن الكثير من مساعيها الداعمة للدبلوماسية الأمريكية، وكذلك الداعمة لتحركاتها العسكرية[2].

وقد ظهر ذلك جلياً في موقفها من الحرب الأمريكية على أفغانستان، ثم في موقفها من الحرب الأمريكية على العراق. وكان ردّ الفعل الأمريكي إزاء ذلك هو تطوير العلاقات مع دول الخليج الأخرى (قطر، الكويت، البحرين، الإمارات،

---

(١) سامح راشد، التعاون العسكري الخليجي.. أمريكي المضمون، مقالة نشرت على موقع:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-oct-2000/qpolitic30.asp -

(٢) ملخص كتاب The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S.Strategy ترجمة وتحرير: شيرين حامد فهمي، نشرت بعنوان: (مركز واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: الخليج دون السعودية.. رؤية أمريكية جديدة)، بتأريخ: (١٤/١/٢٠٠٤)، على موقع:
www.islamonline.net/arabic/politics/2004/01/article06shtm

سلطنة عمان)، والدخول معها في تحالف، مع الإعلان رسمياً في نفس الوقت بإستمرار العلاقات مع الرياض[1]

وبالنسبة لحملة مكافحة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية أكد البيان الختامي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي الرابعة والعشرون الذي عقدت في ٢١ و٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣، بشكل قاطع على أولوية مكافحة "الإرهاب" وبارك إتفاقية دول المجلس لمكافحة الإرهاب وفوّض وزراء الداخلية بالتوقيع عليها، وأكد على أولوية دعم "الإستقرار في العراق" و"تطوير المناهج التعليمية"، إتساقاً -ربما- مع الضغوط الأمريكية، فقد غلب على هذا البيان الطابع الإنشائي الخطابي فيما يخص قضايا التعاون الخليجي المشترك، ولم يحدّد هذا البيان خطة محدّدة ومجدولة لتفعيل أواصر هذا التعاون[2].

وقد ساهمت هذه السياسة بشكل كبير في تمكين هذا التحالف الجديد - الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية - من قلب النظام العراقي في أبريل ٢٠٠٣، إلا أن أساس هذا التحالف لم يقم فقط في عام ٢٠٠٣، بل كان قائماً منذ بداية التسعينيات وبالأخص بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي في عام ١٩٩١، عندما سمحت دول الخليج "الأخرى" للولايات المتحدة بتدشين إنشاءات عسكرية شبه دائمة على أراضيها بغية إحتواء أي خطر قادم من النظام الإسلامي في إيران.. هذا أولاً. وثانياً بغية تمكين تلك الدول من فرض عقوبات الأمم المتحدة على العراق. ومن الجدير بالذكر أن تلك الدول -التي صارت موطئ قدم للوجود العسكري الأمريكي- ساعدت الإدارة الأمريكية، ومكنتها هي والقوات الحليفة الأخرى من الرد بسرعة وبفعالية على النظام السياسي في أفغانستان، بعيد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١[3].

وبالرغم من سقوط النظام العراقي، فإن الأنظمة الخليجية ما زالت في تخوّف من الدولة الإيرانية. فمع أن هذه الأنظمة تنفق مبالغ طائلة على المعدّات الحربية الحديثة فإن فاعلية جيوشها لا يزال أمراً مشكوكا فيه، وملتبساً عليه في أحسن

---

[1] المصدر نفسه.

[2] أحمد منيسي، القمة الخليجية الـ٢٤: خطاب + بيان — خطة، مقالة نشرت في (24/12/2003) على موقع:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/12/article13.shtml

[3] ملخص كتاب (The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S.Strategy)، م. س. ذ.

الأحوال. فالقوات الخليجية إذا تُركت لذاتها فإنها لن تستطيع الوصول إلى مستوى الردع، ناهيك عن عدم قدرتها على مواجهة القوة العسكرية الإيرانية التي تمتلك أكبر وأعظم قوّة تقليدية في المنطقة. ومن ثمّ فإن الأنظمة الخليجية - بإستثناء السعودية - إرتضت باستمرار التواجد الأمريكي على أراضيها، وإن كان هذا الإرتضاء - أو العرفان بالجميل - مشوباً بالحذر والحيطة بسبب ما ستعقبه تلك العلاقات (مع الولايات المتحدة الأمريكية) من معانٍ وإملاءات، وكذلك بسبب توجّس دول الخليج من الإدارة الأمريكية، إذا ما فكّرت الأخيرة يوماً في نفض يدها من تلك العلاقات، كما فعلت من قبل مع السعودية وهي الدولة التي تفوق دول الخليج جميعاً"[1]

وبإستثناء السعودية، التي كانت ولا تزال تلعب دوراً مؤثراً وفاعلاً في المنطقة، يعدّ تأثير بقية دول الخليج العربي ضعيفاً الى درجة كبيرة، فحتى الكويت التي لعبت في فترات سابقة أدواراً مؤثرة في المنطقة تراجع دورها بدرجة كبيرة بعد إحتلال العراق عام ٢٠٠٣، وأصبح الهمّ الاساسي لها لا يتجاوز الأوضاع المحلية بكثير، وبقية دول الخليج لم تشكل ثقلاً سياسياً نشطاً في المنطقة، بل يكاد يخرج المتتبع للحركة السياسية في هذه الدول الخروج بإنطباع ان الرغبة في التأثير السياسي وفي لعب دور في مجريات الأحداث تكاد تكون معدومة لدى اغلب دول الخليج الأخرى، ربما لأنها تعتقد بأن إستقرارها الداخلي سيتعرض للكثير من الإرباك في حال ما تجاوز إهتمامها الشؤون المحلية، أو لأنها مقتنعة بأن حجمها لا يؤهلها لأخذ دور أكبر[2]

تجدر الإشارة هنا الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تتعامل مع الدول الخليجية على انفراد، وذلك لتحقيق مصالحها، وهذا ما يؤدي في بعض الأحيان الى خلافات بين الدول الخليجية. وأبرز مثال لذلك هو الخلاف السعودي - البحريني بسبب قيام مملكة البحرين بعقد إتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٠٤، إذ إعتبر الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي أن "مثل هذه الإتفاقيات لا تنسجم مع روح ميثاق مجلس

---

[1] المصدر نفسه.

[2] أحمد شهاب، العراق بديل الخليج، مقال جريدة الوطن الكويتية ليوم الأربعاء الموافق ٨-٧-٢٠٠٢، منشور على موقع:

http://www.gulfissues.net/mpage/paperartc/shehab8.htm

التعاون الخليجي، إذ إنها تقلل من القدرة التفاوضية الجماعية، كما تضعف ليس فقط من تضامن دول المجلس وإنما أيضاً موقف كل دولة عضو على المديين المتوسط والبعيد. إن تلك الإتفاقيات ستعرقل التقدم المطلوب للوصول إلى تكامل إقتصادي خليجي كالسوق المشتركة والإتحاد النقدي.. وإن تلك الإتفاقيات تشكل مخالفة واضحة لإتفاقيات وقرارات مجلس التعاون الخليجي"، وواقع الأمر أن إتجاه البحرين لتوقيع تلك الإتفاقية إنما يشكل مخالفة صريحة للإتفاقية الإقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي الموقعة في ديسمبر ٢٠٠١، التي تنص في مادتيها رقم ٢ و٣١ على أن "تقوم الدول الأعضاء برسم سياساتها وعلاقاتها الإقتصادية بصفة جماعية تجاه الدول والتكتلات الإقليمية والدولية" وأنه "لا يجوز أن تمنح دولة عضو أي ميزة تفضيلية لدولة أخرى تفوق تلك الممنوحة في هذه الإتفاقية، أو أن تبرم إتفاقاً يتعارض مع أحكام هذه الإتفاقية"[(١)].

إن الإدارة الأميركية خاصة بعد أحداث سبتمبر بدأت تشعر بأن العالم قد تغيّر، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الحيوية مهدّدة، ومن ثمّ فإنها تطالب بالحصول على الدعم، وعلى دعم قوي من حلفائها ومن أصدقائها في منطقة الخليج العربي لمواجهة ما تسميه بالإرهاب ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية، وتطالب بالتعاون المطلق إلى حدّ كبير من دول المنطقة خاصة للتعرف على هويات الأشخاص والأفراد الذين قدّموا الدعم أو لعبوا دوراً في هذه العمليات، أو شاركوا فيها بطريقة أو أخرى، أو يقدموا الدعم لمنظمات إسلامية متشددة، أو منظمات تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية إرهابية ومعادية لها، وإنها تريد أن تقول لدول المنطقة بأنها إما كما قال الرئيس جورج دبليو بوش (إما أن تكونوا معنافي الحرب على الإرهاب، وإما أن تكونوا ضدنا، وليس هناك حل وسط).

---

(١) نقلاً عن: أشرف عبد الحميد، عبد الله بن عبد العزيز.. الحنكة السياسية تواجه التحديات، مقالة نشرت في: (٢٠٠٥/٠٨/٠٢)، على موقع: "شبكة الأحرار": (www_ala7rar_net) ويلاحظ أن هذا الخلاف قد انعكس على البيان الختامي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت بالمنامة في ديسمبر ٢٠٠٤، حيث خلا البيان الختامي من الحديث عن المشروعات الاقتصادية المشتركة مثل الوحدة الجمركية والسوق المشتركة والإتحاد النقدي، كذلك لم يشر البيان إلى أية جهود لإزالة المعوقات أمام هذه المشروعات، فضلاً عن تخفيض التمثيل السعودي في قمة المنامة، حيث لم يشارك الأمير عبد الله ولي العهد السعودي وإنما أنابه الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي وزير الدفاع والطيران، المصدر نفسه.

لاشك أن العلاقات الأميركية الخليجية هي علاقات قديمة، هي علاقات معقدة، هي علاقات وثيقة إلى حدّ كبير، فهناك تعاون إقتصادي، تنموي، تقني، وهناك تعاون أمني قديم بين الأطراف[1]. أضف إلى ذلك التحديات التي فرضتها الحكومة الإنتقالية في العراق، مع التوتر الذي تفرضه ايران الأمر الذي سيتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية الإحتفاظ ببقائها -قوّة عسكرية مهيمنة في المنطقة- على مدى المستقبل البعيد وخاصة في الدول الخليجية الصغرى التي تحررت مؤخراً من هيمنة السعودية[2]

إن الهدف الحقيقي هو إنفراد واشنطن بكل دولة خليجية على حدة، ومن ثم يصير الموقف الأمريكي أكثر فعالية وصلابة، وبعيداً عن المشاكسات الداخلية الخليجية، خاصة بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣، وفتح أبواب الفرص الكبيرة أمام الإدارة الأمريكية[3].

٢-٥ البيئة الدولية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول تفاعلا مع البيئة الدولية، حيث انها تشكل قمة هرم النظام الدولي الراهن في مرحلته الحالية. وعلى الرغم من ذلك لايمكن أن ننسى أن هناك أطرافاً ودول أخرى تشكّل بشكل أو بآخر تحدّياً للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، سواء على الصعيد الإقتصادي أو السياسي أو العسكري.

ولأن السعودية تلعب دوراً في المنطقة وهي دولة ذات ثقل في المنطقة وهي غنية نفطياً فإن الدول الأخرى تتطلع الى إيجاد علاقات جيدة معها، خاصة على الصعيدين الإقتصادي والعسكري، وخاصة الإتحاد الأوروبي و روسيا والصين واليابان، ونتساءل: الى أي مدى ينعكس ذلك على السياسة الخارجية الأمريكية حيال السّعودية؟

---

[1] ادمون غريب، في برنامج: (أولى حروب القرن)، حلقة بعنوان (العلاقات الأمريكية الخليجية)، بثت في قناة الجزيرة الفضائية بتأريخ (٣٠/١/٢٠٠٢)، وهي منشورة على موقعها الالكتروني:
ttp://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?archiveId=90427

[2] ملخص كتاب: (The New Pillar: Conservative Arab Gulf States and U.S.Strategy)، م. س. ذ.

[3] المصدر نفسه.

٢-٥-١ الإتحاد الأوروبي

يرى بريجنسكي: "إن أوروبا القوية سياسياً، والقادرة على المنافسة إقتصادياً، وغير المعتمدة على الدعم العسكري الأمريكي ستنافس دون شك السيادة الأمريكية في الشرق الأوسط، بحكم قربه الجغرافي من أوروبا وإعتماد أوروبا الكبير على نفط تلك المنطقة. ونظراً لإستياء العرب من السياسات الأمريكية، تلقى المقترحات الأوروبية إستقبالاً متعاطفاً"[١].

وليس سراً أن العديد من القادة الأوروبيين يحلمون بأن ينمو الإتحاد الأوروبي ليصبح قوّة قادرة على تحقيق التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، سواء على المستوى الإقتصادي أو على المستوى السياسي. ولكن على الرغم مّا تتمتع به أوروبا من ثقل إقتصادى وسياسى[٢]، إلا أنها لا تترجم هذا إلى قوّة إستراتيجية، ويرجع هذا إلى عدة أسباب منها: نقص النفوذ العسكري و الأسلوب المتهاوي فى صنع القرار[٣].

ولكن من الواجب أن نذكر أن الدول الأعضاء فى الإتحاد الأوروبى ليست بأقزام عسكرية، فَتَحتَ سلطاتها رجال وجنود أكثر مّا تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية وهي تنفق على الدفاع أكثر من أى دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية حيث يبلغ إنفاقها نصف بليون دولار يومياً مقارنة بالبليون الذى تنفقه الولايات المتحدة الأمريكية. والمشكلة هنا ليست أن الاوروبيون ينفقون قليلاً ولكن المشكلة فى طريقة الإنفاق، فهم ينفقون بطريقة فيها إهدار وتبذير

---

[١] زبيغنيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، م. س. ذ، ص١٠٧.

[٢] إن الإتحاد الأوروبى حتى قبل محاولته، فى التوسع، لديه مواطنون أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، وناتجه المحلى الإجمالى أعلى ويعتبر قوّة تجارية قد يتساوى فيها الدولار مع ثقل اليورو. لكن فى حين أننا نقر بأن هناك إنجازات كبيرة تؤهل الاتحاد لأن يكون ذا قوّة اقتصادية ومالية هائلة، إلا أن هذه القوّة لا تترجم إلى قوّة استراتيجية. وللوهلة الأولى، يبدو الأمر كما لو كان محياً حيث تلعب الأمور الاقتصادية والمالية دوراً كبيراً اليوم فى الأحداث الدولية أكثر مّا كانت عليه فى سنوات الحرب الباردة، حيث يمتلك الاتحاد الأوروبى أكبر سوق فى العالم، فبإمكانه إغلاق عمل منظمة التجارة العالمية حيث أنه أكبر متبرع لمساعدات التنمية وبدون موافقته فسوف يصبح إنقاذ أى اقتصاد يعانى من أزمة مالية أمراً مستحيلاً. ولا يضر أن نذكر أن الاتحاد وأعضاءه مشاركون لا غنى عنهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا لم تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية فى الاعتبار مصالح الاتحاد الأوروبى، فإنها سوف تضر بمصالحها هي ينظر: قراءة إستراتيجية، لـ (International Politics And Society ،January 2003) ، م. س. ذ.

[٣] المصدر نفسه.

وهناك خمسة عشرة مؤسّسة دفاع قومية منفصلة والجنود لا يستطيعون الإنتشار والبنية التحتية العسكرية لا تتناسب مع المهام العسكرية الجديدة. ولاشك أن التقدم الذى حققه الأمن الأوروبى وسياسة الدفاع تتمتع بأهمية فى المؤسسات لكنها متواضعة في جوهرها. وعلى مدار نصف قرن تعودت الطبقة السياسية الأوروبية على الحقيقة بأن القرارات والمبادرات الرئيسة تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم الحكومات الأوروبية كعادتها بالمدح والترحيب أو بالنقد والإستياء. وبناء على هذا، فإن الإتحاد ليست له القوّة المقابلة لقوّة الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الإتحاد لا يمتلك الطموح ولا الآلية لأن يلعب مثل هذا الدور. وهذا لا يعنى أن الإتحاد مسلوب القوّة...، وبإمكان أوروبا أن تأمل فى أن يكون لها أى نفوذ على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، لو أنها لا تتعارض بتاتاً مع الأهداف والممارسات الأمريكية[١].

إذاً، بشكل عام تعتبر العلاقة الأمريكية – الأوروبية علاقة غير متكافئة تمارس من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية قدراً من الهيمنة على الدول الأوروبية[٢].

وبعد أن تعرّضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات سبتمبر عام ٢٠٠١، وطلب الرئيس الأمريكي العون من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب ضدّ الإرهاب، كان حلفاؤها الأوروبيون من بين أوائل الدول التى أبدت تعاطفها ووعدت بتقديم العون اللازم فى الحرب القادمة[٣].

وبالنسبة للعلاقات الأوروبية السعودية، فقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي (وخاصة السعودية منها، وهي أكبرها قدرة وتأثيراً وحجماً) ودول الإتحاد الأوروبي

---

(١) قراءة إستراتيجية لـ: (Christoph ، International Politics And Society، January 2003) Bertram، م. س. ذ.

(٢) د. علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، (سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥١)) ص٧٩.

(٣) قراءة إستراتيجية لـ: Foreign Affairs, Vol.82,No.2K, March / April 2003 Jonathan Stevenson,

أعدّه: إبراهيم أحمد عرفات، بعنوان: كيف تدافع كل من أوروبا وأمريكا عن نفسيهما؟ نشرت على موقع:

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ133.HTM

على دعم أوجه التعاون فيما بينها في ضوء الأهمية السياسية والإستراتيجية والإقتصادية التي يتمتع بها كل جانب[1].

وتطورت الجهود في إتجاه إبرام الطرفين إتفاقية تعاون ثنائي في ١٥يونيو عام ١٩٨٨ دخلت حيز التنفيذ بداية عام ١٩٩٠، وكانت الإتفاقية ذات شطرين أحدهما إقتصادي حدد الإطار الرسمي للتعامل وأُسس التبادل التجاري بين الطرفين وكذلك حدّد المعالم العامة لإتفاق تبادل تجاري حرّ، والآخر سياسي تمّ بمقتضاه إنشاء مجلس مشترك على مستوى وزراء الخارجية يجتمع بصورة دورية كل عام وتكون رئاسته بالتبادل بين دول مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي، وبصفة عامة يمكن القول بأن الهدف من إتفاقية التعاون الموقعة بين الجانبين هو تسهيل العلاقات التجارية والدخول إلى الأسواق والمساهمة في تعزيز الإستقرار في منطقة الخليج الإستراتيجية البالغة الأهمية من الناحية الإقتصادية[2].

وحققت دول الإتحاد الأوروبي مكاسب هائلة من وراء تعاونها مع دول مجلس التعاون الخليجي، فعلى المستوى السياسي فقد تدعمت العلاقات السياسية بين الطرفين وحصل الإتحاد الأوروبي على تعهد خليجي بالحصول على كل ما يحتاجه من نفط وطاقة، وبالنسبة للعلاقات التجارية يحتل الاتحاد الأوروبي مركزاً مهماً من ناحية التبادل التجاري مع دول الخليج الستّ وبدا من هذا التبادل أن هناك تصاعداً مستمراً في قيمة الصادرات الأوروبية لدول مجلس التعاون في حين لا تشهد الصادرات الخليجية إلى الأسواق الأوربية نفس معدل التصاعد[3]. والجدول رقم (٥) يبيّن ذلك.

---

[1] قارن مع: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، قسم الدراسات، على هامش مؤتمر الحوار الخليجي – الأوروبي، تحت عنوان (نحو تحقيق شراكة إقتصادية خليجية - أوروبية فاعلة)، منشور على موقع:
http://www.akhbar -alkhaleej.com/ArticlesFO.asp?Sn=DRAS

ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر تجمع اقتصادي في العالم بسوق إستهلاكية يصل حجمها إلى نحو٤٥٥ مليون نسمة، وبناتج محلي يقترب من ١٠ تريليونات يورو سنويًا، فيما تمثل السعودية أهم منتج ومصدر للنفط في العالم، والذي يعد المصدر الرئيسي للطاقة والقوّة المحركة للإقتصاد العالمي. المصدر نفسه.

[2] ينظر: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية – الكويت، حسابات المكسب والخسارة في العلاقات الخليجية الأوروبية، منشور في ٢١ أغسطس ٢٠٠٢، على موقع:
http://www.albayan.co.ae/albayan/alarbea/2002/issuc146/gulfs/1.htm

[3] ينظر: المصدر نفسه. ويمكن أن نتبين ثلاث سمات أساسية لتجارة السعودية مع دول الإتحاد الأوروبي، السمة الأولى تتمثل في الثبات النسبي لصادرات السعودية إلى دول الاتحاد الأوروبي، أما السمة الثانية فهي أن واردات السعودية من الاتحاد الأوروبي قد شهدت اتجاهاً تصاعدياً خلال

ورغم تحقيق دول مجلس التعاون الخليجي قدراً من المكاسب السياسية من وراء تعاونها مع الإتحاد الأوروبي فإنها قد أخفقت في تحقيق القدر نفسه من المكاسب الإقتصادية، وإن العلاقات بين السعودية والإتحاد الأوروبي مختلّة لصالح الإتحاد في معظم المجالات، بل إن هناك خسائر تجارية قد لحقت بهذه الدول نتيجة الممارسات التجارية الأوروبية ضدّ الصادرات الخليجية (ومنها السعودية). وفي هذا السياق هناك عدد من العقبات التي تحول دون التوصل إلى علاقات إقتصادية متوازنة بين الجانبين، يتحمل الجانب الأوروبي النصيب الأكبر منها[1].

العقدين الماضيين، مما أدى إلى عجز متزايد في الميزان التجاري لصالح دول الاتحاد الأوروبي، فالعلاقات التجارية بين الجانبين ليست متكافئة على الإطلاق، مما يؤثر سلبًا في ميزان المدفوعات، للسعودية. وتتركز صادراتها إلى أوروبا في عدد محدود من المنتجات، أهمها: النفط الخام، والبتروكيماويات، والألمونيوم، في حين تتنوع وارداتها ويغلب عليها المنتجات المصنعة التي تمثل ٧٥٪ من إجمالي الواردات، والتي تشتمل على الآلات والمعدات الكهربائية والطبية والأدوية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية والغذائية. وفضلاً عن التجارة السلعية فإن حجم التبادل التجاري بين الجانبين في مجال الخدمات مرتفع جدا، ويشمل السياحة والسفر والإتصالات والنقل والشحن والخدمات المالية والتعليم والصحة. ولا يعكس التدفق للإستثمارات الأجنبية المباشرة المتبادلة حتى الآن قوّة العلاقات الإقتصادية الجيدة بين دول الإتحاد الأوروبي والدول الخليجية ومنها السعودية، ومما لاشك فيه أن زيادة تدفق هذه الإستثمارات سيكون له أثر إيجابي كبير في تعزيز العلاقات الإقتصادية الثنائية في المستقبل. وتتدفق رؤوس الأموال بين الجانبين في شكل إستثمارات مباشرة في القطاع الإنتاجي، أو محافظ استثمارية، أو قروض لتمويل مشروعات إستثمارية كبرى، غير أن الإحصاءات الأخيرة تشير إلى حدوث تراجع ملحوظ في حجم الاستثمارات الأوروبية في منطقة الخليج العربي. ينظر: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، قسم الدراسات، على هامش مؤتمر الحوار الخليجي – الأوروبي، م. س. ذ.

[1] المصدر نفسه. ومن أهم هذه العوامل ما يلي: أ- إصرار الاتحاد الأوروبي على تعطيل الإجراءات الخاصة بإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين وفقا لما تم الإتفاق عليه عام ١٩٨٨، حيث يثير الجانب الأوروبي في هذا الشأن موضوعات جديدة، مثل المستجدات على الساحة العالمية، وحقوق الإنسان في الخليج، ومعطيات منظمة التجارة العالمية، ومع أن دول المجلس لا ترفض مناقشة هذه القضايا، فإنها ترى أنه لا يجب الربط بين بعضها وبين توقيع إتفاق التجارة الحرة بين الجانبين، إضافة إلى مطالبة أوروبا للدول الخليجية بالإسراع بخطوات التكامل الاقتصادي فيما بينها، وعلى الرغم من أن دول المجلس قد بدأت بتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة في يناير العام ٢٠٠٣، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يتخذ إجراءات ملموسة لإزالة الرسوم الجمركية أمام المنتجات الصناعية الخليجية، رغم أن التقارير تشير إلى أن ٤١٪ من صادراته للخليج تدخل بلا رسوم جمركية.

ب- الضرائب التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي على الصادرات الخليجية من البتروكيماويات والألمونيوم، حيث تعد الرسوم التراكمية التجارية التي يفرضها الأوربيون على صادرات الألمونيوم الخليجي، والتي تقدر بنحو ٦٪، من أبرز القضايا الخلافية بين الجانبين. وقد فشلت المفاوضات الجارية بين الجانبين منذ نحو سبعة عشر عامًا في إيجاد حل لهذه القضية، وقد حرمت الضريبة الأوروبية على

الجدول رقم (٥)

التبادل التجاري بين السعودية ودول أوروبا الغربية

خلال الفترة من ١٩٨١-٢٠٠٠م

الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري	الواردات	الصادرات	السنة
-31511	63665	47588	16077	1981
34925	148743	56909	91834	1982
-18638	93764	56201	37563	1983
-23184	75050	49117	25933	1984
-10423	58101	34262	23839	1985
-4574	52512	28543	23969	1986
-11043	48427	29735	18692	1987
-9999	52617	31308	21309	1988
-8888	54190	31539	22651	1989
-7998	69140	38569	30571	1990
-7495	83431	45463	37968	1991
-9167	92151	50659	41492	1992
-5176	78226	41701	36525	1993

الألمونيوم المنتجين الخليجيين من فرصة الدخول للأسواق الأوربية على قدم المساواة مع غيرهم من المنتجين، وقلصت من حصتهم في تلك السوق، الأمر الذي دفع الشركات الخليجية العاملة في هذا المجال، إضافة إلى الضرائب التصاعدية التي تفرضها الدول الأوروبية على المنتجات النفطية الخليجية المكررة مما أدى إلى رفع أسعار منتجاتها في الأسواق الأوروبية، الأمر الذي أثر في مستويات الطلب عليها، وكذلك ضريبة الـ ٥٠٪ على مصادر الطاقة الحفرية، والتي لا يفرضها الأوروبيون من منطلق اقتصادي بحت، بل إن هناك جوانب سياسية وبيئية وأمورا أخرى تتعلق بالأوضاع الداخلية لكل دولة، إضافة إلى استبدال الاتحاد الأوروبي الرقابة المشددة على المواصفات بشكل مبالغ فيه بالرسوم الجمركية.

ج- ضعف حركة الإستثمار الأوروبي المباشر في القطاعات الإقتصادية غير النفطية في دول المجلس، وخاصة في الصناعات التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن عملية نقل التكنولوجيا لاتزال دون المستوى المطلوب. المصدر نفسه.

1994	36457	34121	70578	2336
1995	38209	42337	80546	-4128
1996	43235	40944	84179	2291
1997	43651	42541	86192	1110
1998	27489	41746	69235	-14257
1999	31789	38943	70732	-7154
2000	50502	40697	91199	9805
المجموع	699755	822923	1522678	-123168

المصدر: موقع وزارة الصناعة والتجارة السعودية، على موقعها الألكتروني:

http://www.commerce.gov.sa/statistic/2002.asp

أمّا على المستوى السياسي وعلى ضوء أن الهدف من الحوار والتعاون هو تنسيق المواقف بين الطرفين لاسيما أن هناك إرتباطًا بين أمن وإستقرار الخليج وأمن وإستقرار أوروبا.. فقد عمل الطرفان على تكوين آراء مشتركة وإتخاذ مواقف سياسية موحدة بما يؤدي في النهاية إلى المزيد من الأمن والإستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق إستطاعت دول مجلس التعاون أن تكسب تأييد أوروبا في كثير من القضايا المتعلقة بالخليج العربي وهو الأمر الذي بدا ظاهرًا في الإجتماعات الوزارية المشتركة في ضوء حالة التطابق بين وجهتي النظر الخليجية والأوروبية إزاء معظم القضايا الإقليمية[1]

في مواجهة المطلب الخليجي بإبرام إتفاق تبادل تجاري حرّ مع الجانب الأوروبي طُرح بشكل غير رسمي مقترحان رئيسيان أولهما أن تُربَط إتفاقية التبادل التجاري الحرّ الخليجية بمنطقة التجارة الحرّة الأوروبية المتوسطية المزمع إقامتها عام ٢٠١٠،

---

[1] ينظر: المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية – الكويت، حسابات المكسب والخسارة في العلاقات الخليجية الأوروبية، م. س. ذ.

ورغم تلك المكاسب فإن الدول الخليجية الست قد أخفقت في دفع الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة ضغوط اقتصادية على إسرائيل لإيقاف العنف أو تهدئة الأوضاع، حيث رفضت الدول الأوروبية الأعضاء في الإتحاد تلبية المطلب الخليجي بهذا الخصوص مؤكدة وجود شبه إجماع بعدم ممارسة الضغوط الاقتصادية أو التلويح بالإتفاقيات التجارية أو اتفاق الشراكة ضد إسرائيل، مع التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يدين الممارسات الإسرائيلية والاستخدام المفرط للقوّة ضد الفلسطينيين، المصدر نفسه.

والمقترح الثاني هو توقيع إتفاقية تجارة حرّة مستقلة بين الجانبين الخليجي والأوروبي تنصّ على تقليص العوائق التجارية والتعاون في مجال الإستثمار. وقد تمّت الموافقة على الأخذ بالمقترح الثاني، حيث بدأت المباحثات والمفاوضات بين الجانبين بشأن إبرام الإتفاقية المذكورة، ورغم أن دول مجلس التعاون الخليجي قد فتحت أسواقها أمام المنتجات الأوروبية ونفّذت شروط الدول الأوروبية على مدى ما يزيد على عشر سنوات بل إن المنتجات الخليجية قد تمّ صنعها طبقًا للمواصفات الأوروبية - رغم ذلك لم تنجح هذه الدول في إبرام إتفاقية تبادل تجاري حرّ مع الإتحاد الأوروبي[1].

وقد أعلن مصدر خليجي أن مباحثات تحرير التجارة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي حققت تقدماً كبيراً بشأن الرسوم الجمركية الأوروبية على وارداته من الألمنيوم والبتروكيماويات من دول المجلس، وأن الإتحاد مستعد لإلغاء تلك الرسوم بمجرد التوصل إلى إتفاق تجارة حرّة بينهما. علماً بأن السعودية تساهم بأكثر من ٥٪ من الإنتاج العالمي من البتروكيماويات. وهي واحدة من بين أكبر أربعة إقتصاديات لاتزال خارج منظمة التجارة العالمية[2].

ونرى ان حاجة دول الإتحاد الأوروبي الماسة للنفط والقرب الجغرافي بين الجانبين مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد التبادل التجاري بين الجانبين، والموقف الأوروبي حيال الصراع العربي – الإسرائيلي، كلّها تشكّل عوامل للتقارب بين الإتحاد الأوروبي والسعودية، كما تشكل فرصاً للإتحاد الأوروبي للعب دور أكثر في المنطقة، إلاّ أن هذه الفرص لم تُترجم بعد بصورة متكافئة وخاصة على الصعيد السياسي. والسبب الرئيس لذلك يعود الى إصرار الولايات المتحدة

---

[1] ينظر: المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية – الكويت، حسابات المكسب والخسارة في العلاقات الخليجية الأوروبية، م. س. ذ. هناك عدة مظاهر تدل على التباطؤ الأوروبي إزاء توقيع اتفاقية تبادل حر مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأبرز هذه المظاهر، إثارة قضية حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي والإصرار على إدراجها على جدول أعمال الاجتماعات الوزارية، والإصرار على إنشاء دول مجلس التعاون الخليجي اتحادًا جمركيًا مشتركًا قبل إبرام الإتفاقية، وكذلك عدم تخفيض أي من الرسوم الجمركية الأوروبية على صادرات الدول الخليجية الست إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن بعض المظاهر الأخرى. المصدر نفسه.

[2] خبر نشره موقع الجزيرة بعنوان: الاتحاد سيلغي الرسوم بعد إبرام اتفاق تحرير التجارة، على موقعه الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=45257

الأمريكيـة علـى إحتكـار علاقاتهـا مـع السـعودية وعـدم فـتح المجـال للإتحـاد الأوروبي لكي تخترق حاجز الهيمنة الأمريكية العسكرية والسياسـية والإقتصـادية في السعودية.

وتأسيساً على ذلـك يمكـن القـول إن الإتحـاد الأوروبـي لايشـكّل خطـورة علـى الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيدين السياسي والعسـكري في السـعودية، رغم أنه يحاول ذلك على الصعيد الإقتصادي.

٢-٥-٢ الصين

إن صعود الصين يلقى الضوء علـى القـرن الواحـد العشـرين ويلقـى إهتمامـاً دولياً كبيراً. ويتوقع تقرير صادر عن البنك الدولى لإعادة الهيكلة والتنميـة، انـه بعد ٢٥ سنة، فإن الناتج المحلى للصين سيصعد ليصـل الى ٢٠,٠٠٤ تريليـون دولار أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية الذى يبلغ الناتج المحلى الإجمالى لها (١٣,٤٧ تريليون دولار). إذاً خلال العشر الى الخمسة عشر عاماً القادمة ستلعب الصين دوراً أكثر حيوية على ساحة السياسة العالمية[١].

وتعتبر الصين المستهلك الثاني للنفط بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وقـد أصبحت بكـين مسـتورداً للـنفط قبـل ١٠ أعـوام، وبإيعـاز مـن الحكومـة إتجهـت شركات النفط الصينية إلى الخارج لتنويع شراكاتها مع نظيراتها في العالم. وطبقاً لإحصائيات رسمية، زاد إسـتيراد الصـين عـام ٢٠٠٣ مـن الـنفط بنسـبة ٣٤,٨٪ ليصل إلى ١٢٠ مليون طن بسـبب زيـادة الطلـب. أمـا عـام ٢٠٠٣ فقـد وصـلت وارداتها إلى ٩١ مليون طن بزيادة ٣١,٢٩٪ عن عام ٢٠٠٢[٢].

وقـد وظفـت الشـركات الأمريكيـة وحـدها في الصـين نحـو ٤٠ مليـاراً مـن

---

[١] موقع الأهرام على الانترنت: قراءات إستراتيجية، دور الصين المتصاعد في عالم السياسة، على العنوان الالكتروني:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ80.HTM

ففى عام ١٩٩٦، قدر الناتج المحلى الاجمالى للصين بنحو ١١,٤٪، ٩٪ و١٥,٦٪ من معدل النمو التنموى للولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان ولكن فى عام٢٠١٠ سيصبح المعدل ٢٤,٨٪، ٢٢٪ و٣٦٪ على التوالى وبقياس تعادل القوّة الشرائية، فإن مؤشر الاقتصاد الصينى سيصبح بين المؤشرات الكبرى فى العالم. المصدر نفسه.

[٢] نقلاً عن: إستهلاك الصين من النفط يتضاعف عام ٢٠١٠، خبر نشره موقع الجزيرة:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A52CEB40-8312-4E9F-B479-4DD122CB119C.htm

الدولارات. وأصبحت الصين أيضاً عضواً في منظمة التجارة العالمية بتأييد أمريكي كامل ومستثمرة ذات شأن في الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وينطوي هذا التنامي المتسارع لقوّة الصين، التي قطعت خلال عقدين من الزمن أشواطاً هائلة للتحول الى قوّة إقتصادية (وتكنولوجية وعسكرية) على تأثير متزايد في محيطها الآسيوي، وحتى في السنوات الأخيرة على مناطق أخرى في العالم. وبعض التوقعات الأخيرة تتحدث عن إحتمال تجاوز الإقتصاد الصيني للإقتصاد الأميركي، من حيث حجم الناتج الأجمالي، في أواسط القرن الحالي، في حين خرجت مؤخراً توقعات خبراء إقتصاديين آخرين تتحدث عن تحقيق هذا التجاوز خلال عشرينيات القرن الحالي، أي بعد زهاء ١٥ الى ٢٠ سنة، بحيث تستعيد هذه القوّة الضخمة، الصين مكانة شبيهة، وبمستوى أرقى، في التجارة العالمية للمواد المصنّعة، للمكانة التي كانت لها قبل مطالع القرن التاسع عشر والثورة الصناعية الأوروبية التي شهدتها العقود الأولى من ذلك القرن[٢].

وفي المقابل فإن هشاشة النظام الإقتصادي الأميركي تزايدت في الآونة الأخيرة، مع الإرتفاع الهائل للدين العام (أكثر من خمسمائة مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٤)، وتزايد العجز التجاري لغير صالح الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ هذا العجز ٦١٧،٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٤، وهو رقم قياسي، يزيد من مؤشراته الخطرة أن أكثر من ربعه هو مع دولة واحدة، هي الصين، حيث بلغ العجز في التبادل التجاري معها في العام المنصرم ١٦٢ مليار دولار، وهو أيضاً رقم قياسي لعجز أميركي مع دولة واحدة في مجمل تأريخ أميركا. وكلّها عوامل ساهمت في تراجع قوّة الدولار في الأسواق العالمية، كما جعلت الإقتصاد الأميركي يعتمد بشكل متزايد على سلوك عدد من القوى ذات التأثير الكبير على الإقتصاد العالمي، بما في ذلك الصين، التي باتت تمتلك حصة كبيرة من سندات الخزينة الأميركية، وتستطيع، إذا أرادت، تهديد الإقتصاد الأميركي، لولا أن ذلك

---

[١] كلايد برستوفتز، م. س. ذ، ص٢٨٤.

[٢] من شرق أوروبا وآسيا الوسطى... الى شرق المتوسط (العربي – الإسلامي): حروب واشنطن الكونية تسعى لإدامة إنفرادها بالهيمنة... وخاصة إزاء صعود الصين وجوارها، موضوع نشر في آذار – مارس ٢٠٠٥ على موقع:

http://www.almassar.com/news/news40.html

سينعكس عليها أيضاً سلباً[1]

وكانت واشنطن تشكو بإستمرار من إعتماد الصين لقيمة ثابتة محددة للعملة الصينية (يوان) رافضة تعويمه على أساس نظام العرض والطلب. وبإمكان واشنطن أن تشكو الآن ليس فقط رفض الصين حتى الآن لطلبها هذا، وإنما توجهها لإستبدال تحديد قيمة اليوان مقارنة بالدولار بإتجاه إعتماد سلّة من العملات الدولية تتحدد قيمة اليوان بالإستناد إليها، بحيث تشمل، الى جانب الدولار، كلاً من اليورو والين الياباني. وهو ما سيزيد من مشاكل الإقتصاد الأميركي، في حين تحاول واشنطن، كما كانت تفعل مراراً، خاصة منذ مطلع السبعينات الماضية، تصدير مشكلتها الإقتصادية الى دول أخرى إنطلاقاً من الدور المميز للدولار في إقتصاد العالمي بعد العام ١٩٤٥[2]. وعلى الصعيد العسكري فإن حجم الإنفاق العسكرى للصين أقل بكثير عنه فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، واليابان، وروسيا. والإنفاق العسكرى للفرد للصين هو ١/٦٠ من إنفاق اليابان على قوات الدفاع عن النفس و ١/٧٠ من إنفاق القوات العسكرية الأمريكية. وفى المجمل، ففى خلال الـ ١٠ إلى ١٥ سنة القادمة، فإن الصين سوف تبزغ لتصبح قوّة عظمى حقيقية، وأكثر من هذا ستقوى دورها فى السياسة العالمية، لكن فى الوقت نفسه ستواجه بتحديات كبرى[3]

وعلى أية حالة، لن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تجاهل عامل الصين عند إتخاذ إستراتيجيتها بالإضافة إلى التعامل مع القضايا السياسية، الإقتصادية والأمنية. وبطريقة أخرى، سيلعب العامل الصينى دوراً حيوياً متزايداً فى السياسة الخارجية الأمريكية، ذلك لأن الصين تتحول لأن تكون مركز قوّة ومنظماً للتوازن الجيوبولوتيكى[4].

على الرغم من ذلك، فعلى الجانب الآخر نجد أنه توجد أيضاً العديد من الإهتمامات الإستراتيجية المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهو

---

(١) ينظر: علاقات الصين مع الدول الكبيرة الرئيسية، موضوع نشرهموقع الصين:
http://www.china.org.cn/arabic/ar-shuzi2004/gx/htm/dili571.htm

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) موقع الأهرام على الانترنت: قراءات إستراتيجية، دور الصين المتصاعد في عالم السياسة، م. س. ذ.

(٤) المصدر نفسه.

ما يمثل أرضية ممكنة للحوارات الإستراتيجية بينهما. وبحلول أول يناير ٢٠٠٥، مضى على إنشاء العلاقات الدبلوماسية الصينية - الأمريكية ٢٦ عاماً. وخلال هذه الفترة، أحرزت العلاقات الصينية - الأمريكية تحسّناً وتطوراً مهمّين. وتحافظ الدولتان على إتصالات مكثفة وحوار إستراتيجي بين القمة، وأحرزت العلاقات البناءة بين الدولتين تطوراً مهماً[1]

وبالنسبة للعلاقات السعودية الصينية، ففي ١١ نوفمبر ١٩٨٨، وقّعت الصين والسعودية مذكرات حول إقامة مكتب تمثيل تجاري بشكل متبادل. في العام التالي وصل الممثلان التجاريان للبلدين إلى موقعي عملهما. في ٢١ يوليو ١٩٩٠، وقّع البلدان بياناً لإقامة العلاقات الدبلوماسية وأعلنا إقامة العلاقات

(١) ينظر: مقتطفات من أقوال وزير الخارجية الصيني في مؤتمر صحفي، نشر في ١٢ مارس ٢٠٠٥ على موقع:

http://arabic.people.com.cn/200403/09/ara20040309_77118.html

وكذلك: علاقات الصين مع الدول الكبيرة الرئيسية، م. س. ذ. ومن أجل تنمية علاقات تعاون بناء بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، طرح رئيس مجلس الدولة الصيني أربعة اقتراحات: الأول: مواصلة تعزيز الاتصالات والحوارات الاستراتيجية بين قمة الدولتين. الثاني: دفع أعمال التعاون والمنفعة المتبادلة الاقتصادية والتجارية بين الدولتين، وإقامة آلية جيدة لحل المشاكل الثنائية. الثالث: تعزيز التنسيق في المسائل الدولية والإقليمية الهامة. الرابع: بذل الجهود الإيجابية لتوسيع التبادلات الشعبية بين الدولتين. المصدر نفسه. وفي ديسمبر ٢٠٠٤، قام رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو بزيارة للولايات المتحدة. وقال وزير الخارجية الصيني لي تشاو شينغ، حين تحدث عن العلاقات الصينية - الأمريكية، إنه في خلال السنوات الأخيرة، قد تطورت العلاقات الصينية - الأمريكية بصورة جيدة، بحيث حافظ قادة الدولتين على اتصالات دائمة، ويتعمق الفهم المتبادل والثقة السياسية المتبادلة بين الدولتين باستمرار، وتتجه هذه العلاقة إلى النضوج تدريجيا. منها، أن مبدأ الصين الواحدة والمبادئ التي تضمنتها البيانات المشتركة الثلاثة الصينية - الأمريكية، تعتبر قاعدة سياسية لتنمية العلاقات الصينية - الأمريكية بصورة ثابتة. وعلى هذه القاعدة، تطورت أعمال التعاون في مختلف المجالات بصورة مستقرة وسلاسة. مثلا، بعد حادثة ١١ سبتمبر، تعاون الجانبان الصيني - الأمريكي في مقاومة الإرهاب، وساعدت الولايات المتحدة الأمريكية الصين في القبض على بعض الإرهابيين الذين كانوا يقومون بنشاطات إرهابية في منطقة شينجيانغ الصينية. هذا تعاون ثنائي متكافئ. إن هذا التعاون ظهر بصورة أكثر وضوحا في المجالين الاقتصادي والتجاري، بحيث أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري للصين، كما أنها من الدول الكثيرة الاستثمارات - تجاوز عدد المؤسسات الأمريكية في الصين ٤٠ ألفا، وبلغ مجمل الاستثمارات الفعلية ٤٣ مليار دولار أمريكي. ذلك يؤدي إلى زيادة فرص العمل والضرائب في الصين. وعلى ذلك، مادام الطرفان يتمسكان بالمبادئ التي وردت في البيانات المشتركة الثلاثة، فإن مستقبل تطور العلاقات الصينية - الأمريكية سيكون رائعا. ينظر: مقتطفات من أقوال وزير الخارجية الصيني في مؤتمر صحفي، م. س. ذ.

الدبلوماسية. في ٢٥ إبريل ١٩٩٣، فتحت القنصلية العامة الصينية في جدة، في إبريل ١٩٩٨، وافقت الصين أن تفتح السعودية القنصلية العامة في هونغ كونغ[١].

وفي عام ١٩٨٩ أقامت كل من الصين والسعودية مكتبي تمثيل تجاري كل في جانبه. وفي نفس السنة أرسلت الصين طائرة خاصة لنقل المسلمين الصينيين إلى السعودية لأداء فريضة الحج. وفي السنة التالية أقامت الصين والسعودية علاقات دبلوماسية رسمية. بدأت الصين تنظيم وفود حج المسلمين الصينيين إلى السعودية لأداء فريضة الحج"[٢].

وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية، إرتفع حجم التبادل التجاري بين السعودية والصين سريعاً، فقد إرتفع من ٢٩٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٫٨٥٥ مليار دولار في عام ١٩٩٩، منها ٩٤٤ مليون دولار لصادرات الصين، و٩١١ مليون دولار لواردات الصين. تصدر الصين المنسوجات والأزياء ومنتجات الصناعات الخفيفة والحبوب والزيوت رئيسياً، وتستورد من السعودية البترول والأسمدة الكيماوية والمواد الخام للصناعة الكيماوية. منذ عام ١٩٨٩، أقامت اللجنة الصينية لتنمية التجارة مع الخارج ٦ معارض للسلع الصينية في السعودية. في فبراير ١٩٩٦، عقد أول إجتماع للجنة الصينية السعودية المشتركة للتعاون الإقتصادي والتجاري والتكنولوجي في بكين. في نوفمبر ١٩٩٩، عقدت هذه اللجنة إجتماعها الثاني في الرياض[٣].

وفي أكتوبر ١٩٩٧، أقيمت جمعية الصداقة الصينية السعودية في الصين وجمعية الصداقة السعودية الصينية في السعودية. وقد عبّر ولي العهد السعودي، النائب الأول لرئيس الوزراء، وقائد الحرس الوطني (آنذاك) الأمير عبد الله بن عبد العزيز عن أن السعودية ترغب في تعزيز علاقات تعاونية بينها وبين الصين

---

[١] شبكة الصين، التبادلات السياسية بين الصين والسعودية، على العنوان التالي:

http://www.china.org.cn/arabic/722.htm

[٢] موضوع منشور على شبكة الانترنت بعنوان: طريق الحجاج الصينيين الى مكة المكرمة، على موقع صيني:

http://ar.chinabroadcast.cn/1/2005/02/01/41@32325.htm

[٣] التبادلات الإقتصادية والتجارية بين الصين والسعودية، بيانات نشرتها (شبكة الصين)، على الانترنت:

http://www.china.org.cn/arabic/776.htm

في مختلف المجالات، لدفع تطوّر العلاقات الثنائية بين الدولتين إلى مستوى أعلى بصورة أعظم. وعبّر الأمير عن رضاه عن العلاقات التعاونية السعودية الصينية في مختلف المجالات، متمنياً أن تعزز الدولتان التشاور والتعاون في الشؤون الدولية وغيرها من المجالات المختلفة. أكد على أن ذلك ليس مفيداً فقط لمصالح السعودية والصين، بل مفيد لتعزيز السلم والإستقرار والتنمية الإقليمية بل العالمية[1].

وقدر المستشار الإقتصادي والتجاري بسفارة جمهورية الصين الشعبية بسفارة السعودية تساو جيا تشانغ حجم هذه الإستثمارات بما يتجاوز الـ ٦مليارات دولار والتي تحتل فيها شركة أرامكو السعودية المستثمر الرئيسي في كافة المشروعات مؤكداً على تطور العلاقات التجارية بين السعودية والصين ومذكراً وجود عقبات تواجه الصادرات السعودية إلى الأسواق السعودية بسبب بعض الضغوط من قبل بعض الشركات الأمريكية واليابانية التي حصلت على حصة مبكرة من السوق السعودي منذ وقت طويل. وكشف المستشار الصيني أن الشركات الصينية حصلت على تراخيص من الهيئة العامة للإستثمار في السعودية لإقامة مشاريع صناعية ضخمة في السعودية وقد توجت باكورة هذا الإتفاق بالسماح لمصنع صيني بمدينة ينبع الصناعية للبتروكيماويات بتكلفة تتجاوز الـ ١٠٠مليون ريال وأبان ان هناك ثلاث شركات صينية تقدّمت بعروض للمشاركة في مشروعات الغاز التي أعلنت عنها السعودية في جنوب الربع الخالي، وهي شركة النفط الصينية شركة حكومية وشركة النفط البحري الصينية إضافة إلى شركة وسلوباك الصينية حيث تسعى هذه الشركات بقوّة للفوز بعقود في هذه المشروعات المهمّة[2]

وأفاد إن مجالات التعاون التجارية بين السعودية والصين قد تطوّرت كثيراً في الآونة الأخيرة وزادت قيمة التبادل التجاري بين البلدين من ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١م الى أكثر من خمسة مليارات دولار عام ٢٠٠٢م الى جانب وصول قيمة التبادلات التجارية الى حوالي خمسة مليارات و ٣٠٠مليون دولار فقط

---

[1] نقلاً عن: شبكة الصين، التبادلات السياسية بين الصين والسعودية، م. س. ذ.

[2] نقلاً عن: أرامكو السعودية تقود تحالفاً مع أكسون موبيل وسلوباك لإصلاح وإنشاء مصافي في الصين، خبر نشر بتأريخ (١٧-١٠-١٤٢٤ هـ)، على موقع:

http://www.saudivoice.org/modules.php?name=News&file=article&sid=1519

خلال العشرة أشهر الأخيرة مّا يؤكد متانة وعمق التعاون الإقتصادي والتجاري بين السعودية والصين[1]

وقد وقعت الحكومة السعودية عام ٢٠٠٥ مع الطرف الصينى إتفاقية للتنقيب عن الغاز الطبيعى وإنتاجه فى منطقة التعاقد / ب / التى تبلغ مساحتها نحو ٤٠ الف كيلومتر مربع فى شمال الربع الخالى فى جنوب السعودية[2].

جاء ذلك فى إطار سياسة الإصلاح والإنفتاح التى تمارسها الحكومة السعودية بصفة مكثفة وجدية فى المجال الإقتصادي وخاصة فى إجراءات الإنفتاح فى مجال الغاز الطبيعي.

فضلاً عن ذلك فقد إعتزمت شركة أرامكو السعودية ضخ إستثمارات ضخمة لتطوير وإصلاح مصاف للنفط وإنشاء مجمع بتروكيماويات جنوبي وشرقي جمهورية الصين الشعبية، وذلك من خلال تحالف تقوده أرامكو مع كل من شركة أكسون موبيل وشركة وسلوباك الصينية التي تمتلك أكثر من ٢٠٠ مصفاة للنفط في

---

[1] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[2] خبر نشر بعنوان: الحكومة السعودية توقع اتفاقية للتنقيب عن الغاز الطبيعى وانتاجه مع مجموعة سينوبك الصينية، على موقع:
http://arabic.peopledaily.com.cn/200403/08/ara20040308_77051.html
وقال وانغ جى مينغ فى تصريحات صحفية أدلى بها عقب التوقيع ان توقيع إتفاقية حول هذا المشروع يعتبر حدثاً كبيراً يدفع العلاقات الصينية السعودية الى الأمام بصفة عامة والتعاون الاقتصادى والتجارى بصفة خاصة، معتبرا ان الإتفاقية تعد جسرا متينا لمواصلة تطوير وتوثيق العلاقات الثنائية بين الصين والسعودية فى كافة المجالات، وأكد وانغ فى تصريحاته ثقته البالغة بنجاح مشروع التنقيب والانتاج فى منطقة المعاقد (ب) معبرا عن تفاؤله فى تحقيق الأرباح المشتركة فى هذا المشروع فيما بعد دخوله الإنتاج. وكشف وانغ فيها النقاب عن ان إجمالى الانفاق فى المرحلة الأولى من المشروع يبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار أمريكى مشيرا الى ان سينوبك الصينية قد اجرت مشاورات مع البنوك العديدة لتمويل هذا المشروع وكذلك تستعد للتعاون المالى مع البنوك السعودية فى هذا الصدد. وقد فازت مجموعة سينوبك الصينية فى ٢٧ يناير الماضى بعطاء الإستكشاف والتنقيب والإنتاج عن الغاز غير المصاحب فى منطقة التعاقد (ب) وذلك فى اعقاب فتح مظاريف عروض الشركات العالمية المتنافسة على المنطقة / ب / المطروحة الواقعة فى منطقة شمال الربع الخالى من جنوب السعودية والبالغة مساحتها حوالى ٤٠ الف كيلو متر مربع. ووفقا للاتفاقية الاضافية، سوف تؤسس مجموعة سينوبك الصينية وشركة النفط الوطنية السعودية (ارامكو) شركة للتنقيب والانتاج فى منطقة التعاقد / ب / تبلغ حصة ارامكو السعودية فيها ٢٠ فى المائة. نقلاً عن: المصدر نفسه.

كافة أنحاء جمهورية الصين الشعبية إضافة إلى مفاوضات قائمة بين ارامكو والجانب الصيني لإنشاء مصفاة جديدة في مدينة تشنقو على الساحل الصيني الشرقي بمشاركة شركات كورية جنوبية حيث أكد الجانب الصيني ان هناك إتصالات مكثفة مع المسئولين بالشركة ووزارة البترول السعودية للإنتهاء من قيام هذه المصفاة[١].

إن هذه التطورات في العلاقات السعودية الصينية تسببت في إزعاج الحكومة الأمريكية، ففي أوائل شهر ابريل (نيسان) عام ٢٠٠٥ روج مركز أبحاث أمريكي معروف وهو معهد (أمريكان انتربرايز) والذي يعد أكبر معاقل الكتاب المحسوبين على تيار المحافظين الجدد مقالاً بحثياً مطولاً[٢] نشره باحث بالمركز يدعى (دان بلومنثال) يهاجم فيه السياسة الصينية في الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق بالعلاقة المتنامية بين الصين وكل من إيران والسعودية، ويتبنى المقال المطول لهجة تأليب لواشنطن ضد الصين، إذ يقول: "إن الصين إنتهزت فرصة إنشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب على الإرهاب منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وتزايد المعارضة العربية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد إحتلال العراق من أجل توثيق علاقاتها بدول الشرق الأوسط لتأمين مواردها من النفط ولبناء ثقل دولي لها بالمنطقة في مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد"[٣].

وفيما يتعلق بالعلاقات الصينية - السعودية ينتقد المقال التقارب الصيني السعودي مشيراً الى أن السعودية تزود الصين بنسبة ١٧٪ من إحتياجاتها النفطية، والى أن صادرات النفط السعودية للصين تضاعفت خلال التسعينات خمس مرات، والى ان الصين تشجع الإستثمارات السعودية المتزايدة في السوق

---

[١] أرامكو السعودية تقود تحالفاً مع أكسون موبيل وسلوباك لإصلاح وإنشاء مصافي في الصين، م. س. ذ.

[٢] والمقال البحثي منشور في عدد ربيع ٢٠٠٥ لمجلة (ميدل ايست كوارترلي) الصادرة عن منبر أبحاث الشرق الأوسط وموقعه مدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا الأمريكية، ويدير المنبر الكاتب (دانيال بايبس) المعروف بميوله الصهيونية. كما أن كاتب المقال - دان بلومنثال - والذي عمل حتى نوفمبر الماضي كمسؤول عن ملف الصين وتايوان بمكتب وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي سبق وان عمل كباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المساند لإسرائيل. ينظر: خبر نشره موقع (شبكة الصين) بعنوان: بكين إقتنصت فرصة إنشغال واشنطن بالحرب على الإرهاب، على موقعها: http://www.alriyadh.com/2005/04/08/article54881.html

[٣] نقلاً عن: المصدر نفسه.

الصينية المتنامية. ويتهم المقال الصين ببيع أسلحة باليستية متوسطة المدى للسعودية، ويزعم ان السعودية تسعى للحصول على صواريخ أكثر تطوراً من الصين. وينتهي المقال التحريضي بالتأكيد على أن السياسة الصينية تمثل تهديداً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وعلى أن الصين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منافسها الإستراتيجي الأساسي في وقت تنشغل فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمحاربة الإرهاب، ويرى المقال أن الصين إستغلت إنشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحربها في العراق لكي تتوغل في الشرق الأوسط من خلال سياسة جريئة تهدف الى مواجهة النفوذ الأمريكي المنطقة[1].

من خلال ما سبق يمكن القول إنه على الرغم من صعود الصين قوّة دولية عظمى في معظم المجالات، الإقتصادية والسياسية والعسكرية، وتشكيلها تهديداً للهيمنة الأمريكية، إلاّ أنه وكما يقول بريجنسكي: "حتى خلال العام ٢٠٢٠، إنه من غير المحتمل تماماً حتى في أفضل الظروف أن تتمكن الصين من أن تصبح حقّاً منافسة في الأبعاد الرئيسة للقوّة العالمية"[2]. وخاصة إذا ما تعلّق الأمر بالسعودية. ذلك لأنه على الرغم من حدوث بعض التوتّر في العلاقة الأمريكية – السعودية بعد أحداث سبتمبر، إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية إحتفظت بعلاقة وثيقة مع السعودية، وما يدلّ على ذلك هو طريقة الإستقبال الحار الذي إستقبل به الرئيس الأمريكي الملك السعودي الحالي عبد الله بن عبد العزيز عندما كان وليّاً للعهد، وذلك في ٢٠٠٥/٤/٢٥ (وهذا ما سنركّز عليه في الجزء الأخير من هذه الدراسة). هذا فضلاً عن التعاون بين الجانبين، خاصة في المجالات الأمنية والإستخبارية ومكافحة ما يسمى الإرهاب. هذا في حين أن العلاقة والتعاون السعودي - الصيني لازال في بداياتها، إذا ما قورن بالعلاقة السعودية - الأمريكية.

---

[1] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[2] زبيغنييف بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى: التفوّق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة، ط٢(دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٣)، ص١٨٥.

٢-٥-٣ روسيا

"بالنسبة لأمريكا، إنّ روسيا ضعيفة كثيراً لأن تكون شريكاً، إلاّ أنها لا تزال قوية جداً لأن تكون ببساطة مريضتها"[(١)]

بريجنسكي

لاشك في أنه كان للوجود السوفياتي في الشرق الأوسط تأثير كبير في السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي، بل إن هذا الوجود، سياسياً أكان أم عسكرياً، يعتبر من أهم العوامل التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز وجودها العسكري في الخليج، وكانت تبتغي من وراء ذلك تحقيق هدفين: الأول حماية آبار النفط من سيطرة الإتحاد السوفيتي، والثاني منع الجبار السوفياتي من الوصول الى المياه الدافئة في الشرق[(٢)]

ويثير القلق مجدداً لدى المخططين للسياسات الأميركية الكونية عودة روسيا الى سياسات أكثر إستقلالية وأقل مطواعية لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، خاصة مع التحسن في الوضع الإقتصادي الروسي، الناجم بالأساس عن إرتفاع أسعار النفط والغاز (وروسيا هي المنتج الثاني في العالم للنفط بعد السعودية) ومع نزوع إدارة فلاديمير بوتين الى إعادة الإعتبار للقوّة الروسية والحضور السياسي الروسي على المستوى العالمي[(٣)]

ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقسيم أوروبا من الناحية السياسية الى ثلاثة تصنيفات وهى كالآتى: الخصوم، الدول التى يمكن التغلب عليها، والحلفاء. ومن الطبيعى، أن تعد روسيا العدوّ الأول للولايات المتحدة الأمريكية فى أوروبا، حيث تعتبرها العائق الأكبر أمام محاولاتها للسيطرة على الشؤون الأوروبية لفترة طويلة من الزمن. وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أنه إذا إستطاعت دولة أوروبية - يوماً ما - إظهار التحدى للهيمنة الأمريكية فستكون هذه الدولة روسيا بما تمتلكه من قدرات مادية وبشرية. ولهذا فان سياسة

---

(١) المصدر نفسه، ص١٣٢.

(٢) د. ياسين سويد، م. س. ذ، ص٥٢.

(٣) من شرق أوروبا وآسيا الوسطى... الى شرق المتوسط (العربي – الإسلامي): حروب واشنطن الكونية تسعى لإدامة إنفرادها بالهيمنة... وخاصة إزاء صعود الصين وجوارها، م. س. ذ.

الولايات المتحدة الأمريكية إتسمت بالعدوانية تجاه روسيا[1]

وعلى الرغم من بداية الإهتمام الروسي بمنطقة الخليج العربي تعود الى نهاية القرن التاسع عشر بيد أنه لم يتخذ الصفة الرسمية إلاّ في عام ١٩٢٤مع إفتتاح القنصلية السوفيتية في جدة، بيد ان العلاقات شهدت ضعفاً شديداً على كافة المستويات لإعتبارات سياسية وأخرى أيديولوجية عديدة فضلاً عن الإحتلال السوفيتي لأفغانستان، والذي إنعكس بدوره على حداثة التمثيل والتبادل الدبلوماسي بين الجانبين، وأعادت السعودية علاقاتها مع موسكو في عام ١٩٩١، ووقعت في نوفمبر ١٩٩٤على إتفاقية إطارية للتعاون مع روسيا، وذلك بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وإنهيار المعسكر الإشتراكي، وتمّ الإتفاق خلالها على تشكيل لجنة ثنائية للتعاون الإقتصادي، ولكن إشتداد الأزمة الروسية الشيشانية خلال الفترة (ديسمبر ١٩٩٤- أغسطس ١٩٩٦) تركت تداعيات سلبية على العلاقات الثنائية والأهم من ذلك كله تداعيات حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات وانعكست تلك التطورات على وضع العلاقات الإقتصادية السعودية الروسية، وهو ما توضحه المؤشرات التالية[2]:-

أولا: في مجال التبادل التجاري: حيث تُعد قيمة المبادلات التجارية بين السعودية وروسيا ضئيلة للغاية. فعلى الرغم من أن السعودية تُعد الشريك التجاري الثاني (بعد الإمارات) لروسيا من بين دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والسعودية، في عام ٢٠٠١ على سبيل المثال، حوالي ١٢٠ مليون دولار أمريكي فقط كلها واردات روسية للسعودية[3]. وتوضّح ذلك إن دول مجلس التعاون الخليجي، وغيرها من الدول العربية تحقق عجزاً كبيراً في ميزانها التجاري مع روسيا بسبب إرتفاع حجم الصادرات الروسية مقارنة بوارداتها حتى أنها تمثل حوالي ٩٨٪ من إجمالي تجارة روسيا مع الدول

---

[1] قراءات إستراتيجية، صراع المصالح بين الولايات المتحدة. روسيا. اوروبا الغربية، نشرها موقع:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ5.HTM

[2] العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون، بحث نشره موقع:
http://www.ru4arab.ru/cp/cng.php%3Fid%3D20050119172805%26art%3D20050202214752
في: 22 apr 2005

[3] حسين الهنداوي، السعودية تستعد لدفع العلاقات مع روسيا إنطلاقا من بوابة النفط، مقالة نشر في: جريدة القدس العربي، بتأريخ (١٢/٧/٢٠٠٣).

الخليجية والعربية، وبلغت قيمة هذا العجز , ١٠٠٦مليون دولار بالنسبة للسعودية عام ٢٠٠٠ وما يعادل, ١٥٣١ مليون دولار[١]. وتمثل الصادرات الروسية إلى السعودية نسبة ٩٨٪ من إجمالي المبادلات التجارية البينية بقيمة بلغت ١٠٢٥ مليون دولار في مقابل صادرات سعودية لا تتعدّى, ١٨٩ مليون دولار وإن كانت الواردات السعودية من روسيا قد بلغت أقصاها عام ١٩٩٥ بقيمة ٢٢٣٥ مليون دولار، وتمثلت بصفة أساسية في الشعير ومنتجات الحديد إضافة إلى المنتجات الورقية[٢].

ثانياً: الإستثمارات المشتركة: يتسم التعاون الخليجي الروسي بصورة عامة في مجال الإستثمارات بالضعف الشديد حيث لا تتجاوز قيمة الإستثمارات الخليجية في روسيا ١٠٠ مليون دولار فيما يلاحظ تدني قيمة الإستثمارات الروسية في دول المجلس بإستثناء مشروعات معدودة من بينها مشروع سعودي روسي مشترك برأسمال قدره, ٧٥ملايين ريال (٢مليون دولار)[٣].

وإن تدفق الإستثمارات الروسية الى السعودية فإن نسبتها، حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٢، لم تتجاوز ٠,٠٠٣٪ من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المتدفقة الى السعودية[٤].

وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأنه بعد مرحلة طويلة من الجمود والسبات

---

[١] ينظر: العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون، م. س. ذ. في مجال العلاقات التجارية السعودية الروسية فإن متوسط التبادل التجاري بين السعودية وروسيا خلال السنوات (١٩٩٣-٢٠٠٣) تقدر بحدود ضيقة لم تتجاوز الـ ٤,٨٧٥ ملايين ريال وخلال العقد الماضي وحتى العام ٢٠٠٣ لم يصل حجم التبادل التجاري إلى مستوى المليار ريال بين الجانبين حيث بلغ أقصاه في عام ١٩٩٥ م عندما وصل إلى ٨٣٥ مليون ريال، غير أن التبادلات التجارية قد شهدت تأرجحا ملحوظا ارتفاعا وانخفاضا وبلغت أدناها عام ١٩٩٩ م ووصلت إلى ٣٣١ مليون ريال، وتفاوتت التبادلات بين المستويين حيث بلغت ٤٢٠ مليوناً و ٣٧١ للأعوام ١٩٩٧ م و ١٩٩٨ م على التوالي، و ٤٦٦ و ٣٩١ مليوناً للأعوام ٢٠٠٠ م و ٢٠٠١ م على التوالي، ولا تتجاوز قيمة المشروعات المشتركة بين البلدين ٩,٥ ملايين ريال منها مليونان للمشروعات الصناعية و ٧,٥ ملايين للمشروعات غير الصناعية. ينظر: جريدة الوطن، العدد (١٠٠٩) السنة الثالثة - السبت ٥ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ الموافق ٥ يوليو ٢٠٠٣م، على موقعها الالكتروني:

http://www.alwatan.com.sa/daily/2003-07-05/cconomy/economy07.htm

[٢] ينظر: العلاقات الاقتصادية بين روسيا ودول مجلس التعاون، م. س. ذ.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] ينظر: حسين الهنداوي، م. س. ذ.

العميق، أخذت العلاقات الخليجية الروسية في النهوض من وهدتها، وشهدت خلال السنوات القليلة الماضية تقارباً ملحوظاً في الرؤى والمواقف السياسية عكس توجهاً مشتركاً نحو تكثيف علاقات التعاون الإقتصادي بين الجانبين خاصة فيما يتعلق بتنشيط التبادل التجاري وتشجيع الإستثمارات المشتركة وتبادل الزيارات الرسمية وغير الرسمية وتوقيع العديد من الإتفاقيات الإقتصادية وإنعقاد الإجتماعات المشتركة، وكان أبرزها خلال الفترة الأخيرة: إنعقاد أعمال المنتدى الإقتصادي الأول لرجال الأعمال الروس ونظرائهم من دول مجلس التعاون الخليجي في جدة يوم ٢١/نيسان/٢٠٠٥ والذي يعد من نتائج زيارة العمل الرسمية الأولى من نوعها للأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن بن حمد العطية إلى موسكو عام ٢٠٠٢ إلى جانب إجتماعات اللجان الحكومية المشتركة من الجانبين فضلاً عن تبادل الوفود التجارية والإقتصادية. في حقيقة الأمر، إن حجم التعاون الإقتصادي بين دول مجلس التعاون وروسيا مازال ضئيلاً ولا يتناسب مع ما يمتلكه الجانبان من إمكانات ضخمة[١].

هنا يمكن أن نتساءل: ما هي دوافع تطوير العلاقات الإقتصادية السعودية - الروسية؟ وما هي إمكانات التعاون المستقبلي؟

من المؤكد أن هناك مجموعة من العوامل السياسية والإقتصادية قد ساهمت في توفير البيئة الملائمة أمام تدعيم تلك العلاقات وتشكّل في الوقت ذاته دافعاً مهماً نحو تطويرها مستقبلاً، ومن أهمها: الحرص الروسي - السعودي المشترك على ضمان تحقق الأمن والإستقرار في منطقة الخليج حفاظاً على المصالح الإقتصادية الرئيسية، ومما ساعد على ذلك سعودياً رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في توظيف الإقتصاد والمصالح التجارية لخدمة القضايا السياسية الخليجية والعربية والإسلامية خاصة وأن روسيا هي أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي والتي تمتلك حق الفيتو فضلاً عن مشاركتها في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية ومنها مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى "G-8" ومنظمة "الأبيك"، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأيزو ومنظمة "الويبو"، والعديد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة[٢].

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه. وفي ابريل ٢٠٠٥ وقعت السعودية وروسيا إتفاقاً ينص على تبادل المعلومات حول وضع السوق، إلى ذلك وقّعت ثلاث مذكرات تعاون بين البلدين في مجال العلوم والتجارة والرياضة.

وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ حدث نوع من الإنتعاش في العلاقة السعودية الروسية، وخاصة بعد الضغوطات الإعلامية والرسمية الأمريكية على السعودية، الأمر الذي جعل البعض يقول ان السعودية في الحقيقة تريد أن تأخذ مكان العراق الروسي طالما ان الولايات المتحدة الأمريكية كشفت عن رغبتها في أخذ العراق الأمريكي بديلاً عنها. وبمعنى إذا كانت الحكومة الأمريكية تسعى اليوم لإستبدال حليفها من السعودية الى العراق فأن السعودية أيضاً ترغب في إستبدال حليفها من الأمريكي الى الروسي[1]. وإن تمتين العلاقات السعودية الروسية في مجالات عدّة سيستخدم كأوراق ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف أو فرملة الإتجاه الامريكي في حال تمادى أو لامس تلك الإمتيازات ولا أعني بأوراق الضغط تلك الا في حدود ماهو مقبول عادة بين الدول.

ففي أيلول ٢٠٠٣ قام ولي العهد السعودي (آنذاك) الأمير عبد الله بن عبد العزيز زيارة رسمية تأريخية لروسيا إستمرت ثلاثة أيام، وقد إكتسبت هذه الزيارة أهميتها باعتبارها الأولى من نوعها التي يقوم بها مسؤول سعودي بهذا المستوى إلى روسيا، في سياق التطورات التي تشهدها المنطقة والوضع الإقليمي والدولي[2]. حيث إعتبرت روسيا الأمير عبد الله (ولي العهد السعودي آنذاك) أرفع مسؤول سعودي على الإطلاق زار روسيا، واعتبرت زيارته أول زيارة يقوم

وهي مجالات تضاف إلى مجالات للتعاون ناشئة بين البلدين مثل مكافحة الإرهاب الدولي، حيث شدد الكرملين الروسي في بيان له على أن الكثير من الدول تعاني من الإرهاب الدولي بما في ذلك روسيا والسعودية. ينظر: إعداد.س.فجري، زيارة ولي العهد السعودي إلى روسيا..حسابات الإقتصاد والسياسة، في18 apr 2005، على الانترنت.

[1] مالك ابن الريب التميمي، التحولات في الإستراتيجية السعودية وعيون أمريكا، موضوع نشر عام ٢٠٠٢، على موقع:

http://www.wasatyah.com/vb/showthread.php?s=&threadid=11997

[2] الحفاوة الكبيرة وحرارة الإستقبال اللتان قوبل بهما الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في اليوم الأول من زيارة الأمير عبد الله التاريخية لروسيا الإتحادية جاءت كما لو انها استباق لما كان يتوقعه المراقبون من تطابق بين الرياض وموسكو في وجهات النظر بخصوص المواضيع المطروحة للنقاش. ينظر: خالد المالك، العلاقات السعودية الروسية، صحيفة الجزيرة، العدد (١١٢٩٧)، في (٢٠٠٣/٩/٣)، ومنشور على موقع:

http://www.suhuf.net.sa/2003jaz/sep/3/lp2.htm

بها مسؤول سعودي على هذا المستوى من التمثيل منذ عام ١٩٢٦"[1].

ولكن واشنطن التي كانت تراقب تفاصيل هذه الزيارة قلّلت من أهميتها، حيث بدّد مسؤول أمريكي تحدث إلى "إيلاف" آمال أوساط روسية في نشوء تحالف سعودي - روسي جديد على ضوء الزيارة التاريخية للأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي (آنذاك). وقال المسؤول إنه على الرغم من حاجة البلدين في هذه الظروف إلى بعضهما البعض إلا أن أكثر المتفائلين من الطرفين يعلمون عمق علاقات واشنطن والرياض وحاجتهما إلى بعض، ويعلمون أن موسكو لا تملك تعكير المزاج الأمريكي. أما الرسالة التي بعثت للبلدين فقد أتت من القاهرة حينما أفتى شيخ الأزهر برفض إنضمام موسكو إلى منظمة المؤتمر الإسلامي"[2].

فضلاً عن ذلك، فقد نشرت جريدة الشرق الأوسط في ٢٤/١٠/٢٠٠٢ أربعة مواضيع ثقيلة وذات مغزى واضح وقد دونت كل ذلك خلف الإحتفال بمرور سبعين عام على أول إتصال روسي سعودي علماً انه قد مرّ اليوبيل البرونزي والفضي وماتحرك أحد ليتذكر الإتصال. وإنّ تبويب عناوين هذه المواضيع هو (ندوة العلاقات الروسية السعودية في موسكو، التأثير الثقافي المتبادل بين روسيا وبلاد الحرمين خلال القرن الماضي، بيروستريكا العلاقات السعودية الروسيه والأخير طرح تركي الفيصل في الندوة المذكورة) وإن هذا التبويب له معنى ومغزى إذ ان جريدة الشرق الأوسط ذات توجيه وتوجه سعودي[3]. بمعنى إن السعودية تقوم بتنشيط علاقاتها مع روسيا عندما تضغط عليها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مستمرة.

على أي حال، إن العلاقات بين السعودية وروسيا تستعد لتدشين مرحلة تأريخية في تطورها منتقلة من مرحلة الجفاء التأريخي الى الصداقة في إطار إعادة إصطفاف جذرية في تحالفاتهما الإقليمية والدولية فرضتها أحداث ١١ سبتمبر بالنسبة للاول، والإطاحة بالنظام السابق بالنسبة للثاني، فيما يبدو التعاون

---

[1] خبر نشر بتأريخ: (٣/٩/٢٠٠٣)، بعنوان: موافقة على التعاون لمكافحة الإرهاب بين روسيا والسعودية، على موقع:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/contact_us/default.htm

[2] إعداد.س.فجري، زيارة ولي العهد السعودي إلى روسيا..حسابات الإقتصاد والسياسة، م. س. ذ.

[3] مالك ابن الريب التميمي، التحولات في الإستراتيجية السعودية وعيون أمريكا، م. س. ذ.

الإقتصادي لا سيما النفطي وحده البوابة الممكنة أمام البلدين بإتجاه النجاح في ذلك[١]

ولعل أهم هذه التغيرات هي تلك التي طرأت على العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر وتزايد الضغوط على الرياض، والتطورات الحالية التي عرفها عراق ما بعد إسقاط النظام السابق. ورصد المراقبون أن معوقات تطور العلاقة بين الرياض وموسكو في السابق، والتي ارتبطت أساسا بالأسباب الدينية والإيديولوجية وكذلك الإنتقادات الروسية للسعودية بسبب ما تعتبره موسكو تساهلاً من جانب الرياض في الدعم المادي الذي توفره منظمات خيرية مسلمة للإنفصاليين الشيشان. قد عرفت بعض التراجع نجم بالأساس عن تفكك الإتحاد السوفياتي والتحول الذي وقع داخل روسيا وتداعيات أحداث ١١ سبتمبر وإسقاط النظام العراقي. وبرزت، مع تراجع معوقات العلاقة بين البلدين، رهانات لكل من الرياض وموسكو تقوم على حرص الجانب السعودي على تجاوز سياسة الحذر التي ظلت تنتهجها الرياض إزاء النظام الشيوعي القائم في الإتحاد السوفياتي سابقاً وفي روسيا فيما بعد، وعلى السعي لتجنب تداعيات التوتر الذي عرفته العلاقة مع واشنطن وإتهام أوساط سعودية بدعم منظمة القاعدة. من جهتها سعت الحكومة الروسية، وهي التي إتخذت موقفاً قريباً من موقف السعودية من الحرب على العراق، إلى البحث عن حلفاء داخل المجال العربي، كالسعودية، خصوصاً وأن موسكو تسعى حالياً إلى الإنضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ولو بصفة مراقب[٢]

---

[١] حسين الهنداوي، م. س. ذ.

[٢] إعداد س.فجري، زيارة ولي العهد السعودي إلى روسيا..حسابات الاقتصاد والسياسة، م. س. ذ. ومن جهته أشار بوتين إلى وجود مسائل كثيرة تربط بين روسيا والسعودية تتعلق بمصالح مشتركة بين البلدين. وفي تصريح أدلى به الأمير سعود الفيصل (وزير الخارجية السعودي) للصحافة في المغرب، قال: "إن التوازن العالمي حصل فيه خلل منذ تفكك الاتحاد السوفياتي ولكن روسيا تظل دولة مهمة في العلاقات الدولية، وسيكون دورها في المستقبل مؤثرا في الساحة الدولية. وحذر وزير الخارجية السعودي من إهمال الدول العربية لعلاقاتها مع روسيا تلك العلاقات التي كانت دائما طيبة، حتى ان لم يحصل التوازن المطلوب". من جانبه قال وزير الخارجية الروسي "إيغور إيفانوف" لدى استقبال نظيره السعودي الأمير سعود الفيصل أن موسكو والرياض تريدان التعاون بشكل وثيق لمكافحة التهديدات التي تواجهها الأسرة الدولية ولا سيما الإرهاب. وشدد إيفانوف، في تصريح نقلته وكالة الصحافة الفرنسية، على أن المجتمع الدولي يواجه تهديدات عالمية مثل الإرهاب وعلينا التعاون

وتتعزز أهمية هذا التقارب بين السعودية وروسيا بكون العلاقات الإقتصادية بينهما ظلت ضعيفة جداً رغم إنهيار الإتحاد السوفييتي السابق، ومعه إنتهاء النظام الشيوعي والحرب الباردة وغيرها من الأسباب، التي كانت تمنع الرياض من التعاون الواسع مع موسكو، حيث لم يتجاوز حجم التبادل التجاري بينهما ١٣٠ مليون دولار، فيما حرمت روسيا من أي حصة في الإستثمارات السعودية الضخمة في الخارج، إذ لم تتجاوز مبلغ ثلاثة ملايين دولار قيمة المشروعات المشتركة بين البلدين اللذين يتمتعان بنفوذ خاص في عموم منطقة الشرق الأوسط، وبثقل كبير في السوق النفطية الدولية[١].

أما إحتمالات التعاون العسكري بينهما معدومة كليا حتي في أعقاب إنتقال القوات الأمريكية التي كانت موجودة في السعودية إلى قطر. من هنا فإن البلدان محكوم عليهما، موضوعياً، بضرورة التنسيق لا التنافس نتيجة للدور الكبير والحساس الذي يلعبه النفط في إقتصاد كل من البلدين من ناحية، وكذلك لموقعهما المتميز في السوق النفطية العالمية من ناحية أخرى[٢].

وعلى الرغم من ذلك فإن السعودية تدرك أن روسيا لاتنفع حليفاً إقتصادياً ولا سياسياً حيث هي منهكة إقتصادياً ولا رجاء مثلاً بمشاركتها إقتصادياً ولا سياسياً فهي ترهن قرارها السياسي لصالح الدول الصناعية السبع الكبرى، ولاتصلح روسيا إلا مصدر للسلاح وتقنياته. ويمكن القول إن السياسة السعودية الأمريكية لاتكتفي بالحماية وتوفير الأغطية بل تتجاوزها إلى التميز بالعلاقات المتشعبة التي لايمكن إحلال حليف آخر بدلاً عنها في فترة وجيزة. فتحول التحالف سينجم عنه تغيرات هائلة لايمكن إستيعابها بدون أن تتهيء لها الحكومة السعودية بتغييرات سياسية داخلية تضمن قبول الشعب لتبعات هذا التغيير[٣].

وطالما ان تمتين العلاقات السعودية الروسية لن يكون على حساب العلاقات السعودية - الأمريكية وطالما ان تحقيق ذلك يشترط تحقيق إنجازين صارت اليوم ضرورة بالنسبة للإتجاهين الروسي والأمريكي، فالروسي يحمل ملفات لابدّ من

بشكل وثيق لحل هذه المشاكل مشيرا إلى الدور الريادي الذي تضطلع به السعودية في العالم العربي ولاسيما في إطار حل أزمات مثل مشكلة الشرق الأوسط والعراق. نقلا عن: المصدر نفسه.

[١] حسين الهنداوي، م. س. ذ.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] مالك ابن الريب التميمي، التحولات في الإستراتيجية السعودية وعيون امريكا، م. س. ذ.

تنظيفها أولا والجانب الأمريكي يحمل ملفات إصلاح لابدّ من البدء بتنفيذها أولاً لذا فإن المسار المنطقي بالنسبة للإستراتيجية السعودية ستعتمد علي كلا الجانبين من خلال الوفاء بمستلزمات العلاقة مع روسيا والتي تتطلب موقفاً صريحاً من بعض الحركات التي تغطي نزعتها الإستقلالية بالإسلام مثال الشيشان وهذا باب إن انفتح فلابد من النظر الى الهند ومشكلة كشمير مايعني الدخول الى الطريق السليم في العلاقات الخارجية مع الدول الاخرى والموضوع في هذا طويل ومتشعب لكنه في المحصلة النهائية خط إستراتيجي سليم مطلوب منذ زمن طويل ولكن الرجوع عن الخطأ أفضل من التمادي فيه ومن ناحية الولايات المتحدة الأمريكية فلابد من الوفاء بفاتورة الإصلاحات المطلوبة في السياسة الداخلية وأُولى هذه المستلزمات تفعيل المشاركة الشعبية وإنشاء المؤسسات اللازمة لهذا الغرض مع توجية المجتمع نحو الليبرالية القابلة للإتصال مع العالم الآخر واعتبار العولمة هي الطريق الصحيح ولا مانع من إحتفاظ كل مجتمع بثوابته على أن لا تتطاول على الآخرين أو تعاديهم[١].

غير أن التقارب السعودي الروسي لن يعني في أي حال من الأحوال إعادة ترتيب العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية: فإتجاه الرياض إلى تدعيم علاقتها مع موسكو لن يكون على حساب علاقتها مع واشنطن، فهي علاقة، كما يشير إلى ذلك الكثير، تبقى أساسية وبخاصة أن الطرف الآخر فيها هو القطب الأوحد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ولكن الواضح أن هذه العلاقة لن تعود إلى ما كانت عليه قبل أحداث سبتمبر على الأقل خلال المستويين القريب والمتوسط، وهو الأمر الذي يدفع بالسعودية الى تدعيم العلاقات مع قوى دولية أخرى مهمّة[٢]

والخلاصة هي أن السعودية تمارس خطأ إستراتيجي بالتحول السريع لتتحالف مع روسيا التي لم تقف حتى الآن على أرجلها[٣]

من خلال ما سبق يمكن القول ان العلاقة الأمريكية - السعودية تمتلك من المقومات ما تؤهلها لإستمرار علاقتها مع السعودية، ولأن روسيا لاتمتلك

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] إعداد.س.فجري، زيارة ولي العهد السعودي إلى روسيا..حسابات الاقتصاد والسياسة، م. س. ذ.

[٣] مالك ابن الريب التميمي، التحولات في الاستراتيجية السعودية وعيون امريكا، م. س. ذ.

مقومات مقابلة لما تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب خلفيته الأيديولوجية، أو ضعفها السياسي حيال الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وعدم عمق وتشابك العلاقة الروسية السعودية، لكل ذلك لايمكن لروسيا أن تشكل بديل الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية كحليف إستراتيجي، رغم إنتعاش العلاقة السعودية الروسية وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر.

٢-٥-٤ اليابان

بداية يمكن القول إنّ اليابان تتجه الى أن تكون قوّة بارزة في الشؤون العالمية، والتحالف الأمريكي الياباني غالباً يوصف كأهم علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الثنائية. فاليابان تملك بشكل مقومات دور قوّة سياسية من الدرجة الأولى كواحدة من القوى الإقتصادية الأولى في العالم[١].

ويقول الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون": "تلوح اليابان لنا الصديق والخصم الأعظم في آسيا". ويشير الى أنه "ثمة أصرة قوية تربط الإقتصادين الأمريكي – الياباني بشدة، إذ لايمكن أن يستمر إزدهار اليابان الإقتصادي دون السوق الأمريكي"[٢].

ورغم عدم بروز تحدّ ياباني يستهدف الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل المنظور من الناحيتين السياسية والعسكرية، فإنّ الأمر يختلف من الناحية الإقتصادية، حيث إنها تشكّل أكبر خطر على المصالح الأمريكية، ووفق بعض التقديرات فإنه لو نما الإقتصاد الياباني بنفس القوّة الحالية فبحلول عام ٢٠٢٠ قد يتخطّى الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح أكبر إقتصاد في العالم، وفي ضوء قفزات اليابان في ميدان التكنولوجيا المتطورة قد لايغدو صعباً ترجمة قدراتها الإقتصادية الى قوّة عسكرية في زمن قصير[٣]

---

(١) زبيغنييف بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى...، م. س. ذ، ص٥٤.

(٢) ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، ط١ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ص١٠٥-١٠٦.

(٣) د.ثامر كامل محمد، العلاقات الأمريكية - اليابانية من التوافق الى الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية، المجلد الثاني، العددان الثالث والرابع، شتاء ٢٠٠٤، ص٦٧. وتعدّ اليابان حالياً أكبر منافس أجنبي للولايات المتحدة في المجال الإقتصادي، وقد جعلت قدرة الصناعات اليابانية على المنافسة الكثيرين يشكّون في السنوات الأخيرة في إمكانية

وفيما يتصل بالولايات المتحدة الأمريكية، خططت اليابان لتدعيم قاعدة سياستها الخارجية[1]، وإضفاء الشرعية على توسيع دورها العسكرى، من خلال خطوات ثلاث: إطلاق الإعلان المشترك اليابانى - الأمريكى حول التحالف الأمنى للقرن الحادى والعشرين، الإعلان عن الخطوط الإرشادية الجديدة للتعاون الدفاعى بين الدولتين، فضلاً عن إعادة النظر فى التشريعات المحلية ذات الصلة[2].

وتستهدف الإستراتيجية اليابانية لعبور القرن تعزيز مكانتها كثانى أكبر إقتصاد فى العالم، والتمكن من تبوؤ موقع بين القوى السياسة الكبرى، والتأكيد على تصميم طوكيو على أداء دور إستراتيجى فى الساحة الدولية. ومع ذلك وبفعل القيود التى تسببت فيها عناصر محلية مختلفة، فإن إعادة التكيف للبنية الداخلية التى إتبعتها القيادة اليابانية لم تتمكن من إظهار فعاليتها فى المستقبل القريب الى جانب زيادة إحتمال تأجيل تنفيذ إستراتيجية عبور القرن[3]

وبالنسبة للعلاقات السعودية - اليابانية، فقد بدأت الإتصالات الرسمية بين هاتين الدولتين عام ١٩٣٨، عندما قام المبعوث السعودي لدى إنجلترا حافظ وهبه بزيارة اليابان لحضور إفتتاح مسجد طوكيو. وقد زار المبعوث الياباني لدى مصر ماسايوكي يوكوياما السعودية عام ١٩٣٩ لأول مرة كمسئول ياباني والتقى بالملك عبد العزيز في الرياض. وبعد ذلك، وفي عام ١٩٥٣ فقد أرسل أول وفد إقتصادي ياباني للسعودية وأقيمت العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين عام ١٩٥٥ و من العلامات المميّزة للعلاقات الثنائية هو منح السعودية حق إمتياز التنقيب عن البترول لشركة يابانية هي شركة الزيت العربية والإستخراج

إستمرار التفوّق الأمريكي الذي كان منيعاً من قبل في أي قطاع ولاسيّما في قطاع التكنولوجيا المتطوّرة. المصدر نفسه، ص ص٦٥-٦٦.

[1] قراءات إستراتيجية، الإتجاه الياباني لعبور القرن، نشر في ١ إبريل ٢٠٠٥ على موقع:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ77.HTM

[2] وفيما يتعلق بتخطيط السياسة الخارجية اليابانية، سوف تقوم اليابان بما يلي:
أ- التأكيد على رسم إطارات محددة للعلاقات مع القوى الكبرى.
ب- تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة والوصول بها لأن تكون حجر الزاوية استراتيجياً.
جـ - توسيع فضاء التحرك الدولى وترفيع المكانة العالمية بإضفاء الاستقرار على العلاقات مع الصين وتحسين العلاقات مع روسيا. المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

النـاجح للـبترول. فيمـا بعـد، تمّ توقيـع إتفاقيـة الإمتيـاز في ديسـمبر ١٩٥٧ وتمّ إكتشاف تجريبـي للبترول في يناير عام ١٩٦٠[١]

وبالنسبة للتطورات الحديثة، قام رئيس وزراء اليابان ريوتارو هاشيموتو والملك فهد بصياغة "الشراكة الشاملة نحو القرن الحـادي والعشـرين" عنـدما زار الأول السعودية عام ١٩٩٧ وزار ولي العهد السعودي (آنذاك) الأمير عبد الله بن عبد العزيز اليابان عام ١٩٩٨ ووقع "أجندة التعاون السعودي اليابـاني" مـع رئـيس الوزراء كييزو اوبوتشي. كما زار وزير الخارجية الياباني يوهي كونو السعودية عام ٢٠٠١ وأعلن مبادراته في ثلاثة مجالات: تشجيع الحوار بين الحضـارات مـع العـالم الإسلامي وتطوير مصادر المياه والحوار السياسي الواسع المتعدد[٢].

ويلاحظ أن دور اليابان إزداد فى عمليات حفظ السلام، خلال السنوات الخمس الماضية، وتوسعت الأنشطة العسكرية للأمم المتحـدة، وإن كـان وضـعية اليابـان لم تتغير بفعل الإخفاق فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن وإستمرار الأزمة الإقتصادية، وكذلك بسبب دخول اليورو حيز التطبيق وقوّة الإقتصاد الأمريكـى. ومنذ حصول اليابان علـى مقعـد غـير دائـم فـى مجلس الأمـن فـى عـام ١٩٩٦، حاولت اليابان دفع إصلاح الأمم المتحدة قدماً والمشـاركة فـى تسـوية الصـراعات الاقليمية، ولكن بمكاسب محدودة. ذلك أن الوضع السياسى غير المستقر والإقتصاد الضعيف يهز أعمدة الدبلوماسية اليابانية ولا يوفر فرصة لإطـلاق ذلـك الشـعار العزيز اليابان يمكن أن تقول لا[٣].

وتشهد العلاقات التجارية السعودية اليابانية تطوراً مطرداً على مستوى تنوع الأنشطة وإتساع نطاق حجم الإستثمارات والإفادة من التسارع الكيفي للإقتصـاد الدولي ومواكبته في إطار التحديات الـتي تطرحهـا العولمـة في ظـل إزديـاد حـدة المنافسـة التجاريـة الدوليـة، وتحريـر المزيـد مـن الإقتصـادات حيـث بلـغ إجمـالي الإستثمارات السعودية اليابانية المرخصة من قبل الهيئة العامة للإستثمار حتـى ٢٠٠٤ (١١٢٢٨) مليون ريال، وتأتي زيوت النفط الخام وغازات النفط والبولي ايثيلين وزيوت المحركات على رأس صادرات السعودية لليابـان وتسـتورد منهـا

---

[١] موقع سفارة اليابان، العلاقات اليابانية السعودية/ تاريخ العلاقات اليابانية السعودية، على العنوان: http//:www.ksa.emb-japan.go.jp/sa/history.html

[٢] المصدر نفسه.

[٣] قراءات إستراتيجية، الإتجاه الياباني لعبور القرن، م. س. ذ.

السيارات الصغيرة والشاحنات والإطارات وقطع الغيار، فيما بلغ حجم التبادل التجاري حتى عام ٢٠٠٣ (٦٣٦٤٥) مليون ريال. وبلغت صادرات السعودية لليابان حتى ٢٠٠٤ (٤٩٣٢٦) مليون ريال والواردات (١٤٣١٩) مليون ريال مع ميل كبير في الميزان التجاري لصالح السعودية يصل إلى (٣٥٠٠٧) مليون ريال. علماً أن اليابان هي الشريك التجاري الثاني للمملكة بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1]

وقد أعلنت شركة (شوا شل سيكيو كي. كي) اليابانية حزيران ٢٠٠٤ أن شركة الزيت السعودية (ارامكو) ستشتري ١٥ بالمائة من أسهمها، مّما يجعلها أول شركة شرق أوسطية تمتلك حصة في شركة تكرير نفط يابانية. وذكرت الشركة في بيان صحافي أن أكبر شركاتها المساهمة، وهي شركة (رويال دوتش شل غروب) العملاقة، ستبيع ٩٫٩٦ بالمائة من حصتها إلى شركة (ارامكو) مّما يخفض حصتها إلى ٤٠٫٠٤ بالمائة من الحصة الحالية البالغة ٥٠ بالمائة. وأن (ارامكو) وافقت مبدئيا على شراء نسبة ٤٫٩٩ بالمائة أخرى في شركة (شوا شل) من (رويال دوتش) بنهاية عام ٢٠٠٥[2]

على الرغم من هذا التقارب السعودي - الياباني على الصعيد الإقتصادي، إلاّ أن ذلك لا يعرقل مسار السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية.

من خلال كل ما تم تحليله من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية يتسنى لنا القول إن هذه السياسة تتحكم بها عدّة متغيرات على عدة صعد منها: المتغيرات الداخلية (الأمريكية والسعودية) والإقليمية والدولية. وذلك بغض النظر عن تفاوت حجم تأثير كل متغير عن الآخرين أو سلبيتها وإيجابيتها.

إن هذه المتغيرات تشكل بدورها المدخلات أو الأسباب التي تخرج بالسياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية. مّا يعني إن هذه السياسة تحيط بها مجموعة من القيود التي تحدد مسارها، إلا أنه لايمكن أن ننسى ان الأهداف والمصالح الأمريكية العليا هي التي تتحكم في النهاية في تحجيم تأثير متغير أو تضخيمه بالإتجاه السلبي أو الإيجابي بالشكل الذي يحقق تلك المصالح والأهداف.

---

[1] خبر نشر في ٢٣/٢/٢٠٠٥ على موقع:
http://www.hail-chamber.org.sa/index.php?topic=ChamberNews

[2] خبر نشر بتأريخ: ٦/٧/٢٠٠٤، بعنوان (السعودية تشتري حصة في أكبر شركة تكرير نفط يابانية)، على موقع: http://arabic.cnn.com/2004/business/7/6/saudi.japan/

٣- احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها

توطئة

تشكّل أحداث ١١/سبتمبر/٢٠٠١، المتغيّر المستقل في هذه الدراسة، حيث أفضت الى منعطف تأريخي في السياسة الخارجية الأمريكية. وهذا يعني إن السياسة الخارجية الأمريكية تشكّل المتغيّر التابع في رسالتنا هذه. لذا نرى جدوى التركيز على هذه الأحداث بشيء من التفصيل، بدءاً بأسبابها والتطورات المؤدية إليها، مروراً بالتفسيرات المحتملة لها، وإنتهاءاً بتداعياتها، الداخلية منها والدولية.

وتأسيساً على ذلك توخّينا تخصيص هذا الجزء من الدراسة لتحليل هذه الأحداث وماتبعتها من التداعيات بشكل عام، تمهيداً لإستقراء تأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية في الجزء الأخير من الدراسة.

٣-١ في أحداث ١١/ سبتمبر/ ٢٠٠١

إن الأزمة التي أثارتها أحداث ١١/ سبتمبر/٢٠٠١، كانت أزمة عالمية وشاملة. فهي عالمية لأنها أقحمت بلداناً مختلفة عديدة في النزاع، وعلى رأسها، بطبيعة الحال، الولايات المتحدة الأمريكية ومناطق من العالم الإسلامي. وهي شاملة لأنّها إنطوت على تأثير، أكثر من أي أزمة عالمية عرفت حتى الآن، في مستويات متعددة من الحياة، سياسية وإقتصادية وثقافية ونفسية[1]

عدا ذلك، كان ما حدث في ١١/ سبتمبر/٢٠٠١، تأريخياً، لأنه كان حدثاً فاصلاً في طريقة التعبير عن الإستراتيجيات والسياسيات الأمريكية، وخلف حجماً من مشاعر الخوف والغضب والرغبة في الإنتقام بشكل يفوق كل التصورات وقد أدّى هذا الى ردود أفعال عديدة[2].

فضلاً عن ذلك، كانت هذه الأحداث غير عادية وغير مسبوقة، سواء على صعيد حجمها ودلالاتها والغموض المحيط بها، أو على صعيد أصدائها وانعكاساتها وتأثيراتها. فقد شبّهها البعض بالضربة اليابانية المباغتة للأسطول الأمريكي في "بيريل هاربر" في ١٩٤١، والتي إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية على إثرها القرار بدخول الحرب العالمية الثانية وإستخدام القنبلة النووية ضدّ اليابان عام ١٩٤٥. وطالب البعض بردّ مضاهي للردّ الأمريكي في بيرل هاربُر. واعتبرت الإدارة الحدث بمنزلة إعلان حرب، وأعلنت بدء الحرب الأولى في القرن الجديد ضد الإرهاب. لقد هزّت تلك العمليات الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بعنف، وفرضت أجندة جديدة على الجميع[3]

ومنذ الساعات الأولى من هذه الأحداث، بدأت الآلة الإعلامية رسم خط فاصل بين عصرين: ما قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما بعده. ولا شيء بعد ١١ سبتمبر يبقى كما كان قبله، لا في الولايات المتحدة الأمريكية ولا في العالم. وحين إندفعت موجة المتغيرات بدأت الحسابات كأنها تجاوزت حدود العقل وحتى الخيال،

---

[1] فريد هاليداي، ساعتان هزتا العالم ١١أيلول /سبتمبر٢٠٠١: الأسباب والنتائج، ط٢(بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص١٩.

[2] عبدالله نقرش وعبد الله حميد الدين، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشرمن أيلول/ سبتمبر: وجهة نظر، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٨٦، ٢٠٠٢)، ص٧.

[3] محمد حسين الشعالي وآخرون، ندوة: مقدمات وتداعيات الهجوم على أمريكا، وحدة الدارسات - دار الخليج، على موقع: http://www.alkhaleejac/study-center/political-confrences/nadwa-11.html

ولم تعد المفارقات والمتناقضات مستغربة. فالذين رأوا في إنهيار جدار برلين "نهاية التاريخ" وجدوا أنفسهم في مواجهة الذين تصوّروا إن ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بداية تاريخ، ولم يكن ذلك صواباً في الحالين. فلا التأريخ ينتهي ولو بسقوط دولة عظمى هي الإتحاد السوفيتي، ولا التأريخ يبدأ، ولو بحدث أشدّ وقعاً من تدمير لرموز السيطرة المالية والإقتصادية ورمز للسيطرة العسكرية على أرض القوّة العظمى الوحيدة الباقية على قمّة العالم[1]

ومن المؤكد ان هذه الأحداث سُجّلت ضمن أبرز أحداث القرن الحادي والعشرين. وهذا لا يرجع الى أعداد الضحايا وحجم الخسائر المادية فحسب، ولكن يرتبط أيضا بالدلالات العميقة التي مثّلتها هذه الأحداث بالنسبة لدولة تعتبر القوّة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أصابت هيبتها، وذلك بإستهداف أهم عنصرين تستند اليهما، وهما: القدرة العسكرية والقدرة الإقتصادية والمالية، فضلاً عن التداعيات والتحولات التي ترتبت على الأحداث المعنية، ليس على الصعيد الأمريكي فحسب، ولكن على الصعيد العالمي أيضاً، وبخاصة في ظلّ إنطلاق ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية بـ "الحرب ضد الإرهاب"[2]

هذه الحرب الذي أكد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إنها تختلف عن أي حرب خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في التأريخ، وقال بأن "هذه الحرب الجديدة تمتدّ على جبهات متعددة وعلى فترات طويلة من الزمن"[3]

إذاً فإن تأريخ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، يعدّ محطة من محطات التأريخ الأكثر أهمية، حيث جاءت هذه الأحداث بجملة من المتغيرات والتطورات على جميع الصُعُد وفي كافة المجالات السياسية، الإقتصادية، العسكرية، والثقافية، فضلاً

---

[1] رفيق خوري، المتغيرات السياسية وسبل المواجهة، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٨، ٢٠٠٢)، ص٩٩.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، تحليل ردود الأفعال العربية تجاه أحداث أيلول/ سبتمبر وتداعياتها، في كتاب: بهجت قرني وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، تحرير: أحمد يوسف أحمد و ممدوح حمزة، ط١(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٢٨٩.

[3] نقلاً عن: د. عبد الغفور كريم علي، الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي مبدأ بوش.... إستباق الإرهاب بالإرهاب، (بغداد، بلا، ٢٠٠٤)، ص٣٣.

عن أنها أدّت الى سيل غفير من التداعيات، سواء على الصعيد الأمريكي، أو على الصعيد الدولي.

من هنا سنعمد الى تحليل هذه الأحداث في عدّة فقرات في محاولة للأجابة عن الأسئلة الآتية:

* ما هي التطورات التي أدت الى أحداث ١١/ سبتمبر/٢٠٠١ ؟
* ما هي خصوصيات هذه الأحداث ومدلولاتها ؟
* ما هي التفسيرات المحتملة لها ؟

٣-١-١ التطورات التي أدت الى أحداث ١١/ سبتمبر/ ٢٠٠١

من أجل تحديد إتجاهات العالم بعد أحداث ١١/ سبتمبر/٢٠٠١، يجب أن نضع هذه الحوادث في سياق ما سبقها من تطورات عملاقة في النظام الدولي خلال السنين الأخيرة. فأحداث ١١ سبتمبر لم تظهر في الفراغ، بل هي إنعكاس لأحداث سابقة ضخمة، منها المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، ومنها حرب الخليج الثانية، وهذه الأخيرة نتيجة لذيول الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨). ولنتذكّر هنا الجهود الأمريكية الكبيرة لإستنفار وإستغلال المشاعر الدينية عالمياً ضدّ الأنظمة الشيوعية وكذلك الأنظمة الإشتراكية الطابع[١]، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية للإسلاميين عقب تدمير السوفيات للمجتمع الأفغاني، وهو الدعم الذي حفزهم عليه ردّ الفعل الإسلامي المتجاوز لحدود القوميات على الإجتياح السوفياتي، الذين نبذوها لاحقاً بسبب دعمها لإسرائيل، وحمايتها للأنظمة غير الشعبية في المنطقة، وفوق ذلك كله، تدنيسها أقدس أراضي الإسلام بوجودها العسكري فيها - على حد تعبير "بريجنسكي"-[٢].

من هنا لا يخطئ من يرى أن سبب أحداث سبتمبر هو سياسي بالأساس، موجّه ضد السياسات الأمريكية الخارجية، سواء أكان الفاعل من الداخل الأمريكي أو من الخارج، وليس ضد الشعب الأمريكي نفسه. وذلك نظراً للرمزية

---

[١] جورج قرم، عالم القطب الواحد وإتجاهاته، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٨، ٢٠٠٢، ص ٩٢، وكذلك منشور في كتاب: أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص١١.

[٢] زبيغنيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، م. س. ذ، ص٥٩.

الشـديدة في الأهـداف المضـروبة: مركـز التجـارة العـالمي، البنتـاغون، والبيـت الأبيض[١].

وفي هذا السياق يـرى "نعـوم تشومسـكي" بـأن هجمـات ١١ سـبتمبر كانـت نتيجة للسياسة الأمريكية بالمعنى غير المباشر[٢]. وهذه الحقيقة أكّدها "زبيغنيـو بريجنسكي" في كتابه الأخير "الإختيار" بقوله: "لا مفرّ من الحقيقة التأريخية بـأنّ التدخل الأمريكي في الشـرق الأوسـط هـو السّـبب الـرئيس لإتجـاه الإرهـاب نحـو أمريكا"[٣]

وقـد ظهـر في هـذا السـياق رأي مفـاده: إن مـا حـدث في الولايـات المتحـدة الأمريكية هو نتاج لأفعالها عبر التأريخ المعاصر وتفرّدها بـالقرار العـالمي، ومـا دويّ إنهيار مركز التجارة العالمي في نيويـورك إلاّ رجـع أصـداء قنابـل هيروشـيما وناكـازاكي وأصـوات المحترقـين بقنابـل النابـالم في فيتنـام وغيرهـا مـن المآسـي، إنحشرت في فقاعة صوتية سمع تردادها في أقطار الأرض[٤].

ومن جانب آخر يمكن القول إن الذين دعمتهم الولايات المتحدة الأمريكية مـن الإسلاميين دعماً مباشراً، في إطار صراعها مـع الإتحـاد السـوفيتي أثنـاء الحـرب الباردة، أصبحوا أعداء لها عقب إنتهاء هذه الحرب وحدوث الحرب الخلـيج الثانيـة وحشود القوات الأمريكية في بلاد الحرمين، ممّا سبّب إزدياد الإستياء الشعبـي في العالم الإسلامي من هذه الحشود، وأكثر من ذلك، شكّلت فكرة "أُخرجوا المشركين مـن جزيـرة العـرب"[٥] إسـتراتيجية أساسـية لــ"أسـامة بـن لادن" وأتباعـه، ومعاداتهم الولايات المتحدة الأمريكية علـى هـذا الأسـاس، ممّـا أدّى مـن ثـمّ الى

---

[١] د.عصـام العريـان، ومـاذا بعـد الرعـب؟، في كتـاب: د. أحمـد عبـدألله وآخـرون، قارعـة سـبتمبر، ط١ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،٢٠٠٢)، ص١٣٦.

[٢] نعوم تشومسكي، الصدمة.. الحادي من أيلول، تعريب: سعيد الجعفـر، ط١ (دمشـق، القـاهرة، دار الكتاب العربي،٢٠٠٢)، ص٧٢.

[٣] زبيغنيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، م. س. ذ، ص٤٢.

[٤] نيل غرانت، أسرار الحروب: (حروب قرن كامل وأولى حـروب القـرن الواحـد والعشـرين)، تعريـب: اياد ملحم، ط١ (بيروت: دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٣)، ص٢٩٨.

[٥] وهذه إشارة الى حديث نبويّ شـريف. فقـد روي عـن النبـي محمـد: "أخرجـوا المشـركين مـن جزيـرة العـرب". (صـحيح البخـاري – الجهـاد، البـاب ١٧٥، ١٧٦، ٣١/٤. وصـحيح مسـلم كتـاب الوصية.الحديث رقم ٢٠، ص١٢٥٨. ينظر للتفصيل حول هذا الحديث وآراء الفقهاء عليـه: د. عبـد الله بن إبراهيم بن علي الطريقي، الإستعانة بغـير المسـلمين في الفقـه الإسـلامي، ط٢ (الريـاض: مؤسسـة الرسالة، ١٤١٤هـ)، ص ص٤١٢-٤٢١.

تشكيل النواة الأولى لأحداث سبتمبر. وهذا يعني إن هذه الأحداث جاءت في إطار ردّ الفعل على السياسة الخارجية الأمريكية، التي تبنى على أساس مصالحها القومية الإستراتيجية، حيث تقوم بدعم أيّة دولة أو جماعة، بغض النظر عن طبيعتها، مادام يحقق ذلك مصالحها. أما إذا أصبحت هذه الدولة أو الجماعة تشكّل خطراً على مصالحها القومية، فتسارع الى تصنيفها ضمن قائمة الإرهابيين، وتجيء بمبررات معاداتها أو حتى إسقاطها، وتشرعن ذلك.

٣-١-٢ خصوصية الأحداث ودلالتها

بُعيد الساعة الثامنة صباح الثلاثاء ١١ سبتمبر بتوقيت شرق الولايات المتحدة الأمريكية إصطدمت طائرة ركاب أمريكية بأحد برجي مبنى التجارة العالمي في نيويورك. وللوهلة الأولى، ظن الجميع أنه حادث عارض أو خطأ غير مقصود، وفي الضربة التي تلت نفس الموقع، ثمّ ثالثة على مبنى البنتاغون في واشنطن، وضربة أخرى لم تتم، أثبتت الصور المتلاحقة أننا أمام مشهد لم يكن أحد يتوقع أن يراه واقعاً، إذ تحوّلت طائرات ركاب الى قنابل أو صواريخ من طراز مروع تقتحم بركابها أبراجاً شاهقة لتهدمها فوق رؤوس من فيها[١].

إن هذه الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية تفرّدت بجملة من الخصائص ميّزتها عن غيرها من الأحداث الهادفة التي شهدها العالم في تأريخه المعاصر سواء ما كان منها ذا طابع سياسي أو عسكري أو إقتصادي، بما في ذلك أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية. وتتمثل أبرز الجوانب التي تعكس خصوصية الأحداث المتمثلة في هجمات سبتمبر في الآتي[٢]:

أ ـ ان هذه الهجمات إستهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الأقوى في العالم والأكثر هيمنة على الإعلام والسياسة والإقتصاد، والأقدر على إستقطاب وتجييش الموقف الدولي بكل مؤسّساته، وتعبئة الرأي العام العالمي.

---

[١] د. أحمد محمد عبد الله، ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مشاهد الحدث وتداعياته: رؤية طبيب النفس، في كتاب قارعة سبتمبر، ط١ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،٢٠٠٢)، ص ١٦٨.

[٢] ينظر للتفصيل: محمود عبد الهادي، الهجوم على أمريكا: الخصائص والدلالات ومأزق الردّ وسيناريوهاته المحتملة، موقع الجزيرة، برنامج "قضايا وتحليلات" بتأريخ ١٩/٩/٢٠٠١). على عنوانه الالكتروني: http://www.aljazeera.net

ب ـ إنها المرّة الأولى في التأريخ التي تتكبّد فيها الولايات المتحدة الأمريكية هذا الحجم من الخسائر المادية والبشرية فوق أرضها، وعلى الهواء مباشرة[1] حيث إن الهجوم لم يأت من خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما من داخلها وعبر مطاراتها وأدواتها وأجهزتها المدنية المختلفة، ولا بدّ أن يكون قد إستغرق وقتاً طويلاً من الإعداد والتدريب داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

إذاً فإن الهجوم أصاب وبنجاح مواقع حيوية وإستراتيجية ضربت الولايات المتحدة في قلب مكانتها الدولية وهيبتها، مما يعني إنهيار القول بأنّ الأمن الأمريكي غير قابل للإختراق.

ج. إن المنفّذ ليس دولة ذات سيادة يمكن تحديدها ومعادية للولايات المتحدة بما يوفّر إمكانية شنّ حرب أو ضربات ثأرية ضدّها كما كان الحال بعد الضربة اليابانية حيث قصفت هيروشيما وناكازاكي بالقنابل النووية، وطوكيو بالقنابل الكروية الحارقة، الأمر الذي أدى الى مقتل مئات الألوف من المدنيين[2]

د. رغم فداحة الهجوم إلاّ أنه تمّ من قبل أفراد معدودين وبدون أسلحة، وإنّما لجأ المهاجمون الى توظيف وسائل مدنية بعيدة عن أي شبهات في تحقيق إصابات وخسائر لا تقدّر على تحقيقها بهذه الدقة الصواريخ الذكيّة الموجّهة.

هـ. إن الجهة المستهدفة من الهجوم إستفزّ وإستنفر جميع الدول بلا إستثناء للوقوف صفاً واحداً للرد على المسؤولين عنه ومواجهة آثاره وتداعياته، وبالأخص الدول التي تعاني من مشكلات سياسية داخلية، أو التي تتوقع أن يكون لهذا الهجوم إمتدادات أو إنعكاسات بشكل أو بآخر داخلها قد تجعل معرضة لهجمات مماثلة في المستقبل.

و. مثلت هذه الأحداث منعطفاً في تأريخ سياسة القوّة. فقد قام تسعة عشر شخص، بمصادر مالية زهيدة، بإغراق القوّة الأكبر والأكثر تقدّماً في العالم في حالة من الذعر نتج عنها أزمة سياسية عالمية[3].

ز. فضلاً عن كلّ ذلك، فقد جاءت هذه الأحداث دليلاً قوياً على تهاوي فرضية التفوّق التكنولوجي والمعلوماتي، فكما أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية

---

[1] د. أحمد محمد عبدالله، م. س. ذ، ص ١٧١.

[2] خالد الحروب، هجمات أمريكا: التداعيات الداخلية والخارجية، على موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FDA9603-8529-469A-ACOB-FC9FCD224436.htm

[3] زبيغنيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، م. س. ذ، ص٥٦.

تساهم في تدعيم ركائز الأمن القومي، فإنّها في الوقت نفسه قد وفّرت وسائل لإختراقه. ولقد أكد ذلك وولفويتز بالقول: "لقد كانت أحداث ١١ سبتمبر مثالاً صغيراً على أنّ القوّة العسكريّة الهائلة ليست فعّالة ضد التهديدات الموجودة". إذاً فإنّ قوّة الرّدع التي تستحوذ عليها الدول الكبرى كانت ومازالت عاجزة أمام عدوها الجديد[1].

إن هذه الخصائص التي تميزت بها هجمات ١١ سبتمبر، جعلت منها حداثاً فريداً من نوعه وذات طابع دولي، فضلاً عن ذلك فإنها أفرزت جملة من التداعيات وعلى مستويات وصُعُد مختلفة سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو على الصعيد الدولي، ولكن قبل الحديث عن التداعيات، يبرز سؤال: ما هي التفسيرات المحتملة لأحداث ١١ سبتمبر، وهذا ما نحاول الإجابة عليه في الفقرة التالية.

٣-١-٣ التفسيرات المحتملة لأحداث ١١ سبتمبر

هزّت الهجمات الإنتحارية على كل من نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مشاعر النّاس أجمعين. فالذين وقفوا في ذهول عاجزين عن فهم القوى الواقفة ورائها والدوافع الحقيقية لهذا الحدث الذي راح ضحيته قرابة الثلاثة آلاف قتيل من الأبرياء من مختلف الجنسيات والديانات والمعتقدات، وبلغت خسائره المادية مئات الآلاف من الوظائف ومئات المليارات من الدولارات، وخسائره المعنوية أضعاف أضعاف ذلك..!! وانقسم الناس حيال ذلك الحدث بطريقة تنفيذه، ودوافعه، ومبرراته الى إتجاهات ثلاثة على النحو الآتي[2]:-

---

[1] نقلاً عن: إسماعيل الشطي، تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول /سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٨٣، ٢٠٠٢)، ص٣٦.

[2] ينظر للتفصيل: د. زغلول النجار، أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١م: قراءة هادئة بنظرة موضوعية، في كتاب: د. أحمد عبد الله وآخرون، قارعة سبتمبر، م. س. ذ، ص ص١٨٥-١١٢. وكذلك ينظر: نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، في كتاب: بهجت قرني وآخرون، م. س. ذ، ص ص٢٢١-٢٢٣.

الإتجاه الأول

وهو الإتجاه الشائع الذي إعتمدته الإدارة الأمريكية مباشرة، يفيد أن عدداً من "الإرهابيين" الإسلاميين قاموا بتنفيذ تفجيرات واشنطن ونيويورك. وإتجهت الحكومة الأمريكية بأصابع الإتهام على الفور الى أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة في أفغانستان، وكان مثيراً للدهشة تجاهل الإدارة الأمريكية إحتجاج وزارة الخارجية السعودية لاحقاً على تضمين لائحة الإتهام عدداً من مواطنيها، منهم خمسة لم يكونوا على متن أي من الطائرات التي نفذت الهجمات، وسادس مقيم في تونس للتدريب على قيادة الطائرات المدنية التونسية بإتفاق مع الخطوط الجوية السعودية. لكن سرعان ما انتشر هذا التفسير.

الإتجاه الثاني

وهو أقل إنتشاراً يذهب الى أن أطرافاً غير عربية وغير إسلامية هي التي خططت للهجمات ونفّذتها، على أساس أن الدقة المتناهية التي أصابت بها الطائرات أهدافها تصعب نسبتها الى ثُلة من الإسلاميين يعيشون في أفغانستان، وإن إعتداءاتهم السابقة ظلت محدودة الهدف والنطاق والتقانة، وكان من بين من حملهم هذا الإتجاه مسؤلية ما حدث، الصهيونية العالمية، إنطلاقاً من رغبتها في إعادة تأجيج الحملة ضدّ الإسلام وتخريب العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية "الصديقة". وكذلك اليمين الأمريكي المتطرّف الذي نفّذ عملية مشابهة في "أوكلاهوما"[1] قبل أربع سنوات من تأريخ أحداث ١١ سبتمبر (١٩/٤/١٩٩٧)، أو أجهزة الإستخبارات الإسرائيلية (الموساد)، وسرت في هذا الخصوص شائعة - لم يلبث أن تم تكذيبها - أفادت أن ٤٠٠ موظف يهودي من العاملين في برجي مركز التجارة العالمي لم يذهبوا الى عملهم صباح يوم ١١ سبتمبر بعد أن تلقوا تحذيرات من مجهولين.

فقد كشفت صحيفة "هآرتز" اليومية الإسرائيلية – في عدد يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠٠١- عن شركة أوديغو Odigo الرائدة في مجال الرسائل الإلكترونية ما مفاده،

---

[1] أدّت هذه العملية الى تدمير المبنى الفدرالي موقعة ١٦٨ قتيلاً فضلاً عن مئات الجرحى، وكشفت المحكمة الفدرالية فاعل هذه العملية –الأمريكي وهو ثيمو ثي ماكفي- وتمّ إعدامه في ١١ حزيران/ يونيو (٢٠٠١). ينظر: نيل غرانت، م. س. ذ، ص٣٠٥.

إنها تلقت رسائل من مجهول تحذّر من الهجمات على نيويورك قبل ساعتين من حصولها، وأكد هذا الخبر مدير شركة ميشا مالكوفر للصحيفة. وعمّم الخبر فوراً على الموظفين اليهود الذين تغيّبوا عن وظائفهم ونجوا من الموت[1]

وهناك فريق آخر داخل هذا الإتجاه خلُص الى أن ضخامة العمل وتعدّد مساراته وتقارب توقيتاته، عوامل ترجح أن تنسيقاً ما قد تمّ بين عدة أطراف: منها اليمين الأمريكي، ومنها صرب البوسنة، ومنها معارضو العولمة والمتضررون منها، وربّما يكون منها بعض الإسلاميين سواء من تنظيم القاعدة وحركة طالبان أو من خارجهما. ولكن هذا الرأي الأخير يصعب تصوّره.

الإتجاه الثالث

بعد نحو خمسة أشهر من تأمل تسلسل الأحداث ومنطق تفسيرها، برز إتجاه يقول: إن الإدارة الأمريكية كانت متواطئة في الأحداث[2]، أو إنها في القليل علمت مسبقاً إنها ستقع ولم تتحرك لمنعها، ليكون ذلك هو كعب أخيل الذي يمكنها من صفّ العالم وراءها في إطار حملة دولية واسعة لتصفية الإرهاب والقضاء على "جيوب" المعارضة لنفوذها هنا وهناك.

ومن أبرز رواد هذا الإتجاه الكاتب الفرنسي "تيري ميسان" الذي اصدر كتابه الشهير (الخديعة المرعبة)، هذا الكتاب الذي راج رواجاً واسعاً في فرنسا، ثمّ في كل أنحاء أوروبا والعالم أجمع. ولا يثق ميسان في أن التفسير الرسمي لما حدث هو التفسير الصحيح. ولكن يرى بأن هذه الأحداث حصلت بناء على طلب من داخل جهاز الدولة الأمريكية. وكانت عبارة عن مسرحية دموية أخرجت لأهداف سياسية أمريكية داخلية وخارجية، وقد توصل الى هذه الحقائق مرتكزاً على

---

[1] المصدر نفسه، ص٣٠٥.

[2] حتى وصل الحد الى أن ينفق جيمي ولتر (مليونير أمريكي (٥٧) عاماً، والذي ورث ثروة والده المقدرة بـ ١١ مليون دولار) أكثر من ثلاثين ملايين دولار للترويج لنظرية مؤامرة مفادها أن هجمات سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية كانت "عملاً داخلياً"، كما عرض جائزة مالية لمن يثبت خطأ نظريته. والمليونير النشط، على قناعة كاملة بوجود تغطية حكومية على الأمر لدرجة جعلته يعرض جائزة قدرها مئة ألف دولار لأي طالب هندسة يمكنه أن يثبت أن برجي مركز التجارة العالمي إنهارا بالطريقة التي أعلنتها الحكومة، إتهم ولتر شخصيات في الحكومة والجيش وقطاع الأعمال بالتورط في الهجمات. ينظر: صحيفة المشرق، بغداد، العدد٢٩٤، في ١٨/١٢/٢٠٠٤.

الروايات الرسمية المتناقضة الصادرة عن الإدارة الأمريكية[1]، وعلى جملة معطيات وحوادث ومؤشرات وشهادات[2]

إن هذا الإتجاه له أنصاره، ذلك لأنّ هنالك ما يدعو للشك في التفسير الرّسمي للأحداث لعدّة أسباب منها[3]:-

أ- إن عمليتا نيويورك والبنتاغون عمليتان صعبتان ودقيقتان، فهما تقتضيان توافر مؤهلات بشرية متمرسة في القتال والطيران، يصعب تجنيد مثلها لأربع طائرات دفعة واحدة.

ب- لم تنشر الولايات المتحدة الأمريكية كلمة واحدة عن طوقم الطائرات الأربع، وتأريخهم، ولم نسمع الكثير ولا القليل عن التحقيقات الأولية التي أجريت في أوساط عائلاتهم، وأصدقائهم ورؤسائهم السابقين في الجيش الأمريكي، علماً أن قادة الطيران المدني في الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ضباط سابقون في

---

[1] للإطلاع على آراء تيري ميسان حول هذا الموضوع ينظر: تيري ميسان، التضليل الشيطاني.. ماذا جرى في ١١ أيلول ٢٠٠١ هجوم إرهابي أم انقلاب؟، ترجمة د. زهير طالب، (دمشق: الدار الوطنية الجديدة،٢٠٠٢).

[2] - من أهمها ما يأتي:-

أ- إن جماعة داخل الجيش الأمريكي إستطاعت أن تحصل على معلومات دقيقة بإستخدام الكود السري للرئاسة وأن توظفها في هجماتها.

ب- إن الرئيس الأمريكي كان على علم مسبق بالهجمات بعد أن حذرته منها معلومات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ومخابرات دول أخرى صديقة (فرنسية وإسرائيلية وروسية وألمانية ومصرية أيضا). ويبرز ذلك فتور تعامل جورج دبليو بوش مع مشهد إصطدام الطائرة الأولى بمركز التجارة، والذي تابعه أثناء زيارته لمدرسة بولاية فلوريدا صباح يوم ١١ سبتمبر.

ج- إن وزارة الدفاع الأمريكية هوجمت بصاروخ وليس بطائرة إختطفها إسلاميون مزودون بأدمية (cutters) كما قيل.(أو إن الحريق والدمار الذي لحق بالمبنى هو تفجيرات داخل المبنى نفسه).

د- إن لائحة الإتهام الأولى لائحة ملفقة فشلت الإدارة الأمريكية في إثبات صحتها على الرغم من حديثها المتكرر عن أدلة في حوزتها.

هـ- صاحب إصطدام الطائرتين بالبرجين عدة إنفجارات بالديناميت داخل البرجين مما عجل بإنهيارهما، إذ يؤكد رجال الإطفاء في نيويورك قدرة البرجين على مقاومة النيران لفترة طويلة، وإن رجال الإطفاء سمعوا دوي إنفجارات في قاعدة أبنية البرجين.

ومن الممكن فنيا والكترونيا جذب الطائرات الى أهدافها بواسطة جهاز تحكم عن بعد، وذلك بفضل تكنولوجيا الفلوبال هوك، وثبت جهاز التحكم اللاقط هذا لجذب هذه الطائرات فوق البرجين المدمرين.

ينظر: نيل غرانت، م. س. ذ، ص ص٣٠٧-٣١٠. وكذلك: نيفين عبد المنعم مسعد، م. س. ذ، ص٢٢٣.

[3] ينظر للتفصيل: هنري حاماتي، نيويورك والبنتاغون والإحتمال الآخر (بيروت: بلا، أيلول ٢٠٠١)، ص ص ٦-١٠

الجيش الأمريكي، فلدى البنتاغون ملفات كاملة عن حياتهم لا تخلو من المعلومات المفيدة عن ماضيهم ومتاعبهم ومشكلاتهم... ناهيك عن أفكارهم وتوجّهاتهم.

ج-لم تنشر الإدارة الأمريكية كلمة واحدة عن محتويات "الصناديق السود "للطائرات الأربع، علماً ان هذه الصناديق تكشف النقاب عن كلّ ماجرى داخل غرفة القيادة في الدقائق الأخيرة وما يدعو الى الشكّ إن الإدارة الأمريكية أعلنت إن أحد هذه الصناديق "في حالة سيئة"، الأمر الذي إستدعي إرساله الى المصنع الذي صنعه...!! وبعد هذا لم نسمع كلمة واحدة لا من الإدارة ولا من المصنع. علماً إن هذه الصناديق مصنوعة بطريقة خاصة تحصن محتوياتها من الصدام أو الإحتراق.

من خلال ما سبق يمكن القول إن الرأي الأقرب من الصحّة هو الذي يفيد بأن الإدارة الأمريكية، وعلى رأسها الرئيس جورج دبليو بوش، كانت قد حصلت على معلومات تشير الى إحتمال حدوث نوع من الهجوم على المصالح الأمريكية، إلاّ أن هذه الإدارة قد تساهلت في التحقيق الدقيق من هذه المعلومات وما يدلّ على ذلك ما ورد في شهادة كونداليزا رايس "مستشارة الأمن القومي الأمريكي آنذاك ووزيرة الخارجية الحالي" أمام الكونجرس. حيث قالت في شهادتها: "إن الرئيس الأمريكي تلقّى قبل شهر من ١١ سبتمبر، مذكرة إستخباراتية تصف أهداف أسامة بن لادن ومصلحته في شن هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن إختطاف طائرات وإستعمالها في الهجوم"[(١)].

فضلاً عن ذلك، فقد ذكر تقرير برلماني نشر في حزيران ٢٠٠٢، إن أجهزة المخابرات البريطانية كما الأمريكية كانت على علم قبل ١١ سبتمبر بأن تنظيم القاعدة سيرتكب هجمات "وشيكة" غير انها كانت تجهل طبيعتها وهدفها. وأكد

---

(١) نقلاً عن: حسين درويش، متى ستنتهي فاتورة «١١سبتمبر ٢٠٠١»؟، على موقع:

http://www.balagh.com/malafat/bwokcqhf.htm

والمذكرة معروف عنوانها، ولكن محتوياتها لا تزال مجهولة. أما عنوانها فهو (تصميم بن لادن على شن هجوم داخل الولايات المتحدة الأمريكية». ولكن المذكرة تفتقر إلى تحديد موعد ومكان وكيفية وقوع مثل هذا الهجوم. ومن المعروف أن إحدى عشرة دولة على الأقل: قدمت معلومات وتحذيرات متعلقة بما حدث في ١١ سبتمبر. ومن ذلك: معلومات تحذيرية تقول: إن هناك خلية مكونة من مائتي إرهابي تحضر لعملية كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تضمّنت قائمة الأسماء أربعة من أسماء خاطفي الطائرات ومفجريها. وعلى الرغم من ذلك لم يقبض على أي منهم. ينظر: المصدر نفسه.

تقرير اللجنة البرلمانية لشؤون الأمن والمخابرات: "ان هناك إعتداءات وشيكة ضدّ المصالح الأميركية على الأرجح غير أن طبيعة هذه الإعتداءات والجهة المستهدفة مجهولتان"[١].

ويمكن القول انّ تجاهل هذه المعلومات أدى الى حدوث المفاجئة الفريدة من نوعها، وذلك بضرب المصالح الأمريكية في عقر دارها وبوسائل مدنية.

٣-٢ تداعيات أحداث ١١/ سبتمبر / ٢٠٠١

"اليوم وقعت بيرل هاربُر القرن الواحد والعشرين، نعتقد أنه أسامة بن لادن، ونعتقد أن هناك أهدافاً أخرى سيتمّ مهاجمتها في الولايات المتحدة، ولكنّني أناشد البلاد أن تعود لحياتها الطبيعية، لايمكننا أن نسمح لأي إرهابي بأن يتخذنا كرهائن، وأملي هو أن يتيح ماحدث لنا الفرصة لأن نقود العالم ضد الإرهاب"[٢]

---

[١] نقلاً عن: خبر نشرته جريدة الرياض السعودية تحت عنوان: (المخابرات الأمريكية والبريطانية كانت على علم بوقوع الاعتداءات قبل سبتمبر)، في عدد ١٢٤١١، السنة٣٨، بتأريخ ٣ ربيع الثاني ١٤٢٣، على موقعه الألكتروني:

http://www.alriyadh.com/Contents/14-06-2002/Mainpage/POLITICS_1220.php

واشار التقرير الى "القلق البالغ" الذي عبرت عنه اجهزة المخابرات الأميركية والبريطانية في اجتماع مشترك في حزيران/يونيو.٢٠٠١ واضاف التقرير "ان مستوى القلق وصل في حزيران/يونيو ٢٠٠١حد ان النقاش حول اسامة بن لادن ومنظمته استغرق وقتاً طويلاً خلال هذه القمة المشتركة، وان تقريرا للجنة المخابرات المشتركة التي تضم اجهزة المخابرات البريطانية الثلاثة اشار الى ان اعتداءات يعد لها اسامة بن لادن بلغت مرحلتها النهائية". واضاف "ان هذا النقص في المعلومات حول هدف صعب التحديد يعني ان بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تكونا تعرفان منفذ هذه الاعتداءات ولا كيفية او مكان تنفيذها". واعتبر البرلمانيون البريطانيون انه "كان يفترض بنقص المعلومات الخاصة وسجل سوابق اسامة بن لادن ان يحملا الجهات معنية على اتخاذ اجراءات عاجلة لمواجهة هذا التهديد" واعتبر التقرير في خلاصته ان "ضخامة التهديد وقابلية الدول الغربية للاختراق من قبل متشدّدين يتمتعون بهذه الدرجة من التعقيد في ادائهم واستعدادهم للتضحية بحياتهم كان امرا غير مفهوم". نقلاً عن: المصدر نفسه.

[٢] نقلاً عن: حسين عبد الواحد، حرب بوش، (بلا: مدبولي الصغير، ٢٠٠٣، ص ٦٨. تجدر الإشارة هنا الى قول رئيس لجنة تحقيقات سبتمبر توماس كين: "إن أحداث سبتمبر كانت لحظة فريدة لايمكن مقارنتها بالهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في بيرل هاربُر عام ١٩٤١". نقلاً عن: تقرير بعنوان : بوش يرحب بنتائج تقرير ١١ أيلول واشنطن فشلت في قتل أو أسر بن لادن، على موقع: http://www.almadapaper.com/sub/07-161/p03.htm ذلك لأنها كانت بعيدة آلاف الأميال

هذا هو ما قاله جورج دبليو بوش.

كانت أحداث ١١/ سبتمبر/٢٠٠١ وعواقبها، عالمية بكل المعايير: التفجيرات نفسها قتلت أشخاص من عدة بلدان، ليس أقلهم مئات المسلمين أكانوا من المهنيين الباكستانيين والعرب في برجي التجارة العالمي، أو من اليمنيين الذين وصل عددهم الى ٢٠٠ بوّاب وعامل على الأرض. وشوهدت التفجيرات، بعيون غير مصدّقة وقلوب خائفة، في سائر أنحاء العالم. الآثار الأبعد مدى، هي تلك العالمية التي تتعلّق بالأمن العسكري، وأمن الأفراد اليومي، والإقتصاد العالمي، وعلى الأخص العلاقات بين الشعوب والثقافات والأديان[١].

وهكذا فقد أفرزت هذه الأحداث تداعيات عديدة وفي كافة المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية - الأمنية والثقافية، سواء في داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو على الصعيد الدولي. لمتابعة وتحليل هذه التداعيات سنعمد الى تقسيمها الى: التداعيات الأمريكية، والتداعيات على الصعيد الدولي.

٣-٢-١ التداعيات الأمريكية

أفرزت أحداث ١١ سبتمبر العديد من التداعيات على الصعيد الأمريكي، داخلياً وإقتصادياً وخارجياً، لذا سنتطرّق إليها وكالآتي[٢]:

٣-٢-١-١ التداعيات الداخلية

جاءت التداعيات على صعيد السياسة الداخلية الأمريكية في عدّة مجالات منها: تغيير مؤسسي - أمني (مثلاً: تعديل الإطار المؤسسي للسلطة التنفيذية في مجال الأمن الداخلي)، وتغيير فكري (مثلاً: الحقوق المدنية للمقيمين من غير حاملي الجنسية الأمريكية وللأمريكين من أصول عربية وإسلامية)[٣]. لذا نقصد

عن الساحل الأمريكي، ولأنها كانت ضربة لقاعدة عسكرية والخسائر بين المدنيين كانت محدودة جداً. محمد حسين حسنين وآخرون، م. س. ذ.

[١] فريد هاليداي، م. س. ذ، ص١٠.

[٢] أمّا التداعيات العسكرية الأمريكية، سنركّز عليها في التداعيات الدولية، في فقرة "في المجال العسكري"، نظراً لتعلّق معظمها بالتداعيات العسكرية الأمريكية بصورة مباشرة. انظر الفقرة: (٣-٢-٢-٥).

[٣] محمود محمد محمود حمد، الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر: تحولات الفكر والسياسة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ص٦٠-٦١.

بالتداعيات الداخلية، التداعيات المؤسّسية والسياسية والفكرية التي أفرزتها أحداث سبتمبر على صعيد السياسة الداخلية الأمريكية[١]

٣-٢-١-١-١ تغيير مؤسسي – أمني

في هذا الإطار تمّت إجراءات عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية من أهمها ما يلي:-

أ - إنشاء مكتب للأمن الداخلي

جاء التغيير المؤسّسي الرئيسي متمثلاً في إنشاء إدارة جديدة تختص بقضايا الأمن الداخلي. ففي ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ أعلن الرئيس جورج دبليو بوش إنشاء مكتب جديد تابع للبيت الأبيض أطلق عليه مكتب الأمن الداخلي office homeland security، وقام بتعيين "توم ريدج" حاكم ولاية بنسلفانيا كمدير لهذا المكتب[٢].

ومن أبرز المهام التي قام بها مدير مكتب الأمن الداخلي ما يلي[٣]:-

١- إنشاء جهاز للتنسيق الإستخباراتي وتحليل المعلومات، ويندرج إنشاء هذا الجهاز في إطار العمل على تجميع وتنسيق عمل الوكالات الإستخباراتية

---

[١] أمّا التداعيات الإقتصادية الأمريكية سنخصّص لها فقرة خاصة لاحقاً.

[٢] د. محمد مصطفى كمال، أحداث١١/ سبتمبر الأمن القومي الأمريكي: مراجعة للأجهزة والسياسات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص٥٥. وكذلك: موقع الأهرام، التغير في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، موقع أهرام:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB35.HTM.

[٣] ينظر: المصدر نفسه. وقد إحتوى الأمر التنفيذي الرئاسي المنشيء لهذا المكتب على التكليفات التالية:- التنسيق بين المؤسسات المختلفة لمواجهة الإرهاب، المساعدة في أعمال التخابر ضد الارهابيين، تطوير أجهزة وبرامج تدريبية للكشف عن الهجمات البيولوجية والكيمياوية والنووية، إعداد الأجهزة الصحية لمواجهة هجمات الإرهاب وخاصة مايتعلق بسعة المستشفيات وتوفير مخزون كاف من الأدوية والأمصال، زيادة الحماية للمنشآت الأساسية والبنية التحتية وخطوط الإتصالات وشبكات الكومبيوتر وكل وسائل المواصلات، توفير الحماية للغذاء والمياة والتي قد تصبح هدفا للإرهاب، تنسيق التدريبات اللازمة للإستعداد لأي هجوم إرهابي والتعاون في ذلك مع كل مستويات الحكومية حتى المستوى المحلي. ويقوم هذا المكتب الجديد بشكل أساسي بتنسيق جهود أكثر من أربعين وكالة ومؤسسة فدرالية لمواجهة الإرهاب، بما فيها وكالة المخابرات المركزية CIA ومكتب المباحث الفدرالي FBI. وسوف يكون دوره هنا شبيها بدور مستشار الأمن القومي ولكن مع التركيز على قضية الإرهاب. ينظر: المصدر نفسه. وكذلك:. د. محمد مصطفى كمال، م. س. ذ، ص ٥٥.

الأمريكية وتطوير إستراتيجية قومية شاملة للشؤون الأمنية لمجابهة الإرهاب. وقد جرى إفتتاح هذا الجهاز في ديسمبر ٢٠٠١.

٢- إبتكار نظام جديد للإنذار بشأن إحتمالات وقوع هجمات إرهابية، حيث ركزت أجهزة الأمن على تطوير نظام للإنذار بشأن إحتمالات وقوع هجمات أرهابية، مع تحديد الإجراءات التي يتعين القيام بها في كل مستوى من مستويات الإنذار.

فضلاً عن كل ذلك، فقد نصّ القرار الرئاسي أيضاً على إنشاء مجلس للأمن الداخلي ليكون مسؤلاً عن إسداء النصح للرئيس في كافة قضايا الأمن الداخلي. وليعمل أيضاً على تنسيق جهود الوكالات والإدارات التنفيذية وتطوير وتنفيذ سياسات الأمن الداخلي. ويتكون المجلس من الرئيس ونائب الرئيس، ووزير الخزانة، ووزير الدفاع، والمدعي العام (وزير العدل)، ووزير الصحة و الخدمات الإنسانية، ومدير الوكالة الفيدرالية لإدارة الطواريء، ومدير مكتب تحقيقات الفدرالي، بالإضافة الى مساعد الرئيس لشؤون الأمن الداخلي، هذا فضلاً عن أي مسؤول يوجّه له الرئيس الدعوة[1]

ب - إصدار قوانين مكافحة الإرهاب وأمن الطيران والمحاكم العسكرية

في سياق الإجراءات الأمنية وافق الكونغرس الأمريكي على عدد من القوانين لتأمين الجبهة الداخلية ضدّ الإرهاب، أهمّها ما عُرف بإسم القانون الوطني الأمريكي لعام ٢٠٠١، وقد تقدمت الإدارة بهذا المشروع بعد أحداث ١١ سبتمبر بوقت قليل، ووافق عليه الكونكرس أيضاً بشكل سريع وبأغلبية كبيرة، ووقّع عليه الرئيس يوم ٢٦ أكتوبر ٢٠٠١، ليصبح نافذاً منذ ذلك الوقت. وقد تضمن هذا القانون العديد من المواد التي دعمت من سلطات أجهزة الأمن الأمريكية في مواجهة "الإرهاب"[2]. وهذا القانون هو القانون (٥٦) للكونغرس (١٠٧) ويعرف إختصاراً بقانون الوطنية الأمريكية (USA Patriot Act) وعلى الرغم من أن القانون قد إستهدف الأجانب الذين ينتهكون القوانين الأمريكية - خصوصاً قوانين الهجرة والجنسية - إلاّ أن اللغة الفضفاضة التي إستخدمها تسمح في الواقع الإيقاع بالكثيرين- حسبما يتراءى لأجهزة الأمن - بما في ذلك المقيمون

---

[1] محمود محمد محمود حمد، م. س. ذ، ص ٦٢.

[2] د. محمد مصطفى كمال، م. س. ذ، ص٥٥.

إقامة دائمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بل المواطنون الأمريكيون أيضاً، هذا من جانب. ومن جانب آخر فقد توسّع القانون في الصلاحيات الممنوحة لوزيري العدل والخارجية، وجعلها في أحيان كثيرة تعتمد على التقدير الشخصي لكل منهما. فضلاً عن ذلك فإن هذا القانون قد فرض على مؤسّسات مدنية - وعلى رأسها الجامعات - التعاون الوثيق مع أجهزة الأمن وإمدادها بكل ما تطلبه من المعلومات[1].

إضافة الى ذلك، فقد وافق الكونغرس أيضاً على مشروع القانون الذي قدّمته الإدارة فيما يتعلق بأمن الطيران والمطارات، ووقّع الرئيس عليه يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠١. ووفقاً لهذا القانون فإن أمن المطارات أصبح للمرة الأولى مهمّة فدرالية بشكل مباشر[2].

إلى جانب هذه القوانين، فقد صدرت بعد أحداث سبتمبر سلسلة من القرارات التنفيذية والتي إستخدمت المؤسسة التنفيذية في غالبيتها العظمى ما يعرف بـ "سلطات صنع القرار في وقت الطوارىء"، والذي يسمح بصدور القرار ثم بتنفيذه

---

[1] ينظر للتفصيل : منار الشوربجي، الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشرين ايلول / سبتمبر، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٨٥، ص ص ٩-١٤. وكذلك: محمد بن المختار الشنقيطي، الحقوق المدنية في أميركا بعد هجمات ١١ سبتمبر، مقالة على موقع:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D2AEDF17-3334-4655-9F6D-7E1CC97AFB87.htm

من أهم المواد التي يتضمنها هذا القانون:-

- إعطاء المدعي العام الأمريكي سلطة إحتجاز الأجانب المشكوك في قيامهم بأنشطة إرهابية لمدة سبعة أيام دون توجيه إتهام لهم.
- إعطاء السلطات الفدرالية الحق في التنصّت على أجهزة التليفون المختلفة التي يستخدمها الإرهابيون المشتبه فيهم، بما فيها على التليفونات المحمولة وليس الخطوط الثابتة فقط.
- السماح لسلطات الأمن بالحصول على تسجيلات الإتصالات عن طريق البريد الألكتروني من الشركات التي تقدم خدمات الانترنيت.
- مشاركة أجهزة البحث الجنائي وأجهزة المخابرات المشاركة في المعلومات المتعلقة بالإرهابيين.
- السماح لوزارة الخزانة بسلطات أكبر لتتبع الأرصدة المالية التي يشتبه في أنها تستهدف تمويل عمليات إرهابية.
- زيادة أعداد قوات حرس الحدود الشمالية للولايات المتحدة الى ثلاثة أضعاف.
- زيادة عدد مفتشي الهجرة في كل نقطة من نقاط العبور على الحدود الشمالية الى ثلاثة اضعاف.

ينظر: موقع الأهرام، التغير في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، م. س. ذ.

[2] محمد مصطفى كمال، م. س. ذ، ص٥٦.

فوراً، أي دون الإنتظار حتى تنتهي المدّة القانونية المتعارف عليها بين تأريخ نشر القرار رسمياً وتأريخ تنفيذه، والتي تتيح الإطلاع والإعتراض[1]

وأبرز مثال على هذه القرارات التنفيذية هو إصدار الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، أمراً رئاسياً بإنشاء المحاكم العسكرية لمحاكمة الأجانب المتورطين في أعمال إرهابية. وينطبق ذلك على من يتمّ إعتقالهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية أو داخلها. بل إن اللغة الفضفاضة التي جاء بها القرار تسمح بتحويل المهاجرين الذين لم يحصلوا بعد على الجنسية الأمريكية الى المحاكم العسكرية. غير أن الأخطر على محتوى القرار في الواقع هو القرار نفسه، فهو صدر بأمر تنفيذي ووضع كل الصلاحيات في يد الرئيس والمؤسسة التنفيذية ولم تخطر به المؤسسة التشريعية قبل صدوره، بينما ينص الدستور الأمريكي على أن المؤسّسة التشريعية وحدها هي المنوط بها إنشاء كافة أنواع المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

هكذا أثرت ضخامة ما جاءت به أحداث سبتمبر على شكل المؤسّسات ونمط إصدار القرارات والقوانين وتنفيذها، بالشكل الذي يرى صنّاع القرار الأمريكي بأنّه يحقق المصلحة القومية الأمريكية.

ج- تشكيل قيادة عسكرية للأمن الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية

دفعت أحداث ١١ سبتمبر في إتجاه تعديل وتطوير هيكل القيادة الموحّدة للقوات المسلحة الأمريكية. وجرى في هذا الإطار طرح فكرة تشكيل قيادة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية الشمالية تتولّى مهام الأمن الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على إمكانية مدّ نطاق عمل هذه القيادة الى قارة أمريكا الشمالية ككل. ففي فترة ماقبل ١١ سبتمبر، كانت البيئة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية عموماً تعارض بقوّة إستخدام القوات المسلحة الإتحادية في مهام متعلقة بالأمن الداخلي. وكانت مهام الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية، في فترة ما قبل هجمات ١١ سبتمبر، تقع على عاتق العديد من الهيئات الداخلية والإقليمية، بما فيها قوات الشرطة

---

[1] منار الشوربجي، م. س. ذ، ص١٤.

[2] ينظر للتفصيل: المصدر نفسه، ص ص١٨-١٩.

ورجال الإطفاء والأطباء وغيرهم. وكانت تلك الجهات تقوم بالدور القيادي في تلك العمليات. في حين إن دور وزارة الدفاع الأمريكية كان محدوداً، ولم يكن يتمّ الإعتماد على القوات المسلحة إلاّ باعتبارها الملاذ الأخير وكان يتم إستدعاء قوات الحرس الوطني الأمريكية من أجل القيام بمهام الأمن الداخلي في حالة عجز أو عدم كفاية الهيئات الداخلية المذكورة عن القيام بالمهام المطلوبة بمفردها. وكان هذا الموقف قائماً على ضرورة أن يقتصر دور القوات المسلحة الأمريكية على القيام بأعباء الأمن في الخارج[1]. أما في فترة ما بعد هجمات ١١سبتمبر، فقد شاركت القوات المسلحة الأمريكية في عمليات حفظ الأمن الداخلي من خلال نشر آلاف الجنود الأمريكيين على مايزيد عن ٤٠٠ ميناء جوي في مختلف أنحاء البلاد، كما جرى أيضاً تنظيم عمليات مستمرة روتينية للمراقبة الجوية فوق أجواء واشنطن ونيويورك وأكثر من عشرين مدينة أخرى. وفي هذا الإطار برزت إشكالية البحث عن إطار تنظيمي جديد لتنسيق مشاركة القوات المسلحة الأمريكية في شؤون الأمن الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا فقد تقررّ بالفعل تشكيل قيادة جديدة لهذا الغرض[2].

وتتحدد أهداف هذه القيادة الجديدة في الدفاع عن الأرض الأمريكية، والنهوض بمهام قيادة الدفاع الفضائي لأمريكا الشمالية، والتي تضمّ الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وسوف تكون القيادة الشمالية الجديدة مسؤولة عن الدفاع

---

[1] ولاسيّما إن تلك القوات منتشرة بأحجام مختلفة في حوالي ١٠٠ دولة حول العالم، للقيام بمهام مختلفة، سواء من أجل القيام بعمليات عسكرية هجومية أو عمليات لحفظ السلام والتدخل الإنساني، أو الإنتشار الأمامي المتقدم للقوات في المناطق الحيوية من العالم. ينظر: موقع الأهرام، التغير في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، م. س. ذ.

[2] المصدر نفسه. وهذه القيادة العليا تتولى:

- تنسيق جهود القوات المسلحة الأمريكية من أجل توزيع المهام المتعلقة بتعزيز الأمن الداخلي للولايات المتحدة.
- تعيين ضابط برتبة جنرال في موقع مسؤول عن نشر قوات، بما في ذلك قوات برية وبحرية وجوية.
- تتولى مراقبة أجواء مدن الولايات المتحدة الأمريكية والقيام بدورات بحرية حول السواحل الأمريكية ونشر قوات تابعة للحرس الوطني من أجل الاشراف الأمني على الموانئ الجوية ونقاط التفتيش الحدودية.
- تحقيق الإنسياب في التسلسل القيادي، إذ أن إنشاء قيادة لأمريكا الشمالية سوف يجعل هيكل القيادة العسكرية الأمريكية أكثر تكاملاً، وممتدا عبر الكرة الأرضية بالكامل. ينظر: المصدر نفسه.

البرّي والجوّي والفضائي والبحري، وسوف تتكامل أنشطة هذه القيادة مع الهيئات المدنية ليس فقط في حالات العمليات الإرهابية، ولكن أيضا في حالات الكوارث، وعلى الرغم من أن هذه القيادة الجديدة سوف تركّز عملها أساساً على الأمن الداخلي للولايات المتحدة، إلاّ أن عملها ربّما يمتدّ من الناحية الجغرافية الى ما وراء حدود الولايات المتحدة الأمريكية، لتشمل كلاً من كندا والمكسيك وأجزاء من منطقة البحر الكاريبي والمياه القريبة في المحيط الأطلنطي والهادي[1].

د - إعادة هيكلة وزارة العدل ومكتب المباحث الفدرالية

قبل أحداث ١١ سبتمبر لم تكن مواجهة الإرهاب ضمن الأولويات الخمس الأولى لوزارة العدل، ولكن بعد تلك الأحداث أصبحت هي الأولوية رقم واحد. فبالإضافة للدور التقليدي لوزارة العدل في التحقيق ومحاكمة الإرهابيين، فإنها الآن تهتمّ بمنع عمليات إرهابية في المستقبل.

وقد أنشأت الوزارة وحدة خاصة لتعقب الإرهابيين الأجانب ومنعهم من دخول الولايات المتحدة الأمريكية، والقبض على الموجود منهم في الولايات المتحدة الأمريكية. وسوف تكون هناك وحدة لمكافحة الإرهاب في كلّ مكاتب المدّعي العام بأنحاء الولايات المتحدة الأمريكية[2]

بالإضافة الى ذلك فان وزارة العدل أصدرت منشوراً في ٣١ / أكتوبر ٢٠٠١، أتاح للمحققين التنصّت على المكالمات التي تتمّ بين المهتمين بأنشطة إرهابية ومحاميهم. والذي إعتبره البعض خرقاً للقوانين الأمريكية التي تؤمّن المعلومات التي يحصل عليها المحامي من موكّله[3].

أما بالنسبة لمكتب المباحث الفدرالية (FBI)، فقد تعرض لإنتقادات كثيرة تتعلّق بفشله في رصد منفّذي هجمات ١١ سبتمبر ومنعهم من القيام بها. نتيجة لذلك تمّ تعيين مدير جديد للمكتب كان "روبرت مولر" الذي أعلن في ٣ ديسمبر ٢٠٠١ عن خطّة طموحة لإعادة هيكلة المكتب وأنشطته، تركز على منع حدوث عمليات إرهابية في المستقبل. وأعلن مولر إن أولويته الأولى ستكون هي إستعادة ثقة الشعب الأمريكي في مكتب المباحث الفدرالية[4]

---

[1] المصدر نفسه.
[2] محمد مصطفى كمال، م. س. ذ، ص٥٦.
[3] المصدر نفسه، ص٥٧.
[4] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٥٧.

في ضوء ماسبق، يمكن القول ان الولايات المتحدة الأمريكية قد شهدت إختلالاً واضحاً في التوازن بين المؤسّسات التشريعية والتنفيذية والقضائية لصالح المؤسسة التنفيذية. فقد مثل قانون مكافحة الإرهاب توسّعاً ملحوظاً في صلاحية المؤسّسة التنفيذية عموماً، وأجهزة الأمن على وجه الخصوص، ومثّلت القرارات التنفيذية مزيداً من الصعود في دور المؤسسة التنفيذية على حساب التشريعية وتهميشاً لدور القضاء، هذا فضلاً عن سعي الإدارة المستمرّ للإلتفاف حول الرقابة التشريعية[1]

٣-٢-١-١-٢ تغيير فكري

بعد إنتهاء الحرب الباردة إعتبرت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إن المعادلة القديمة بين الأمن والحرية لم تعد ضرورية، ولا مبرّر للتركيز على الضبط والتحكم بعد الآن، فقد حسم الأمر لصالح الحرية ووصل التاريخ الى نهايته، ولابدّ من أن يبدأ التحوّل من الضبط والسيطرة إلى تطبيق التعددية السياسية والإقتصادية. ولكن تداعيات أحداث ١١ سبتمبر هزّت من رسوخ هذه التوجهات الجديدة، وعادت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لتقف مرة أخرى وتحاول أن تكيّف لنفسها معادلة جديدة بين الأمن والحرّية فى حالة الأزمة وفي زمن الإضطراب[2]

وبعد أن أصبحت الحاجة الى أمن مشدّد حقيقة جديدة، لم تعد المخاطر التي تهدّد الحقوق المدنية الأمريكية مجرد ظاهرة عابرة[3]، حيث تراجعت الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخطاب الأمريكي لصالح مفاهيم الإستقرار وحماية المصالح وقيم الحضارة الغربية تحت شعار محاربة الإرهاب[4]، وحماية الأمن القومي الأمريكي، وأبرز مثال على ذلك هي الآتي:-

---

[1] منار الشوربجي، م. س. ذ، ص٢٨.

[2] حسن الحاج علي أحمد، حرب أفغانستان: التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي، في كتاب: أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر، م.س.ذ، ص ص ٢٤٧- ٢٤٨.

[3] زبيغنيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، م. س. ذ، ص٢٢٩.

[4] د. الشفيع خضر سعيد، ملامح إستراتيجية المقاومة وإستنهاض القوى في الوطن العربي، مجلة النهج (دمشق: مركز الابحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، عدد ٦٧، صيف ٢٠٠٢)، ص٣٧.

أ- الموقف من التعذيب

لم يكن الموقف من التعذيب في الولايات المتحدة الأمريكية محل نقاش من قبل، إذ ظل مرفوضاً، لأنه عمل مشين لا يتماشى والأعراف الديمقراطية للولايات المتحدة. وظلت حكوماتها تندّد به دوماً. لكن هذا الموقف الموحّد ضد التعذيب بدأ يهتزّ. فقد ألمح مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI)بعد أحداث ١١ سبتمبر انه قد يلجأ الى تغيير أساليب التحقيق العادية من أجل إنتزاع الإعترافات من المعتقلين، بما فيها توصيلهم الى أماكن تستخدم فيها أساليب إعتقال قاسية[١]

وفي يوم ٧ شباط / فبراير ٢٠٠٢، أصدر الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مذكرة بأنه إتّخذ قراراً جازماً بأن معاهدات جنيف لا تنطبق على الصراع مع القاعدة وإن كانت تنطبق على الصراع مع أفغانستان، ومردّ ذلك إن طالبان مقاتلوَن خارجون على القانون، ومن ثمّ ليسوا مؤهلين لوضع أسرى الحرب القانوني[٢]

وإن قرار الرئيس الأمريكي بتقديم المتهمين في قضايا الإرهاب الى محاكم عسكرية يشير الى درجة كبيرة من تغليب الأمن على السياسة[٣]. فضلاً عن ذلك فقد سارعت الإدارة الأمريكية والكونغرس الى إتخاذ عدد من التدابير التي عزّ أن نجد لها مثيلاً في التأريخ الأمريكي المعاصر، من أهمها ما يلي[٤]:-

- إعلان الطواريء وتفعيل العمل بقانون الأدلة السرية الصادر عام ١٩٩٦ الذي يسمح بإلقاء القبض على أي شخص وإحتجازه لمدد طويلة غير محددة دون توجيه إتهام أو مواجهة بأدلة إحتجازه. كما يخوّل القاضي الحكم على متّهم، إعتماداً على بينات سرّية – معلومات إستخباراتيّة - لا يعلمها المتّهم ولا محاميه، وهو أمر مناقض لحقّ المتهم في "تفسير طبيعة وسبب التهمة الموجهة اليه، ومواجهته بالشهود ضده" كما نصّ الدستور الأمريكي[٥].

---

[١] حسن الحاج علي أحمد، م. س. ذ، ص ٢٦٤.

[٢] المجموعة المستقلة، التقرير النهائي للمجموعة المستقلة لمراجعة عمليات الإعتقال من جانب وزارة الدفاع (الأمريكية) بعنوان (ماذا حصل في سجن أبو غريب في العراق؟)، مجلة المستقبل العربي، عدد ٣٠٨، ٢٠٠٤، ص ٦٧.

[٣] حسن الحاج علي أحمد، م. س. ذ، ص ٢٦٤.

[٤] محمود محمد محمود حمد، م. س. ذ، ص ص٦٤-٦٥.

[٥] نقلاً عن: محمد بن المختار الشنقيطي، م. س. ذ.

* صدر أمر لمكتب التحقيقات الفدرالي بالتحقيق مع خمسة آلاف شخص تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ سنة وغالبيتهم من أصحاب البشرة السمراء الشرق الأوسطيين والمسلمين.
* خولّت السلطات الأمنية بمقتضى تشريع جديد عرف إختصاراً بقانون الوطنية الأمريكية USPatriot Act (الذي سبق ذكره) حرية التفتيش والإحتجاز، فضلاً عن حق التنصّت على الهواتف والبريد الألكتروني للأفراد الذي يشك فيهم والتنصّت على مكالمات المحامين مع موكّليهم الموقوفين. كل ذلك بالإضافة الى الإنتهاكات الصارخة لحقوق الأسرى والمعتقلين في معتقلات "كوانتانامو"[1] وسجن "أبو غريب"، والتي جعلت الثقافة الأمريكية تحت السؤال والإنتقاد الشديدين.

ب-حصر الشفافية الإعلامية

فرضت الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر بعض التقييدات على وسائل الإعلام. فقد طلبت الحكومة الأمريكية من شبكات التلفزيون الأمريكية

---

[1] إعتقلت الولايات المتحدة الامريكية عددا غير معروف يصل في تقدير بعض التقارير الدولية الي٦٦٠ فردا في سجن جوانتانامو ـ استنادا الى الظن ان اغلبهم ينتمون الى حركة الطالبان أو اعضاء تنظيم القاعدة ـ منذ إسقاط نظام طالبان بدون محاكمة في اطار ما يطلق عليه اسم الحرب على الإرهاب, وذلك عقب حربها على افغانستان, وقد اثار هذا الوضع غير المسبوق اهتمام المنظمات المعنية بحقوق الانسان حول مدي مشروعية تلك الاجراءات الامريكية واتفاقها مع مبادئ العدالة وقواعد القانون الدولي, وعما اذا كان هؤلاء المعتقلون يستحقون منحهم وضعية اسير الحرب بكل ما يترتب عليها من حقوق لهم وواجبات على السلطة التي وقعوا بأسرها. فقد اتفقت رؤي المنظمات الدولية الرئيسية المعنية بتلك الامور, مثل الصليب الاحمر, ومنظمة العفو, وحقوق الانسان اولا على ان ما يحدث هو انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الانساني التي اقرها المجتمع الدولي عام١٩٤٩, في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية, للعمل علي ايجاد حد ادنى من التحضر يقلل من اثار المآسي الانسانية للحروب. وأكدت تلك المنظمات ان جميع المعتقلين مستحقون لوضعية اسير الحرب ما لم تقرر غير ذلك سلطات قضائية مختصة, هذا الموقف اكتسب بلا شك زخما كبيرا باعلان اللجنة الدولية لفقهاء القانون بجنيف ان موقف الولايات المتحدة الأمريكية خاطئ من وجهة نظر القانون الدولي, فضلا عن قيام مجموعة من القضاة والدبلوماسيين والمحامين الامريكيين ـ من منطلق الوطنية والعدالة ـ برفع الامر الى المحكمة العليا الامريكية للتدخل لانهاء هذه الماساة التي تسئ الى صورة الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها, وحري بالتنويه ان قاضية امريكية قد شهدت مؤخرا بأنه حتى المحاكمة التي تجريها بلادها حاليا لعدد من المعتقلين غير دستورية, وان هؤلاء المعتقلين لهم حقوق قانونية لا يجب تجاوزها. ينظر: محمد مصطفي عرفي، جوانتانامو في ميزان القانون الدولي الانساني، المقالات الإسبوعية، على موقع:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/WEEK449.HTM

عدم بثّ أحاديث بن لادن إلاّ بعد "مراجعتها"، وقال مسؤلون من تلك الشبكات إن هذا الطلب من الإدارة الأمريكية غير مسبوق، ولكنه معقول. وطلبت الإدارة الأمريكية كذلك من قنوات التلفزيون عدم بثّ صور القتلي والجرحى المدنيين في أفغانستان نتيجة القصف الأمريكي، حتى لا يثير ذلك الرأي العام[1]

ورغم أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحتلّ مركزاً جيّداً على مؤشّرات حريّة الصحافة في العالم التي أعلنتها منظّمة "مراسلون بلا حدود" يوم ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر٢٠٠٣، لكنها أصبحت في الترتيب الـ ١٣٥ بين ١٦٦ بلداً حينما قيّست هجماتها على حرّية الصحافة في العراق[2]

فضلاً عن ذلك، فقد ساد الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث سبتمبر مناخ عام يضيق بالرأي المخالف مهما كانت هامشية الخلاف، وتعرض المخالفون في الرأي للملاحقة التي وصلت في بعض الأحيان الى الفصل أو التهديد بالقتل. وقد تجلّت هذه الحالة بوضوح في الأوساط الأكاديمية التي ظلت دوماً أحد قلاع الدفاع عن الحريات المدنية والمعقل الرئيس للإختلاف مع توجهات السياسية الخارجية الأمريكية. فضلاً عن ذلك فقد تعرض أعضاء بارزون في الكونغرس لحملات عنيفة عندما إنتقدوا سياسات الإدارة[3].

٣-٢-١-٢ التداعيات الإقتصادية

تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الإقتصادي العالمي من المنظور الإستراتيجي نتيجة سيطرتها على: طرق التجارة الدولية وأسواقها، ومصادر الطاقة في العالم، ومراكز البحث والإبداع[4].

وإن الناتج القومي الإجمالي الأمريكي شكل ٣٠,٩٪ من الناتج العالمي المحسوب وفقا لأسعار الصرف، مقارنة بنحو ١٣,٩٪ لليابان، ونحو ٦,٦٠٪ لألمانيا وحدها، ونحو ٢٧,٥٪ للإتحاد الأوروبي في مجموعه بما فيه ألمانيا، ونحو ٤٪ للصين في عام ٢٠٠٠. كما بلغت قيمة التجارة السلعية الخارجية للولايات المتحدة

---

[1] حسن الحاج علي أحمد، م. س. ذ، ص٢٦٦.

[2] التقرير السنوي ٢٠٠٤ لمنظمة "مراسلون بلا حدود" بعنوان (حرية الصحافة في أمريكا تتردى منذ غزو العراق)، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣١٠، سنة ٢٠٠٤، ص١٦٣.

[3] منار الشوربجي، م. س. ذ، ص ص٢٢-٢٤.

[4] إسماعيل الشطي، م. س. ذ، ص٣٩.

نحو ٢٠١٠ مليار دولار أي ما يوازي ١٥,٥٪ من مجموع الصادرات والواردات العالمية في عام ٢٠٠٠، مقارنة بحصة بلغت ٢٧,٩٪ لدول الإتحاد الأوروبي في مجموعها، وحصة صينية تشمل هونج كونج، بلغت ٦,٩٪، وحصة يابانية بلغت ٦,٧٪ في العام نفسه. أما قيمة التجارة الخدمية الخارجية الأمريكية فقد بلغت ٥٠٨ مليارات دولار توازي ١٧,٣٪ من مجموع الصادرات والواردات الخدمية العالمية في عام ٢٠٠٠. أما القيادة التكنولوجية للعالم فإنها أمريكية بلا منازع. وقد بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات الدولية من التراخيص وحقوق الملكية الفكرية نحو ٥٣,٩٪ من الإجمالي العالمي، وتليها اليابان بحصة بلغت ١٢,١٪، ثمّ بريطانيا بحصة بلغت ١١,٧٪ في عام ١٩٩٩. كما بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات العالية التكنولوجيا في العالم نحو ١٩,٢٪ في عام ١٩٩٩[١].

قبل أحداث سبتمبر بات الكساد السمة العامة للإقتصاد الأمريكي، بالرغم من تجاهل بعض الجهات لها. فقد حدث نوع من الإنكماش والتباطؤ الشديد منذ بداية عام ٢٠٠١، حيث إرتفع معدل النمو بحوالي ٠,٠٢ ٪ فقط بالرغم من توسع السياسة النقدية، وخاصة عندما تقرّر تخفيض أسعار الفائدة بشكل لم يحدث من قبل. حيث تمّ تخفيض معدلاتها مرّات متعددة لكي يتم التوسع في الطلب الإستهلاكي والإستثماري بما يؤدي الى زيادة النمو ولو بمعدلات بطيئة نسبياً. ومع ذلك لم يؤت تخفيض سعر الفائدة بثماره كما كان متوقعاً نظراً لإرتفاع معدلات البطالة بشدة وبطء الحركة الإقتصادية والتجارية[٢].

---

[١] أ. أحمد السيد النجار، الإتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية: الأبعاد الاقتصادية لصعود النزعات المكارثية فى أمريكا بعد سبتمبر، على موقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/AHRAM/2001/1/1ECON.HTM

[٢] نيرمين السعدني، أحداث سبتمبر وتداعياتها على الإقتصاد الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ص ١٧٥- ١٧٦. ولقد أوضح مؤشر جامعة ميتشغن الأولى انطباع المستهلك بالولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية (University of Michigan Preliminary Index of U.S Consumer Sentiment) من خلال إستطلاع إنتهى إنجازه في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، عن هبوط حاد في مستواه، فلقد هبط من ٩١,٥ في شهر آب / اغسطس ٢٠٠١ الى ٨٦,٦ في شهر سبتمبر /٢٠٠١، ويعدّ هذا أدنى مستوى منذ شهر آذار/ مارس ١٩٩٣، كما أعلنت إدارة العمالة الأمريكية (The U.S. Labor Department) بأن الطلبات الجديدة للإستفادة من معونات البطالة وصل الى ٤٣١٠٠٠ خلال الأسبوع المنتهي بالثامن أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهو بذلك يرتفع بالرقم النهائي ليصل الى ٣,٣٥ مليون مستفيد. ويعتبرهذا العدد الأعلى منذ آب/ اغسطس عام ١٩٩٢،

إذاً فقد كان الإقتصاد الأمريكي الضخم يمرّ بحالة تباطؤ حينما وقعت أحداث ١١ سبتمبر التي دفعته إلى نفق الركود في الربع الثالث من عام ٢٠٠١، قبل أن يبدأ نهوضاً بطيئاً في الربع الأخير من العام المذكور، ذلك النهوض الذي تعزز بشدة في الربع الأول من عام ٢٠٠٢ بفضل الزيادة الكبيرة في طلب المستهلكين والمموّلة من خلال القروض التي وصلت إلى حدّ الخطر بعد الربع الأول من عام ٢٠٠٢، مّا جعل النمو الإقتصادي الأمريكي يبدو هشاً وقابلاً للتراجع، وهو ما حدث عندما توالت فضائح الفساد الأمريكية[1].

غير أن الأمر لايتوقف عند مؤشرات البطالة والإستهلاك، فمؤشرات الإنتاج الصناعي عكست إنخفاضاً ملحوظاً قبل أحداث سبتمبر بأحد عشر شهراً بلغت ذروته في آب/اغسطس٢٠٠١، وهذا الإنخفاض أكبر مّا كان يتوقعه الإقتصاديون رغم أن وتيرة الإنخفاض كانت الأطول منذ ٤١ عاماً (منذ شباط/ فبراير الى كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٦٠). ينظر: إسماعيل الشطي، م. س. ذ، ص ص٤٢-٤٣. فضلاً عن ذلك فقد ذكرت الشخصية السياسية الأميركية اللامعة "ليندون لاروش" الذي كان أحد مرشحي الحزب الديمقراطي للرئاسة في إنتخابات الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠٤. ذكر في تأريخ ٢٤/٧/٢٠٠١ أي قبل ٤٨ يوماً من أحداث سبتمبر٢٠٠١ الآتي: (نحن في أزمة مالية.. إن الولايات المتحدة الأميركية تدار بشكل خاطئ منذ عهد كارتر ونظامنا على حافة الإفلاس، إن نظم المواصلات والطاقة والتعليم والصحة وبنيتنا التحتية في حالة إنهيار، إن ٨٠٪ من الشعب من ذوي الدخول المحدودة وضعهم الآن أسوأ بكثير من وضعهم في عام ١٩٧٧، وما دام صندوق النقد الدولي وسياستنا الحالية وول ستريت والنظام الإحتياطي الفدرالي لا يزال مهيمناً علينا فلا يتوقع أحد أي إصلاح أو تحسن، وإذا إستمرت الحال على هذا المنوال فقد يضطر الرئيس جورج دبليو بوش إلى التخلي عن منصبه قبل إنتهاء مدة رئاسته. نقلاً عن: أورخان محمد علي، الأصابع الخفية، على موقع:

http://www.aljazeera.net/NR/exercs/8a3e7e64-9568-40af5-a557-3f58179e1c34.htm

[1] بدأت سلسلة فضائح الفساد الأمريكية في التفجر في أكتوبر ٢٠٠١ بإنهيار شركة إنرون العملاقة بعد خمسة أعوام من تراكم التزوير المحاسبي وأعمال النصب على حملة الأسهم والإثراء على حسابهم بمساعدة شركة أندرسون للمحاسبات التي كان من المفترض أن تراقب إنرون لصالح حملة الأسهم!! وكان الدخل السنوي لتلك الشركة (إنرون) يتجاوز ١٠٠ مليار دولار، وتحتل المركز السابع بين أكبر الشركات الأمريكية، وتحتل المرتبة ١٦ بين أكبر الشركات في العالم، كما كانت المموّل الرئيسي للحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي الحالي!! كما أنها شاركت في تمويل أعمال خيرية لولي العهد البريطاني ولوزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر وغيرهم من كبار السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان التي توجد لها مصالح كبيرة فيها. وقد انهارت الشركة بعد خمسة أعوام من التقارير المضللة والكذب المتعمد من قبل كبار المديرين، وبعد سلسلة مذهلة من أعمال التحايل والنصب على حملة الأسهم بمساعدة شركة أندرسون العملاقة للمحاسبات. وجاء الانهيار، بعد الإعلان عن خسائرها في الربع الثالث من عام ٢٠٠١ والتي بلغت نحو ٦١٨ مليون دولار. وكان كبار المديرين في الشركة والذين يعلمون بتدهور أوضاعها، قد قاموا ببيع أسهم قيمتها ١,٣ مليار دولار في وقت كانوا ينصحون فيه باقي العاملين والمستثمرين بشراء الأسهم، في تحايل فج واستغلال غير قانوني

في الحقيقة، جاءت أحداث سبتمبر لا لتهزّ كرامة وهيبة الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وإنما لتهدّد مصالحها الإقتصادية أيضاً. بل إن هناك من يرى إن الهدف الأساسي لهذه الهجمات هو ضرب الإقتصاد الأمريكي كنموذج للإقتصاد الرأسمالي الغربي بكل ما يحمله من قيم ومفاهيم خاصة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تباهى بهذا النظام على إعتبار أنه النظام الوحيد القادر على الصمود أمام التحديات وتجاوز الأزمات بعد فشل النُظم الإشتراكية والشيوعية[1].

للمعلومات. وقد خلف انهيار الشركة، ديوناً ضخمة قدرت بنحو ٦٣ مليار دولار هي القيمة السوقية لأسهم الشركة قبل بدء مسيرة الانهيار. كذلك سقطت شركة وورلد كوم، بعد عمليات تحايل محاسبي قيمتها نحو ٩ مليارات دولار. وقد ساعدتها شركة كي. بي. إم. جي للمحاسبة في أعمال التحايل هذه المرة. وعند إعلان إفلاس وورلد كوم، فإنها اعتبرت أكبر حالة إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن القيمة السوقية لأسهمها قبل الانهيار كانت نحو ١٠٣ مليارات دولار. كما كشف النقاب عن تلاعب شركة زيروكس في حساباتها لمدة خمسة أعوام متتالية لإضافة نحو ٦ مليارات من الإيرادات المزيفة. كذلك، سجلت شركة ميرك، إيرادات من وحدة ميدكو قدرها ١٢,٤ مليار دولار رغم أن هذه الأموال لم تدخل الشركة أبداً. كما انهارت شركة جلوبال كروسينج للاتصالات والإنترنت، بسبب سوء الإدارة، علما بأن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب قد شارك في الترويج للشركة في الخارج وبالتحديد في طوكيو، وتلقى عن ذلك ٨٠ ألف دولار! ولم يكن بوش الأب وحده، هو الذي شارك في أعمال تحيطها الشبهات، ولكن الرئيس الحالي أي جورج دبليو بوش، له تاريخ طويل مع الأعمال التي تحيطها الشبهات. ففي عام ١٩٨٦ باع بوش شركته المتداعية، سبيكترم ٧ لشركة هاركين وحصل على ٢٠٠ ألف سهم وعلى مقعد في مجلس الإدارة، ثم حصل على قرضين بفائدة منخفضة من هاركين لشراء أسهم الشركة، وفي عام ١٩٩٠ وأثناء رئاسة والده، قام جورج دبليو بوش ببيع أسهمه في شركة هاركين إينرجي كوربوريشن للنفط التي كان يديرها بولاية تكساس، قبل أسابيع من إعلان خسائر الشركة وتدهور أسعار أسهمها بشكل كبير، وقامت لجنة البورصة الأمريكية بالتحقيق فيما إذا كان قد استفاد من معلومات سرية حصل عليها بسبب موقع والده كرئيس للبلاد. كما أن هناك شبهات بتورط ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي الحالي في فضيحة فساد وتلاعب في حسابات شركة هاليبورتون حين كان مديرا لها في الفترة من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠. وحتى المجموعة الرئاسية المكلفة بتقصي جرائم فساد ومخالفات الشركات، أصبحت محل شبهة، وقامت جماعة جوديشيال ووتش الخاصة للرقابة القانونية برفع دعوى قضائية ضد رئيس تلك المجموعة ونائب المدعي العام، تتهمه فيها بالتورط في عملية إحتيال مالي في أثناء عمله مديراً لمؤسسة برفيدين فاينانشيال كوربوريشن للبطاقات الائتمانية. ينظر: الإتجاهات الإقتصادية الاستراتيجية، القسم الأول: الإقتصاد والبورصات في العالم والولايات المتحدة، م. س. ذ.

[1] نهى الجبالي، الأبعاد الإقتصادية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص١٧٢.

وفي أعقـاب أحـداث ١١/ سـبتمبر/٢٠٠١، أعلـن الـرئيس الأمريكـي جـورج دبليو بوش إن ما حدث يتسبب فقط في مقتل آلاف الأشخاص، وإنما هـدّد أرزاق وأسباب معيشة مئات الألوف من الأمريكيين. والواقـع إن الأرقـام الـتي تعكـس النتـائج الإقتصـادية الفوريـة والمباشـرة لأحـداث ١١ سـبتمبر بالنسـبة للولايـات المتحدة، عالية. فقد خسرت البورصة من جراء غلقها أربعة أيام نحـو ٤ مليـارات دولار، وبلغت خسائر شركات الطيران ما يصل الى ٤٠ مليار دولار (١٠ مليارات في أسبوع واحد من وقوع الحادث) وقامت بتسريح ١٠٠ ألف مـن العـاملين. أمـا الخسائر في موقع الحادث فتقدر بمبلغ ١٠٥ مليارات دولار منهـا ٤٥ مليـار دولار قيمـة المبـاني الـتي تمّ تـدميرها، و ٢٠ مليـاراً لعمليـات التنظيـف. وكمـا تقـول الايكونوميست، فقد بلغ عدد العمّال المسرحين ٤٥٠ ألفا خلال شـهر واحـد فقـط من الحدث المشهود. وذلك خارج قطاع الزراعة، وزاد معـدل البطالـة بمقـدار نصـف نقطة مئوية ليصل الى ٥,٤٪ وهو أكبر معدل خلال عشرين عامـاً، ومـع إرتفـاع البطالة، ينخفض الإستهلاك والإنتاج[١]

وإنّ المؤشر الإقتصادي - الاجتماعي - السياسي، الأسوأ والأكثر خطورة والذي برز بقوّة منذ أحداث ١١ سبتمبر، هو صعود نزعات عسكرة الإقتصاد، وهـو مـا سيكون له أثره الكبير على الإقتصاد والبورصة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والعالم عموماً. وكانـت الإدارة الأمريكيـة، قـد طلبـت في مشـروع الموازنـة للعـام المالي الأمريكي ٢٠٠٢/٢٠٠٣، زيـادة مخصصـات الإنفـاق الـدفاعي بمقـدار ٢٤ مليار دولار لتصل تلك المخصصات إلى مستوى هائل يبلغ ٣٧٠ مليـار دولار في الموازنة المشار إليها. وقد تمّ بالفعل إقـرار زيـادة مخصّصـات الإنفـاق الـدفاعي إلى ٣٨٣ مليار دولار في الموازنة. كما إبتكر الرئيس الأمريكي وزارة جديدة هي وزارة الأمن الداخلي ورصد لها ميزانية تقـدر بنحـو ٣٨ مليـار دولار، وهـو مـا يؤكـد عمق التحولات في الدولة الأمريكية المتخمة أصلاً بأجهزة الأمـن المتعـددة. وكـان طبيعياً في هذا الوضع أن تنتعش أسهم شركات السلاح والأمن بعـد أحـداث ١١ سبتمبر، في الوقت الذي تتهاوى فيه أسعار أسهم الكثير من الشركات الأخرى[٢]

---

[١] إبراهيم نافع، م. س. ذ، ص ص ٩-١٠.

[٢] الإتجاهات الإقتصادية الاستراتيجية، م. س. ذ.

وقد إنعكس الإضطراب الذي أصاب الإقتصاد الأمريكي في المؤشرات الرئيسة المعبرة عن أدائه حيث أشارت البيانات الرسمية الأمريكية، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي قد تراجع بنسبة ١,١٠٪ في الربع الثالث من العام ٢٠٠١، مقارنة بالربع السابق عليه. وهذا التراجع يعود بالأساس إلى التدهور الإقتصادي الحادّ في شهر سبتمبر الذي وقعت خلاله أحداث سبتمبر. ووفقاً لبيانات معدلة من صندوق النقد الدولي، فإن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بلغ نحو ٠,٣٪ فقط في عام ٢٠٠١، وهو معدل يعكس حالة شديدة من التباطؤ وضعت الإقتصاد الأمريكي على حافة الركود العميق، وإن كانت بعض قطاعات الإقتصاد قد دخلتها بالفعل وبالذات قطاع السياحة والطيران والفنادق والمطاعم. وفي ظل حالة التعبئة للمجتمع الأمريكي وإستجابة المواطنين للدعوة للإستهلاك لحفز النمو، تمكّن الإقتصاد الأمريكي من النهوض بقوّة في الربع الأول من العام ٢٠٠٢، حسب البيانات الأولية الأمريكية التي أشارت إلى أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، قد بلغ ٥,٨٪ في الربع الأول من العام ٢٠٠٢ مقارنة بالربع السابق عليه. لكن هذا المعدل المعتمد على التوسع في الإستهلاك عبر الإقتراض، كان هشّاً وسرعان ما إنخفض إلى ١,١٠٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٠٢. وجاءت النتيجة الأولية للنمو الإقتصادي الأمريكي في عام ٢٠٠٢، هي تحقيق نمو إيجابي بلغ معدله نحو ٢,٢٠٪[1]. والجدول رقم (٦) يبيّن أداء الإقتصاد في الفترة الرئاسية الأولى لـ"جورج دبليو بوش".

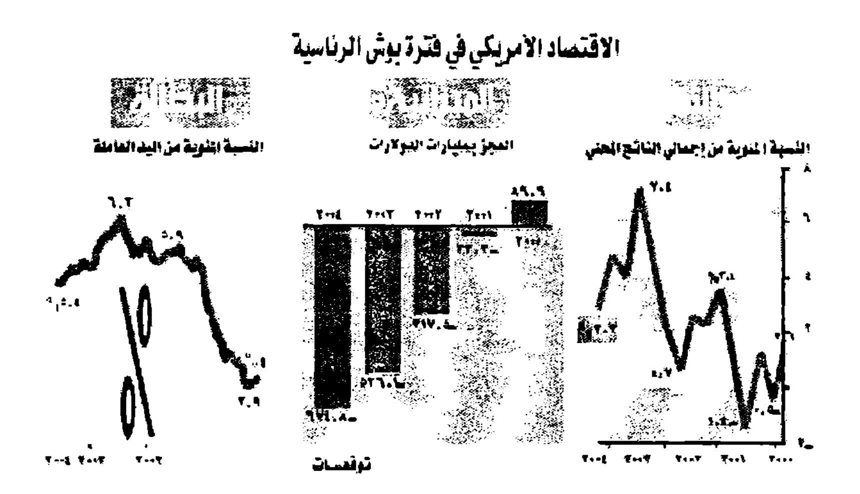
ولعل التأثير المباشر الذي ظهر فور إندلاع أزمة سبتمبر يتجسّد في ضرب قطاعات إقتصادية بعينها مثل: السياحة، البورصات، وشركات الطيران وغيرها من المجالات التي لم تلبث أن أعلنت إفلاسها أوعلى الأقل تأثّرها الشديد من جراء ما حدث. ولكن ماذا حدث على مستوى السياسة المالية ؟ فالنظام المالي الأمريكي نظام متطور ومعقد لأقصى الدرجات، ناهيك عن تعقد التعاملات المالية على مستوى العالم والتي أصبحت تعتمد أكثر على السيولة كأداة أساسية في التعامل[2]

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) نيرمين السعدني، م. س. ذ، ص ١٧٦.

الجدول رقم (٦)



أداء الإقتصاد في الفترة الرئاسية الأولى لـ"جورج دبليو بوش" المصدر: أحمد عابد، الأرقام القياسية.. معجزة بوش في ٤ سنوات، دراسة منشورة في ٢٦/٣/٢٠٠٥، على موقع: www.almoheet.com

وقد تلاشى الفائض الكبير الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحقّقه في موازنتها العامة بالفعل وتقلّص في البداية إلى ٠,٦٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في موازنة عام ٢٠٠١، ثم منيت الموازنة بعجز كبير بلغ ٣,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢، وهو ما فاق أكثر التقديرات تشاؤماً بالنسبة لهذا العجز. لكن عودة الموازنة العامة للدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى العجز الكبير لا يعود فقط لآثار ١١ سبتمبر والحملة الأمريكية ضد الإرهاب، لكن جانباً مهماً منه يعود إلى السياسات الإقتصادية اليمينية المتطرفة التي انتهجها الرئيس جورج بوش الذي خفض الضرائب على الأثرياء ومن ثمّ تخفيض إيرادات الموازنة، وقلل الإنفاق الاجتماعي الذي كان يتحول إلى طلب مباشر وحافز للنمو الذي يعني ضمن ما يعني تحقيق إيرادات عامة للدولة، ورفع

الإنفاق العسكري والأمني بشكل هائل بما رفع قيمة النفقات وزاد الفجوة بينها وبين الإيرادات[1]

كما تحمل الإقتصاد الأمريكي بعض النفقات لمكافأة الدول التي وافقت على منح الولايات المتحدة الأمريكية حرية إستخدام أراضيها ومنشآتها في الهجوم على البلدان والمواقع التي ترى أن تهاجمها كردّ إنتقامي على أحداث سبتمبر. وإذا كان ذلك التوجه الأمريكي قد تجسد في مساعدات فعلية ووعود بالمساعدة الأمريكية للعديد من الدول التي ساندت الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها العسكرية في أفغانستان، أو في جمع المعلومات عن المجموعات الإسلامية المتشددة وبالذات المرتبطة بتنظيم القاعدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت عروضاً بتقديم المساعدة للعديد من الدول التي ساندتها في هجومها على العراق، أو ساهمت في تمريره إقليمياً حتى وإن لم تشارك فيه. ومن ناحية أخرى، فإن صدمة إعصار سبتمبر جعلت المجتمع والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية يتّجهان لتكثيف الإجراءات الأمنية، من خلال زيادة أعداد القائمين على الأمن وزيادة وتطوير معدات المراقبة والأمن والحواجز التفتيشية. ومن البديهي أن لهذا التكثيف تكلفته الباهظة التي قدرها "بيتر موريس" مدير قسم البحوث في معهد الإستراتيجية الإقتصادية في واشنطن بنحو ١١٠ مليار دولار[2].

من هنا نركز على تأثير أحداث سبتمبر على قطاعات مالية تعتبر هي أساس السياسة المالية، ليس فقط على مستوى الدولة، وإنما للنظام العالمي برمته. فبالنسبة لقطاع التأمين، فقد تحمّلت شركات التأمين الأمريكية خسائر ضخمة نتيجة مدفوعات التأمين التي اضطرت لدفعها لضحايا هجمات ١١ سبتمبر وعائلاتهم ولمالكي الأصول التي تضرّرت من هذه الهجمات. ومثلت خسائر شركات التأمين، الجانب الأكبر من الخسائر التي منيت بها الشركات الكبرى في الأسواق العالمية نتيجة لإلتزامها بتسديد فاتورة الخسائر لمعظم الشركات الكبرى التي تملك تغطية تأمينية وفي مقدمتها شركات الطيران والركاب وشركات الأوراق المالية بالإضافة إلى الخسائر المباشرة الناجمة عن إنهيار برجي مركز التجارة العالمي[3]

[1] الاتجاهات الإقتصادية الاستراتيجية، م. س. ذ.

[2] المصدر نفسه.

[3] الإتجاهات الإقتصادية الاستراتيجية، م. س. ذ.

أمّا بالنسبة للسيولة، فقد فقدت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً لا بأس به من الخبراء في الأسواق المالية، والتي تعتبر فقدهم مأساة في حد ذاته لما له من تأثير قويّ على ادارة السيولة[١]

أمّا بالنسبة للإستثمارات، فقد إستقبلت الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، إستثمارات أجنبية قيمتها ٣٠١ مليار دولار عام ٢٠٠٠، شكّلت أقلّ من خمس قيمة الإستثمارات المباشرة التي تدفقت عبر العالم في العام المذكور والتي بلغت قيمتها ١٤٩١,٩ مليار دولار. أما في عام ٢٠٠١، وبسبب التباطؤ الإقتصادي الأمريكي قبل أحداث ١١ سبتمبر ثم بسبب هذه الأحداث ذاتها وتداعياتها، فإن قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت للولايات المتحدة إنخفضت إلى ١٢٤,٤ مليار دولار وبنسبة إنخفاض قدرها ٥٨,٧٪ عن قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت للولايات المتحدة عام ٢٠٠٠[٢]

أما بالنسبة للسياحة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أحداث ١١ سبتمبر، كانت تستقبل عشرات الملايين من السائحين من مختلف بلدان العالم سنوياً، حيث بلغ عدد السائحين الذين إستقبلتهم عام ٢٠٠٠ نحو ٥٠,٩ مليون سائح، بما شكل نحو ٧,٣٪ من عدد السياح في العالم والذي بلغ ٦٩٦,٧ مليون سائح في العام نفسه. وبلغ إنفاق السياح الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٨٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، بما شكّل نحو ١٧,٣٪ من إجمالي الدخل السياحي العالمي في العام المذكور والذي كان قد بلغ ٤٧٤,٤ مليار دولار بدون إحتساب تذاكر الطيران الخاصة بهم والتي بلغت قيمتها نحو١٢٤ مليار دولار. أما في عام ٢٠٠١، فإن كلّ المؤشرات الخاصة بقطاع السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية قد تراجعت بعنف بعد أحداث ١١ سبتمبر من العام المذكور، بما جعل المؤشرات الإجمالية للعام ٢٠٠١ تتراجع. وعلى أي حال، فإن عدد السياح الذين زاروا الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ بلغ ٤٥,٥ مليون سائح بإنخفاض نسبته ١٠,٦٪ عن عام ٢٠٠٠. كما بلغت الإيرادات السياحية الأمريكية عام ٢٠٠١، نحو ٧٢,٣ مليار دولار بإنخفاض نسبته ١١,٨٪ عن عام ٢٠٠٠. ومن المؤكّد أن هذا التدهور قد انعكس في صورة تدهور للشركات الأمريكية العاملة

---

[١] نيرمين السعدني، م. س. ذ، ص ١٧٦

[٢] المصدر نفسه.

في مجـال السـياحة والفنـادق والمطـاعم والخـدمات والصـناعات المرتبطـة بهـذا القطاع[1]

وبعـد وقـوع أحـداث ١١ سـبتمبر ٢٠٠١، إعتمـدت الإدارة الأمريكيـة، علـى سياسات خفض الفائدة والضـرائب كآليـة لتحريـك الإقتصـاد وحفـز النمـو فيـه، وإعتمدت أيضـاً علـى الضـغط علـى منتجـي ومصـدري الـنفط لخفـض أسـعاره وتعطيل آلية الحفاظ على تلك الأسعار في المدى مـن ٢٢ إلى ٢٨ دولار للبرميـل، كآلية لتوفير النفط بأسـعار رخيصـة للإقتصـاد الأمريكـي الـذي يعـد المسـتهلك والمستورد الأكـبر للـنفط في العـالم. كمـا قـام بنـك الإحتيـاط الفيـدرالي (البنـك المركزي الأمريكي) بإضافة سيولة نقدية كبيرة لتمويل مواجهة الأزمة دون غطـاء من الإنتاج أو المعادن النفيسـة، بمـا يشـكّل تجسـيداً مثاليـاً لإسـتغلال الولايـات المتحدة الأمريكية لعملتها التي تعد عملة الإحتياط الدولية الرئيسـة، في تحميـل العالم معها بكل الأعباء التي ترتبت على أحداث سبتمبر. أو هي صورة من ريـع الوضع المهيمن للدولار في سلة عملات الإحتياط العالمية[2].

ويمكن القول إجمالاً، إن أحداث سبتمبر جاءت في وقت كان الإقتصاد الأمريكي يعاني فيه مـن التبـاطؤ الـذي دخـل دوامـة الركـود في الربـع الثالـث مـن عـام ٢٠٠١، لكن هذه الأحـداث سـبّبت أضـرار كـبيرة بمعظـم القطاعـات الإقتصـادية الأمريكية، فضلاً عن ذلك فقد أثقلت كاهل الإقتصاد الأمريكي.

٣-٢-١-٢ التداعيات في السياسة الخارجية

"إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل من هذا اليـوم إنطلاقـة جديـدة للهيمنة والسيطرة كما حدث بعد بيرل هاربر"[3].

هنري كيسنجر

تركت تداعيات أحداث سبتمبر بصمات واضحة على نمـط وتوجهـات السياسـة الخارجية الأميركية ونظرتهـا إلى العـالم وترتيـب الأولويـات وكـذا تصـنيف قـوائم الحلفاء والأعداء.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] المصدر نفسه.

[3] موفق محادين، السياسات الأميركية بعد ١١ أيلول، على موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/a318a038-99e6-469a-ba34-5daf28204678.htm

وأول قضية نناقشها هنا, هي مدى الإنخراط أو الإنسحاب الأمريكي من قضايا وشؤون ومناطق العالم وأيّ من هذين النمطين يحقق المصلحة الأميركية القومية بدرجة أعمق وأدق؟

هناك على الدوام مدرستان في السياسة الخارجية الأميركية, واحدة تتبنى نظرية التدخل والإنخراط التام في شؤون العالم وقضاياه باعتبار أن موقع ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها القومية تنتشر في طول وعرض العالم, وهذا الأمر لا يوفر لها ترف الإنسحاب من مواقع النفوذ وعدم التأثير في مسارات السياسة الإقليمية في مناطق العالم المختلفة. وتنتشر هذه الرؤية في أوساط الديمقراطيين. في المقابل هناك مدرسة الإنسحاب والتقوقع الداخلي التي تقول إن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق العالم المختلفة جرّ ويجرّ عليها عداء كثير من الشعوب, ولا يحقق مصالح للولايات المتحدة تتناسب مع الثمن الذي تدفعه من جراء ذلك. ومن ثمّ فإن الدعوة التي يتبناها أصحاب هذا الرأي تقول بأنه على الولايات المتحدة الأمريكية خفض مستوى إنخراطها في شؤون العالم الإقليمية إلى أقلّ حدّ ممكن. وتنتشر هذه الرؤية بشكل عام في أوساط الجمهوريين, وهي التي سيطرت على الإدارة الأميركية بقيادة الرئيس جورج دبليو بوش[1].

لقد أعاد المأزق الأميركي بعد أحداث سبتمبر طرح الصراع النظري بين هذين التيارين، ولصالح التيار التدخلي. حيث أثرت أحداث سبتمبر في دفع إدارة جورج دبليو بوش لمزيد من الإنخراط غير الطوعي في مناطق لم تكن راغبة بأن تنخرط فيها في حقبة ما قبل الهجمات. ومبرّر هذا هو أن "مكانة قوّة الولايات المتحدة الأمريكية" (Power Prestige) تعرّضت لضربة تأريخية لم تشهد لها مثيل من قَبل حيث هوجمت في عقر دارها وتمّ توجيه ضربات إلى رموز القوّة فيها الدفاعية والسياسية والإقتصادية، وأن كرامة الولايات المتحدة الأمريكية وصورتها قد إهتزتا حيث إختفى الرئيس "في مكان آمن وإرتبكت الأجهزة وفشلت وكالة الإستخبارات الأميركية ومكتب التحقيقات الفدرالية في توقع ومنع الهجمات. كل ذلك يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية محاولة طويلة لإصلاح الأضرار الجسيمة التي حدثت في صورتها - الدولة العظمى القاهرة في عالم اليوم - وهي

[1] خالد الحروب، م. س. ذ.

أضرار أكبر بكثير من الأضرار المادية. وإصلاح هذه الصورة يفترض تدخلاً وإنخراطاً في العالم وليس مزيداً من الإنعزال، لأن الإنعزال قد يفهم على أنه إنسحاب من الميدان وهزيمة معنوية وسياسية أخرى. ويفيدنا منطق السياسة الذي تتبناه الإمبراطوريات والدول الكبرى بأن مهمة "المحافظة على مكانة القوّة" تأخذ أولوية قصوى في المنعطفات التاريخية التي تمر بها تلك الدول, وخاصة عندما تشعر بأن مكانتها صارت محط شك وإختبار[١]

إن أحداث سبتمبر وضعت إدارة جورج دبليو بوش أمام مأزق إستراتيجي بحجم الأحداث. حتى بدت تصرفاتها وكأنها تعتمد فرضية صراع الحضارات (الإعلان عن حرب صليبية والتراجع عنها وعن إسم الحملة -العدالة المطلقة-). ثم كان دخولها الى باكستان موحياً بإعتمادها نظرية بريجنسكي حول الحزام الأوراسي. وبعدها الهجوم على أفغانستان. في المقابل تمكّن عدوّ الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدتها على تطبيق مقولة الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون: "... على أعدائنا أن يدركوا أننا نتحول الى حمقى إذا ما ضربت مصالحنا، بحيث لا أحد يعرف كيف سنتصرّف بالقوّة التدميرية الهائلة التي نمتلكها. وعندها فقط يرتعد أعداؤنا خوفاً منا..." ونتيجة لذلك وجدنا دول الإتحاد الأوروبي تنساق للمشاركة في التحالف ضد أفغانستان وروسيا تكاد توافق على الدرع الصاروخي والصين تسكت على التواجد الأميركي على تخومها المباشرة. ونتائج هذا السلوك قدمت مكاسب هائلة للولايات المتحدة[٢]

لقد أعلن الرئيس جورج دبليو بوش رؤياه للمستقبل لكن بمفهوم جديد يحدّد السياسة الخارجية للولايات المتحدة: الهيمنة العالمية في الحرب ضدّ الإرهاب. وتراجعت الأفكار المتعلقة بنظام عالمي تعاوني أمام الإهتمام "بالإرهاب العالمي". وإستخدم الصيغة المانوية "من ليس معنا فهو ضدّنا"، كخط عالمي في الرمال[٣]

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] نقلاً عن: موقع المستقبليات، العلاقات العربية الأميركية - أميركا والعرب- العلاقات العربية الأميركية و حوادث الثلاثاء، على موقع:

http://www.mostakbaliat.com/aram.html

[٣] زبيغنيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، م. س. ذ، ص١٥٧.

وفي خطابه الذي ألقاه جورج دبليو بوش في ١حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، في وست بوينت، أشار الى ميل متنام للقيام بإعادة تعريف شاملة ومنمّقة للمذهب الإستراتيجي الأمريكي، حيث إستبعد سياسة الردع التقليدي باعتبار أن لاصلة لها بمخاطر الإرهاب وإنتشار الأسلحة ما بعد الحرب الباردة، وأعلن عن عزمه على "نقل المعركة الى أرض العدو، وعرقلة مخططاته، ومواجهة أسوء الأخطار قبل بروزها"[(١)].

وكان جورج دبليو بوش إتصل بنفسه بكل من رؤساء كل من روسيا وفرنسا وألمانيا وكندا والصين، ثم ترك مهمّة الإتصالات ببقية الحلفاء الى وزير الخارجية، قائلاً له: "إنني أريد أن يمشي الجميع معنا، لكنني على إستعداد للمشي وحدي إلى آخر الشوط إذا إقتضى الأمر"[(٢)].

إضافة إلى ذلك فإن هناك دوافع عملية دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لإستبعاد خيار العزلة، ومن هذه الدوافع أن السنوات القادمة سوف تشهد بالتأكيد تطوّر منظومات إستخباراتية معولمة تهدف إلى مكافحة "الإرهاب المعولم", وهذا يتطلب من ثمّ تعزيز التعاون والتنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية التي سوف تكون المعنية الأولى بهذا الشأن, وبقية دول العالم سواء أكان ذلك على شكل منفرد أم تجمعات إقليمية أم منظمات دولية. إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تكون "تدخلية/ تعاونية" مع بقية دول ومنظمات العالم، خاصة في المجال الأمني والإستخباراتي[(٣)]

وفي هذا السياق يقول "تشيني" نائب الرئيس الأمريكي: "إنّ تأييد العالم لنا مهمّ، لكنه لايصحّ أن يقيّد أيدينا عن التصرّف، من حقنا أن نتصرّف بمفردنا، المهام هي التي يجب أن تحدّد التحالف، وليس التحالف هو الذي يحدّد المهام"[(٤)].

[(١)] نقلاً عن: المصدر نفسه، م. س. ذ، ص٤٧. وتجدر الإشارة هنا الى أنه أغفل تعريف "العدو" ومن ثمّ أبقى نطاق التحرك مفتوحاً على مصراعيه لإختيار الهدف بشكل تعسّفي. ولم يحدّد هذا المذهب الجديد للتدخل الإستباقي المعايير التي سوف تستخدم في تعريف (الإرهاب)، كما أنه لم يوضّح ماهي الظروف التي يعبر فيها إنتشار الأسلحة شرّاً يبرر قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل عسكري وقائي. المصدر نفسه، ص ص٤٧-٤٨.

[(٢)] محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، م. س. ذ، ص ٢٢٠.

[(٣)] خالد الحروب، م. س. ذ.

[(٤)] نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، الإمبراطوريّة الأمريكية والإغارة على العراق، ط٢ (القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ٢٢٢.

ويقول بريجنسكي في هذا المجال: " إنّ أحداث سبتمبر أدّت الى عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية"[١]

إحدى التداعيات الأخرى في السياسة الخارجية الأمريكية هي أن هذه الهجمات قد وفّرت غطاءً دبلوماسياً للولايات المتحدة لتبني سياسات متطرّفة والقيام بعمليات أو إجراءات إقليمية ودولية لم يكن بالإمكان قبولها في حقبة ما قبل الهجمات. وإذا تذكرنا أن السياسة الأميركية, خاصة في السنوات الأخيرة, لم تكن تتردّد في إنتهاج أي سياسة إنفرادية أو متطرفة من دون أن يكون هناك مبرّر تسوقه للعالم كما يوفّر لها مبرّر الهجمات الآن, فإنه بإمكاننا أن نتوقع سياسة أميركية إستعلائية وصارمة ولا تأبه ببقية دول العالم[٢]

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن أحداث سبتمبر وفّرت الغطاء اللازم والمبرّر المعقول للسياسة الخارجية الأمريكية للتدخل المباشر في أكثر مناطق العالم أهمية وحساسيّة، بحجة الإرهاب، لتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية والسياسية والعسكرية والإقتصادية. وهكذا فقد غيّرت أحداث سبتمبر المعطيات، حيث وفّرت لإدارة جورج دبليو بوش شرعية آيديولوجية غير متوقعة من أجل تجديد سياسة التدخل المسلح غير المضبوط والذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد توقّفت عن ممارسته منذ حرب فيتنام. فالإدارة الأمريكية وجدت في الحرب ضدّ الإرهاب واجهة آيديولوجية تؤمّن الصدقية لحملته العسكرية الواسعة والطويلة المدى بعد إنتهاء الحرب الباردة على غرار ما كانت عليه الحرب ضد الشيوعية بين عام ١٩٤٥ والهزيمة في فيتنام[٣]

٣-٢-٢ التداعيات على الصعيد الدولي

"إن الهجمات على نيويورك يمكن إعتبارها فرصة لإعادة تشكيل العلاقات الدولية على مستوى العالم، والطريق الى ذلك بناء تحالف دولي واسع لابدّ من إشراك أعضائه في المعلومات والسياسات والأفكار"[٤]

جورج دبليو بوش

---

[١] زبيغنيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، م. س. ذ، ص٥٦.

[٢] خالد الحروب، م. س. ذ.

[٣] جيلبير اشقر، الناتو يغزو أوروبا الشرقية، على موقع:

http://www.mondipolar.com /jan03/articles/otan.htm

[٤] نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، م. س. ذ، ص٢٢٤.

ان ١١ سبتمبر لم يغيّر كلّ شيء: خريطة العالم بدولها الـ ٢٠١ أو نحو ذلك، والنمط العالمي للقوّة الإقتصادية العسكرية، والتوزيع النسبي للدول الديمقراطية وشبه السلطوية والإستبدادية تبقى نفسها الى حدّ كبير. فالكثير من أكبر الأخطار التي تهدّد العالم، والعديد من المشاكل الأكثر بعداً عن المعايير التقليدية لسيطرة الدولة عليها (البيئة، الهجرة، تجارة المخدرات، مرض الأيدز،....الخ) والمجتمعات التي تمزقها الحرب. هذه كلها تعود في تأريخها الى فترة طويلة قبل ١١ سبتمبر. وبمعنى محدّد أكثر فإن بعض التغيرات التي باتت جلية بعد ١١ سبتمبر كانت أصلاً في بداية إرهاصها: مثلاً توكيد إدارة جورج دبليو بوش لسطوة الولايات المتحدة الأمريكية وخطاب الصدام الثقافي[١].

ولكن رغم ذلك فان أحداث ١١ سبتمبر جاءت بجملة من التداعيات على الصعيد الدولي، سواء كانت هذه التداعيات تتعلّق بمسائل وقضايا تعود جذورها الى ما قبل هذا التأريخ، وقد أججتها هذه الأحداث، أو تداعيات تتمثل بنتائج تتعلق بأحداث سبتمبر مباشرة، أي سبّبت هذه الأحداث في وجودها.

لتحليل هذه التداعيات والتطورات التي أصابت النظام الدولي بعد أحداث سبتمبر، سنعمد الى تقسيم الموضوع الى محاور عدة: منها الجوانب الفكرية والايديولوجية، وكذلك الجوانب المؤسّسية والقانونية من جهة، والجوانب الحركية التي تتعلق بتأثير الأحداث على أرض الواقع وطبيعة الممارسات وتوازنات القوى داخل النظام الدولي، إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. وعلى النحو الآتي :-

٣-٢-٢-١ الجوانب الفكرية والآيدولوجية

بعد إنتهاء الحرب الباردة نالت نظريتا (نهاية التاريخ) و(صدام الحضارات)، لفرانسيس فوكوياما وصامويل هنتنغتون، إهتماماً فكرياً دولياً واسعاً.

فقد جاء فرانسيس فوكوياما بنظريته "نهاية التاريخ"، وإعتقد بأن الصراعات الكبرى في العالم قد إنتهت بإنتصار نهائي وحاسم للديمقراطية الليبرالية الغربية الرأسمالية[٢]

---

[١] فريد هاليداي، م. س. ذ، ص١٨٣.

[٢] الإستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد سبتمبر، مقالة على موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C306D7AC-6AE6-4147-B684-295051B38B7A.htm

أما هنتنغتون فقد برّر في نظريتـه: إن صـراع الحضـارات[1] هـو خليفـة الحـرب الباردة. وإن عالم ما بعد هذه الحرب وسقوط الإتحاد السوفيتي، سوف يكون عالماً منقسماً، وفي حالة صراع بين مراكز وتحالفات حضارية (إسلامية، كونفوشية، غربية.....الخ) وإن على صنّاع السياسة الخارجية في الغرب (وخاصة الولايات

---

[2] صدام الحضارات Clash of civilization: حذر هانتنغتون من أن نهاية الحرب الباردة قد أوجدت الظروف لنشوء شكل جديد وبالغ الخطورة للصراع الدولي – ذلك المقترن بالهويات الضيقة والثقافية التي تقوم على أساس الولاءات الاثنية والدينية. فقد أكد أن" :إن فرضيتي هي أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون ايديولوجيا في المقام الأول أو اقتصادياً في المقام الأول. فسوف تكون الانقسامات الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للصراع ثقافية. وستبقى الدول الوطنية أقوى العناصر الفاعلة في الشؤون العالمية، لكن الصراعات الرئيسية لسياسة العالمية سوف تحدث بين الأمم وجماعات من حضارات مختلفة. وسوف يكون صدام الحضارات خطوط معارك المستقبل". ومع أنه حدّد عدداً من سيناريوهات الصدام الممكنة، فقد مضى ليؤكد أنه ما من شك يذكر في أن "نقطة الصراع المركزية في المستقبل القريب ستكون بين الغرب وبين دول إسلامية – كونفوشية عدة." بعد ذلك أنكر هانتنغتون أن فرضيته لم تكن سوي نموذج صارم بديل لدراسة الشؤون العالمية لكن معظم المعلّقين يجادلون بأن مقالته شكلت تحذيراً بشأن الأخطار المنبثقة عن تسييس الإسلام وظهور الأصولية الإسلامية التي تهدد محاولة الغرب إرساء قواعد نظام دولي مؤلف من دول ديمقراطية وقيم ليبرالية والإيمان بالسوق الحرة. وقد جعل التحدي الآتي لشرعية النظام الدولي الليبرالي السائد, البعض يصف الصراع بأنه بين الغرب وبقية العالم. رغم تناقضات فرضية هانتنغتون وافتقارها إلى الدقة فإنها أثارت جدلاً عن الخطر الإسلامي، ولا سيما الهدف المنظور لإرساء قواعد "سلام إسلامي pax) " (Islamicaابين مسلمي العالم البالغ عددهم ١,١ مليار نسمة. يتمحور العالم الإسلامي على الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا (ومع أن السعودية هي الموطن الروحي للإسلام فإن أكبر البلدان الإسلامية من حيث عدد السكان هي اندونيسيا)، على أنه توجد جماعات كبيرة منتشرة في أوروبا وافريقيا وآسيا فضلاً عن مجموعات كبيرة في الأمريكتين وفي الصين والهند. ومن حيث الانتشار الجغرافي فقد حدد هانتنغتون جبهة مناهضة للغرب مكونة من "كتلة من الأمم الإسلامية على شكل هلال انطلاقاً من نتوء افريقيا حتى آسيا الوسطى". وقد ولد هذا الصراع الجغرافي السياسي بين الحضارتين الغربية والإسلامية منذ ما لا يقل عن ١٣٠٠ سنة وبلغت الذروة في حرب الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١، والعنف المتواصل بين المسلمين، من جهة، والصرب الأورثوذوكس في البلقان، واليهود في إسرائيل والهندوس في الهند والبوذيين في بورما والكاثوليك في الفلبين. وخلص إلى نتيجة مروعة مفادها أن "للإسلام حدوداً دموية". اتهم النقّاد هانتنغتون بأنه بالغ في الخطر الإسلامي وبأنه أساء فهم طبيعة الإسلام السياسي والأصولي، وبالدعوة إلى "إعادة أدلجة (re-ideologization) "السياسة الخارجية وتشجيع إعادة تأكيد متلازمة النبوءة التي تحقق ذاتها في الشؤون الخارجية Halliday) .(1995على أنه بالنظر لمركزه كعضو بارز في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية فلا عجب أن أصبحت الجغرافيا السياسية للإسلام تلقى اهتماماً واسع النطاق من جانب القطاعات المحافظة للمؤسسات الاستراتيجية في الغرب التي اعتبرت أن "الخطر الأخضر" قد حل الآن محل "الخطر الأحمر" بوصفه العقبة الرئيسية أمام مشروع العولمة والحكم الصالح. ينظر: موسوعة الكترونية على موقع:
http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_3_3.htm

المتحدة الأمريكية، بصفتها مركز الحضارة الغربية حالياً) أن ينتبهوا الى مثل هذه "الحقيقة" وأن يخطّطوا لسياستهم الخارجية وفقاً لها، وبناء على شعار شامل يرى هنتنغتون إن تحتواه يجب أن يكون "الغرب والبقية" وذلك إذا كانت الغاية هي الحفاظ على إستمرار السيادة الحضارية والسياسية للغرب[1].

ويرى هنتنغتون بأن التاريخ لم ينته (كما رأى فوكوياما)، ولم ينته الصراع فيه، ولم تغلق ملفاته، بسقوط الإتحاد السوفيتي، وسقوط الخطر الشيوعي معه، بل لايزال في جعبة التاريخ سهام لم يرم بها بعد، ولازال الصراع كامناً، وأسبابه قائمة، ولكن أسباب الصراع ليست بسبب الآيدولوجيات المختلفة والمتناقضة كالشيوعية، والرأسمالية الليبرالية، ولا بسبب المصالح الإقتصادية المتعارضة للدول المختلفة، ولكن الصراع الذي يخبئه المستقبل سيكون سببه تناقض الحضارات أو الثقافات، ومحاولة كلّ حضارة أن تثبت وجودها، وتفرض رؤيتها للإنسان وللكون والدين والحياة والتأريخ[2]، على سواها.

لقد أدّت الأحداث والتطورات السابقة لأحداث ١١ سبتمبر في الجانب الفكري الى إنفراد النظام الرأسمالي بقيادة العالم، وبدأ هذا النظام يقدّم آيدولوجيته وفكره بإعتباره المؤهل لقيادة العالم، وإنه سيسعى الى تعميم ثقافته وقيمه على الآخرين، وإن حضارته قد إنتصرت ويجب الأخذ بها (كما روج لذلك فوكوياما)[3].

وعلى الرغم من أن أبرز سمات العالم بعد إنتهاء الحرب الباردة دار حول العلاقات بين "الغرب" من جهة، و"الإسلام" من جهة ثانية[1]. إلاّ أن أحداث

---

[1] نشرت فصلية "Foreign Affairs" في صيف عام ١٩٩٣ مقالاً لصامويل هنتنغتون بعنوان "صدام الحضارات؟" والذي أثار جدلاً واسعاً إستمرّ ثلاث سنوات. وبعد ذلك طوّر هنتنغتون أفكاره ليخرج بها نظريته المعروفة بـ " صدام الحضارات " في كتاب صدر له في ١٩٩٦ بعنوان (صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي). للإطلاع على نظرية هنتنغتون يراجع: صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط١ (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٥).

[2] فتحي يكن و د. يوسف القرضاوي، العولمة ومستقبل العالم الاسلامي (بلا، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠)، ص٣٣.

[3] د. نظام بركات، تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي، على الانترنت :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DBF1BD.80AA-47F4-A435-30F78A7A88CF.htm

[1] فريد هاليداي، م. س. ذ، ص١٣٩.

١١ سبتمبر أعادت الحديث من جديد عن صراع الحضارات (كما أشار لذلك هنتغتون من قبل)، وتقترب محور هذا الصراع الحضاري من المفهوم نفسه الذي طرحه، حيث صار الحديث عن إنقسام العالم الى عالم الخير الذي تمثله حضارة الغرب وعالم الشر الذي تمثله بعض الدول العربية والإسلامية (المارقة) وغيرها من الدول المعارضة للتوجهات الرأسمالية الأمريكية، وحاولت الحكومة الأمريكية صياغة خطاب أخلاقي تملي بواسطته على شعوب العالم تعريفها لمفهوم الشرّ والخير وتحدد من هي الدول والقوى الصالحة والأخرى الطالحة[٢].

وقد إعتبر البعض إن تطورات العلاقة بين العالم الإسلامي من جهة، وبين الغرب من جهة أخرى، في مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر هي تجسيد لفكرة صدام الحضارات وخاصة في ضوء التصريح الشهير للرئيس جورج دبليو بوش الذي أكّد فيه على أن الحرب ضدّ الإرهاب ستكون حرباً صليبيةً[٣].

ورغم إعتقاد فوكوياما قبل أحداث ١١ سبتمبر بأن نهاية التاريخ لا تقبل الشركاء من أي نوع، فإنه بدأ يتحدث منذ ذلك التأريخ عن سيناريو مختلفٍ وهو يضع يده بيد هنتنغتون أخيراً ويكشف أن نهاية التأريخ تستدعي شكلاً من الصِدام بأثر رجعي بين الليبرالية التي تصلح للعمل في كلّ مكان وبين الإسلام الذي يجعل المجتمعات الإسلامية تقاوم الحداثة وتجعل نهاية التأريخ ملتبسة الى حين !! ويرجع فوكوياما ليتفق - رغم إختلافه - مع هنتنغتون، وليقول بأن المشكلة مع الدول والشعوب الإسلامية على إطلاقها لسيت مشكلة سياسية ولا تعود لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من إسرائيل بل هي مشكلة ثقافية في جوهرها[٤].

---

[٢] د. نظام بركات، م. س. ذ.

[٣] حسنين توفيق إبراهيم، م. س. ذ، ص٣٢٧.

[٤] موفق محادين، م. س. ذ.

٣-٢-٢-٢ الجوانب المؤسسية والقانونية

أدّى إنهيار الإتحاد السوفيتي كقوّة عظمى الى جدل واسع حول الطبيعة الهيكلية للنظام الدولي، وقد قاد الجدل الى إنقسام في الرأي بين تيارين: الأول يذهب الى أن النظام الدولي، ونتيجة لسقوط الإتحاد السوفيتي، يتّخذ هيكل أحادي القطبية يحلّ محل القطبية الثنائية من خلال تأكيد سلطة شبه مطلقة للولايات المتحدة، أما الإتجاه الثاني فيذهب الى أن النظام الدولي يشهد عملية إعادة مأسَسته وفق معطيات إقتصادية تسمح ببروز أقطاب دولية جديدة، وعلى هذا فان هيكل النظام الدولي سوف لن يكون مقتصراً على قوّة قطبية أحادية بقدر ما يكون قائماً على قوى قطبية متعددة، وإن المرحلة الراهنة هي مرحلة إنتقالية نحو نموذج دولي متعدد الأقطاب[١].

ولأن الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر كانت بمثابة أكثر الأحداث أهمية منذ نهاية الحرب الباردة، فقد أثرت عواقبها بحق على النظام الدولي، ومثلت ساحة مصيرية لإختبار الأبعاد السياسية للنظام الدولي، وإعادة تشكيله وعلى رأس هذه الأبعاد قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف الغربي ودورها العالمي كقوّة عظمي وحيدة[٢].

وهناك من يسمي مرحلة مابعد ١١ سبتمبر بمرحلة الهيمنة الأمريكية المقنّنة[٣]. حيث إستصدرت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من القرارات الداعمة لحربها ضد الإرهاب من مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن التوظيف السياسي الأمريكي للمجلس ليس جديداً، ويعبّر بدقة عن الوضع الذي آلت إليه المنظمة الدولية في ظل النظام العالمي الراهن، إلاّ ان بعض ما فرضته عليه من قرارات جاء بمثابة "صناعة للتأريخ" على حد تعبير بعض المحللين[٤]. حيث صدر قرار من مجلس الأمن والذي تبنته الأمم المتحدة بتأريخ ٢٠٠١/٩/١٢، والذي أقرّ فيه بحق شريعة الدفاع الفردي أو الجماعي، الأمر الذي يسمح فيه

---

[١] د. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي دراسة الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، ط١ (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،١٩٩٧)، ص١٢٦.

[٢] لهيب عبد الخالق، بين إنهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، ط١ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ١١٩.

[٣] د. عبد الغفور كريم علي، م. س. ذ، ص ٨.

[٤] نيفين عبد المنعم مسعد، م. س. ذ، ص٢٣٢.

للولايات المتحدة بالردّ عسكرياً بمفردها أو بمساعدة آخرين، ويدعو نصّ القرار جميع الدول الى التعاون معها من أجل تقديم كل من لهم علاقة بالهجمات ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية - من منظمين ومنفّذين، مسؤولين عن مساعدتهم وإيوائهم ودعمهم - الى العدالة[1]

أما القرار الذي إعتبره البعض "صناعة للتاريخ" فهو القرار رقم ١٣٧٣، الذي صدر في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، والذي يلزم الدول بتجميد الأموال والموارد المملوكة لكل من يرتكب عملاً إرهابياً أو (يحاول) ذلك أو يشارك فيه أو يسهله، ولمن يتبعه من أشخاص وكيانات. ويحظر عليها تقديم أي دعم صريح أو (ضمني) لهؤلاء، ويجب عليها تجريم أعمالهم في قوانينها الوطنية ومحاكمتهم بمقتضاها، ويطالبها بتبادل المعلومات الأمنية في ما بينها، وتزويد لجنة مكافحة الإرهاب - التي إستحدثتها- بالتقارير الدولية عن الإجراءات التنفيذية ذات الصلة وبما لايتجاوز شهوراً ثلاثة من تأريخ صدور القرار[2]

فضلاً عن هذا فقد عزّزت قرارات مجلس الأمن في ما بعد منطوق قراره رقم ١٣٧٣ ومن ذلك القرار رقم ١٣٧٧ والقرار رقم ١٣٩٠[3]

وهكذا فقد إستثمرت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث سبتمبر الى أقصى درجة ممكنة ودخل منها وبها عصر القطب الأوحد كما لم تفعل من قبل، وإذا كانت الإنتقادات الأوروبية قد صوبت الى الإنفراد الأمريكي بالقرار الدولي خدمة للمصالح القومية الأمريكية المباشرة، وإذا كانت بعض الإنتقادات الروسية قد إنصبت على الوجود العسكري الأمريكي في الفناء الخلفي الروسي، إلاّ أن هذه وتلك ضعفت أهميتها في إطار شعور عام بوجود خطر مشترك هو الإرهاب[4]

وبصدد إنعكاسات هجمات ١١ سبتمبر على النظام الدولي طرح المحلّلون الأمريكيون العديد من الرؤى. فقد ذهب (هنري كيسنجر) الى طرح وجهة نظر

---

[1] علي البلاونة، الهجوم على أمريكا وتداعياته، مجلة دراسات شرق أوسطية (عمان: مركز دراسات شرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، السنة ١٦، العدد ١٧، خريف٢٠٠١)، ص١٦٥.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، م. س. ذ، ص٢٣٢.

[3] المصدر نفسه، ص٢٣٣. يمكن الإطلاع على نصوص هذه القرارات على موقع: الأمم المتحدة على الانترنت.

[4] المصدر نفسه، ص٢٣٤.

تقوم على أن هذه الهجمات يمكن أن تمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، حيث انها - من وجهة نظره - أدّت بصورة واضحة الى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة، ودفعت القوى المنافسة مثل أوروبا الموحدة، واليابان، وروسيا الإتحادية، والصين الى التعاون بصورة وثيقة معها، وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل تلك الهجمات بسبب الخلافات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك القوى الدولية، الأمر الذي أدى الى بناء علاقات شراكة جديدة بين الجانبين، ومن ثم خلق مناخ جديد للعلاقات الدولية[1].

وقد جنت واشنطن بعد هذه الأحداث ثمار سطوتها، فعندما إنطلقت الدعوة الى التعاون كان رفضها صعباً. فقد عزّزت روسيا تعاونها الإستراتيجي والسياسي مع واشنطن واضعة نصب عينيها مصالحها الخاصة. والصين أيضا إلتحقت بركب الحملة على الإرهاب[2].

تأسيساً على ما سبق يمكن القول إنّ ما حدث في ١١ سبتمبر دفع الكثير من بقية العالم الى محاولة العمل على نحو أوثق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا فإن هذه الأحداث عزّزت سطوة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، بحيث أعطتها المبرر لقيادة نظام عالمي تحاول أن تجعله مبنياً على القيم والرؤى الأمريكية.

٣-٢-٢-٣ في المجال السياسي

إن التداعيات السياسية لأحداث ١١ سبتمبر ظهرت بشكل واضح في شكل حلف على المستوى الدولي والإقليمي ضدّ الإرهاب، للبيت الأبيض في واشنطن القيادة العليا فيه[3]

فقد جاء في الوثيقة التي أعلنها البيت الأبيض تحت عنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" يوم ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، "إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر غيّرت بصورة أساسية من طبيعة العلاقات بيننا وبين مراكز

---

(1) نقلاً عن: د. ثامر كامل محمد، الستراتيجية الأمريكية... مرحلة ما بعد (عاصفة الأبراج)، مجلة الحكمة (بغداد: بيت الحكمة، العدد ٢٩، أيلول ٢٠٠٢)، ص١٩.

(2) فريد هاليداي، م. س. ذ، ص١٨٤.

(3) ينظر للتفصيل : محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي: من نيويورك الى كابول، ط٣ (القاهرة: الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، أغسطس ٢٠٠٢)، ص ص١٧٤-١٩٤.

القوى الرئيسة الأخرى في العالم وفتحت آفاقاً واسعة، فبالتعاون مع حلفائنا في أوروبا وآسيا وزعماء روسيا والصين والهند يجب أن نطوّر أجندات فعالة للتعاون خشية أن تصبح هذه روتينية وغير منتجة"[1]

ومن ناحية الجغرافيا السياسية أعادت أحداث ١١سبتمبر التنبيه الى أهمية آسيا الوسطى وموقعها الإستراتيجي باعتبارها تشكل قلب العالم، وقدّمت روسيا تنازلات سياسية وأمنية في هذه المنطقة التي كانت من المحرّمات في السياسة الروسية، وقدّمت روسيا نفسها كشريك للغرب ومحاربته للإرهاب بدلاً من كونها مهدداً لهذا الغرب، وأدى تأييد معظم الدول الكبرى في شمال العالم للعمليات العسكرية الأمريكية الى الحديث عن تعاون نصف الكرة الشمالي ضدّ المخاطر القادمة من النصف الجنوبي[2].

أما المجموعة الأوروبية فقد إفتقدت الى التحرك الموحد تجاه أحداث ١١ سبتمبر، فرغم الوحدة الإقتصادية والمالية التكاملية التي حققتها أوروبا فإن ردود فعلها تجاه الأحداث عكس غياب وجود سياسة خارجية موحّدة، حيث إتسمت مواقف دولها بالفردية وبادرت كل دولة للإتصال بالولايات المتحدة الأمريكية من منطلق ظروفها الخاصة، ومن ثمّ فإن هذه الأحداث كشفت عجز أوروبا عن أن تشكّل قوى سياسة وتتبوّأ مكاناً يليق بقوتها الى درجة وصفها بأنها عملاق إقتصادي ولكنها ليست سوى قزم سياسي[3]

أما المنطقة العربية فإنها من أكثر مناطق العالم تأثراً بأحداث سبتمبر. وهذا لا يرجع الى ضخامة الخسائر المادية والإقتصادية التي لحقت بالعرب من جراء هذه الأحداث فحسب، ولكن يرجع أيضاً الى إعتبارات وعوامل أخرى تتعلق بقضايا عديدة منها: موقع العرب على خارطة الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب. فمنذ اللحظة الأولى للأحداث أشارت أصابع الإهتمام الى العرب والمسلمين في إطار حملات، إعلامية وسياسية، واسعة التحريض والتشويه إنخرطت فيها دوائر وأوساط عديدة أمريكية وغير أمريكية. هذا فضلاً عن أن اللوائح التي أعلنتها الإدارة الأمريكية للتنظيمات الإرهابية تضمنت

---

[1] يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة في موقع البيت الأبيض على الانترنت:
http://www.whitehouse.gov/nsc/nssall.html

[2] د. نظام بركات، م. س. ذ.

[3] المصدر نفسه.

العديد من الأحزاب والتنظيمات الموجودة في دول عربية. هذا بالإضافة الى تصريحات بعض المسؤلين الأمريكيين مشيرة الى أن دولاً عربيةً سوف تكون مستهدفة بالحرب ضد الإرهاب في مراحل تالية، وإن هذا الإستهداف يمكن أن يأخذ أشكالاً عسكرية أو غير عسكرية[1]

وبالنسبة للردود الفعل العربية على أحداث ١١ سبتمبر، فعلى الصعيد الرسمي سارع معظم حكّام وكبار مسؤلين العرب الى تقديم العزاء للإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي، كما أن مؤسسات دينية رسمية قد أكّدت رفضها وإدانتها لها. وأبرز مثال على ذلك هو شيخ الأزهر: "الدكتور محمد سيد طنطاوي"، وكما أدانها أمين عام جامعة الدول العربية "السيد عمرو موسى "واعتبرها عملاً إرهابياً إجرامياً"[2].

ولكن، وكما يؤكد "بريجنسكي": "على الرغم من أن الدعم العالمي الإبتدائي للولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث سبتمبر، تعبيراً عن تعاطف صادق وتأكيداً مناسباً على الولاء. إلاّ أنه لم يكن تأييداً للتفسير الأمريكي لطبيعة التهديد. وعندما إتخذ هذا التفسير شكلاً من الناحية الخطابية وجرى الإفصاح عنه بلغة متزايدة الحدة وصلت الى الذروة في عبارة (محور الشر)، صار يُنظر بشكل متزايد الى المفهوم الأمريكي للإرهاب على أنه إبتعاد عن السياق السياسي للإرهاب"[3].

إذاً فلا غرو أن ينحسر التأييد العالمي شبه الإجماعي للولايات المتحدة الأمريكية ليحل محله تشكيك متزايد بالصيغ الأمريكية الرسمية للتهديد المشترك في غضون ستة أشهر تلت أحداث سبتمبر[4]

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، م. س. ذ، ص٢٩٠.

[2] للتفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص٢٩١-٢٩٧.

[3] زبيغنيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، م. س. ذ، ص٤٣.

[4] المصدر نفسه.

٣-٢-٢-٤ في المجال الإقتصادي[١]

إن عولمة ما قبل ١١ سبتمبر، كانت تجعل الأسبقية والأولوية والصدارة للمسائل الإقتصادية على المسائل السياسية، ولكن جاءت أحداث ١١ سبتمبر ليعكس الآية، كما يرى بعض المفكرين، ومنهم البروفيسور كلاوس شواب، حيث يرى بأن ماحدث في ١١سبتمبر عاد الحكومات الى موقع الصدارة، وجعل للسياسة مرة أخرى الأسبقية على الإقتصاد[٢]

بدأ الإقتصاد العالمي في حالة تباطؤ في عام ٢٠٠١ قبل أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تفاقم بشدة بعد تلك الأحداث وكل تداعياتها المتمثلة في الحروب والتوترات التي أشاعتها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم من فنزويلا إلى العراق، على الإقتصاد العالمي، خاصة وإن الإقتصاد الأمريكي الذي كان الأكثر تأثراً بشكل سلبي من تلك الأحداث، هو إقتصاد عملاق يؤثر في باقي إقتصادات العالم عبر آليات التجارة والإستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال والسياحة[٣].

أما بالنسبة لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم فإنها تعرّضت لتراجع درامي منذ أحداث ١١ سبتمبر، وكان السبب الرئيس لذلك التراجع الكبير هو المخاوف التي خلفتها أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ بشأن إنتقال رأس المال. كما كان التباطؤ الإقتصادي وتعثر الكثير من الشركات الكبرى نتيجة هذا التباطؤ، عاملاً مهماً في تخفيض تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم في عام ٢٠٠١، خاصة وإن هذا التراجع ترافق مع تراجع زخم عمليات الإندماج بين الشركات العملاقة في البلدان المختلفة وبالذات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم تراجعت من ١٤٩١,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٧٣٥,٢ مليار دولار عام ٢٠٠١، بنسبة إنخفاض قدرها ٥٠,٧٪[٤]

---

[١] نظراً لتطرقنا في فقرة (٣-٢-١-٢) الى التداعيات الإقتصادية (الأمريكية) نتناول بشكل موجز التداعيات الإقتصادية على الصعيد الدولي، وذلك لتعلّق الأمرين معاً بصورة وثيقة.

[٢] إبراهيم نافع، م. س. ذ، ص٦.

[٣] الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية، م. س. ذ.

[٤] المصدر نفسه.

وتراجعت حركة أسعار الأسهم ومن ثمّ القيمة السوقية لها بشكل متواصل بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لينحدر من ٢٩٥ نقطة في ٥ سبتمبر ٢٠٠١، إلى ٢٤٧,١ نقطة في ٢ أكتوبر ٢٠٠١ فاقداً حوالي١٦,٢٪ من قيمته بعد ثلاثة أسابيع من الأحداث، وكما هو واضح فإن أسعار الأسهم في الأسواق الناشئة تعرّضت لتذبذب عنيف تابع إلى حدّ كبير للتذبذب في الإقتصاد والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية المتقدمة، حيث يسهل إنتقال هذا التذبذب في الإقتصاد والبورصة، عبر آليات التجارة والسياحة والإستثمار المباشر وغير المباشر، وإن كان هذا لا ينفي وجود ظروف محلية خاصة مؤثرة على البورصة وحركة أسعار الأسهم فيها، في كل بلد من بلدان الأسواق الناشئة[١].

فضلاً عن ذلك، فقد تضرّرت شركات الطيران بسبب المخاوف التي أثارتها أحداث ١١ سبتمبر من ركوب الطائرات في حدّ ذاته، فضلاً عن تأثرها بإخفاض حركة السياحة عبر العالم بصفة عامة وهي الحركة التي تشكّل أساس حركة الطيران التجاري بين الدول[٢].

٣-٢-٢-٥ في المجال العسكري

أفرزت أحداث ١١ سبتمبر تداعيات على الصعيد العسكري، معظمها نبعت من الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن تحديد معالم العقيدة العسكرية الجديدة للولايات المتحدة – على أهمية ذلك – من دون تجسيدها على أرض الواقع بـ (قوّة نارية محددة) التي لن تتحقق من دون إنفاق مالي ملموس يمكن ملاحظته من خلال الموازنة السنوية الجديدة للولايات المتحدة، فقد أحال الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مشروع الموازنة الفدرالية لعام ٢٠٠٣ (تشرين اول ٢٠٠٢- أيلول ٢٠٠٣) الى الكونغرس إذ بلغت (١٣ر٣) تريليون دولار (التريليون = ١٠٠٠ مليار) من بينها(٣ر٣٧٩) مليار أي ما يقارب (الثلثمائة وثمانين مليار دولار) يذهب الى وزارة الدفاع (البنتاغون) وهو ما يمثل نسبة (٤٠٪) من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم، وتعدّ هذه الزيادة الأكبر في الموازنة العسكرية منذ بداية ولاية الرئيس الأسبق(ريغان) أي منذ ما يزيد على ربع قرن كما رأت

---

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه.

التوقعات ان الموازنات الأربعة المقبلة ستشهد زيادات مضطردة، واتجهت الاراء الى أن النفقـات العسـكرية في العـام ٢٠٠٧ ينبغـي أن تصـل الى (٤٥١) مليـار دولار[١] كان ردّ الفعل الأمريكي المباشر لأحداث سبتمبر، كما يقول تشومسكي: "هو الصدمة، الجنون، الحنق، الرعب، الرغبة في الإنتقام"[٢]

فعندما حذّر وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" الرئيس جورج دبليو بوش من أن إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على ردّ فعل قويّ إزاء هجمات سبتمبر يمكن أن يتطلّب حرباً أوسع.. حرباً قد تتجاوز كثيراً إستخدام القوّة العسكرية.. كان ردّ جورج دبليو بوش على وزير دفاعه حاسماً، إذ قال: "إذاً دعونا نطلق النار عليهم واحداً فواحداً"[٣]

ومن هنا كان العمل الأمريكيّ الأول بعد هجمات سبتمبر بدأ في ٢٠٠١/١٠/٧، ضدّ أفغانستان، وقد بدّل ذلك موازين القوى في المنطقة، وإنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تقض على أسامة بن لادن، وهذا ترك الإحتمالات مفتوحة أمام أهدافها القادمة. كما أنها جعلت مشكلة الإرهاب الدولي رمزاً لحرب طويلة الأمد[٤]

حيث إنتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة الحرب في أفغانستان لتقيم قواعد عسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، كما حصلت على تسهيلات عسكرية في طاجيكستان وقازاخستان، كما مدّت أذرعتها العسكرية حتى جورجيا[٥]

في الواقع شكلت حرب أفغانستان إذلالاً حقيقياً لـ"الحلفاء الأطلسيين"، إذ بعد ما عرضت الدول الأعضاء وخدمتها الجماعية في ١٢ سبتمبر ٢٠٠١، عملاً بالمادة الخامسة من معاهدة ١٩٤٩ حول التضامن الدفاعي بين الدول

---

[١] شبكة المعلومات الدولية، بعض معالم الاستراتيجية الامريكية لما بعد ١١ سبتمبر، موقع على الانترنت:

http: www, rezgar. Com/debat./Shaw , art, asp? Coode-arabic.8aid-2923.

وبالفعل وقع الرئيس (جورج دبليو بوش) ميزانية عام ٢٠٠٤ وكان نصيب الانفاق الدفاعي (٤٠١) مليار دولار، قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦.

[٢] نعوم تشومسكي، م. س. ذ، ص١٧.

[٣] نقلا عن: حسين عبد الواحد، م. س. ذ، ص٥٣.

[٤] لهيب عبد الخالق، م. س. ذ، ص١٣١.

[٥] جيلبير اشقر، م. س. ذ.

الأعضاء[1]، لم تلق من واشنطن سوى تجاهلها مجتمعة ودعوة فردية للإنضمام الى الحملة الأفغانية بحسب الحاجات التي تحددها القيادة الأمريكية[2].

كانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية تتبنى سياسة الردع والإحتواء مع الإتحاد السوفيتي والدول المعادية الأخرى، وتقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الإبتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأميركية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل، وذلك من خلال التلويح بإستخدام القوّة العسكرية، وبعد إنهيار الإتحاد السوفيتي إتجهت السياسة الأمنية الأميركية نحو تقليل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في الخارج وظهر هناك نوع من التوافق الدولي نحو تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية. لكن بعد أحداث ١١ سبتمبر تحوّلت هذه الإستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على (الإرهاب) وتبني سياسة الضربات الوقائية عند ظهور تهديدات من جانب مجموعات مسلحة، والعمل على توسيع دائرة الحرب لتشمل دولاً أخرى غير أفغانستان مع السعي لتشكيل تحالفات عسكرية متعددة الأطراف والتخلي عن سياسة العزلة[3].

وقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر تطبيقات إستراتيجية جديدة من دون المساس بجوهر إستراتيجيتها العليا التي تهدف الى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أقوى بلد في العالم وأن تكون هذه القوّة غير مسبوقة بأية قوّة أخرى مهما كانت الظروف والتكاليف[4]. وعلى هذا الأساس فإن تلك الأحداث عزّزت الحاجة الى تبني سياسات جديدة تهدف الى ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسلامتها أولاً وأخيراً وإعادة إنعاش المواطنة

---

[1] حيث وضع مجلس حلف شمال الأطلسي في ١٢سبتمبر/٢٠٠١ المادة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسي موضع التنفيذ، معتبراً بذلك الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية هجوماً على جميع الدول الأعضاء، وتعهد بتقديم أي مساعدة ضرورية. ينظر: مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأميركية، ١١ أيلول/سبتمبر: وبعضي عام، تسلسل زمني لأحداث رئيسية مختارة من ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحتى الآن، نشر على موقع:

http//:usinfo.state.gov/journals/itgic/0902/ijga/gjchron.html

[2] المصدر نفسه.

[3] د. نظام بركات، م. س. ذ.

[4] كنعان خورشيد عبد الوهاب، الستراتيجية الامريكية بعد احداث ١١ أيلول/ سبتمبر وانعكاساتها على العالم الاسلامي، مجلة الحكمة، العدد ٢٩، أيلول ٢٠٠٢، ص ٢٩.

الأمريكية وهو ما وعد به جورج دبليو بوش لدى تسلمه مسؤولياته بوصفه رئيساً جديداً للولايات المتحدة خلفاً لكلنتون عندما أشار الى أنه سيغيّر نبرة الخطاب السياسي الأمريكي[1]

وفي ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، أعلن البيت الأبيض، في وثيقة رسمية، إستراتيجية أمنية جديدة، باتت تعرف بمبدأ (أو مذهب) الرئيس جورج دبليو بوش. وتمثّل هذه الوثيقة أهمية خاصّة، إذ أنّها تعلن بداية تغيير إستراتيجيّ في المذهب أو العقيدة الأمنية العسكرية السياسية الجديدة للولايات المتحدة في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة[2]

فهذه الوثيقة تضع إستراتيجية جديدة تتمثّل بالحرب على الإرهاب والإنتقال من سياسات الردع والإحتواء، التي ميّزت الفكر الإستراتيجي خلال سنوات الحرب الباردة، الى سياسات الحروب الوقائية التي تستهدف أوّل ما تستهدف الإرهاب والدول المارقة، -حسب التوصيف الأمريكي-. وتؤكّد الوثيقة على أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على المُضيّ قُدماً في هذه السياسات حتى في حال رفض الحلفاء المشاركة في أيّ حرب وقائية[3]

---

[1] المصدر نفسه، ص ٣٠.

[2] النص الرسمي للإستراتيجة الجديدة للأمن القوميّ الأمريكي منشور على شبكة الانترنت في www.albawaba.com في ٢٢/٩/٢٠٠٢.

بعد اثر أيام قليلة من الذكرى السنوية الاولى لاحداث ١١ سبتمبر و تحديدا يوم ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢ اصدرت الادارة الامريكية وثيقة لم تلق بعد القدر الكافي من الاهتمام. الوثيقة (من 31 صفحة) تحمل عنوان"استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية" ممضاة من الرئيس الامريكي, الذي قام بتقديم موجز لها, و هي رسميا من انجاز مجلس الامن القومي, احد الدوائر الرئيسية المحددة للسياسة الخارجية الامريكية. وبسبب التبني الرسمي للوثيقة من قبل الرئيس الامريكي فقد اختارالمحللون السياسيون لهذه الوثيقة اصطلاح "عقيدة بوش"(Bush Doctrine) غير انه من المرجح ان تكون كوندوليزا رايس التي كانت المشرف الرئيسي على انشطة مجلس الامن القومي وهي المسؤولة الرئيسية عن كتابتها. ان الاعلان عن مثل هذه الوثائق أمر نادر. فليس من المعتاد ان تنشر الولايات المتحدة الأمريكية وثيقة رسمية تعلن فيها بشكل تفصيلي عن المبادئ الرئيسية لاستراتيجيتها العسكرية. ينظر: الطاهر الأسود، نشأة و تطور استراتيجيا الحرب الاستباقية، نشر على شبكة البصرة على الانترنت بتأريخ: ٢٠(تشرين الثاني ٢٠٠٣).

[3] د. عبد الغفور كريم علي، م. س. ذ، ص٢٣.

وقد برز الى الوجود بشكل جليّ بعد أحداث سبتمبر (الإرهاب) كعدوّ عالمي جديد، وعادت الولايات المتحدة الأمريكية الى لهجتها القوية في أوائل الحرب الباردة (من ليس معنا فهو ضدّنا)[1]

وكان التفكير الأمريكي قبل أحداث سبتمبر منحصراً في الهجوم الصاروخي على الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنّ أحداث سبتمبر جعلت الإدارة الأمريكية توسع دائرة إحتمال الخطر، حيث وضعت في حساباتها صورتين من الهجوم، هما: الهجوم المبطن والهجوم الالكتروني[2]. ولهذا إتخذت الإدارة الأمريكية إجراءات عديدة لمواجهة هذه الأخطار.

وهكذا فقد إستثمرت الإدارة الأمريكية أحداث سبتمبر أفضل إستثمار، لكي تعطي مزيداً من قوّة الدفع لفعالياتها وتوجهاتها. وبدلاً من أن تكون المواجهة بالأساليب المألوفة للمكافحة، إستحوذت الأدوات العسكرية على الحيز الأكبر في الإستراتيجية الأمريكية، وقبل أن تتوافر لها الأدلّة الكافية بشأن المسؤولين عن هجمات سبتمبر وجدت نفسها في حاجة الى بناء تحالف دولي شكلي أو فعليّ واسع النطاق يؤيّد أو يتعاطف مع توجهاتها وأهدافها، بمعنى انه ليست تحالفاً عسكريّاً تقليدياً، وإنما يغلب عليه الطابع السياسي ويركّز على التعاون والتنسيق في المجالات الأمنية والإستخبارية والمالية[3]

---

[1] إسماعيل الشطي، م. س. ذ، ص١٧.

[2] إن التحسّب للهجوم المبطن هو المحرك الديناميكي لها في تدمير أسلحة الدمار الشامل (WMD) التي تمتلكها ماتطلق عليه "الدول المارقة"، إذ يمكن القاء جهاز نوويّ خام في مدينة كبرى، أو رشّ مادة الأعصاب الكيميائية في إستاد رياضي مليء بالجمهور، أو نشر فيروس بيولوجي مثل الجمرة الخبيثة بين المسافرين بالمطار، وهي توقعات كانت ضمن حسابات بعض المحللين وصانعي السياسات الأمنية قبل أحداث سبتمبر، غير أنها بعد هذا التأريخ لاتقع في التفكير الأمني ضمن دائرة السؤال (إذاً)، إنّما تقع ضمن دائرة السؤال (متى)، ذلك لأنّ الثورة المعلوماتية وتفكك الجمهوريات السوفيتية أتاحا فرصة للحصول على الخبرة والمادة المصنعة لمثل تلك الأسلحة، إذ يمكن الحصول على المكوّنات الضرورية لأيّ قنبلة بأقلّ من مليون دولار أمريكي. أما الهجوم الالكتروني وهو سيناريو يطلق عليه المحللون الأمريكان "واترلو الالكترونية" إشارة الى معركة واترلو بين الإنكليز ونابليون، فهجوم كهذا على شبكة المعلومات الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية من شأنه أن يشلّ الإقتصاد الأمريكي والخدمات الحكومية، كما يمكن لفيروس يقتحم نظام المعلومات في البنتاغون أن يشلّ القدرة العسكرية الأمريكية. المصدر نفسه.

[3] د. ثامر كامل محمد، الستراتيجية الأمريكية.. مرحلة ما بعد (عاصفة الأبراج)، م. س. ذ، ص١٨.

تجدر الإشارة هنا الى رأي بريجنسكي، والذي يحمل الكثير من الصحة، حيث يرى بأن أحداث سبتمبر سرّعت العديد من الإتجاهات الدولية الأساسية التي كانت جارية بالفعل، لاسيما[1]: الفجوة المتوسعة في القدرات العسكرية، لا بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها الشيوعيين السابقين، بل بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الرئيسيين، التحلّف الكبير لوحدة أوروبا السياسية العسكرية خلف تكاملها الإقتصادي، الوعي المتزايد داخل الكرملين، بأن لامفرّ أمام روسيا من إعادة ترتيب أوضاعها كشريك أصغر للغرب للحفاظ على سلامة أراضيها، إجماع القادة الصينيين على أن الصين بحاجة الى وقفة دولية هادئة لإدارة المرحلة التالية من تحوّلها المحلي الصعب، الميل المتزايد لدى النخبة السياسية في اليابان نحو تحويل بلدهم الى قوّة عسكرية جدية على الصعيد الدولي، الخوف المنتشر في العالم من أن الأحادية الأمريكية قد تصبح مصدر تهديد غير مقصود للجميع نظراً لأنها محور الإستقرار الجماعي.

إذاً فقد إستفادت الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث سبتمبر على الصعيد العسكري، حيث عزّزت مكانتها وانتشرت قواتها على أكثر مناطق العالم حساسية وأهمية (ومنها أفغانستان والعراق) وتحشدت جهوداً دولية كبيرة خلفها ومتخطية الإحتجاجات الصادرة هنا وهناك[2]

في كل ما تمّ بحثه يمكن القول: إنّ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، سجّلت منعطفاً مهمّاً ونقطة تحوّل مهمّة في العلاقات الدولية، وسبّبت في تسريع المتغيّرات وتداخلها وتشابكها، حيث مثلت، بخصوصياتها، نقلة نوعية في كيفية إختراق أمن الدول العظمى وبوسائل مدنية، كما أفرزت هذه الأحداث العديد من التداعيات سواء على الصعيد الأمريكي أو على الصعيد الدولي، في المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية... الخ.

ولقد أعادت الولايات المتحدة الأمريكية النظر في علاقاتها مع كثير من دول العالم، أو وقعت تلك العلاقات تحت إختبار صعب إعتبره الكثيرون مفترق طرق بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع كثير من دول العالم، ذلك لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت شعار (من ليس معنا فهو ضدّنا)، وهذا

---

[1] زبغينيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، م. س. ذ، ص ص١٠١-١٠٢.

[2] حيث عارضت دول عديدة ضرب العراق ومنها فرنسا وألمانيا وغيرهما.

جعل هامش مناورة الدول الأخرى ضيّقة، حيث يجعل هذا الشعار الدول إمّا في خانة (الإرهاب) أو داعميه وإمّا في خانة مناهضي (الإرهاب).

وإنّ السعودية أصابها القسط الكبير من هذا الإختبار الصعب، حيث جُعلت على مفترق طرق في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطهما علاقات ومصالح متبادلة لأكثر من ستة عقود. فكيف صارت السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية بعد أحداث سبتمبر؟

هل سبّبت هذه الأحداث في تعكير صفو علاقتهما، أم أجّجت نقاط خلاف قديمة بينهما؟ أو سبّبت حدوث أزمة عابرة يمكن تجاوزها؟ ستشكّل الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة الفرعية الأخرى صلب محاور الجزء القادم من هذه الدراسة.

٤- أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والسياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية

توطئة

أفضت أحداث سبتمبر الى سلسلة من التداعيات. إذ لم تؤثر في سلوك الدول فقط، بل وفي نمط تفكيرها لأعمالها اللاحقة. ومن أبرز ما تأثرت بهذه الأحداث كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال العالم كافة، والعالم الإسلامي خاصة، ومن ضمنه السعودية.

وقد كان الأمر بالنسبة لهذه الدولة أكثر صعوبة وحساسية كونها تُعامل في وقت واحد على أنها الجاني والضحيّة ومحور الصراع. فالمتّهمون في الأحداث كما حدّدتهم واشنطن كان أغلبهم من المواطنين السعوديين، الأمر الذي حوّل السعودية من دولة صديقة الى عدوّ أو في الأقل الى حاضنة للأعداء. وفي الوقت ذاته، فإن السعودية هي ضحية لأن الأفراد المعلن عنهم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لا يستهدفون الولايات المتحدة الأمريكية وحدها فحسب، بل النظام السعودي نفسه وتحالفاته. ويدّعون حرصهم على تحرير الأراضي السعودية من نفوذ الوجود العسكري الأمريكي[1]

ولكن ذلك لاينفي حقيقة مفادها إن كلا البلدين بحاجة للآخر الى الدرجة التي لا يمكن معها حدوث قطيعة حقيقية في العلاقات، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية تعدّ السعودية واحداً من أهم شركائها في العالم. كما أن السعودية إحتفظت بعلاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاءت أحداث سبتمبر لتشكل منعطفاً تاريخياً في السياسة الخارجية الأمريكية ومن ثمّ في العلاقة الأمريكية - السعودية، ولتدفع الى إثارة نقاط الخلاف بين الدولتين. من هنا نتسال: ما مدى تأثير هذه الأحداث على السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية؟

وللإجابة نرى إبتداءاً جدوى التطرّق الى التطورات التي حصلت في السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية بعد هذه الأحداث على الصُعد السياسية والإقتصادية والعسكرية والإستراتيجية. سبيلاً لاحقاً لتحليل تأثير هذه الأحداث على السياسة الخارجية الأمريكية ومستقبلها حيال السعودية.

---

[1] دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر/ وحدة الدراسات، التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١-٢٠٠٢، م. س.ذ، ص ٧٤.

وعليه نتساءل: هل أصبحت العلاقات بين البلدين متوترة؟ وإلى أي مدى؟ وهل كانت الإتهامات الأمريكية، الرسمية أو غير الرسمية، للسعودية بالتورّط في أحداث سبتمبر وتفريخها للإرهاب تنطوي على ما يبررها؟ وما هي مشاهد مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية؟

٤-١ الآثار

٤-١-١ على الصعيد السياسي

تميزت العلاقات السعودية - الأمريكية منذ نشأة السعودية قبل أكثر من ٧٠ عاماً بأنها كانت علاقات وثيقة ووطيدة وراسخة. وقد ساعد على ذلك تبادل المصالح المهمة بين الطرفين، على أن ذلك لايلغي إقتران هذه العلاقة بثمّة نقاط خلاف موجودة تؤجّجها أحداث أو أطراف عديدة. وقد شكّلت أحداث سبتمبر إحدى أهمّ الأحداث التي أجّجت نقاط الخلاف الكامنة بين البلدين. وإن هذه الأحداث شكلت إنعطافاً خطيراً في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أعطت أحسن مبرر للولايات المتحدة للضغط على الحكومة السعودية للإستجابة لمطالبها. وقد أدّت هذه الأحداث الى حدوث توتّر في العلاقة بين الدولتين على الصعيد السياسي.

على أن الخلاف الأمريكي - السعودي، ومن ثمّ الإنتقاد السعودي العنيف للولايات المتحدة الأمريكية، لم يبدأ عقب أحداث ١١ سبتمبر فقط، ولكنه بدأ يظهر منذ تولّي شارون رئاسة وزراء إسرائيل تقريباً وزاد بوضوح في أغسطس ٢٠٠١ عبر سلسلة من المواقف السعودية الرسمية الغاضبة على واشنطن لتحيّزها لإسرائيل وصمتها على مجازر شارون. والى هذا ذهبت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية في عدد ٢٩ أكتوبر ٢٠٠١، حيث أشارت إلى رسالة بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٠١ حذّرت فيها السعودية إدارة جورج دبليو بوش من أن "فشل واشنطن في وقف العنف الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين قد يدفع السعودية إلى إعادة النظر بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية"[1]. وقد راح ولي العهد

---

[1] نقلاً عن: الحوار المتمدن، امريكا والسعودية في غرام وانتقام، مقالة نشرها موقع: http://www.rezgar.com/، في ١٣/٣/٢٠٠٢. فقد كشفت واشنطن بوست عن رسالة نقلها الامير بندر بن سلطان، السفير السعودي في واشنطن، عن لسان الامير عبد الله الذي استشاط غضبا ازاء اعتبار جورج دبليو بوش سياسة شارون العدوانية دفاعا مشروعا عن النفس، وجاء فيها: "من الآن

السعودي (آنذاك) الأمير عبد الله الى تكرار تحذيراته للولايات المتحدة الأمريكية، بسبب إنحيازها لإسرائيل ثلاث مرّات خلال صيف ٢٠٠١ فقط. كما رفض الدعوة التي تلقاها لزيارة البيت الأبيض ولقاء الرئيس جورج دبليو بوش[١]

وخشية من أن تنفذ السعودية تهديدها وتعقد قمّة عربية وإسلامية لإعادة النظر في العملية السلمية من أساسها، سارع جورج دبليو بوش في آب ٢٠٠١ للإعلان في خطابه عن موافقته على إقامة الدولة الفلسطينية، وكانت هناك نيّة للعودة للمفاوضات، ونجحت السعودية في إنتزاع تنازلات معينة من عرفات لم يُعرَف محتواها، بهدف تسهيل العملية للخروج من دوامة الإنتفاضة. ثم جاءت أحداث سبتمبر لتفرمل العملية[٢]

وهكذا كان لرسالة ولي العهد السعودي (آنذاك) فعلها في الرئيس جورج دبليو بوش الذي أجاب مؤكداً ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال حريصة على إيجاد حل لنزاع الشرق الاوسط يقوم على إنشاء دولة فلسطينية الى جانب دولة إسرائيل. ويتعهد باتخاذ موقف علني في هذا الإتجاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة[٣]

فصاعدا، انتم من الارغواي (أي لا نعرفكم ولا تعرفونا - أ.أ.). امضوا انتم في سبيلكم ونحن سنمضي في سبيلنا. من الآن فصاعدا سنحمي مصالحنا القومية بانفسنا، دون اخذ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة في عين الاعتبار". نقلاً عن: المصدر نفسه. فهذه الرسالة تجاوزت اللغة الديبلوماسية وعبّرت عن اسلوب ولي العهد الذي يرغب في قول الحقيقة "للاصدقاء الاميركيين". وقد كُتبت في مطلع شهر سبتمبر ٢٠٠١ وحذرت من انحياز ادارة جورج دبليو بوش لصالح اسرائيل. ويكشف الامير عبدالله الذي الغى زيارة رسمية كان من المفترض قيامه بها الى واشنطن في حزيران/يونيو ٢٠٠١، انه اعطى الاوامر لقائد الاركان السعودي ان ينسحب مباشرة من اجتماع للجنة العسكرية المشتركة الاميركية ـ السعودية برفقة اربعين من كبار الضباط. ينظر: الان غريش، برودة في علاقات الرياض مع واشنطن، مقالة منشورة على موقع:

http://www.mondiploar.com/mai02/articles/saoudite.htm

[١] محمد جمال عرفة، طلبات واشنطن تقوض دعائم المملكة!: الحملة الأمريكية على السعودية.. أسباب دينية وسياسية، مقالة نشرت بتأريخ: (٢٠٠١/١٠/٣١)، على موقع:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/10/article48.shtml

[٢] الحوار المتمدن، امريكا والسعودية في غرام وانتقام، م. س. ذ.

[٣] الان غريش، برودة في علاقات الرياض مع واشنطن، م. س. ذ.

وفي هذا السياق حملت الصحف السعودية بعنف على واشنطن قبل أحداث ١١ سبتمبر، وإتهمتها بـ "مباركة المسلك العدواني" لإسرائيل، ودعت العرب الذين إعتبرت أن مواقفهم حتى الآن لا تحفّز الآخرين ولا ترهبهم، إلى التفكير في مدى إهتمام واشنطن بمصالحها معهم وحقيقة تفصيلاتها. كما أن رئيس الأركان السعودي الفريق الأول صالح المحيا ألغى زيارة كان من المقرّر أن يقوم بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية أواخر أغسطس ٢٠٠١ لإجراء محادثات تتعلق بالتعاون العسكري بين البلدين. وكشف مصدر سعودي أن إلغاء الزيارة جاء تعبيرًا عن إستياء السعودية من السياسة الأمريكية إزاء إستمرار الإعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني[١]

ويتبين من ذلك إن القضية الفلسطينية كانت ولاتزال أحد محاور الخلاف الأساسية بين السعودية والأمريكيين، أي حتى قبل أحداث سبتمبر. فهذه الخلافات اقترنت بها ومنذ البداية العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، لكن ظروف الحرب الباردة هي التي غطت على هذه الخلافات. وجاءت أحداث سبتمبر لتكشف عن هذه الخلافات[٢].

كل ما سبق يبين وجود الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية قبل أحداث سبتمبر، ولكن بعد هذه الأحداث، والتي أسّست لأول حروب القرن الواحد والعشرين، - وما إنطوت عليه من أقوال أمريكية بأن أغلب منفّذيها من السعودية حيث أشير الى خمسة عشر شخصاً سعودياً من بين تسعة عشر متهماً بتلك العمليات الهجومية – ولّدت توجهات وإنتقادات حادة من قوى ونُخب إعلامية وفكرية وسياسية ذات صلة قويّة بمراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ الدولة السعودية الى درجة التعريض بشخصيات سعودية رسمية (ومن بينها وزير الدفاع السعودي آنذاك سلطان بن عبد العزيز) كانت خلال العقد المنصرم وحتى تلك الأحداث تحظى بقبول وإحترام كبيرين داخل الإدارة الأمريكية وقواها السياسية. هذه الحملة الأمريكية والتي بدأت من قبل عناصر

---

[١] محمد جمال عرفة، طلبات واشنطن تقوض دعائم المملكة!: الحملة الأمريكية على السعودية.. أسباب دينية وسياسية، م. س. ذ.

[٢] خالد الدخيل، في برنامج "الكتاب خير جليس" بعنوان"السعودية والولايات المتحدة.. العلاقة الخاصة "على قناة الجزيرة، تأريخ الحلقة ٢٠٠٤/٣/١٣، وموجود على موقعها الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive/archive?archiveId=92769.htm

قيادية رسمية وخاصة في السلطة التشريعية، كانت متواضعة في البداية ولكنها أخذت تكسب زخماً وقوّة مع مرور الوقت وخاصة قبيل الحرب الأمريكية على أفغانستان وما بعدها. إن تلك الحملة المناهضة للسعودية أسّست لأزمة في العلاقة مع السعودية دولةً ومجتمعاً وكذلك كشفت عن تراكم أزمة بين الدولة والمجتمع في السعودية[1]

كذلك راحت وسائل الإعلام الأمريكية الى تركيز حملتها على السعودية وسياساتها الخارجية ونظامها السياسي ومجتمعها بعد أحداث سبتمبر، حيث طرحت الأسئلة حول الظروف التي خلقت كوادر تنظيم القاعدة ودور المدارس الدينية التي تمولها جمعيات خيرية أو أفراد أثرياء، وما يسمى ظاهرة الإسلام السنّي المتشدّد[2]

ويشير منتقدو السعودية إلى ما يعتبرونه دورها الرئيس في دعم الحركات الإسلامية المتشددة. وفي هذا السياق يشير هؤلاء النقاد الى التوسع الذي طرأ على المدارس الدينية في السعودية، حيث أصبح هناك ٣ جامعات دينية في السعودية (من أصل سبع) تضم ٢٠ في المئة من مجموع الطلاب الجامعيين في البلاد[3]

ويرى بعض المحللين إن هذه الحملة الإعلامية ربما كانت موجّهة أو منظّمة حرّكتها دوائر ومؤسّسات سياسية أو أعلامية أو بحثية عديدة فهي تمّت بتنسيق ملفت للنظر بين برامج إذاعية وتلفزيونية وسيل متلاحق من مقالات في جرائد ومجلات وكتب ودراسات ساهم فيها أطراف الطيف السياسي والإعلامي الغربي كافة، وتشارك فيها أيضاً ليست فقط مطبوعات ومجلات سياسية أو فكرية لها باع طويل في تحليل ودراسة التغيرات السياسية والإجتماعية بل حتى مجلات نسائية ومطبوعات لا تتعامل عادة مع مثل هذه القضايا. وقلّ أن توجد دورية غربية لم تتطرّق بشكل أو آخر الى الموضوع بمختلف توجهاتها السياسية والايديولوجية، يمينية كانت أم يسارية، دينية أم علمانية[4].

---

[1] د. متروك الفالح، المستقبل السياسي للسعودية (في ضوء احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م) الاصلاح في وجه الانهيار و / أو التقسيم، على موقع: م. س. ذ.

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، م. س. ذ، ص٧٩.

[3] المصدر نفسه.

[4] موقع الإصلاح، السعودية والرواية الشعبية الامريكية والبريطانية المعاصرة: عرض المنتدى الأصلي، على موقع:

وعلى الرغم من كل هذه الإنتقادات الموجهة للسعودية، بيد أن معظمها لم يأت على لسان أيّ مسؤول أو متحدث رسمي أمريكي، بل جاءت على وسائل الإعلام التي تستند في أحوال كثيرة على أقوال مصادر إستخبارية لا تسميها بالإسم[1]، - مما دفع بولي العهد السعودي (آنذاك) الأمير عبدالله الى توجيه كلمة من التلفزيون السعودي إتهم فيها الصحافة الأمريكية بـ"التآمر لنسف سمعة السعودية"- إلاّ أنه في الوقت نفسه بدأ التعبير عن التشكيك بخصوص تعاون السعوديين الفعلي في مكافحة الإرهاب، بشكل منتظم في قلب الكونغرس[2] حيث إن التقرير الذي قدمته مجموعة مستشاري البنتاجون للوزارة ونشرته صحيفة الـ"واشنطن بوست" في ٦-٨-٢٠٠٢ تحت عنوان "تقرير يصوّر السعوديين بأنهم أعداء ويحثّ البنتاجون على توجيه إنذار لهم" أوصى المسؤولين الأمريكيين بأن يوجّهوا إنذارًا للسعودية للكفّ عن دعم الإرهاب أو مواجهة العقوبات بالإستيلاء على حقول النفط وأموالها المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويشير التقرير الى أن تغيير النظام في العراق سيؤدي إلى تغيير في السعودية التي تشكّل مشكلة كبرى بسبب دورها كمموّل وداعم للحركات الإسلامية المتطرفة!؟[3].

وكانت لجنة الدفاع السياسي، وهي هيئة لتقديم الآراء المرتبطة بالبنتاغون ويرأسها "الصقر" ريتشارد بيرل، قد سرّبت الى الصحافة أقوالاً أوردها محلل من مؤسسة "راند كوربوريشن"[4]، وهي هيئة قريبة الى وزارة الدفاع. فقد وصف

---

http://www.islah100.org/vboard/archive/index.php/t-103503.html

(1) يوسف إبراهيم، في برنامج "قضايا الساعة" في قناة "الجزيرة" وعلى موقعها: www.aljazeera.net

(2) نقلاً عن: اريك لوران، حرب آل بوش، ترجمة: سلمان حرفوش، ط١ (بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص٩٤.

(3) نقلاً عن: محمد جمال عرفة، علاقات الرياض وواشنطن في مرحلة صياغة إستراتيجية جديدة: هل انتهى شهر العسل السعودي الأمريكي؟، مقالة نشرت في (٢٠٠٢/٨/٢٧)، على موقع:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/08/article24.shtml
ومعروف أن صقور الإدارة الأمريكية -مثل ريتشارد بيرلي الذي يترأس مجلس السياسات الدفاعية في وزارة الدفاع- هم الذين دعوا لوران مورافيتس إلى إعداد الدراسة التي سعت لوصم السعودية بأنها عدو للولايات المتحدة. المصدر نفسه.

(4) "راند كوربوريشن" مؤسسة بحثية خاصة متخصصة أساسا في الشؤون الأمنية، وبالذات ما يتعلق منها بأمن الولايات المتحدة الأميركية. لكنها أكثر من ذلك بحكم أن زبائنها قليلون، وفي المقدمة من

ذلك المحلل السعودية في مداخلة له بأنها "بذرة إرهاب" وإنها "أول وأخطر خصم للولايات المتحدة في الشرق الأوسط". وقد أشار بتجميد الممتلكات السعودية، وإقتطاع القسم الشرقي من السعودية، وهو القسم الذي يضم آبار النفط". أما "لوران موراويك"، أحد المستشارين السابقين في وزارة الدفاع الفرنسية، فأضاف: "يعمل السعوديون بفعالية في جميع حلقات سلسلة (الإرهاب)، من التخطيط الى التمويل، من المقاتل الصغير الى الأيديولوجي والمرشد المشرف... السعودية تدعم أعداءنا وتهاجم حلفاءنا"[1].

وعلى الرغم من أن الأصوات التي يمثلها هذا التقرير تنتمي الى التيار المحافظ الجديد في الإدارة الأمريكية الذي ينطلق، كما يقول سيناتور أمريكي، من آيديولوجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة (إما معنا أو ضدّنا)، إلاّ أنها تجد أصواتا مسموعة داخل قيادات الإدارة الأمريكية الذين بدأوا ينصتون لهذه الأصوات ويدعون لتقييم العلاقات الأمريكية - السعودية الإستراتيجية[2].

عددهم القليل: المؤسسة الأمنية الأميركية. وتأثير ما تقوم به راند من أبحاث مشهود. فهي التي لعبت أكثر الأدوار تأثيرا في صياغة المفهوم الأميركي لظاهرة "الإرهاب الدولي". وقد بدأت جهودها في هذا الشأن منذ مطلع السبعينيات، وبدأت من هذه المنطقة: الشرق الأوسط. أمّا "لجنة السياسة الدفاعية" فقد استحدثت في عهد الرئيس الأميركي الحالي جورج دبليو بوش، ويفترض أن مهمتها استشارية وغير رسمية، وليس من أعضائها أحد من موظفي الحكومة الأميركية. لكن أهميتها أنها تضم عددا كبيرا من المسؤولين السابقين الموالين للحزب الجمهوري، أي حزب جورج دبليو بوش. أما رئيسها ريتشارد بيرل، فقد شغل منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي على مدى السنوات الثماني لحكم الرئيس الأسبق رونالد ريغان. وبهذه الصفة كان من بين مسؤولياته الإشراف على السياسة الأميركية في ما يخص (الإرهاب) وتصدير التكنولوجيا، وكان هو الذي يرأس اللجنة الأوروبية الأميركية المشتركة التي تراقب عمليات تصدير التكنولوجيا الغربية، والتي تصدر عنها تراخيص الموافقة على التصدير. قبل أن يشغل بيرل ذلك المنصب كان يعمل مساعداً لأحد أعضاء مجلس الشيوخ. للتقرير إذاً وزنه، من ناحية بحكم الجهة التي أعدته "راند"، وبحكم الجهة التي طلبته "لجنة السياسة الدفاعية". يضاف الى هذا أن وزارة الدفاع في عهد الرئيس الحالي أصبحت الجهة الأكثر احتشادا بـ"المحافظين الجدد"، تلك الأقلية الأميركية الواسعة النفوذ. وهي الأقلية التي استبدلت سياسة "العزلة" التي كانت من بين ميول المحافظين الأميركيين، بسياسة "التدخل" في شؤون دول العالم، حتى لو كان انفراديا، أي بدون الحلفاء، بل وبرغم معارضتهم. ينظر: مصطفى الحسيني، ترويض المملكة؟ أم ماذا؟،السفير ٧/٨/٢٠٠٢.

[1] ينظر: اريك لوران، م. س. ذ، ص ص١٠٠-١٠١. وكذلك: انور القاسم، لماذا لا تدق الرياض باب الكرملين، مقالة نشرت في جريدة (القدس العربي)، بتأريخ: (١٩/٨/٢٠٠٢)، في موقع: قضايا الخليج: www.http//:gulfissues.net.mpage/ motabat/anwar/.htm

[2] صحيفة القدس العربي،١٣/٨/٢٠٠٢.

هذا التقرير (تقرير راند) أوصى كاتبه بإدراج إسم السعودية في قائمة الأعداء، وبأن تستولي الولايات المتحدة الأمريكية على حقول النفط السعودية وأن تصادر الأموال السعودية المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذا لم تستجب السعودية لطلب أميركي بالتوقف عن تمويل الهيئات الأصولية الإسلامية في جميع أنحاء العالم، وبأن توقف جميع التصريحات المعادية للولايات المتحدة، ولإسرائيل وأن تقدم للمحاكمة كل المتورطين في سلسلة (الإرهاب)، بما في ذلك هيئة الإستخبارات السعودية. وبهذا يعيد التقرير الى الأذهان ما تسرّب في عقد السبعينيات عن وجود خطة طوارئ أميركية، تحت إسم رمزي هو (خطة كاتنغا)، تقضي بأنه في حالة حدوث تغير في نظام الحكم في الرياض، تشجّع الولايات المتحدة الأمريكية إنفصال المنطقة الشرقية، حيث توجد حقول النفط، عن السعودية، وتعترف بها (بالمنطقة الشرقية) الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم بحمايتها. وفي ذلك الحين اعتبر ذلك التسريب تلويحاً بالتهديد ضدّ السعودية، عندما بدا أنها تتبع سياسة متشددة حيال إستمرار إحتلال إسرائيل للأراضي العربية في حرب ١٩٦٧. وقد يكون وارداً ان هذا التقرير أريد به إحياءً لـ (خطة كاتنغا)، مع ما يلزم من تعديلات، يتطلبها ما حدث من تغير في النظرة الأميركية الى العائلة السعودية الحاكمة، بعد أن إهتزت الثقة الأميركية بها اثر أحداث سبتمبر[١]

فضلاً عن ذلك، فقد جاءت محتويات تقرير لجنة التحقيقات التابعة للكونغرس الأمريكي والمتعلقة بدور السعودية في أحداث ١١ سبتمبر لتعاود طرح واقع ومستقبل العلاقات بين الرياض وواشنطن بقوّة وجدّية أكبر، خصوصاً وأنه بلغ حدّ إتهام الرياض مباشرة بتمويل منفّذي الهجمات ومساعدتهم عبر مواطن سعودي يؤكّد التقرير إنه عميل للإستخبارات السعودية[٢]

---

[١] مصطفى الحسيني، م. س. ذ.

[٢] د. نبيل خليل خليل، أمريكا والسعودية إلى أين؟؟، على موقع:
http://www.nabilkhalil.org/sausa.html

يحتوى هذا التقرير المؤلف من ٩٠٠ صفحة على ٢٨ صفحة خصصت للسعودية تحت عنوان "نتائج ومناقشة وسرد حول بعض قضايا الأمن القومي الحساسة"، قالت إدارة جورج دبليو بوش أن هذا الجزء لم ينشر "لأسباب تتعلق بالأمن القومي" إذ يتحدث عن "السياسة السعودية في دعم الأصولية وامتناع السلطات عن شن عمليات مضادة لتنظيم القاعدة وعدم التعاون مع واشنطن في هذا المجال منذ عام ١٩٩٦". المصدر نفسه .

فضلاً عن ذلك، فقد لخصت جلسة المباحثات التي عقدتها لجنة الشرق الأوسط التابعة للجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الأمريكي في الثاني والعشرين من مايو ٢٠٠٢ لبحث مستقبل العلاقات الأمريكية – السعودية جزءًا كبيرًا من الجدل الدائر في الدوائر الإعلامية والسياسية الأمريكية منذ أحداث سبتمبر حول طبيعة العلاقات الأمريكية - السعودية وما إذا كانت تسير في إتجاه يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من الجوّ السلبي الذي سيطر على الجانب الأكبر من شهادات الخبراء المشاركين في الجلسة وأسئلة أعضاء الكونجرس لهم، فإن الجلسة شهدت بعض مظاهر التأييد الإيجابي لمواقف السعودية ودورها كشريك إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية[١].

---

[١] علاء بيومي، الدفاع عن السعودية.. في ساحات الكونجرس!!، على موقع:

http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/06/article22.shtml

وعموما، بلور المشاركون في الجلسة -من أعضاء بالكونجرس وخبراء- معالم اتجاهين أساسيين أحدهما سلبي والأخر إيجابي نحو طبيعة العلاقات الأمريكية - السعودية بصفة عامة، ومنذ أحداث سبتمبر على وجه الخصوص. الاتجاه السلبي لا يريد الشراكة السعودية ومثّله -خلال الجلسة- غالبية أعضاء الكونجرس الذين حضرُوها وهم من اليهود الأمريكيين. وقد تبلورت حجج هذا الاتجاه حول النقاط الست التالية:

أولا: على المستوى الفكري والديني، انطلق أصحاب هذا الاتجاه في انتقادهم للمملكة بانتقاد الوهابية كمذهب ووصفوه بالتطرف، وذكروا أن الأصولية انتشرت بالمال السعودي في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، خاصة في مدارس باكستان التي تعلم فيها الطالبان.

ثانيا: على المستوى التاريخي، أوضح أصحاب هذا الاتجاه أن العلاقات السعودية - الأمريكية كانت طيبة خلال الحرب الباردة فقط، عندما اتحدت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية مع السعودية في محاربة الشيوعية، كما دفعت حرب الخليج الثانية السعودية إلى الاقتراب من الولايات المتحدة الأمريكية عندما احتاجتها لحمايتها من صدام حسين. وحاول جورجي جوز تقديم فكرة إضافية في هذا الاتجاه، مفادها أن السعودية ليست صديقة أو عدوة للولايات المتحدة، وإنما يجب معاملتها كشريكة فقط، وذلك حتى لا تتقيد الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع السعودية بتبعات معاملتها كدولة صديقة. وفي هذا السياق، نصح أصحاب هذا الاتجاه بضرورة تقليل الولايات المتحدة الأمريكية من اعتمادها على النفط السعودي. وطرح جيمس ولس فكرة الاعتماد على روسيا كمصدر بديل للنفط، وفكرة تطوير مصادر غير نفطية لوقود وسائل المواصلات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر مستهلكا رئيسيا للنفط.

ثالثا: على مستوى الوضع الداخلي في السعودية، وجه أصحاب هذا الاتجاه العديد من الانتقادات للنظام السعودي في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق النساء، كما ذكروا أن فرص الإصلاح في السعودية قليلة بسبب تخلف النظام التعليمي وغياب الديمقراطية.

رابعًا: على مستوى سياسة السعودية الخارجية وخاصة في الشرق الأوسط، شكك أصحاب هذا الاتجاه -وعلى رأسهم النائب أليوت إنجل- في أهمية وجدوى نوايا مبادرة السلام السعودية الأخيرة، وعللوا

موقفهم هذا بأن السعودية لم تلعب دورًا في عملية السلام بالشرق الأوسط منذ انطلاقها في أواخر السبعينيات، وأنها لم تهتم بالضغط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لقبول اتفاقية "كامب ديفيد" في أواخر عهد الرئيس كلينتون.

كما وصف بعضهم المبادرة السعودية بالعمومية، وانتقدوها لاهتمامها بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يهدد بالقضاء على إسرائيل كدولة يهودية ووطن لليهود.

خامسًا: بخصوص مسؤولية السعودية عن أحداث سبتمبر، طالب بعض أصحاب هذا الاتجاه في التحقيق في علاقة بعض الأنظمة بتمويل الجماعات الإرهابية، ووجهوا العديد من الاتهامات لما أسموه بالمال السعودي وقالوا بأنه استخدم في تمويل المدارس الدينية في باكستان التي تخرج منها الطالبان، وأن بن لادن استخدمه في تمويل القاعدة ومرتكبي تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر.

وأخيرا وعلى مستوى التوصيات العملية التي قدمها أصحاب هذا الاتجاه، فقد طالبوا بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية للضغط المباشر على السعودية لإدخال الإصلاحات المطلوبة على المستويات الفكرية والتعليمية والسياسية أيضا. وانتقد أصحاب هذا الاتجاه ما وصفوه بأنه ازدواجية في المعايير الأمريكية في التعامل مع السعودية، إذ تتغاضى الولايات المتحدة الأمريكية عن ممارسات سعودية تعاقب عليها دولا أخرى وأعطوا مثالا في ذلك بكوبا التي تنتقدها الولايات المتحدة الأمريكية لنظامها غير الديمقراطي.

أما الاتجاه الإيجابي فقد مثله كل من النائب الجمهوري العربي الأصل داريل عيسى ممثل ولاية كاليفورنيا، والنائب الجمهوري دانا روباكر ممثل ولاية كاليفورنيا، وريتشارد ميرفي السفير الأمريكي السابق في السعودية وقد شارك الأخير في الجلسة كأحد الخبراء. وفيما يلي ردود أصحاب هذا الاتجاه على الحجج السابقة:

أولا: بالنسبة لعلاقة الوهابية بالتطرف والإرهاب، وصف ميرفي الوهابية بأنها مذهب ديني يهتم بالتفسير الملتزم للقرآن وتعاليم الإسلام ولكنه لا ينادي أبدا بسفك الدماء ولا يركز على هذه الفكرة بالمرة لأنه ليس قائما عليها، كما يحاول الاتجاه الأخر تصويره. كما حذر ميرفي من خطورة الإساءة لمشاعر المسلمين والتدخل غير المبرر في نظامهم التعليمي وأوضح أن مهمة تغيير المناهج الدينية بالمدارس السعودية مهمة تعجز الولايات المتحدة الأمريكية عن القيام بها –ولا يجب أصلا أن تفكر في القيام بها لأنها ليست من اختصاصها- إضافة إلى أن الشعب السعودي شعب متدين ويستحيل نزع المواد الدينية من مناهجه التعليمية.

ثانيا: بالنسبة لمسألة معوقات الديمقراطية وحقوق الإنسان في السعودية، أشار ميرفي إلى أن العديد من السعوديين أنفسهم يعترفون بهذه المشاكل ويبغضونها ويرغبون في معالجتها بما في ذلك النظام السعودي نفسه.

ثالثا: رفض ميرفي فكرة الربط بين السعودية وأحداث سبتمبر، موضحا أن النظام السعودي هو في حد ذاته هدف لابن لادن والقاعدة.

رابعًا: على مستوى السياسة الخارجية، انتقد أصحاب هذا الاتجاه -خاصة النائبين دانا روباكر وداريل عيسى- أية محاولة للتقليل من أهمية مبادرة السلام السعودية، ووصف دانا روباكر المبادرة بأنها خطوة هائلة يجب تقديرها، كما طالب بالتدرج وإعطاء الأمور بعض الوقت لأن التغيير التدريجي هو التغيير الأفضل.

خامسا: على مستوى الاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وخاصة في مجالي النفط ووجود القوات الأمريكية الموجودة في الخليج، ركز أصحاب هذا الاتجاه على ضرورة النظر إلى

وبالنسبة لتأثير هذه الجلسة على مستقبل العلاقات الأمريكية - السعودية، يمكن القول انها لم تخرج عن طبيعتها كمجرد جلسة إستماع مقصود بها إثارة إنتباه أعضاء الكونجرس لقضايا معينة، وإرضاء جماعات مصالح بعينها تدفع في طريق إهتمام الكونجرس بهذه القضايا. وقد أشار بعض أعضاء الكونجرس - الذين حضروا الجلسة - إلى أنهم انتظروا انعقاد هذه الجلسة منذ فترة طويلة، في إشارة إلى الجدل الذي أثير في أعقاب أحداث سبتمبر عن طبيعة العلاقات الأمريكية – السعودية، والدور السعودي فيها[1]

فضلاً عمّا سبق، ففي ٢٠٠٣/٩/١٠ قدّم معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ورقة للجنة القضائية الفرعية لمجلس الشيوخ الأمريكي عن (الإرهاب) والتكنولوجيا والأمن الوطني، وقد نشرت فيما بعد. وقد ركّزت بشكل خاص على السعُودية بصفتها عاصمة تمويل الإرهاب الدولي، عبر جماعات مثل رابطة العالم الإسلامي، هيئة الإغاثة الإسلامية، ومؤسّسة الحرمين الشريفين، وكذلك عبر أقسام الشؤون الإسلامية في السفارات والقنصليات السعودية[2]

وتجدر الإشارة هنا الى أن أعضاء الكونجرس الذين ركّزوا على إنتقاد السعودية هم (جوزيف ليبرمان)، (تام لا تش) (كارلفين)، وهؤلاء إن نظرنا فيما يجمع هؤلاء، فإننا نجد أنهم جميعاً يهود، وليسوا يهودا عاديين بل ومن أشدّ اليهود المتعصبين والمتعاطفين مع إسرائيل، هؤلاء يريدوا أن يخطفوا الرأي العام الأميركي من الحقيقة التي واجهت الأميركان عندما ظهرت آلاف المجالات تتساءل: لماذا

المصالح الأمريكية السعودية المشتركة من منظور عقلاني واقعي يدرس الأمور من مختلف جوانبها، موضحين أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أو من الواقعي أصلا أن تقوم بسحب قواتها بسرعة من الأراضي السعودية. أما على مستوى التوصيات العملية المقدمة من أصحاب هذا الاتجاه، فقد أوصوا بتجنب الإساءة إلى مشاعر الجماهير المسلمة والعربية، وإلى تجنب التدخل في شؤون الدول الداخلية، كما أوضحوا أن أفضل أسلوب للعمل مع السعودية هو التعاون معها ومشاركتها مشاركة فعالة، كما أوصوا أيضا بضرورة التدرج وعدم التسرع في التغيير. وأشار النائب دانا روباكر في نهاية الجلسة -في إشارة لا تخلو من شجاعة كبيرة- إلى أنه إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية التخلي عن ازدواجية المعايير، فعليها أن تبدأ بعلاقتها بإسرائيل التي تسيء إلى مشاعر الجماهير المسلمة والعربية، وقد انتهت الجلسة تقريبا بعد تعليق روباكر هذا.. وهو ما اعتبر كخاتمة إيجابية انتصر فيها، واختتم بها الاتجاه المساند للمملكة الجلسة. المصدر نفسه.

[1] المصدر نفسه.

[2] هشام القروي، تهديد السعودية، مقالة نشرت في ٢٢ يناير ٢٠٠٤، على موقع:

http://www.almaraya.net/modules.php?0p=

يكرهنا المسلمين؟ وكذلك هم لا يريدوا أن يدرك الرأي العام الأميركي بأن ما حصل في ١١ سبتمبر هو نتيجة للتعاطف والتأييد الأميركي الأعمى لإسرائيل"[١]

وعلى الصعيد الإعلامي، يلاحظ المتابع للصحافة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر، إن مكانة السعودية ومنزلتها بدأت بالتراجع. فأسبوعية التايم طلعت علينا بغلاف إستفهامي يقول: هل ما زلنا في حاجة الى السعوديين؟ بينما كشفت صحيفة "يو اس ايه توداي" إن سياسيي الولايات المتحدة الأمريكية بدأوا يصغون لتغيير راديكالي في العلاقات مع الرياض، بما في ذلك تحرير منابع النفط وإقامة جمهورية إسلامية مستقلة في شرق الجزيرة العربية. أما مجلة "كومنتاري" فقالت بفظاظة: "السعوديون أصبحوا أعداءنا"[٢].

وقد شنّت مجلة (تايم) الأمريكية هجوماً عنيفاً على علماء الدين الإسلامي في السعودية زاعمة إنهم وراء كراهية وعداء الشعب السعودي للولايات المتحدة الأمريكية، وقالت المجلة إن على البلدين سرعة التوصّل الى الحل بشأن علماء المسلمين "الأصوليين" بزعمها إنهم يضعون العلاقات السعودية - الأمريكية على حافة الهاوية بعد أن كانت السعودية في الماضي القريب أقوى حليف للولايات المتحدة في العالم العربي"[٣]

وقد قال السناتور "جوزيف بيدن" رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠٠١: إن "الوقت حان لإبلاغ السعودية بضرورة التوقف عن تمويل المدارس الدينية المتشددة في شتى أنحاء العالم.. وإن السعوديين يقدمون جزءاً كبيراً من تمويل المدارس الدينية المتشددة التي يمتليء الكثير منها بمشاعر الكراهية للأمريكيين". وقال: إنه يدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد نحو ١,٦ مليون برميل من النفط يومياً من السعودية، إلا أنه يتحتّم على واشنطن المجازفة بإجراء "نقاش بسيط ومباشر"، وعليها أن تقول

---

[١] جمال خاشقجي، في برنامج: (أولى حروب القرن)، حلقة بعنوان (العلاقات الأمريكية الخليجية)، بثت في قناة الجزيرة الفضائية بتأريخ (٣٠/١/٢٠٠٢)، ومنشور على موقعها الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive?archiveId=90427

[٢] نقلاً عن: انور القاسم، م. س. ذ.

[٣] نقلاً عن: العلاقات السعودية - الامريكية على حافة الهاوية، صحيفة بابل، العدد ٣٤١٦، بغداد، ٢٠٠٢/٨/٣.

للسعوديين: "لا تتمادوا.. توقفوا عن مثل هذه النشاطات، وإلا ستكون هناك عواقب"!![1]

وهكذا وبعد أن كان الإنطباع السائد في الإدارة ووسائل الإعلام الأمريكية منذ حرب الخليج أن الولايات المتحدة الأمريكية تأمر فتُطاع، على إعتبار أن أمن السعودية أصبح في يد الأمريكان، قلبت توازنات أحداث سبتمبر والحرب الأمريكي على أفغانستان ٢٠٠١ الأمر رأسا على عقب، ليس فقط لأن الأمريكان تمادوا في مطالبهم الخاصة بالدعم العربي لهم، ولكن لأن مطالبهم طالت ثوابت دينية إسلامية سعودية هي في حد ذاتها الدعائم التي تقف عليها السعودية وتعبّر عن شرعيتها![2]

ومن جهة أخرى، نشرت صحيفة الفاينانشال تايمز مقالا بعنوان "السعودية هي الهدف الرئيسي للحرب على العراق". وفيه أشارت الصحيفة إلى أربعة أسباب تدعو للتكهن بتورط السعودية في أحداث ١١ سبتمبر[3].

وبالطبع لم ينس المسؤولون الأمريكان اللمز والغمز بأن السعودية هي التي صنعت نظام طالبان، وأنها بدءاً من عام ١٩٩٩ وحتى منتصف عام ٢٠٠٠،

---

[1] نقلاً عن: محمد جمال عرفة، طلبات واشنطن تقوض دعائم المملكة!: الحملة الأمريكية على السعودية.. أسباب دينية وسياسية، م. س. ذ.

[2] المصدر نفسه.

[3] نقلاً عن: السعودية هي الهدف الرئيسي للحرب على العراق، على موقع البي بي سي على الانترنت:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/press/newsid_3146000/3146611.stm

من إعداد: ياسر الشريف، ونشر بتأريخ (١٥-٠٨-٢٠٠٣). وهذه الأسباب هي: أولا أن أحداث سبتمبر كانت تأكيدا لمدى الاضطرابات التي تحيط بالنفط السعودي، المصدر الرئيسي لاستقرار أسواق النفط العالمية. وكان البديل الوحيد المعادل للنفط السعودي هو النفط العراقي، الذي ابقى صدام حسين في الحكم. السبب الثاني هو الحاجة إلى العثور على مقر بديل للقواعد العسكرية الأمريكية في السعودية، ومثل النفط السعودي، كانت القواعد الأمريكية في خطر خاصة وأنها السبب الرئيسي وراء الهجمات التي تشنها القاعدة على الأهداف الأمريكية. وإزالة نظام صدام حسين سيعني إمكانية نقل القواعد العسكرية من السعودية إلى العراق. السبب الثالث هو أن البيت الأبيض كان بحاجة لتوجيه تهديد قوي للقيادة السعودية، إذا اتخذتم خطوة أخرى تضر بالولايات المتحدة الأمريكية، سينتهي حكمكم. وكان ضرب دولة مجاورة هو أفضل الطرق لنقل هذه الرسالة. أما السبب الرابع والأخير فهو أمل الإدارة الأمريكية في أن تحول الأنظار عن الأسباب الحقيقية لأحداث١١ سبتمبر، وهي وفقا للصحيفة فشل المخابرات في تجنب الهجمات، وإبعاد الأنظار عن حقيقة أن شركاء سعوديين لأسرة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وأصدقائه متورطون في الهجمات. نقلاً عن: المصدر نفسه.

صدرت ١٥٠ ألف برميل من النفط يومياً مجاناً إلى باكستان وأفغانستان كمساعدة خارجية. حيث تزعم نشرة (بتروليوم إنتيليجينس ويكلي) أن هذه الشحنات – كما يقول تجّار النفط- زادت من قوّة أفغانستان الممزقة بالحرب الأهلية، وأن النفط ربما أعيد بيع جزء منه لتسليح الطالبان[١]

ومن الإتهامات الأمريكية أيضاً أن أكثر من ٢٥ ألف سعودي حاربوا لنصرة قضية الإسلام في البوسنة والشيشان وأفغانستان، عاد كثيرون منهم لبلدهم ليقوموا بجمع المال أو المجندين للجماعات الإسلامية[٢]

وأيضاً في إطار تأثير أحداث سبتمبر تمّ رفع ثماني دعاوى قضائية من قبل أكثر من ثلاثة آلاف مدع بينهم عائلات الضحايا وشركات تأمين أمريكية بزعم أن أكثر من ٢٠٠ متّهم ساعدوا في دعم وتمويل أسامة بن لادن وشبكة القاعدة التي يتزعمها. وزعمت الدعاوى أن السعودية والأسرة الحاكمة وشخصيات بارزة فيها سمحوا بنمو القاعدة إلى "شبكة إرهابية عالمية مركبة" وأن السعودية أبقت وسيطرت على مؤسسات خيرية في إطار هيكل القاعدة[٣]

وكذلك سعت المجموعات الأمريكية الكارهة للسعودية لرفع قضايا تعويض ضد السعودية عن أحداث ١١ سبتمبر لمزيد من الإبتزاز حيث قدّم حوالي ٦٠٠ من أقرباء ضحايا أحداث ١١ سبتمبر مذكرات ضدّ ٣ أمراء سعوديين، بينهم وزير الدفاع (آنذاك) "سلطان بن عبد العزيز"، وعدة رجال أعمال، و٨ منظمات خيرية إسلامية، و٧ مصارف دولية.. بتهمة تمويل شبكة القاعدة، مطالبين بتعويضات، قيمتها مليون مليار دولار من الهيئات وألف مليار (تريليون) دولار من الأفراد![٤]

كذلك بدأ بعض المثقفين في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب يوجهون رسائل غامضة إلى المثقفين العرب يسألونهم: لماذا يكرهون الغرب؟ ولماذا

---

[١] محمد جمال عرفة، طلبات واشنطن تقوض دعائم المملكة!: الحملة الأمريكية على السعودية.. أسباب دينية وسياسية، م.س. ذ.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] محكمة أميركية ترفض اتهام السعودية بهجمات سبتمبر، عنوان خبر نشره موقع الجزيرة بتأريخ: (١٩/١/٢٠٠٥): على العنوان الالكتروني:

www.aljazeera.net/NR/exercs/5371ADC8-C5C3-4021-85F9-1A38CADB3875.htm

[٤] محمد جمال عرفة، علاقات الرياض وواشنطن في مرحلة صياغة إستراتيجية جديدة: هل انتهى شهر العسل السعودي الأمريكي؟، م. س. ذ.

التقاتل؟!. حيث وزّعت ورقة أعدها (مركز القيم) في الولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان "على أي أساس نقاتل؟"، ووقّع عليها ستّون من المفكرين الغربيين خاطبوا خلالها مثقّفي ومفكري العالم الإسلامي، وكانت تتمحور حول قضايا عدة، من أهمها: أخلاقيات الحرب الأمريكية ضدّ الإرهاب. ولأن عدم الرد على هذه الورقة المشبوهة التي تسعى للصق تهمة (الإرهاب) بالمسلمين يُظهر المسلمين كأنهم عاجزون عن الحوار الحضاري الثقافي ويُثبت تهمة (الإرهاب) فقد قام موقع "الإسلام اليوم" السعودي الذي يشرف عليه الشيخ "سلمان بن فهد العودة" – أحد كبار العلماء ذوي النفوذ والتأثير بين الشباب - بخطوة جريئة في هذا المجال عبر طرح ورقة مضادة (جوابية) يردّ بها على مثقفي الغرب، ولكن بمنهج آخر أكثر رقياً غير منهج (التقاتل) الذي تحدث به مثقفو الولايات المتحدة الأمريكية، وهو منهج (التعايش) بما يتضمنه من مناقشة لكل أسس التعايش والإعمار في الأرض كالعدل والمساواة ورفض الظلم وغيره. وهي فكرة إسلامية وذكية في الوقت نفسه[١].

وفي إطار ردّ الفعل السعودي على الإتهامات الأمريكية على السعودية رفض عدد من المثقفين في السعودية – عبر بيان تحت عنوان: "معاً في خندق الشرفاء"-[٢] كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة في العالم، داعين "كل الشرفاء" في العالم إلى فضح وإدانة ما يتردد في كواليس الإدارة الأمريكية

---

[١] ينظر للتفصيل: التقرير الإستراتيجي العربي،٢٠٠٢-٢٠٠٣، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،٢٠٠٣)، ص ص ١٨٨-١٩٢. وكذلك: محمد جمال عرفة، ١٧٥ مثقفاً سعوديًا يردون على ٦٠ أمريكيًا، السعوديون للأمريكان: على أي أساس نتعايش؟!، مقالة نشرت في (٢٠٠٢/٥/٥)، على موقع:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/05/article05.shtml

وبعبارة أخرى: فقد جاءت ورقة المثقفين المسلمين السعوديين مسلحة بمنهج (القيم الإسلامية) في الحوار، وأساسيات التعامل مع شعوب العالم، وبالطبع لم تنسَ التعرض لأحداث سبتمبر وتداعياتها، والموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، والإسلام والعلمانية، والحرب على ما يسمى بالإرهاب. وقد بلغ عدد الموقعين على ورقة "الإسلام اليوم" ١٧٥ من كبار علماء ومثقفي وأساتذة الجامعات والأطباء والإعلاميين السعوديين، وسيدات من الرموز الشهيرة بالسعودية. وشارك فيها شرائح متعددة من المجتمع، وضمت عدداً من أهل العلم والفكر، منهم قضاة وأعضاء في مجلس الشورى، كما ضمت مجموعة من الصحفيين، ورجال الأعمال. ينظر: المصدر نفسه.

[٢] يمكن الإطلاع على هذا البيان على موقع شؤون خليجية:

www.gulfissues.net\MPAGE\NEWS\NEWS023.HTM

من أفكار حول التدخّل في شؤون السعودية تحت عناوين ومبرّرات تجفيف منابع الإرهاب وقضايا حقوق الإنسان[1].

كما دعت صحيفة "الرياض" الواسعة الإنتشار والتي تعكس عادة وجهة نظر الحكومة السعودية إلى مراجعة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب حالة العداء الأمريكية المتزايدة ضدّ السعودية، مشدّدة على أن "الذين يتصورون أن الولايات المتحدة الأمريكية هي خيارنا الإستراتيجي ولا بديل له قد يضعوننا في مساحة ضيقة تماماً لا تدعمها مبررات موضوعية". وطالبت بوضوح بـ"أهمية المراجعة الوطنية لتوجهات العلاقات الدولية الإستراتيجية في العقود القادمة التي تجمعنا بالدول الكبرى والتجمعات الإقليمية والدولية، ويأتي في مقدمة هذه العلاقات الدولية التي تستدعي المراجعة العلاقات الإستراتيجية السعودية الأمريكية"[2].

وكذلك، جاء الرد السعودي على الحكومة الأمريكية بعد النقد الأمريكي لما سمّي عدم تعاون السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ الإرهاب ورفضها فتح قواعدها العسكرية لهم من جانب ولي العهد (آنذاك) الأمير عبد الله الذي أكّد بأن: "هذه الحملة مدفوعة بتحامل ديني، وأن التهجّم ضدّ السعودية في الصحف الغربية ليس إلا إمتداد للحقد القديم ضدّ الإسلام وضدّ إلتزام السعودية بحماية الإسلام. ومن الواضح أن رسالة عبد الله كانت تنقل ثوابت تتمسك بها السعودية، ولا يمكن أن تتخلى عنها لأنها تمثل شرعية الحكم من مثل رعاية الإسلام والمسلمين في العالم، باعتبارها بلاد الحرمين الشريفين، ومنبع المذهب الوهابي"[3].

كما ردت السعودية على دعاوى الولايات المتحدة الأمريكية بتورّط السعودية في أحداث سبتمبر بقولها إن لجنة التحقيق الأميركية بأحداث سبتمبر لم تجد دليلاً على تورّط السعودية فيها، كما أن الرياض ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية وزودتها بالمعلومات في إطار الحرب ضدّ الإرهاب[4].

---

[1] محمد جمال عرفة، علاقات الرياض وواشنطن في مرحلة صياغة إستراتيجية جديدة: هل انتهى شهر العسل السعودي الأمريكي؟، م. س. ذ.

[2] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[3] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[4] محكمة أميركية ترفض اتهام السعودية بهجمات سبتمبر، عنوان خبر نشره موقع الجزيرة، م. س. ذ.

فضلاً عن ذلك فإن السعوديين بدأوا يردون بعد أحداث سبتمبر على أوراق الضغط الأمريكية بأوراق أخرى مثل سحب الودائع من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وكذلك فقد قالت السلطات السعودية إنها ستأمر رعاياها بمغادرة الولايات المتحدة الأمريكية إذا لم تتوقف المضايقات التي تعرضوا لها منذ وقوع أحداث سبتمبر، فالسلطات الأمريكية عمدت الى مضايقاتهم بشكل خاص كتعريضهم مثلاً للتفتيش البدني بشكل دقيق ومبالغ فيه أحياناً بينما لا تهتم السلطات في المطارات مثلاً بتفتيش الآخرين بنفس الدقة، وأحياناً باستخدام الكلاب، الأمر الذي يبعث شعوراً بالإهانة، ويذكر أن الشرطة الأمريكية كانت قد تلقت بلاغات متعددة وأجرت تحقيقات فيما يعرف بجرائم الكراهية التي ترتكب ضدّ من يبدو عليهم المظهر العربي أو الشرق أوسطي من إعتداءات وتحرشات[2].

فضلاً عن ذلك، برز رد فعل شعبي سعودي معاد للولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً في خطب أئمة المساجد. إذ أطلق أئمة المساجد هناك في صلوات الجمع دعوات من أجل أن يحمي الله مسلمي أفغانستان، كما أطلقوا اللعنات على "أعداء الإسلام" دون أن يشيروا إلى الهجوم الأمريكي البريطاني على أفغانستان. فمثلاً حذر إمام الحرم الشريف في مكة المكرمة الشيخ سعود الشريم من (الفتنة)، فيما دعا إمام المسجد النبوي الشريف إلى "أن يحفظ الله المسلمين في أفغانستان، وأن يدمر أعداء المسلمين" متجنباً أيضا الإشارة إلى الهجوم. وقد زاد الغضب السعودي بعدما عادت المقالات الغربية لتطالب السعودية بالدخول في صراع مع علماء دين مناهضين للولايات المتحدة الأمريكية أو يقومون بأنشطة دينية لا ترضى عنها الولايات المتحدة الأمريكية"[3].

ومع أن الحكومة السعودية إجتهدت وسعت للتصدي إلى بعض الدعوات التي أطلقها علماء دين بالجهاد ونصرة الأفغان عبر صدور بيان رسمي من بعض علماء

---

[1] محمد جمال عرفة، علاقات الرياض وواشنطن في مرحلة صياغة إستراتيجية جديدة: هل انتهى شهر العسل السعودي الأمريكي؟، م. س. ذ.

[2] القدس العربي ٢٠/ ١/ ٢٠٠٢

[3] نقلاً عن: محمد جمال عرفة، طلبات واشنطن تقوض دعائم المملكة!: الحملة الأمريكية على السعودية.. أسباب دينية وسياسية، م. س. ذ.

السعودية (مفتي السعودية) بتحريم قتل غير المسلمين، وهو ما رصدته صحيفة "الفاينانشيال تايمز" يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠٠١ تحت عنوان: "حكام السعودية يتصدون لدعوات الجهاد"، إلا أن الحملة الأمريكية والغربية إستمرت، وهو ما دفع كبار المسئولين السعوديين للردّ وتوجيه نقد لاذع للحملات التي يجري تحريكها ضدّها[1]

ولكن على الرغم من أن هذه البيئة الإعلامية وحالة "عدم الفهم" المتبادل قد أضرّت بالعلاقات بين الدولتين، والتي كانت تشهد توتراً في الأساس بسبب خلافات حول الوضع الإسرائيلي - الفلسطيني، راح المسؤولون في الإدارة الأمريكية الى التأكيد على عمق العلاقات السعودية - الأمريكية، وتحدثوا بشيء من الرضا عن التعاون السعودي في حربهم ضد (الإرهاب)، وأن ما يرد في الصحافة الأمريكية لا يعبّر صدقاً عن رأي الإدارة[2].

وفي سياق ردّ المسؤولين الأمريكيين على تقرير راند السابق ذكره، فقد ذكرت وكالة الأنباء السعودية في أغسطس ٢٠٠٢ إن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أعرب لنظيره السعودي (آنذاك) الأمير سلطان بن عبد العزيز عن إستيائه بشأن الإجتماع الذي عقد في البنتاغون ووصفت خلاله السعودية بالعدوّ. وقالت الوكالة إن رامسفيلد أعرب في إتصال هاتفي مع نظيره السعودي عن إستيائه الشخصي ووزارة الدفاع الأمريكية لما ورد في التقرير الإستشاري عن السعودية. وأكد رامسفيلد إن "كاتب التقرير لا يمثل إلاّ وجهة نظر شخصية وليس وزارة الدفاع الأمريكية"[3]

ووصف السفير الأمريكي لدى السعودية روبرت غودن التقرير في حديث لصحيفة (عكاظ) السعودية بأنه: "محض خيال لشخص واحد فقط ولا يعكس وجهة النظر الرسمية للإدارة الأمريكية. وإن جميع أعضاء الهيئة الإستشارية الدفاعية لم يوافقوا وعارضوا التقرير الذي نشرته صحيفة الواشنطن بوست والذي

---

[1] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[2] جمال أحمد خاشقجي، العلاقات السعودية-الأمريكية.. نهاية شهر العسل، ٢٩/١/٢٠٠١، على موقع:

www.islamonline.net/arabic/politics/2002/01/article12shtm

[3] نقلاً عن: صحيفة ايلاف،٧/٨/٢٠٠٢. كل هذه المواضيع في تلك الجرائد موجودة على موقع:

http://www.alharamain.co.uk/text/alraseed/1032/tqarer.htm

إتهم السعودية بأنها معادية لواشنطن وطالب بالإستيلاء على الحقول النفطية". ودعا الى تجاوز هذا التقرير ومعالجة إختلاف وجهات النظر بين البلدين من خلال القنوات الدبلوماسية وإستمرار الجهود لتوضيح المواقف لبعض الأشياء التي يمكن أن تعاني منها العلاقات المتميزة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. ونفى السفير الأمريكي أن تكون في بلاده حملة إعلامية منظمة ضدّ السعودية وإنما هناك مواقف متشدّدة من أفراد في الكونغرس والإعلام الإمريكي وبعض الأوساط الأخرى تنتقد بعض الجوانب في العلاقات السعودية - الأمريكية، مشيراً الى ان هذا النقد في معظمه مبني على نقص في المعلومات الصحيحة[1].

فضلاً عن ذلك، فقد قال الجنرال ريتشارد مايرز رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة آنذاك في مقابلة تلفزيونية: "إن تقرير راند (الذي سبق ذكره) لا يعكس أبداً موقف وجهة نظر الحكومة الأمريكية. وإن السعودية بلد ذو سيادة وإننا نعمل مع دول ذات سيادة، ويتمّ العمل المشترك على ما يوافق كل طرف عليه، وفي بعض الأوقات يكون العمل سهلاً وأحياناً يكون صعباً. وإن لنا علاقة صداقة طويلة مع السعودية، تعود الى اكثر من ٧٠ سنة، وإن السعودية بلد حليف وصديق لنا، وتقدم لنا دعماً جيداً في الحرب ضدّ الإرهاب"[2]

من جهة أخرى، حذر سفير أمريكي سابق لدى الرياض من أن الدعوى القضائية التي رفعتها عائلات ضحايا في الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ أفراد وجماعات سعودية، قد تؤثر على العلاقات بين البلدين، وتزيد من حدّة موجة العداء للولايات المتحدة الأمريكية في السعودية[3].

وفي هذا الإطار رفضت محكمة أمريكية إعتبار السعودية ووزير دفاعها (آنذاك) الأمير سلطان بن عبد العزيز وسفيرها لدى بريطانيا الأمير تركي الفيصل متّهمين بدعاوى تتعلق بأحداث ١١ سبتمبر. ورفض قاضي المحكمة الجزائية الأميركية كذلك إعتبار أطراف أخرى متّهمة منها البنك العربي ومؤسّسة الراجحي المصرفية والبنك السعودي الأميركي، ولكنه لم يقرر قراراً بعد

---

[1] نقلاً عن: صحيفة الوطن الكويتية، ٢٠٠٢/٨/٩.

[2] نقلاً عن: صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٨/١٠.

[3] نقلاً عن: صحيفة القدس العربي، مأخوذ من موقع:

http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?sed=msg&board=2&msg=1060956571

بشأن إعتبار البنك الأهلي السعودي كبنك مملوك للدولة متمتعاً بالحصانة الدبلوماسية. وقرّر القاضي ريتشارد كاسي في أمر تفصيلي مكتوب أن السعودية ووزير دفاعها وسفيرها في بريطانيا يتمتعون جميعاً بحصانة ضدّ مقاضاتهم[1].

ومن الجانب السعودي فقد أكد ولي العهد السعودي (آنذاك) الأمير عبدالله بن عبد العزيز على متانة العلاقات التاريخية بين الرياض وواشنطن. والتي وصفها بأنها: "علاقات تأريخية تقوم على الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة والسعي الى تحقيق الإستقرار والسلام والعدل فى العالم وفق الأعراف والقوانين الدولية"[2].

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق الظاهرة، إلاّ أنه يمكن القول بأن الضغط الأمريكي على السعودية كان مدروساً وليس عشوائياً في ضوء حقيقة تقررها الصحف الأمريكية مفادها أن السعودية لم تكن في وضع أكثر تعقيداً وصعوبة وخطورة أكثر ممّا كانت عليه بعد أحداث سبتمبر، حيث تحدثوا عن وضعها الداخلي المضطرب، وموقفها العربي الضعيف. وقد جاء تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ليكمل الصورة القاتمة، وقد سعى الأمريكان خلال هذا الضغط لتحقيق تنازلات، فهناك عدد من القضايا كان البلدان يختلفان عليها لأكثر من سبب. فالسعودية لم تكن متحمّسة للحرب ضدّ العراق، ولا للسياسة الأمريكية الداعمة لقوات الإحتلال الإسرائيلية، ولا للمطالبة الأمريكية بتوجيه سياسة الإنتاج النفطي في السعودية وفي "أوبك". وواشنطن هي الأخرى لم تكن مرتاحة لسياسة التقارب السعودي مع إيران ولا لتردّد السعودية في تلبية مطالبها في قضايا ما يسمى (الإرهاب). فضلاً عن إتهامها بالتساهل مع الجهات الدينية التي ساعدت التوجهات المتطرفة التي ينتمي إليها المتهمون بتفجيرات ١١ سبتمبر[3].

---

(١) محكمة أميركية ترفض اتهام السعودية بهجمات سبتمبر، عنوان خبر نشره موقع الجزيرة، م. س. ذ.

(٢) نقلاً عن: صحيفة ايلاف،١٣/٨/٢٠٠٢. وكذلك: صحيفة الشرق الأوسط،١٣/٨/٢٠٠٢. وصحيفة الوطن،١٣/٨/٢٠٠٢

(٣) ينظر: محمد جمال عرفة، علاقات الرياض وواشنطن في مرحلة صياغة إستراتيجية جديدة: هل انتهى شهر العسل السعودي الأمريكي؟، م. س. ذ.

وكذلك: د. سعيد الشهابي، امريكا ـ السعودية: التلاحم الصعب والانفصال الاصعب، القدس العربي ٧/٨/٢٠٠٢.

ولـو إقتصـرت الحملـة الغربيـة والأمريكيـة ضـدّ السـعودية علـى الوسـائل الإعلاميـة لجـاز التبريـر بأنـه (موقـف إعلامـي) حـرّ لا سـلطة للحكومـة عليـه، خصوصاً أنه سبق أن تكـرر مـرّات ومـرّات، ولكـن اللافـت أن هـذه الحملـة ضـدّ السعودية كانت غير مسبوقة في شدّتها سيّما وإنها إنطوت على الدعوة الى تغيير نظام الحكم هناك بدعوى الفساد[1]. سيّما بعد صدور تصريحات مـن علمـاء ديـن سعوديين بارزين -مثل حمود بن عقلاء الشعيبـي- تـدعو لـدعم طالبـان وتكفـر الولايات المتحدة الأمريكية وتحرم التعاون مع اليهود أو النصارى[2].

وهكذا، فمنذ أحداث سبتمبر وضعت السعودية تحت المجهـر، إذ تمّ مطالبتهـا بإحداث تغييرات حادة من غير الواضح أن تكون قـادرة علـى تلبيتهـا. فصحيفة "واشنطن بوست" التي وصـمت السـعودية بأنهـا "ينبـوع التعصـب"، نشـرت في ١٠-٢٠٠٢/١٢ سلسـلة مقـالات تتضـمن إنتقـاداً لطريقـة تعامـل الإدارات الأمريكية مع هذا البلد الذي يجهل معظم الأمـريكيين مـا يـدور داخلـه، وتقـترح إعادة النظر في أُسُس هذه العلاقة. ما لم يعد مقبولاً، حسب الواشنطن بوست، هو سياسة "Dont ask, dont tell" (لا تسأل لا تخبر) التي ميّزت هذه العلاقات منـذ ستين عاماً[3].

وقد أفضت الضـغوط الأمريكيـة الى إسـتجابة سـعودية علـى بعـض الصُـعُد، ويتجلّى ذلك في منع السلطات السعودية ممثلة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أئمة المساجد من القيام بدعاء القنوت ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية في حربهـا على كل مـن أفغانسـتان والعـراق والـدعاء (للمجاهـدين) بالنصـر. فضـلاً عـن الإجراءات التي إتخذتها الحكومة السـعودية ضـدّ الجمعيـات الخيريـة حيـث أغلقـت بعضـها والـبعض الآخـر أخـذت تمـارس أعمالهـا بمراقبـة مستشـارين أمـريكيين. بالإضافة الى إجراء تعديل في المناهج التعليمية. هذا عدا التنسيق المعلوماتي مع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بشـأن مـواطنين قـد يكـون لهـم صـلة بنشـاطات

---

[1] محمد جمال عرفـة، طلبـات واشـنطن تقـوض دعـائم المملكـة!: الحملـة الأمريكيـة علـى السـعودية.. أسباب دينية وسياسية، م. س. ذ.

[2] المصدر نفسه.

[3] أمريكا والسعودية في غرام وانتقام، الحوار المتمدن، مقالة نشر في ٢٠٠٢/٣/١٣ على موقع: http://www.rezgar.com/ -

الجماعات المعارضة للنظامين السعودي والأمريكي وصولاً الى مزيد من التنسيق الإستخباري في مطاردة تلك العناصر وإعتقالها[1]

هذا وقد تعاونت السعودية مع السلطات الأمريكية بشكل فاعل، فاعتقلت وقتلت الكثير ممن تتهمهم واشنطن بالإنتماء إلى منظمة القاعدة ووفرت معلومات عنهم لتلك السلطات، فضلاً عن قتلها العديد من الأعضاء البارزين في تنظيم القاعدة داخل السعودية، كما سمحت للبنتاجون بإستخدام مركز العمليات الجوية المشتركة بقاعدة الأمير سلطان لتوجيه الحرب الجوية ضدّ طالبان[2]

وقد زادت الحكومة السعودية معدلات تصدير النفط إبتداء من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ تفادياً لنشوب أزمة نفطية غداة أحداث سبتمبر، وسارعت في شهر نيسان/ابريل ٢٠٠١ الى رفض الدعوة العراقية لإستخدام "الذهب الأسود" كسلاح سياسي. وتعاونت مع الولايات المتحدة الأمريكية في التحقيق بنشاطات تنظيم "القاعدة" وخصوصاً عمليات تمويلها إستجابة لقرارات الأمم المتحدة. وصدر قرار حكومي يلزم جميع المنظمات الخيرية السعودية إبلاغ وزارة الخارجية بتفاصيل أي تدخل لها في الخارج قبل القيام به[3].

فضلاً عن ذلك، فقد وبّخ ستة من علماء الدين المسلمين السعوديين بشدة عناصر تنظيم القاعدة لقيامهم بالتفجيرات التي وقعت عام ٢٠٠٤ في السعودية. وجاء في بيان أصدره رجال الدين ونقلته وكالة الأنباء السعودية: "لا يشكّ من له أدنى بصر بنصوص الكتاب والسنة، وأقوال علماء الأمة، في تحريمه، وتجريم فاعله... إن دين الإسلام جاء بحفظ الضرورات الخمس، وهي الدين والنفس والعقل والعرض والمال. وحرم الإعتداء عليها بأي نوع من أنواع الإعتداء... إن ما حدث من تفجير في مدينة الرياض وما سبقه من تفجيرات وأحداث حصل بسببها إزهاق

---

[1] متروك الفالح، العُنف والاصلاح الدستوري في السعودية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٨، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول، ٢٠٠٤)، ص ١٩.

[2] محمد جمال عرفة، علاقات الرياض وواشنطن في مرحلة صياغة إستراتيجية جديدة: هل انتهى شهر العسل السعودي الأمريكي؟، م. س. ذ.

[3] ينظر: الان غريش، برودة في علاقات الرياض مع واشنطن، م. س. ذ. وكذلك: مقالة منشورة على موقع صحيفة الواشنطن بوست بعنوان:

David B. Ottaway and Robert G. Kaiser, Washington Post Staff Writers, Tuesday, February 12, 2002; Page A01

للأرواح، وإضرار بالأنفس والممتلكات العامة والخاصة، لهو جرم شنيع ومنكر عظيم"[1]

من خلال ما سبق، لم يعد يخفى أن العلاقات السعودية - الأمريكية شهدت أزمة بعد أحداث ١١ سبتمبر، أمست معها السعودية مادة دائمة للهجوم في وسائل الإعلام الأمريكي[2]

---

[1] نقلاً عن: صحيفة الرياض، ٦ تموز/يوليو، ٢٠٠٤، على موقعها الالكتروني:
http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Jul/06-117097.html
وقد وقع البيان كل من الشيخ عبد الرحمن البراك، والشيخ الدكتور عبد الله الجبرين، والشيخ الدكتور سفر الحوالي، والشيخ الدكتور سلمان العودة، والشيخ الدكتور عبد الله التويجري، والشيخ الدكتور ناصر العمر. وقالت وكالة الأنباء السعودية في الثالث عشر من حزيران/يونيو ٢٠٠٤ إن العلماء الستة استندوا إلى ثماني نقاط في قرارهم بأن التفجيرات الإرهابية تنتهك تعاليم الدين الإسلامي. ويعتبر البيان جديراً بالاهتمام بشكل خاص لكون ثلاثة من موقعيه، الحوالي والعودة والعمر، ثلاثة من رجال الدين الذين كانت الحكومة السعودية قد سجنتهم في الفترة الممتدة من العام ١٩٩٤ حتى العام ١٩٩٩. وقد أشار زعيم القاعدة، أسامة بن لادن، في "إعلان الحرب على الأمريكيين" الذي أصدره في العام ١٩٩٦، بشكل خاص، إلى اعتقال الحوالي والعودة. كما تجدر الإشارة إلى أن العلماء الستة هم من بين عدد من كبار الزعماء المسلمين الذين شجبوا الإرهاب والتفسير الخاطئ للإسلام . وقد أوضح بيان العلماء المسلمين الستة السعوديين أنه من غير المباح قيام المسلمين بتفجيرات إرهابية للأسباب التالية :
أولاً: إنه عمل من ضروب الإفساد في الأرض وقد حرمه الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز وجرم فاعله. فقد قال تعالى: "ولا تعثوا في الأرض مفسدين "
ثانياً: إنه ينطوي على إزهاق للأنفس المعصومة بغير حق. وقد أجمع علماء الأمة على تحريم الاعتداء على النفس المعصومة بغير حق سواء كانت نفس مسلم أو غير مسلم من المعاهدين والمستأمنين وأهل الذمة. وقد حرم القرآن الكريم والسنة ذلك واعتبراه إثماً عظيماً.
ثالثاً: إن فيها (أي الأعمال الإرهابية) إتلافاً للأموال المعصومة بغير حق. وقد نُقل عن الرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم، أنه قال في خطبة الوداع: "إن دمكم وأملاككم وعرضكم مقدسة لا يجوز المساس بها كهذا اليوم، في هذا الشهر، في هذا البلد." كما نُقل عن الرسول الكريم في حديث آخر قوله: "يحرم على المسلم استباحة دم أو أموال أو عرض مسلم آخر ".
رابعاً: إنها تروع المسلمين الآمنين. وقد قال الرسول، صلى الله عليه وسلم، "لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً." رواه الإمامان أحمد (الشافعي) وأبو داوود.
خامساً: إنها تشهر السلاح في وجه مسلمين. وقد نقل صحيحا البخاري ومسلم عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قوله: "قال الرسول الكريم: لا يجوز لأي كان حمل السلاح ضد أخيه المسلم". كما نُقل عن الرسول الكريم قوله: "إن من يحمل السلاح ضدنا ليس منا ".
سادساً: إن في الأمر إساءة للمسلمين. وقد قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: "والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً". كما نقل عن الرسول الكريم قوله: المسلم هو من أمن المسلمون لسانه ويده.
سابعاً: إن فيها (أي الأعمال الإرهابية) سبباً لفرقة المسلمين ووحدة كلمتهم، التي هم في أمس الحاجة إليها في وقت تتبارى فيه الأمم الأخرى في إيذائهم وتترصد بهم". ينظر: المصدر نفسه.

[2] ميساء شجاع الدين، م. س. ذ.

وعليه يثور السؤال: هل إنتهى شهر العسل السعودي الأمريكي، ولم تعد هناك حاجة بينهما للآخر؟ وهل صحيح أن الأخطار التي تتحدث عنها واشنطن على السعودية صحيحة أم مجرد بعبع تسعى من ورائه لإرتماء السعوديين في أحضانها؟!

إن القول بإنفصام العروة الوثقى بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية جراء أحداث سبتمبر ليس صحيحاً، والأدلّة على ذلك كثيرة.

فقد وصف الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لقائه الأول، في ٢٥ إبريل/نيسان، ٢٠٠٢، مع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني السعودي (آنذاك)، في مزرعة كرافورد بولاية تكساس، بأنه كان لقاءً ودياً للغاية أكّد العلاقة المتينة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وقال الرئيس جورج دبليو بوش في مؤتمر صحافي أعقب ذلك اللقاء التاريخي، أنه قد أبلغ ولي العهد مدى إعجابه برؤيته لشرق أوسط سلمي ومتكامل ومدى إعجابه بقيادته في حثّ العالم العربي على مناصرة هذه الرؤية. ونوه الرئيس الأمريكي إلى أن احدى النتائج الإيجابية لذلك اللقاء انه وولي العهد أقاما علاقة شخصية قويّة فيما بينما حيث قال: "لقد أمضينا وقتاً كبيراً بمفردنا نناقش رؤيانا المشتركة ونتحدث عن أسرتينا. كنت مهتماً للغاية بمعرفة كيفية تفكيره بشأن الأشياء. وإنني متأكد إنه كلما توطدت العلاقة الشخصية بيننا كلما كان الأرجح أن تقوى العلاقة بين بلدينا"[1].

وفي مناسبة اللقاء الثاني بين ولي العهد السعودي السابق والرئيس الأمريكي، يوم الاثنين، في مزرعة كراوفورد، وفي ٢٥ ابريل ٢٠٠٥، قال الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في مؤتمر صحافي: "لقد تشرفت اليوم بإستقبال ولي العهد الأمير عبدالله بمزرعتي التي لها مكان خاص عندي ولا أستقبل فيها سوى الضيوف الأعزاء على بلادنا. لقد كان لقاؤنا ودياً للغاية أكّد العلاقة المتينة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. شراكتنا مهمة لبلدينا كما هي مهمة لقضية السلام والإستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم"[2].

---

[1] نقلاً عن: احمد حسين اليامي، قمة كراوفورد الأولى خلصت إلى نتائج مهمة: بوش اكد متانة العلاقة الشخصية مع الأمير عبدالله وثمن دوره في الوصول إلى حل عادل للقضايا العربية، م. س. ذ.

[2] نقلاً عن: المصدر نفسه. هذا وقد حظيت هذه الزيارة التي قام بها ولي العهد السعودي (آنذاك) بتطلعات وإهتمام كبيرين من قبل كبار المسؤولين والشخصيات الأمريكية البارزة. ففي تصريحات ل«الرياض» رحب الرئيسان الأمريكيان السابقان جيرالدفورد وجيمي كارتر بزيارة ولي العهد

وعليه فقد عُقدت في الواقع سلسلة من الإجتماعات ومشاورات مكثفة جداً وموسعة بين الجانبين. وكان الجوّ إيجابياً جداً. وكانت تشكيلة القضايا التي تناولتها المباحثات شاملة نوعاً ما. وعلى سبيل المثال، تحدّثوا عن العراق وتحدّثوا عن الشرق الأوسط وكذلك تمّت مناقشة قضايا أخرى مهمة بالنسبة للمنطقة، والتطورات داخل السعودية[1]

كما تمّت مناقشة الوضع النفطي، ورسم الجانب السعودي معالم خطط وضعها لزيادة إستثماره لزيادة طاقته الإنتاجية. فقد تحدّثوا عن خطة من شأنها أن تتيح لهم التوصل إلى إنتاج حوالى ١٢,٥ مليون برميل من النفط يومياً بحلول نهاية العقد، وعن خطط في العقد القادم لزيادة ذلك بمرور الوقت إلى ١٥ مليون ب/ي للمساعدة في تحقيق إستقرار السوق وضمان توفر إمدادات كافية بسعر معقول[2].

كما سنحت للجانبين فرصة التباحث بشأن الحرب على الإرهاب. وهذا مجال عملت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية معاً بتعاون مكثف ولدى الزعيمان إستراتيجية مشتركة بشأنه لمعالجة أمر التطرف من الواضح أنها تتضمن محاربة الإرهابيين على المدى القصير. وقد حقق السعوديون بعض التقدم الجيد

السعودي لما سوف تساعد به من تعزيز للعلاقات بدرجة كبيرة بين البلدين، السعودية والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي سيعقدها الامير عبدالله مع الرئيس جورج دبليو بوش وكبار المسؤولين الامريكيين. كما اعتبر كل من جورج شولتز وجيمس بيكر وزيرا الخارجية الامريكية السابقين هذه الزيارة حدثاً ذا اهمية حقيقية دائماً ويزيدها التوقيت الحالي اهمية خاصة لكونها توفر فرصة لتقوية الشراكة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وتسهم ايضاً في ايجاد دعم اقليمي ودولي للتسوية العادلة والدائمة للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ينظر: أحمد حسين اليامي، رئيسان أمريكيان ووزيرا خارجية في تصريحات خاصة بـ«الرياض: قمة بوش - الأمير عبدالله فرصة لتعزيز الشراكة السعودية الأمريكية، صحيفة الرياض، ٢٣ إبريل ٢٠٠٥م - العدد ١٣٤٥٢ على موقعها الالكتروني:

http://www.alriyadh.com/2005/04/23/article59019.html

[1] البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، ٢٥نيسان/إبريل، ٢٠٠٥، لقاء صحفي حول اجتماع الرئيس بوش مع ولي العهد السعودي تم عقده من جانب كل من وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ومستشار الأمن القومي ستيفن هادلي، نشر على الموقع الالكتروني:

http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfilearabic&y=2005&m=April&x=20050426154050bsibhcw0.8562128&t=livefeeds/wfab-latest.html

[2] المصدر نفسه.

الحقيقي في ذلك المجال، وأيضاً في مجال دفع عجلة قضية الإصلاح على المدى الأطول[1].

وقد خرج الطرفان من القمّة موقعين بياناً مشتركاً أظهرا وأثبتا فيه التعاون الوثيق والعلاقة التأريخية والإستراتيجية بين الدولتين[2].

وفي اليوم التالي لإجتماعه مع المسؤولين السعوديين (٣٠/تموز ٢٠٠٤)، في مقابلة مع محطة تلفزيون الإخبارية في جدة، بالسعودية، أشاد وزير الخارجية الأميركي آنذاك "كولن باول" بالشراكة السعودية الأميركية في الحملة ضدّ (الإرهاب)، وقال إن العلاقات الثنائية بين البلدين "قوية جداً"، وإن حكومة جورج دبليو بوش تقدر الإجراءات السعودية ضدّ الإرهابيين ومموليهم. وإن كل ما شاهدته ينبئ بأن السعودية تدرك الخطر وأنها تتعقب مرتكبي هذه النشاطات الإرهابية"[3].

وقال ريتشارد مورفي في برنامج تلفزيوني مباشر: "أعتقد أن السعودية هي حليف مهم جداً جداً في المنطقة"[4].

فضلاً عن كل ما سبق، فمن جانبها بدأت الحكومة السعودية، في أعقاب أحداث سبتمبر، علاقات علنية قوية في الولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة منها لتحسين صورتها لدى الشعب الأمريكي. مثلاً قام مسؤولون سعوديون رفيعو المستوى بإصدار تصريحات كثيرة علنية لم تركز فقط على تعاون بلدهم في الحملة الدولية على الإرهاب، وإنّما على قضايا أخرى مثل الإصلاحات السياسية والتعليمية والتطرف الديني ومعاملة المقيمين والعمال الأجانب[5].

---

[1] المصدر نفسه.

[2] يمكن الإطلاع على نصّ البيان في قسم الملحقات.

[3] نقلاً عن: خبر نشره موقع وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب البرامج الإعلامي، تحت عنوان: باول يقول إن السعودية تدرك خطر الإرهاب، بتأريخ: ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤، على عنوانها الالكتروني:
http//:usinfo.state.gov/archive/2004/jul/30-646163.html

[4] نقلاً عن: قناة الجزيرة القطرية الفضائية، برنامج (من واشنطن)، عنوان الحلقة: عودة الدفء إلى العلاقات الأميركية السعودية، م. س. ذ.

[5] اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية، التاريخ: مايو/ مايس ٢٠٠٣م، المملكة العربية السعودية، نشره موقع:

http://www.alharamain.co.uk/text/mkalat/82.htm

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية السعودية بعد أحداث سبتمبر، فقد قامت الحكومة السعودية بحملة علاقات عامة لتحسين صورتها في العالم والولايات المتحدة الأمريكية. فقد إختارت صحيفة (نيويورك تايمز) لكي يعلن ولي العهد السعودي (آنذاك) الأمير عبد الله من خلالها مبادرته للسلام في الشرق الأوسط، التي رأى فيها الكثيرون تنفيساً سعودياً عن مأزق الإتهامات باحتضان (الإرهاب)، وبشكل موازن لجأت الرياض إلى مخاطبة الشارع الأميركي عبر حملة علاقات عامة إختارت لتنفيذها إحدى أكبر المؤسسات الأميركية المتخصصة في محاولة لإستعادة الثقة والأخذ بيدي العلاقات وسط عواصف سبتمبر، لكن الفجوات بدت لبعض المراقبين عاصية على أن ترممها مبادرة رفضها (شارون) وحملة علاقات عامة مضادة، سيما وإن بعض تلك الفجوات كانت سابقاً على أحداث سبتمبر، فالسعودية كانت قد إتخذت خطوات واسعة بإتجاه التقارب مع إيران إحدى ثلاث قوى تصنفها واشنطن ضمن محور الشرّ، كما أن التعاطي مع الملف العراقي كان هو الآخر نقطة خلاف أخرى، ولا سيّما فيما يتعلق بالهجوم الأميركي على العراق[1].

في تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة السعودية بأنها قد تُطبق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٧٣ الذي طلب، من بين أمور أخرى، تجميد الأموال العائدة للإرهابيين. صادقت الحكومة السعودية على ستّ معاهدات من بين المعاهدات الدولية الإثنتي عشرة المتعلقة بالإرهاب، ووقّعت على ثلاث معاهدات إضافية بضمنها المعاهدة الدولية لمنع تمويل (الإرهاب). كما فرضت الحكومة السعودية على المؤسسات غير الحكومية والشركات الخاصة تطبيق القوانين السعودية القائمة التي تنظم طلب الحصول على التبرعات لأغراض إنسانية محلية أو دولية. في شهر كانون الأول/ ديسمبر وافقت السلطات السعودية على التعاون مع محققين أميركيين في قضايا مشتبه بها تتعلق بتمويل (الإرهاب)[2]

---

[1] ياسر أبو النصر، تقرير في برنامج "قضايا الساعة" حول"العلاقات السعودية الأميركية" في قناة الجزيرة، نشر في ٢٥/٤/٢٠٠٢، وموجود على موقعها الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/channel/archive/archive/archive?archiveId=90609.htm

[2] وزارة الخارجية الامريكية، مكتب برامج الاعلام الخارجي، الصفحة الأولى - الرد على الإرهاب، نظرة عامة على الشرق الأوسط (نص القسم الخاص بالنشاطات الإرهابية في الشرق الأوسط في العام ٢٠٠١)، م. س. ذ.

ولتأكيد دخولها في حملة مكافحة الإرهاب، عقدت الحكومة السعودية مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب، وذلك في شباط ٢٠٠٥[١]

بيد أن السؤال المطروح يتعلّق بالأهداف السعودية من عقد المؤتمر. وفي هذا الشأن لانخالف الرأي الذي مفاده ان القيادة السعودية أدركت ان دولتها بحاجة الى تأكيد مسألتين أساسيتين يمكن أن تنطلقا من المؤتمر[٢]:

الأولى: هي أن الحكومة السعودية ضحيّة أو إحدى ضحايا الإرهاب، وليست مفرخة له، كما إعتبرها الأميركيون.

والثانية: أن الحكومة السعودية أصبحت مساهماً دولياً في مكافحة الإرهاب، وأن الإرهاب أضحى واحداً من أهمّ إستهدافات سياستها الخارجية، تماشياً مع السياسة الأميركية الجديدة. السعودية أرادت أن تقول بأنها قادرة على إحداث تحوّل جذري في سياستها الخارجية بإتجاه الأهداف التي يريدها حلفاؤها، وليس بالضرورة خدمة لأهدافها الخاصة، فكما كانت حجر الأساس في مشروع مكافحة الشيوعية فإنها تحاول اللحاق بالمنافسين الإقليميين لتقول لواشنطن بأنها جاهزة لأن تلعب دورها الجديد في مكافحة الأصولية والإرهاب.

كأن السعودية كانت تريد أن تقول، بأن الذين يراهنون على أن السعودية لا تريد أو لا تستطيع أن تتحوّل الى لاعب داعم لحلفائها الأميركيين في مكافحة

---

[١] حضرت هذا المؤتمر أكثر من خمسين دولة وعشر منظمات إقليمية .وقد استهل ولي العهد السعودي افتتاح المؤتمر بالدعوة إلى مكافحة الإرهاب تمويلاً وتنظيراً وتنفيذاً، ودعا إلى إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، على غرار المركز الدولي لمكافحة الجريمة ومؤسسة الإنتربول. وحضر المؤتمر مائتا شخص من مراسلي الصحف ووكالات الأنباء من جميع القارات، ولوحظ أن معظم الصحف ووكالات الأنباء الأوروبية قد أوفدت مراسلين عربا يعملون لديها لتغطية أحداث المؤتمر، ومثّل معظم الصحف الهندية والآسيوية مراسلون مسلمون، أما الصحف ومحطات التلفزة الأميركية فقد أرسلت بعضاً من صحافييها ممن يتحدثون اللغة العربية أو ممن يتخصصون في شؤون الشرق الأوسط. وكان مستوى تمثيل الدول على مستوى وكلاء الوزارات الخاصة بالشؤون الخارجية والأمن والشؤون الدفاعية فيها. كما شارك عدد كبير من المتخصصين من رجال الشرطة والأمن، وقدموا أوراق عمل خاصة بدولهم. كما قدمت عدد من المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي وغيرها أوراقاً بحثية، ومقترحات تنفيذية. المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، خبر نشر بتأريخ (١٧ فبراير ٢٠٠٥)، على موقع:

http://www.wajhat.com/details.asp?id=9842&journal=02/12/05

[٢] حسن عبد الحميد، مؤتمر مكافحة الإرهاب في الرياض وسيلة تقارب ودفع تهمة، مقالة نشرت على موقع:

http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue23/article23/article14.htm

الإرهاب، باعتبار ان الإرهاب ينطلق من أراضيها وبدعم من مؤسّساتها، ليس صحيحاً كما أنها أرادت أن تقول بأن الأصوات الصهيونية في أميركا والتي كانت تقول بأن العائلة المالكة السعودية أدّت دورها القديم، ولم تعد الحليف الذي يقدم فائدة، هذه الأصوات متحيزة وليست صادقة. السعودية بتبنيها هذا المؤتمر أفصحت عن رغبتها لتوسيع التعاون المشترك بينها وبين حليفتها واشنطن، وتسعى لإيضاح أنها مازلت ذلك الحليف الذي لا غنى عنه على أكثر من صعيد[1].

في ضوء كل ماسبق يمكن القول، إن أحداث سبتمبر شكلت إنعطافاً خطيراً في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث شكلت هذه الأحداث أحسن مبرّر للولايات المتحدة للضغط على الحكومة السعودية للإستجابة لمطالبها. وقد أدت هذه الأحداث الى حدوث توتّر في العلاقة بين الدولتين على الصعيد السياسي، إلاّ أنه تبع ذلك تقارب جدّي بين الدولتين لتحقيق مصالحهما المشتركة والقضاء على عدوّهما المشترك.

ولتأكيد ذلك قال مستشار ولي العهد السعودي (آنذاك) للشؤون الخارجية عادل الجبير في حديث لصحيفة "الحياة" العربية: "إن إعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هزّت العلاقة السعودية الأميركية وجعلت الطرفين ينظران إليها نظرة أكثر جدّية". مشيراً إلى أن "العلاقة أصبحت أكثر وضوحاً وأكثر شفافية ما جعلها أقوى وأمتن ممّا كانت عليه. في الماضي كان كل واحد منا يستخدم الآخر من دون محاسبة، كنا نجامل بعضنا. الآن يوجد وضوح في العلاقة، الآن لا مجاملات، توجد مصارحة.. وإن العلاقة بين الحكومتين ممتازة"[2].

٤-٤-٢ على الصعيد الإقتصادي

تضرّرت العلاقات الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية شريكها التجاري الرئيس في منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير نتيجة أحداث ١١ سبتمبر وموقف أميركا المؤيّد لإسرائيل حسب ما أشارت الأرقام الرسمية. فقد

---

[1] المصدر نفسه.

[2] نقلاً عن: موضوع نشره موقع: ميدل ايست – اون لاين، بعنوان: العلاقة السعودية الاميركية اصبحت اكثر شفافية، بتأريخ: (١١/٩/٢٠٠٤)، على عنوانه الالكتروني:

http://www.middle-cast-online.com/saudi/?id=26003

إنخفض التبادل التجاري بين البلدين بـأكثر مـن ٤٠٪. كما إنخفضـت الصـادرات الأميركية الى السعودية خلال الأشهر الأربعة الأولى من عـام ٢٠٠٢ بنسـبة ٤٣٪ حيث وصلت الى ١,٣ مليار دولار مقارنة مع ٢,٣ مليار دولار خلال الفترة نفسها العـام ٢٠٠١. وكـذلك إنخفضـت الصـادرات السـعودية الى الولايـات المتحـدة الأمريكية خلال الفترة نفسها بنسبة ٢٨٪ إذ بلغت ٣,٥ مليار دولار مقابـل ٤,٩ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٠١. ويشكل النفط ومنتجاته حوالي ٩٥٪ من صادرات السعودية الى الولايات المتحدة الأمريكية[1]

ومنذ أحداث سبتمبر سجّل حجم المبـادلات التجاريـة الأمريكيـة السـعودية تراجعاً، إلاّ أن هذه الظاهرة تفاقمت مع إطلاق العملية العسكرية الإسـرائيلية في الضفة الغربية في آذار/مارس ٢٠٠٢. وكان السعوديون، على غرار باقي العـرب والمسلمين، أطلقوا حملة لمقاطعة البضائع الأميركية بسبب الموقف الأميركـي المؤيّـد لإسرائيل[2].

وتشير الإحصاءات إلى أن الـواردات السـعودية مـن المشـروبات والسـجائر مـن الولايات المتحدة الأمريكية إنخفضت خلال نيسان/ابريل ٢٠٠٢ بـأكثر مـن ٩٦٪ وبلغت ١,١ مليون دولار مقابل ٢٦ مليون دولار في نيسـان/ابريـل ٢٠٠١. كمـا أن مطاعم الوجبات السريعة الأميركية تأثرت بشكل كبير ما إضطرها الى تقـديم عروض والتأكيد للزبائن إن المنتجات المستخدمة عربية وسعودية بنسـبة ١٠٠٪. وتعتبر السعودية ثاني أكبر مستورد من الولايات المتحدة الأمريكية بعد إسرائيل حيث بلغت وارداتها عام ٢٠٠١ حـوالي سـتة مليـارات دولار. وتبقـى السـعودية على رأس المصدرين الى أميركا حيث بلغت قيمة صادراتها ١٣,٢ مليـار دولار في ٢٠٠١[3]

كما إن السعوديين – وفق الأرقام الغربية – بدأوا سحب ودائعهم التي تقدر بـ ٧٠٠ مليـار دولار مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، حيـث نقلـت صـحيفة "فايننشال تـايمز" ٢٢ أغسـطس ٢٠٠٢ عـن مجلس العلاقـات الخارجيـة (معهـد أبحاث أمريكي): أن المستثمرين السعوديين سحبوا مائـة إلى مـائتي مليـار دولار

---

[1] عمر حسن، أزمة أقتصادية بين السعودية وامريكا، مقالة نشر في (٧/٥/٢٠٠٢)، على موقع:
http://www.islah100.org/vboard/archive/index.php/t-37035.html

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

من الأموال المودعة في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مخاوف من قيام إدارة الرئيس جورج دبليو بوش بتجميدها[1]

فضلاً عن ذلك، تشير إحصاءات نشرتها السفارة الأميركية في الرياض الى أن عدد المسافرين السعوديين الى الولايات المتحدة الأمريكية إنخفض بمعدل ١٠٪ بالنسبة الى رجال الأعمال و٤٠٪ بالنسبة الى العائلات إلاّ أن مصادر صناعة السياحة والسفر تؤكّد أن الرقم أكبر من ذلك بكثير. ووفقاً للإحصاءات الأميركية فإن ٥٢ ألف سعودي زاروا الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ وأنفقوا حوالي ٤٠٠ مليون دولار. وإستناداً الى إحصاءات السفارة فإن عدد طالبي التأشيرات إنخفض في الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٠٢ الى أقل من النصف حيث بلغ العدد ٤٦٪ فقط من أعداد الفترة نفسها من العام ٢٠٠١[2].

وفي اغسطس/آب ٢٠٠٢م، طالب حوالي ٦٠٠ فرد من عوائل ضحايا أحداث ١١ سبتمبر بغرامات مقدارها ١ ترليون دولار أمريكي في دعوة قضائية ضدّ مسؤولين من الحكومة السعودية والمؤسسات المموّلة متّهمين إياهم بتمويل ودعم أسامة بن لادن وشبكة القاعدة الذين كانوا مسؤولين عن أحداث سبتمبر[3].

ولكن رغم كلّ ما سبق، فإنّ العلاقة الأمريكية – السعودية إستمرّت في التعاون والتقدّم فيما بعد. وفي هذا السياق نوّه السفير الأمريكي السابق لدى السعودية روبرت جوردان (الذى خدم فى السعودية من أكتوبر ٢٠٠١م إلى أكتوبر ٢٠٠٣) بالتعاون الذى تعزز بين البلدين فى المجالات الإقتصادية والتجارية وغيرها. وقال إن السعودية هى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أكبر شريك تجارى للسعودية. وأعرب جوردان عن إرتياحه للخطوات التى تمّ إتخاذها حتى الآن على طريق إنضمام السعودية الى منظمة التجارة العالمية وللآثار الإيجابية والمنافع التى ستعود على الجانبين من إنضمام السعودية الى تلك المنظمة الدولية. وتوقع أن تشهد السعودية إقبالاً كبيراً على الإستثمار فيها من قبل المستثمرين والشركات

---

[1] نقلاً عن: محمد جمال عرفة، علاقات الرياض وواشنطن في مرحلة صياغة إستراتيجية جديدة: هل إنتهى شهر العسل السعودي الأمريكي؟، م. س. ذ.

[2] عمر حسن، م. س. ذ.

[3] اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية، التاريخ: مايو/ مايس ٢٠٠٣م، المملكة العربية السعودية، م. س. ذ.

الأجنبية. كما أعرب عن إعتقاده بأن السعودية ستنضم الى عضوية منظمة التجارة العالمية خلال الأشهر المقبلة. وإن السعودية تتمتع بوجود فرص هائلة أمام المستثمرين الخارجيين وحث رجال المال والأعمال الأمريكيين على المشاركة فى تلك الفرص وفى المشاريع المزمع تنفيذها مثل الأتصالات والمواصلات والبناء موضّحاً أن السعوديين يريدون شركاء قادرين ولديهم الخبرة من كافة أنحاء العالم. وعن العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية فى مجال النفط فى ضوء التطورات الراهنة وإرتفاع الأسعار، قال: إن السعوديين إلتزموا وعلى مدار تاريخ العلاقات بين البلدين بالعمل دائماً من أجل الإستقرار فى أسعار النفط حيث إنه من مصلحة السعودية على المدى البعيد إبقاء أسعار النفط فى يد معتدلة وهذا ماقاموا به دائماً[1]

إذاً رغم إختلافاتهم الكثيرة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية لن يكون لديهما خيار سوى الإستمرار في العمل سوية. إذ إن فائض النفط السعودي يلعب دوراً حاسماً في إستقرار أسعار النفط في العالم. وهو وضع يخدم مصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية[2].

---

[1] نقلاً عن: صحيفة اليوم السعودي، السفير الأمريكي السابق يبرئ ساحة المملكة من الإرهاب، م. س. ذ. وقال جوردان انه من الغوغائية والتضليل القول أن للعائلة السعودية المالكة تأثيرا على أسعار النفط أدى الى الأضرار بالمصالح الامريكية القومية مشيرا الى ان القصور فى طاقة مصافى النفط الامريكية له الدور الكبير فى ارتفاع أسعار الوقود. وردا على سؤال عن كيف ينظر الرئيس الامريكى جورج دبليو بوش الى العلاقات مع السعودية قال جوردان أن لدى الرئيس جورج دبليو بوش رؤية استراتيجية لدور السعودية فى العالم ولذلك فهو طور علاقة شخصية صحيحة ومفيدة مع ولي العهد الامير عبدالله فى هذا الوقت الذى تحتاج الولايات المتحدة الامريكية الى مساعدة السعودية فى الحرب ضد الإرهاب وكذلك فى أفغانستان وفي العراق. وقال ان الرئيس جورج دبليو بوش وضع سياسة وأوكل الى أشخاص مسؤولين تنفيذها. نقلا عن: المصدر نفسه.

[2] إعداد قسم الترجمة والمتابعة، العلاقات السعودية - الأمريكية: زيارة نائب الرئيس الأمريكي تشيني، مقالة على موقع:

http//:www.zyarah-mutabaat/center/uk.org.harqalarabias.htm

هذا في حين ان احتياجات أميركا النفطية هي كالآتي: الإنتاج الأميركي من النفط الخام بلغ في عام ٢٠٠٤ سبعة ملايين وثمانمائة ألف برميل، مجموع الإنتاج الأميركي الخام والمكرر ١١ مليون ومائتين ألف ب/ي، حجم الاستهلاك الأميركي من النفط عشرين مليون ب/ي أي أن نسبة النفط الأجنبي المستورد من الاستهلاك الأميركي هو ٥٦٪، عن واردات أميركا النفطية، من الخارج عموما أميركا تستورد ١٢ مليون وثمانمائة ألف ب/ي، من أوبك تستهلك أو تستورد خمسة مليون و٦٢٦ ألف

وكما ذكر آنفاً يشكل النفط معظم الصادرات السعودية[1]

ومن جانبها تعاونت الحكومة السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية إقتصادياً، خاصة في مجال مكافحة (الإرهاب). وفي هذا الإطار واصلت السلطات السعودية المختصة الرقابة والتدقيق على أنشطة الجمعيات الخيرية السعودية والتي يبلغ عددها حوالي ٢٣٠ جمعية و ١٥ مؤسّسة وذلك منذ إدراج واشنطن العديد من هذه الجمعيات في القائمة السوداء بعد أحداث ١١ سبتمبر وإتهامها بتمويل أنشطة الجماعات الإسلامية الإرهابية وتجميد أرصدتها في البنوك الخارجية وتقدر بحوالي ١٠٠ مليون دولار[2].

وفي نفس السياق أعلنت مؤسّسة النقد العربي السعودي أنها جمّدت أربعة حسابات يشتبه في تمويلها الإرهاب مدرجة على لائحة وضعتها الأمم المتحدة. وقال بيان صدر عن المؤسسة إن السعودية تتعاون مع الجهود الدولية لمكافحة (الإرهاب) وغسيل الأموال بإلتزام تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بذلك، وإن ماجمد ينحصر في أربعة حسابات فقط. وكان حاكم المؤسّسة حامد السياري أعلن في ٢٨ يناير أن السعودية إتخذت الإجراءات المناسبة ضدّ ١٥٠ من الحسابات المصرفية التي يشتبه بتمويلها الإرهاب[3]

من جهة أخرى، قالت صحيفة (واشنطن بوست) في اليوم التالي لأحداث سبتمبر: "إستدعى عبد الله بن عبد العزيز وزيره للنفط علي النعيمي، وبسرعة قرر إرسال ٩ ملايين برميل من النفط للولايات المتحدة دعماً منها لحليفتها في وقت محنتها، وقامت السعودية على طول أسبوعين بشحن أكثر من ٥٠٠ ألف برميل من النفط يومياً للولايات المتحدة"[4]

ومن الجانب الأمريكي، فقد إنتقد فواز العلمي رئيس فريق التفاوض السعودي للإنضمام لمنظمة التجارة الدولية. دعوات الإصلاح السريع المفاجئ موضحاً أن

برميل، من السعودية بالتحديد داخل أوبك مليون و٨٩٠ ألف برميل، من العراق ٦٥١ ألف برميل، الكويت ٢٥٠ ألف برميل وقطر خمسة آلاف برميل لمجرد المقارنة. المصدر نفسه.

[1] قناة الجزيرة القطرية الفضائية، برنامج (من واشنطن)، عنوان الحلقة: عودة الدفء إلى العلاقات الأميركية السعودية، م. س. ذ.

[2] ايلاف، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٢م.

[3] نقلاً عن: الحياة، ٨/ ٢/ ٢٠٠٢م.

[4] نقلاً عن: الوطن، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٢م.

السعودية بدأت برنامج الإصلاح قبل أكثر من خمس سنوات لدوافع نابعة من الذات ولا علاقة لها بأحداث سبتمبر، وسوف تستمرّ في برنامجها بصورة متدرجة، وأن الإصلاحات التي تمت بالفعل وصلت إلى مستوى يؤهّل السعودية للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما أشار إلى أنه لا يجب إنتقاد أي دولة بسبب ما يرتكبه أفراد فيها في إشارة على ما يبدو لمن شارك من السعوديين في أحداث ١١ سبتمبر[١].

من خلال ماسبق يمكن القول إنه رغم حدوث مؤشرات وتغييرات سلبية على الصعيد الإقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، إلاّ أن هذا لايدلّ على إنهيار العلاقة بينهما، سيّما وإنّ العلاقة الأمريكية - السعودية تتميّز بأنها إقتصادية نفطية بالدرجة الأولى، فليس صحيحاً القول أن تطور ثمّة أحداث كأحداث سبتمبر يؤدّي الى حدوث قطيعة في العلاقة بين الطرفين، رغم حدوث بعض التوترات فيها جرّاء تزايد الضغوطات الأمريكية على الحكومة السعودية للضغط على المؤسّسات والجمعيات الخيرية بحجّة إنها تموّل الجماعات الإرهابية.

٤-٤-٣ على الصعيد العسكري

ظلّت العلاقة العسكرية الطويلة الأمد هي عنصر أساسي في العلاقات الأمريكية – السعودية. ولقد تطورت العلاقات الأمريكية - السعودية في عالمها الخاص وكانت نقطة الإلتقاء إبتداءً تتمثّل في مواجهة الشيوعية. وفيما ركز السعوديون دينياً على شقّ الإلحاد الذي تعبّر عنه الشيوعية فإن الأميركيين ركّزوا سياسياً على شقّ الشيوعية. وأدّى ذلك في تقديرها إلى حماس السعوديين

---

[١] نقلاً عن: محمد علي صالح - منير الماوري، م. س. ذ. وقال فواز العلمي إن أمام بلاده تحديات ثلاثة رئيسية هي السعودة أي خلق فرص عمل للشباب السعودي، والخصخصة قائلا إن أكثر من عشرين مؤسسة حكومية ستتم خصخصتها. أما التحدي الثالث فهو تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد كليا على النفط. وقال إنه يحس بألم لأن أميركا تطلب من السعودية أن تتغير بين يوم وليلة، بينما أميركا، نفسها، قضت أكثر من ثلاثمائة سنة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من ديمقراطية. وقال إن السعودية عمرها أقل من مائة سنة، لكنها، رغم ذلك، لن تحتاج إلى ثلاثمائة سنة مثلما احتاجت أميركا، لتصل إلى ما وصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية. وان الخمس سنوات الماضية شهدت تغييرات كثيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، لم يكن السعوديون أنفسهم يتخيلونها. ومن ثمّ، يمكن أن تشهد السنوات الخمس التالية تغييرات أكثر لا يقدر السعوديون على تخيلها في الوقت الحاضر. ينظر: المصدر نفسه.

لتمويل المجاهدين ضدّ الإحتلال السوفياتي لأفغانستان ودعم المقاتلين من أجل الحرية في الصومال. ولكن بعد نهاية الحرب الباردة وجد الجانبان أن لديهما إهتمامات مختلفة، وأدى ذلك إلى مرور العلاقات بينهما بمرحلة من التوتر حين وجدا أنهما يختلفان أحياناً في بعض الأهداف"[1]. هذا فضلاً عن التوترات التي حصلت في تلك العلاقة خاصة بسبب الصراع العربي – الإسرائيلي.

فضلاً عن ذلك، فإن التعاون العسكري بين الدولتين واجه مشكلة إختلاف العادات والتقاليد، إضافة إلى اعتقاد كثير من العسكريين الأميركيين بأن ثروة النفط السعودي لا حدود لها. وإن العلاقة تميزت في جانب منها بعدم القدرة على التواصل الثقافي إذ يفضل السعوديون العمل الهادىء والتدريجي فيما يتصرف الأميركيون على نحو صاخب وعلني[2].

أن التحوّلات في الرأي العام داخل البلدين أثرت في قرار الرياض بطلب مغادرة القوّات الأميركية للأراضي السعودية قبل أعوام. وأن هناك ظروفاً تأريخية أخرى تتصل بهذا الأمر ظهرت مع بدء الثورة الإيرانية والتأثير الذي أحدثته في المنطقة على وجه العموم. وإن قضية الإصلاحات الداخلية في السعودية لم تنعكس على سياستها الخارجية بقدر إنعكاس قضايا أخرى مثل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وهناك حدود للسلطة في علاقة البلدين بسبب العوامل الداخلية والإقليمية"[3].

وقد رافق التعاون العسكري بين الدولتين أحداث كبيرة، ومن بينها حروب الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة في عامي١٩٦٧ و ١٩٧٣ والثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وغزو الكويت ١٩٩٠ وصولاً إلى إحتلال العراق ٢٠٠٣ والحرب على الإرهاب. وكما يرى جوزيف ماكميلان الباحث في جامعة الدفاع الوطني الأميركية فإن السعودية رفضت في أكثر من مرّة السماح بإستخدام القواعد العسكرية وأن السعوديين لا يميلون إلى الإتفاقيات المكتوبة في حين يخطئ الأميركيون بفهم هز الرأس السعودي على أنه موافقة. وإن الأميركيين لم يدركوا أن السعوديين أرادوا منهم إحتواء الوجود البريطاني ليس إلاّ، وإن الوجود

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

العسكري الأميركي في السعودية لم يكن له تأثيرات إجتماعية تذكر بسبب الضوابط التي تحكم تحركات الجنود والضباط الأميركيين خارج معسكراتهم. وإن العلاقات العسكرية بين البلدين توترت بعد أحداث ١١ سبتمبر، لكن ليس معنى هذا أنها كانت مثالية قبل ١١ سبتمبر، وذلك لأنها واجهت عراقيل كان بعضها غير معلن[١].

من المعروف ان الولايات المتحدة الأمريكية قد إحتفظت بنحو ١٣ ألف جندي منتشرين في شرقي السعودية، كما أن سلاح الجوّ الأمريكي كان يستخدم التسهيلات العسكرية في قواعد الظهران والرياض لإنطلاق الطائرات الأمريكية الحربية لفرض منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق وقصف أهداف في العراق. كما كان في السعودية نحو ٣٠ ألف مواطن أمريكي آخر، قام كثير منهم بالمساعدة في تدريب العسكريين السعوديين في الجيش والحرس الوطني والعمل على أنظمة الأسلحة التي تملكها السعودية[٢].

وبعد أحداث سبتمبر قالت الولايات المتحدة الأمريكية إنها ستسحب جلّ قواتها من السعودية، بإستثناء بعض عناصر التدريب. وأعلن القرار عقب وصول وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إلى العاصمة السعودية الرياض، لإجراء مباحثات مع كبار المسؤولين السعوديين وإن مسؤولاً عسكرياً أمريكياً قال إن القرار إتخذ بإتفاق تام مع الحكومة السعودية. علماً انه منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، إحتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بنحو خمسة آلاف جندي في السعودية، وقد إرتفع عددهم إلى نحو عشرة آلاف خلال الحرب على العراق عام ٢٠٠٣. وقال روجر هاردي محلل شؤون الشرق الأوسط في محطة الـ(بي بي سي) إن

---

[١] نقلاً عن المصدر نفسه. وأشار إلى أن هذه العلاقات العسكرية كانت تتأرجح حسب التطورات في المنطقة، مثل: الحروب بين إسرائيل والدول العربية، وتيار القومية العربية بقيادة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، والثورة الإسلامية في إيران، وغزو العراق للكويت. وقال إن السعودية لا تتحمل وحدها مسؤولية التأرجح وأن الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل جزءا من المسؤولية، مثل ترك المنطقة تحت المظلة البريطانية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم الاهتمام بالمنطقة بعد أن دخلت أميركا الحرب العالمية الثانية، ثم إهمال المنطقة بعد نهاية الحرب، ثم العودة بعد بداية الحرب الباردة لوقف انتشار الشيوعية، ثم إهمال المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، ثم العودة إليها بعد غزو العراق للكويت. المصدر نفسه.

[٢] محمد جمال عرفة، طلبات واشنطن تقوض دعائم المملكة!: الحملة الأمريكية على السعودية.. أسباب دينية وسياسية، م. س. ذ.

هذه الخطوة تعد تحوّلاً إستراتيجياً ذا دلالات سياسية وعسكرية كبيرة. وذكر أن وجود القوات الأمريكية في منطقة الخليج أصبحت في السنوات الأخيرة رمزاً للدور والنفوذ الأمريكي، وأن الكثيرين من السعوديين يعتبرون وجود القوات الأمريكية على أراضيهم دليلاً على تبعية الحكومة السعودية لواشنطن. وكان مسؤول عسكري أمريكي قد أعلن في وقت سابق أن واشنطن قررت نقل مقر قيادة قواتها الجوية في منطقة الخليج من السعودية إلى دولة قطر[1].

وقد ذكر السيد (أندرو كار) رئيس موظفي البيت الأبيض إن السعوديين طلبوا تخفيف الوجود الأميركي في السعودية، كما أنهم رفضوا السماح للأميركان باستخدام قاذفات القنابل الموجودة ضدّ أفغانستان، فالأميركان أعادوا النظر وقالوا: إذا كنا لا نستطيع أن نستخدم هذه القاعدة بالشكل الذي نشتهي ونريد فما دواعي بقائها؟[2].

ويعتقد خبراء في الشؤون السعودية والعلاقات الأمريكية - السعودية أن ما عزّز هذه المناقشات الحملة الشديدة وغير المسبوقة التي كانت تشنّها الصحافة الأمريكية الرئيسة، والتي عبّرت في موقفها عن سياسات رسمية أحيانا[3].

أكثر من ذلك فإن جوزف ليبرمان اليهودي الذي دخل إنتخابات الرئاسة كمرشح لمنصب نائب الرئيس مع آل جور ضد جورج دبليو بوش، قال — في إشارة لتحبيذه تغيير الحكم السعودي:- إن واشنطن يجب أن تلوم نفسها، لأنها المسؤولة عن ثبات نظام السعودية وحمايته، والولايات المتحدة الأمريكية تحصد اليوم "ثمار دعم السعودية للإرهاب"!! وربما لهذا قالت صحيفة "زود دويتشه" الألمانية في منتصف أكتوبر ٢٠٠١: "اليوم لا يعارض أحد في واشنطن إحتمال حدوث تطور مشابه في السعودية"، وكانت تعلق على مسألة دعم الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية ملمحة لما حدث لها في إيران عندما دعمت الشاه ثم جاء الخميني![4].

---

[1] نقلاً عن: خبر نشره موقع الـ (بي بي سي) بعنوان: (الولايات المتحدة تسحب قواتها من السعودية) بتأريخ: (٢٩/٠٤/٢٠٠٣)، على عنوانه الالكتروني:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2984000/2984887.stm

[2] نقلاً عن: جمال خاشقجي، في برنامج: (أولى حروب القرن)، حلقة بعنوان (العلاقات الأمريكية الخليجية)، م. س. ذ.

[3] محمد جمال عرفة، طلبات واشنطن تقوض دعائم المملكة!: الحملة الأمريكية على السعودية.. أسباب دينية وسياسية، م. س. ذ.

[4] نقلاً عن: المصدر نفسه.

وقد إرتبط هذا الحديث عن التغيير في الحكم السعودي بما قيل حول تفكير بعض المسؤولين السعوديين في طلب سحب القوات الأمريكية من الأراضي السعودية حيث ذكرت صُحف أمريكية بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠١ أن مسؤولين أمريكيين يدرسون "المناقشات التي يقال بأنها تجري داخل العائلة الحاكمة في السعودية حول ما إذا كان من الأفضل دعوة القوات العسكرية الأمريكية إلى مغادرة البلاد، وإذا كان من شأن ذلك أن يخفف بالفعل الضغط الحاد الذي تمارسه الجماعات الإسلامية السلفية ضد الوجود العسكري الأمريكي"[١].

وكان التحضير لإسقاط النظام العراقي السابق قد أجّج الحديث عن مسألة تغيير السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية، خصوصاً بعد إبداء السعودية عدم رغبتها في التعاون المكشوف مع الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق. وتبعاً لذلك كانت العلاقات الأمريكية - السعودية تحتاج إلى إعادة التشكيل وفق أساس يخدم مصالح البلدين المشتركة وضمان إستمرارها. لقد سّهل إسقاط صدام حسين هذه المهمة ـ مهمة إنتقال القوات الجوية الأمريكية التي كانت تشرف على فرض الحظر على الطيران العراقي في الجنوب، وعلى الرغم من أن هذا أدّى الى تهدئة العلاقة السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أنه لم يلغ المشاكل الأخرى التي إقترنت بها[٢].

وهكذا فقد أصبحت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء دول مجلس التعاون الخليجي - وخاصة السعودية - بعد أحداث سبتمبر في مرحلة التغيير. ولقد قامت السعودية بدور رئيس وفعّال للنفوذ السياسي والعسكري الأمريكي في منطقة الخليج منذ حرب الخليج العربي عام ١٩٩١، ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر لم يعد هناك شيء يبرّر إستمرار التواجد العسكري الأمريكي في السعودية، لذا فكّر القادة الأمريكان بالإعتماد على دول الخليج الأخرى من أجل تواجدها العسكري في المنطقة[٣]

---

[١] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[٢] د. كريكوري كاوس الثالث، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، صحيفة ديلي ستار، التاريخ: ٢٩/٥/٢٠٠٣م، نشر بتأريخ : ٦/١١/٢٠٠٤، على موقع:
www.haramaincenter.co.uk\TEXT\TARJAMA\142.HTM

[٣] المصدر نفسه.

ولكن هل هذا يعني قطع التعاون العسكري والأمني بين الدولتين؟ بالطبع لا، حيث قال وزير الخارجية الأمريكية السابق كولن باول، بعد احداث سبتمبر بفترة: :"إن السعودية قد إستجابت لجميع الطلبات المتعلقة بمقاومة الإرهاب التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لهم". وإن السعودية - وفقاً إلى إدارة جورج دبليو بوش - تعتبر شريك مهمّ في الحملة المناهضة لـ(الإرهاب) وتقدّم مساعدة في القضايا العسكرية والدبلوماسية وفي ميادين التمويل. وبعد معارضتها الأولية للحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، دعت الحكومة السعودية صدام حسين لاحقاً للتخلي عن السلطة وقلّلت من معارضتها العلنية للحرب بالرغم من أنها إستمرت في رفض إستخدام القواعد العسكرية والجوية. وفي نهاية ابريل/نيسان ٢٠٠٣، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تقوم بالفعل بسحب جميع العسكريين الأمريكيين من السعودية[١]

وقد بدأ إختبار العلاقات السعودية - الأمريكية عندما قام رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز بزيارة للسعودية لمناقشة إمكانيات إستخدام القواعد العسكرية والجوية في السعودية لشنّ الهجوم العسكري على العراق. وإستمرّت المفاوضات المكثفة حوالي خمسة أشهر وانتهت بالسماح بإستخدام قاعدة الأمير سلطان الجوية[٢] لإنطلاق هجمات الطائرات الأمريكية على العراق، بل وبتوفير نقطة إنطلاق للقوات الخاصة الأمريكية من قواعد في عرعر وتبوك شمال السعودية للإستيلاء على القواعد الجوية غربي

---

[١] نقلاً عن: اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية، التاريخ: مايو/ مايس ٢٠٠٣م، المملكة العربية السعودية، م. س. ذ.

[٢] نشرت جريدة "الواشنطن بوست" بأن السعودية قد وافقت في خريف ٢٠٠٢ على السماح للولايات المتحدة الأمريكية بإستخدام مركز العمليات المتطور في قاعدة الأمير سلطان الجوية واستخدام الطائرات الأمريكية للقواعد الجوية السعودية لأغراض دفاعية فقط حسب ما أفاده المسؤولون الأمريكان في شهر كانون أول ٢٠٠٢. ولكن الجريدة ذكرت بأن المسؤولين السعوديين، كانوا غير واضحين حول مدى ونطاق التعاون العسكري بين البلدين حتى توصل البلدان إلى التفاهم العسكري التام. وذكرت الجريدة بأن المسؤولين السعوديين رفضوا الافصاح عن خصوصيات الاتفاقية وشددوا على انهم يرفضون أي قرار أمريكي لشن أي هجوم ضد العراق". ينظر: الواشنطن بوست / توسيع التعاون العسكري بين امريكا والسعودية، وكالة رويترز. الواشنطن بوست ـ ٢٦/٢/٢٠٠٣م، على موقع:

http://www.alhramain.com:2233/text/tarjama/110.htm

العراق، والتي كانت قد إستخدمت في إطلاق صواريخ سكود على إسرائيل خلال حرب الخليج الأولى[١].

وسمحت السعودية بتحليق وطيران القاذفات الأمريكية في مجالها الجوي وبعبور الصواريخ الأمريكية من البحر الأحمر عبر الأجواء السعودية نحو أهدافها في العراق. وتمّ كل هذا التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فيما كان المسؤولون السعوديون يصرّحون بأن السعودية لن تشارك في تسهيل الحرب على العراق، مّما حدا بالسفير تشاس فريمان، رئيس مجلس سياسات الشرق الأوسط والسفير الأمريكي الأسبق في السعودية إلى القول "من وجهة نظر السياسية، كان هذا عرضاً بالغ المهارة"[٢].

كما مارست السعودية قبل وخلال الحرب الأمريكية على العراق، الدور الذي تحتاجه الولايات المتحدة الأمريكية في أوقات الأزمات. وفي المقابل، حصلت السعودية على تنازل متواضع من الولايات المتحدة الأمريكية وهو إنهاء الحظر الذي كان مفروضاً على نشر طائرات إف ١٥ السعودية في قاعدة تبوك في الشمال، والتي كانت إسرائيل تخشى من أن تكون في متناول تلك الطائرات المقاتلة[٣].

وفي مجال توسيع التعاون العسكري، فقد نقلت صحيفة الواشنطن بوست في ٢٠٠٣/٢/٢٦ عن مصادر دبلوماسية ومسؤولين أمريكان كبار بأن الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية قد توصلتا إلى إتفاقيات جديدة بخصوص توسيع إستعمال المنشآت العسكرية السعودية في حال نشوب الحرب المحتملة ضدّ العراق. وإن الإتفاقيات سوف تسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالطيران الجوي وتزويد الطائرات بالوقود وتسمح لها أيضاً بزيادة عدد طائرات المقاتلة في القواعد الجوية السعودية حسب ما أفادت الجريدة[٤].

---

[١] العلاقات السعودية - الأمريكية بعد حرب العراق، مقالة نشرت بتأريخ (٢٠٠٣/٤/٢٩)، على موقع: http://67.18.54.65/~a4l1m7a6/vb/showthread.php?t=1373

[٢] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[٣] العلاقات السعودية - الأمريكية بعد حرب العراق، مقالة نشرت بتأريخ (٢٠٠٣/٤/٢٩)، م. س. ذ. ولكن المقابل الأهم الذي وعدت به الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولين السعوديين كان التعهد بالقيام بدور نشيط يكفل تنفيذ خطة خارطة الطريق التي تستهدف تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل. ينظر: المصدر نفسه.

[٤] الواشنطن بوست / توسيع التعاون العسكري بين امريكا والسعودية، م. س. ذ.

ونقلت الجريدة عن أحد المسؤولين قوله لقد وقّع البلدان إتفاقية تكتيكية تسمح بموجبها للولايات المتحدة الأمريكية بإدارة العمليات الجوية القتالية ومهمات الإغارة والقصف الجوي من الأراضي السعودية وبصوره سرّية وأفادت الجريدة بأن أحد مسؤولي الإدارة الأمريكية قال: "ولقد توصّلنا إلى عقد إتفاقيات بإستخدام المنشآت في السعودية وتوسيع العمليات الحربية التي ربما تحدث إذا نشبت الحرب مع العراق"[1]

ضمن هذا الإطار، قرّر ولي العهد إطلاق مبادرته السلمية. وهي تُختصر في مبدأ بسيط يقوم على التطبيع الكامل بين إسرائيل وجيرانها العرب مقابل إنسحابها الكامل من الأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد تبنت المبادرة القمّة العربية المنعقدة في بيروت، ٢٧ و٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، وأطلق فيها الأمير عبدالله (الملك لاحقاً) نداء مؤثراً الى الشعب الإسرائيلي للعيش بسلام مع جيرانه. جاء جواب الرئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في كلمة واحدة: الحرب. لكن الأمير عبدالله، الذي إلتقى الرئيس جورج دبليو بوش في تكساس في ٢٥ نيسان/ابريل ٢٠٠٢، قرّر الإستمرار في سياسة "الإلتزام البنّاء" الى جانب الإدارة الأميركية[2].

فضلاً عما سبق، ففي آب ٢٠٠٥ شاركت السعودية بمائتي طيار سعودي في التدريبات الجوية التي تمت في أكبر قاعدة أمريكية للتدريبات الجوية "نيللس" بولاية نيفاد، وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا، وقد إستمرت هذه التدريبات لمدة أسبوعين، وهذا يدلّ على الصداقة والتعاون العسكري الأمريكي للسعودية[3]

ومع إستمرار التعاون العسكري والأمني بين الدولتين، فإن الحكومة الأمريكية مارست الضغط على الحكومة السعودية لإعلان حربها على الجماعات الإسلامية المتشدّدة داخل دولتها.

وفي هذا الإطار جاء إعلان الحكومة السعودية الحرب على هذه الجماعات بعد تردّد طويل كان يعود بالدرجة الأولى الى ضغوط أمريكية مكثفة، لأن الولايات

---

[1] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[2] الان غريش، برودة في علاقات الرياض مع واشنطن، م. س. ذ.

[3] قناة "العربية" الفضائية / الأخبار، بتأريخ: (١١/٨/٢٠٠٥).

المتحدة الأمريكية وبعد أحداث سبتمبر بدأت تتّهم دولا عربية وإسلامية عديدة، ومن بينها السعودية بإيواء التطرّف والسماح لفصائله وجماعاته الإسلامية بالتحريض ضدّ الغرب، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، ولذلك وضعتها أمام خيارين، الأول أن تقوم هي بإجراءات حاسمة ودموية للقضاء على تنظيم القاعدة من جذوره، والثاني أن تترك هذه المهمة للولايات المتحدة وأجهزتها الأمنية. ومن الواضح إن الحكومة السعودية فضّلت الخيار الأول[(١)]

ولذلك أجمعت نخبة من الباحثين والسياسيين العرب والأميركيين على محورية الدور السعودي في مكافحة الإرهاب الدولي وأهمية التعاون السعودي - الأميركي لإلحاق الهزيمة بالإرهاب الذي يستهدف البلدين والشعبين. ودار نقاش ساخن في مؤتمر عن مستقبل العلاقات السعودية - الأميركية وكيفية إعادتها إلى مسارها الصحيح عقد ايار ٢٠٠٥ في واشنطن بعد أن عانت هذه العلاقات من إضطرابات ما بعد أحداث ١١ سبتمبر[(٢)]

[(١)] الحرب على تنظيم القاعدة في السعودية، جريدة القدس العربي، نشر على الموقع الالكتروني:

http://www.sudancsconlinc.com/cgibin/sdb/2bb.cgi?scd=msg&board=2&msg=1060956571

ولإظهار تعاون السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية فأنه عندما دعا ٢٦ داعيةً وعالماً وفقيهاً سعودياً في خطاب مفتوح للشعب العراقي الى التوحد ومقاومة المحتلين مؤكدين في بيان نشر على شبكة الانترنت مشروعية المقارمة ووجوبها شرعاً، ردّ على ذلك مفتي عام السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ بالتحذير من مغبة إنزلاق الشباب في طريق السفر الى العراق والإنخراط في التنظيمات المسلحة تحت غطاء الجهاد، حسبما قالت صحيفة "عكاظ". وقال: "ان الذهاب الى العراق ليس سبيلاً لمصلحة لأنه ليس هناك راية يقاتلون تحتها ولا أرضية يقفون عليها والذهاب الى هناك من باب التهلكة وهو ما لا يصلح". ينظر للبيان في: علماء وفقهاء سعوديون: المقارمة العراقية حق وواجب شرعي، خبر نشره موقع ميدل ايست اون لاين بتأريخ: (٢٦/١١/٢٠٠٤)، على عنوانه الالكتروني: http://www.middlc-cast-onlinc.com/saudi/?id=27104

والفتوى نقلاً عن: الشيخ يرد على فتوى الدعاة: مفتي السعودية يدين تحريض الشباب على الجهاد في العراق، خبر نشره موقع (ميدل ايست أون لاين) بتأريخ (١١/١٠/٢٠٠٤) على عنوانه الالكتروني:

http://www.middle-east-online.com/saudi/?id=27204

وجاء تحذير المفتي العام في اعقاب معلومات مفترضة من جهات رسمية عن وجود سعوديين تسللوا للعراق عبر دول اخرى للقتال في صفوف تنظيمات هناك وبعد ايام من صدور بيان وقعه ستة وعشرون داعية سعوديا بشأن الوضع الراهن في العراق. واكد الشيخ عبد العزيز عدم مشروعية وجواز "تحريض الشباب والتغرير بصغار السن للسفر للعراق" وقال "هذا لا يجوز لأنه يوقعهم في امور، هم لا يتصورون حقيقة ما يذهبون اليه". المصدر نفسه.

[(٢)] محمد علي صالح - منير الماوري، م. س. ذ. جاء ذلك في مؤتمر عن مستقبل العلاقات السعودية - الأميركية عقد ايار ٢٠٠٥ في واشنطن برعاية مشتركة بين صحيفة "الشرق الأوسط" ومركز

وفي هذا الإطار إنتقد فواز العلمي رئيس فريق التفاوض السعودي للإنضمام لمنظمة التجارة الدولية إنتقد الذين يحمّلون السعودية مسؤولية هجمات سبتمبر لأن سعوديين إشتركوا فيها، وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحمل مسؤولية إنفجار أوكلاهوما لأن الذي إشترك فيه هو الأميركي "تيموثي ماكفي"، وإن تحميل كل دولة مسؤولية ما قام به واحد أو عدد من أبنائها معناه أن كل الدول مسؤولة عن الحرب العالمية الأولى، وعن الحرب العالمية الثانية[1]

في ضوء كل ما سبق يمكن القول إنه فيما ستتطلب الظروف الجديدة التي خلقها إسقاط النظام العراقي، ومن قبله أحداث سبتمبر، بعض التعديلات على مسار العلاقات بين واشنطن والرياض، بما في ذلك نقل الولايات المتحدة الأمريكية مركز قيادة العمليات الجوية الأمريكية من قاعدة الأمير سلطان

الدراسات الاستراتيجية الدولية(CSIS). ويأتي المؤتمر في أعقاب الزيارة الناجحة لولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز للولايات المتحدة التي تمت في ايار ٢٠٠٥. وقد حظي المؤتمر بحضور واسع من قبل المفكرين والإعلاميين والباحثين ورجال السياسة في العاصمة الأميركية الذين أبدوا اهتماما كبيرا بالقضية المطروحة .وقد بدأ المؤتمر بكلمتين ترحيبيتين بالحضور ألقاهما على التوالي باتريك كرونين نائب رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية (CSIS)في واشنطن، وطارق الحميد رئيس صحيفة (الشرق الأوسط)، الذي أشار إلى أن الشرق الأوسط تشجع ثقافة الحوار وتعمل على بناء جسور للتفاهم. وقد اختير زيلكو متحدثا رئيسيا في المؤتمر بسبب دوره التنفيذي في لجنة الحادي عشر من سبتمبر التي أطلعت على أطنان من الوثائق عن الهجمات وتفحصت بلا شك كل ما يتعلق بالعلاقات السعودية -الأميركية قبيل الهجمات وبعدها حيث أن أحداث سبتمبر مثلت وفقا لإجماع الآراء حولها منعطفا مهما في العلاقات بين واشنطن والرياض وإن اختلفت آراء المحللين حول آثارها الإيجابية أو السلبية، حيث أن البعض يرى أنها أثرت سلبا على العلاقات بين البلدين، في حين يرى البعض الآخر أن التأثير السلبي كان وقتيا وتحول فيما بعد إلى إيجابي لأنها خلقت ظروفا جديدة تستدعي ضرورة الاستفادة من الدور السعودي المهم لكبح جماح التطرف ومكافحة الإرهاب كون السعودية من أوائل الدول المتضررة منه. وهذا ما تستفيد منه الحكومتان الأمريكية والسعودية في آن واحد. وإنه رغم هذا التوافق والتحالف فإن مجتمعي البلدين لم يفهما بعضهما البعض بما فيه الكفاية مطلقا، إذ أن المجتمع السعودي يعتبر واحدا من أكثر المجتمعات تدينا ومحافظة في العالم، ولم يفهم المجتمع الأميركي هذه الحقيقة لأنه مجتمع مفتوح يتألف من أعراق وأديان لا حد لوصفها. وإن السعودية ضاعفت التزامها بمحاربة الإرهاب، ولهذا أصبح الإرهابيون يكرهون حكام السعودية. ان انضمام السعودية الكامل إلى الحرب ضد الإرهاب كان من أسباب زيادة النشاط الارهابي في السعودية، وذلك في إشارة إلى هجوم ٢٠٠٣/٥/١٢ هناك. وأن السعودية قادرة على مواجهة هذا التحدي، وان رجال الأمن السعودي ظلوا يحاربون بقوانين جديدة، وبأسلحة حديثة، وبتفويض سياسي من حكام البلاد. وإن السعودية والولايات المتحدة الأمريكية أصبحتا بالتأكيد حليفين في الحرب ضد الإرهاب العالمي". المصدر نفسه.

[1] نقلا عن: المصدر نفسه.

بالقرب من الرياض إلى قاعدة العديد القطرية، ومن ثمّ، تخفيض حجم القوات الأمريكية في السعودية، وهو أمر سيسعد به كثير من السعوديين، فإن الصفقة التي سبق وعقدها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت مع الملك عبد العزيز آل سعود في فبراير عام ١٩٤٥، والتي تتلخص في تعهد السعودية بضمان تدفق النفط مقابل ضمان الولايات المتحدة الأمريكية أمن وإستقرار السعودية لا تزال قابلة للتطبيق بعد مرور ٦٠ عاماً عليها[١]

٤-١-٤ على الصعيد الإستراتيجي

تمتّعت السعودية بمكانة إستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية، وامتازت العلاقة بينهما بأنها إستراتيجية ومتينة. وكان من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية الإستغناء عن السعودية، سواء لموقعها الإستراتيجي أو لغزارة نفطها، إنتاجاً وإحتياطاً، أو للمنافع الإقتصادية والتجارية التي كانت تحصل عليها.

هنا نتساءل: هل أدت أحداث ١١ سبتمبر الى فقدان السعودية لموقعها الإستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكي؟ بعبارة أخرى، هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الإستغناء عن السعودية أم مازالت بحاجة اليها؟

تشير الحقائق المجردة إلى حاجة واشنطن للسعودية لأسباب عسكرية وإستراتيجية، مثل حاجتها للقواعد السعودية ولبيع أسلحة لها (السعودية أنفقت أكثر من ٢٧٠ مليار دولار لشراء أسلحة أمريكية منذ حرب الخليج الثانية)، وسعيها لتخويف السلطة السعودية من خطر داخلي وخارجي محدق[٢]

كما أن هناك بالمقابل حاجة سعودية للدور الأمريكي في عصر القوّة الواحدة على الأقل لكبح جماح إسرائيل نسبياً، وعدم الدخول في صدام معها قد يكلف الحكم مزيداً من المشاكل، ويعطي المتطرفين في إدارة جورج دبليو بوش ورقة ليتحركوا بها لتنفيذ مخططاتهم التي وضّحت في تقرير مؤسّسة راند المثير للجدل (السابق ذكره)[٣]

---

[١] العلاقات السعودية - الأمريكية بعد حرب العراق، مقالة نشرت بتأريخ (٢٩/٤/٢٠٠٣)، م. س. ذ.

[٢] محمد جمال عرفة، علاقات الرياض وواشنطن في مرحلة صياغة إستراتيجية جديدة: هل انتهى شهر العسل السعودي الأمريكي؟، م. س. ذ.

[٣] المصدر نفسه.

إذاً فان الحاجة متبادلة بين الطرفين، فكما أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة الى السعودية، فإن السعودية، التي إعتمدت على الدعم الأمريكي منذ قيامها تقريباً قبل سبعين عاماً، بحاجة الى الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وبالنسبة لتأثير أحداث سبتمبر وما تبعته من ردود فعل أمريكية، سواء على الصعيد السياسي أو الإعلامي أو الشعبي، على العلاقة الإستراتيجية الأمريكية – السعودية، يمكن القول بأن بعض الأوساط الأمريكية، سواء من مراكز صنع القرار أو الإعلام أو المراكز البحثية، بالغت في مدى تأثر هذه العلاقة بأحداث سبتمبر، كما أفرطت في تضخيم الخلافات الأمريكية السعودية.

وفي هذا الإطار، قال ريتشارد مورفي – السفير الأميركي الأسبق لدى السعودية والدبلوماسي المخضرم والخبير حالياً بمجلس العلاقات الدولية في نيويورك: "في الحقيقة أعتقد أن وسائل الإعلام بالغت في مدى التوتر أو الإنتباه في العلاقة الأمريكية – السعودية بعد أحداث سبتمبر. فقد ركّزت هذه الوسائل لمدة سنتين بعد هذه الأحداث على أن خمسة عشر من التسعة عشر إرهابياً كانوا سعوديين وقد جرى توجيه إتهامات كبيرة إلى السعودية ومطالبتها بأن تقوم بإصلاحات من أعلى إلى الأسفل وتغيير برامجها التعليمية تماماً وإضافة إلى بعض المقترحات العدائية الكثيرة، أما الآن فنجد في البيان الختامي (الذي وقّع عليه في القمّة الأخيرة بين الرئيس الأمريكي وليّ العهد السعودي السابق، والذي سبق ذكره). أن هناك من يقول إن طريقة حكمنا أو الديمقراطية لن تكون نموذجاً للسعودية أو لأي دولة أخرى إذ أن كل دولة ستطور نموذجها والديمقراطية بموجب تقاليدها وتأريخها وأعتقد أن هذه طريقة جيدة جداً لتعريف التغيير الذي حصل على جانبنا وعلى الجانب السعودي وبأنه قد حصلت جهود جيّدة جداً في السعودية السعودية لمحاربة الإرهاب والتعاون حول هذا الموضوع"[2]

وفي الأول من أغسطس ٢٠٠٣ نشر أنطوني كوردسمان الخبير الأمريكي البارز في شؤون الخليج ومدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن ورقة بعنوان: (السعودية وتحدي الإرهاب)، تناول فيها

---

[1] د. سعيد الشهابي، امريكا ـ السعودية: التلاحم الصعب والانفصال الاصعب، م. س. ذ.

[2] نقلاً عن: قناة الجزيرة القطرية الفضائية، برنامج (من واشنطن)، عنوان الحلقة: عودة الدفء إلى العلاقات الأميركية السعودية، م. س. ذ.

الهجمة الإعلامية ضدّ السعودية تحدث عن الخلط والتخبط عند تناول هذا الموضوع أما بسبب الجهل أو لنيات مبيتة. ووصف الحملة انها تختزل مواجهة الحرب على الإرهاب في السعودية وكأنها الوحيدة المسؤولة عن تمويل تنظيم القاعدة، كما تجمع كل السعودية بشعبها وحكومتها في سلّة واحدة، وتتجاهل في ذات الوقت قضايا أخرى حقيقية تحتاج الى تعامل عقلاني من الإصلاح في المناهج التعليمية الى النمو السكاني بكل ما يعنيه من حاجة لتوفير فرص العمل والخدمات، وإنها بظروفها الخاصة، فإن السعودية تحتاج الى عمليات إصلاحية متدرجة، وإن المطلوب حثها على المضي بعزم في هذا الطريق وتسريع وتيرة الإصلاح ما أمكن بدلاً من الدعوات الى ثورة ديمقراطية تقوم بين ليلة وضُحاها، كما ينادي المحافظون الجُدد[1].

ولا يخطيء أنطوني كوردسمان, في دراسة جديدة له, عندما أشار في دراسة له أن هناك عشرة أسباب وعوامل جيدة تدفع الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية إلى تقوية العلاقات بينهما وإلى التعاون والعمل معا لمصلحة الإستقرار والسلام في المنطقة وفي الساحة الدولية وكالآتي[2]:

أولاً: أن الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية تواجهان تهديدات إرهابية وهي تهديدات تتعاطى معها السلطات في البلدين بجدية كبيرة. والدولتان تحتاجان إلى التعاون معا للقضاء على الخطر الإرهابي الداخلي والإقليمي والدولي.

ثانياً: أن الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول العالم لديها حاجة ماسة وحيوية إلى النفط السعودي والسعودية تحتاج إلى تصدير هذا النفط لتأمين مواردها. وقد أظهرت التقديرات الأمريكية الرسمية أن الإقتصاد الأمريكي سيعتمد أكثر فأكثر على النفط السعودي خلال السنوات العشرين المقبلة وأن

---

[1] نقلاً عن: السعودية والولايات المتحدة.. حقائق الواقع، جريدة الشرق الأوسط، الخميس ٠٨ جمادى الثاني ١٤٢٤ هـ ٧ اغسطس ٢٠٠٣ العدد ٩٠١٨، على موقعها الالكتروني:

http://www.asharqalawsat.com/leader.asp

معهد النفط الأمريكي يرى في أرقام له قام بنشرها تموز ٢٠٠٣، ان النفط السعودي حقق نسبة ١٦,٧ في المائة من أجمالي واردات النفط الأجنبي في نيسان، ويمكن للمراقب حساب النسبة في الشهر التالي لتصل الى ١٧,٩في المائة. وفي المقابل يلاحظ ان معدل ازدياد صادرات النفط الكندي والمكسيكي لا ينمو بنسب مرتفعة. المصدر نفسه.

[2] نقلاً عن: عبد الكريم أبو النصر، ماذا يجمع السعودية وأمريكا، ايلاف ٧ / ٢ / ٢٠٠٤.

نمو الاقتصاد العالمي يتطلب أن يرتفع الإنتاج النفطي العربي - الخليجي إلى أكثر من ٤٥ مليون ب/ي في عام ٢٠٢٥.

ثالثاً: أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى دولة سعودية مستقرّة في المدى القريب والبعيد, السعوديون لديهم المصلحة ذاتها بالطبع وهذا يتطلب من المسؤولين الأمريكيين أن يعملوا على تعزيز وتدعيم إستقرار السعودية وأن يتفهموا من ثمّ أوضاعها وظروفها الداخلية.

رابعاً: هناك مصلحة سعودية - أمريكية مشتركة في إجراء إصلاحات إقتصادية وسياسية وفي مجالات مختلفة في السعودية, لكن هذه الإصلاحات يجب أن تكون سعودية وأن تتم بشكل تدريجي وليس ثورياً. وعلى هذا الأساس يجب أن يقبل الأمريكيون أن تتطور الدولة السعودية بالسرعة التي يراها السعوديون ملائمة لهم وأن يمتنع الأمريكيون من ثمّ عن ممارسة أية ضغوط على السعودية لتحقيق الإصلاحات في هذا المجال أو ذاك لأن هذه الضغوط غير مجدية.

خامساً: السعودية تحتاج أيضاً إلى إجراء إصلاحات إجتماعية لكن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تقبل أن هذه الإصلاحات لن تكون على الطريقة الأمريكية إذ إن للمجتمع السعودي قيمه ومبادئه التي يجب إحترامها وأخذها في الحساب.[1]

سادساً: هناك حاجة متبادلة إلى وجود تعاون أمني أمريكي - سعودي لضمان الإستقرار والسلام في المنطقة.

سابعاً: الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية تحتاجان إلى التعاون معاً لمواجهة ومقاومة قوى التطرف في المنطقة وتعزيز القوى والمفاهيم المعتدلة.

---

[1] توصلت تنبؤات مكتب الإحصاء الأمريكي إلى أن عدد سكان السعودية سيزداد بنسبة ٥٦٪ خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، وسيتطلب ذلك إدخال إصلاحات اقتصادية أساسية لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في السعودية، وهو أمر لازم لاستقرار باقي دول الخليج العربية. ولهذا، من المتوقع أن تركز الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القادمة على تذكير النظام السعودي بضرورة إدخال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية اللازمة للمحافظة على استقرار وأمن السعودية، التي لن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن علاقتها الاستراتيجية معها بعد أن اجتازت عقبة سبتمبر وتحدي المساعدة في التخلص من النظام العراقي. ينظر: العلاقات السعودية - الأمريكية بعد حرب العراق، مقالة نشرت بتأريخ (٢٩/٤/٢٠٠٣)، م. س. ذ.

ثامنــاً: هنــاك حاجـة إلى تعــاون أمريكــي - سـعودي لوضـع حـد للحمــلات الإعلاميـة والسياسية بين البلدين, والإعتماد بدلاً من ذلـك علـى النقـد البنـاء، لأنه وحده الذي سيساعد على تحقيق التفاهم المتبادل وتعزيزه.

تاسـعاً: التعـاون الأمريكـي – السـعودي لحـل النـزاع العربـي – الإسـرائيلي، أساسـي وحيـوي، إذ لـيس ممكنـا تسـوية هـذا النـزاع، إذا لم يعمـل الأمريكيـون والسعوديون معاً من أجل تحقيق سلام عادل ومستقرّ.

عاشراً: الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية تحتاجان إلى العمـل والتعـاون معـا لتجنـب حـدوث "صـراع حضـارات" بـين العـالم الغربـي والعـالم العربـي والإسلامي. فالأعمال الإرهابيـة والمتطرفـة الـتي ينفـذها أنصـار أسـامة بـن لادن وأمثالهم لـن تسـتطيع في حدّ ذاتهـا إسـقاط الأنظمـة العربيـة المعتدلـة أو إلحـاق الهزيمـة بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة، لكـن الإرهـابيين والمتطـرفين سـيحققون أهدافهم إذا ما نجحوا في تفجير "صراع الحضارات" هذا.

ويـدعو كوردسمـان إلى تفهـم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لتـاريخ السـعودية وتراثها وقيمها ويؤكد أنه ليس هناك بديل حقيقي بالنسبة إلى الولايات المتحـدة الأمريكية عن تطوير وتعزيز علاقاتها مع السعودية.

وهذه شهادة أمريكية ملفتة للإنتباه تبدو كأنهـا تهـدف إلى مواجهـة الحمـلات الأمريكية على السعودية والعرب عموماً[١]

فضلاً عمّا سبق، فإن البرنامج الأمريكي مـع السـعودية - علـى مـا يبـدوا - سيركّز على قضايا السياسة الخارجية الـتي يكـون تعـاون الريـاض فيهـا جوهريـاً وأساسياً بالنسبة للمصالح الأمريكية والتي تتضمن: السياسة النفطية - إسـتقرار المنطقة والدور السعودي في العالم الإسلامي الواسع، وقضايا الحرب على الإرهـاب التي تشمل تبادل المعلومات المشتركة حول الإرهاب وتمويل الإرهابيين[٢]

---

[١] عبد الكريم أبو النصر، م. س. ذ.

[٢] د. كريكوري كاوس الثالث، م. س. ذ.

وفي إطار إهتمام الحكومة الأمريكية بالسعودية قال كولن باول وزير الخارجية الأمريكي السابق: "إن الوجود الأمريكي في الخليج هو هدف بعيد المدى وليس مجرد ردع مؤقت ضدّ الرئيس العراقي (السابق) صدام حسين"[1].

فضلاً عن ذلك، فقد وصف السفير الأمريكي السابق لدى السعودية "روبرت جوردان" أعضاء الكونغرس الأمريكي الذين حاولوا تبنّي مشاريع قوانين لإقرارها في الكونغرس لمعاقبة السعودية بحجة أن للحكومة السعودية علاقة ما بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وإنها لا تقوم بالمطلوب لمحاربة الإرهاب بأنهم لاعلاقة لهم بالواقع والحقائق ولا علاقة لهم بالمصالح القومية الأمريكية. وقال جوردان في مقابلة أجرتها معه خدمة معلومات العلاقات السعودية - الأمريكية التابعة لمجلس العلاقات السعودية - الأمريكية في العاصمة الأمريكية واشنطن أن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية القومية أن تكون لديها علاقات راسخة وقوية مع السعودية[2].

في ضوء كل ما سبق، يمكن القول ان الحكومتين الأمريكية والسعودية كل منهما بحاجة للآخر، ولايمكن إعادة إستراتيجيتهما - بسبب حادثة مثل ما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ رغم ضخامتها - بالشكل الذي يؤدي الى حدوث قطيعة بينهما أو إهمال طرف للآخر. ذلك لأن الحكومة الأمريكية بحاجة ماسة للسعودية سياسياً وإقتصادياً – وخاصة النفط – وعسكرياً. كما أن السعودية بحاجة ماسة للحكومة الأمريكية إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

٤-٢ المستقبل

تعدّ الدراسات المستقبلية أحد ميادين المعرفة، الذي يزداد الإهتمام به في الدول المتقدمة، وقد إستمرّ هذا الميدان يشهد تطورات متلاحقة في منهجياته وأساليبه وتطبيقاته حتى صارت له مكانة مرموقة بين سائر ميادين المعرفة[3].

---

[1] نقلاً عن: عبد الله الطائي، قراءة أولية لمستجدات التغيير السياسي في السعودية: تشكيل جبهة للقوى الوطنية ضرورة ماسة لفرض الإصلاح المطلوب، مقالة منشورة في: (منتديات قضايا الخليج) على موقع: http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article0044.htm

[2] نقلاً عن: صحيفة اليوم السعودي، السفير الأمريكي السابق يبرىء ساحة المملكة من الإرهاب، م. س. ذ.

[3] د. إبراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠، سبتمبر ٢٠٠٠، نشر على موقع:

تكون هذه السياسة موجّهة حيال دولة أخرى ليست قليلة التأثير على الصعيد الإقليمي، ليس مهمة سهلة كما يبدوا للوهلة الأولى. وصعوبة الأمر لاينفي، مع ذلك، إمكانية إستشراف هذه السياسة من خلال قراءة ماضيها وإستشراف مستقبلها بطريقة علمية وواضحة. وذلك بوضع مشاهد لمستقبلها. ولكن في البداية لابدّ أن نتطرّق الى معنى المشهد.

المشهد، كما يعّرفه الدكتور علي الدين هلال، هو "مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تنطلق من ... ماذا — لو، أي ماذا يمكن أن يحدث لو تحقّقت عدة شروط. (أي) هو تطوّر ذهنيّ وفكريّ لمجموعة من الحالات المتوقّعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما"[1]. وعلى وفق ذلك، سنحاول وضع ثلاثة مشاهد لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية.

٤-٢-١ مشهد الإستمرار

يقوم هذا المشهد على فرضية مفادها: "إن الحكومة الأمريكية ستستمرّ بسياستها الخارجية الودّية مع السعودية، وبضمنه الضغط عليها لمكافحة الإرهاب لتحقيق أهدافها ومصالحها".

ستكون السياسة الخارجية الأمريكية في ظل موجبات هذا المشهد بمثابة ترجمة كاملة لإفتراضات معينة تردّ في الملامح العامة لهذا المشهد، وهذه الملامح تتوضّح فيما يأتي:

* سوف تستمرّ الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الودّية مع السعودية حتى تحافظ على حليف إستراتيجي في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. وممّا يدلّ على ذلك، ما قاله الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في ٢٥ ابريل ٢٠٠٥ في مزرعة كراوفورد، في مناسبة اللقاء الثاني بينه وبين ولي العهد السعودي السابق والملك الحالي عبد الله بن عبد العزيز، حيث قال بوش في مؤتمر صحافي بعد إنتهاء اللقاء: "لقد تشرفت اليوم «٢٥ ابريل، ٢٠٠٥» بإستقبال ولي العهد الأمير عبدالله بمزرعتي، التي لها مكان خاص عندي ولا أستقبل فيها سوى الضيوف الأعزاء على بلادنا. لقد كان لقاؤنا ودّياً للغاية أكّد العلاقة المتينة بين

---

[1] علي الدين هلال وآخرون، م. س. ذ، ص ٢٩.

السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. شراكتنا مهمة لبلدينا كما هي مهمة لقضية السلام والإستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم"[١]

تلعب السعودية حالياً وفي المستقبل المنظور — حسب التقديرات - دوراً بارزاً في سدّ النواقص من إنتاج النفط، في حالات إرتفاع أسعار النفط وفي أوقات الأزمات، حيث تقدّر إحياطي النفط السعودي بحوالي ٢٥٪ من الإحتياط العالمي، وإن طاقة الإنتاج السعودي تقدر بحوالي ٧٠٪ من طاقتها الكلية القابلة للإنتاج، كما أن كلفة إنتاج البرميل الواحد في السعودية تقدّر بحوالي (٢,٢٥ دولار)[٢].

بالإضافة إلى ذلك، فإن المسؤولين السعوديين يعتقدون أن أراضي السعودية تحوي إحتياطيات إضافية أكثر مما ذكر بكثير، الأمر الذي يجعل وزارة الطاقة الأمريكية مقتنعة بأن السعودية هي المنقذ الحقيقي لسوق النفط في المستقبل المنظور. هذا في حين ان الطلب العالمي على النفط يتوقع أن يرتفع بمعدلات كبيرة خلال السنوات القادمة من ٧٧ مليون ب/ي في عام ٢٠٠١ إلى ١٢١ مليون برميل بحلول عام ٢٠٢٥، بزيادة صافية قدرها ٤٤ مليون برميل. وكما تقول وزارة الطاقة الأمريكية، فإن إنتاج النفط العالمي سيرتفع أيضاً بهذا المعدل خلال السنوات القادمة، ومن ثم لن يكون هناك نقص فى المعروض، ويتوقع أن تساهم السعودية في تلبية أكثر من ربع الزيادة المتوقعة، أي بنحو ١٢,٣ مليون ب/ي[٣]. حيث أكّد المسئولون السعوديون قدرتهم على زيادة إنتاجهم النفطي بما يكفي لتلبية الإحتياجات العالمية المتزايدة. ولأن القيادة الأمريكية الحالية قادمة من الأوساط النفطية وتعرف أهمية النفط الإستراتيجية جيداً، فإنها ستسعى الى توطيد علاقاتها مع الدول المصدّرة الرئيسة للنفط والمؤثرة على الأوضاع النفطية العالمية بسياساتها المعتدلة وقدراتها النفطية، وأكبر دولة موجودة على المعمورة بهذه المواصفات هي السعودية.

---

[١] نقلاً عن: احمد حسين اليامي، م. س. ذ.

[٢] د. بيوار خنسي، م. س. ذ.

[٣] عبد الله صالح، هل بإمكان المملكة السعودية مضاعفة إنتاجها النفطي؟، مقالة نشرتها مجلة العصر بتأريخ: (٢/٧/٢٠٠٥)، على موقعها الالكتروني:

http://alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5368

إذاً، فإن النفط السعودي يمثل أحد أهم الروافد الإستراتيجية لمصادر الطاقة الأمريكية، وقد حافظت السعودية على تأمين هذا الرافد، ونجحت علاقة الدولتين في إيجاد سياسة نفطية تحقق مصالح مشتركة للطرفين تستند الى الإبتعاد قدر الإمكان عن طفرات الأسعار المفاجئة أو إنهيارها، حتى لا ينعكس ذلك على إستقرار الإقتصاد العالمي[١]

فقد قال السفير السعودي الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمير تركي الفيصل: "ان السياسة النفطية الطويلة المدى في السعودية، ستستهدف ضمان إستقرار الأسواق العالمية بشكل جيّد جداً". هذا التصريح جاء بعد الإرتفاع الحاد لأسعار النفط الذي وصل الى سعر أعلى[٢]

ومّما يؤكّد أهمية النفط، هو ما أظهره أحدث التقارير الإقتصادية الذي أصدره معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة، بأن الغاز الطبيعي المسال سيبقى سوقاً محدودة ولن يتطور مطلقاً إلى سوق عالمية، على غرار سوق النفط الخام، بسبب إرتفاع تكاليف النقل والحاجة إلى عقود إمدادات طويلة الأجل لتمويل مشروعات الغاز المسال. وإن سوق الغاز الطبيعي المسال ليست ولن تصبح مطلقاً في مرونة سوق النفط العالمي لطبيعة الغاز الطبيعي المسال التي مازالت تجعل من الصعب نقله مسافات بعيدة[٣]

إذاً، فرغم الإختلافات الأمريكية السعودية إلا أنهما لن يكون لديهما خيار سوى الإستمرار في العمل سوية – حسب هذا المشهد –، حيث إن فائض النفط السعودي يلعب دوراً حاسماً في إستقرار أسعار النفط في العالم، وهو وضع يخدم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والمصالح السعودية[٤].

---

[١] محمد عبد العاطي، العلاقات الأمريكية – السعودية بعد زلزال سبتمبر، مقالة نشرها قسم البحوث والدراسات في موقع الجزيرة على العنوان الألكتروني:
http://www.aljazeera .net/NR/exeres/6E294911-B192-404D-AD77-A7F9297E2A3B.HTM

[2] Cindy Sheehan, Death in the House of Saud: King Fahd 1921-2005, *Tuesday, August 2nd, 2005*,
http://www.Democracy Now! Death in the House of Saud King Fahd 1921-2005.htm

[٣] الغاز الطبيعي لن ينافس النفط، موضوع نشره موقع الجزيرة على الانترنت في الثلاثاء ١٤٢٥/٨/٢٠ هـ – الموافق٢٠٠٤/١٠/٥ : www.aljazeera.net

[٤] إعداد قسم الترجمة والمتابعة، العلاقات السعودية – الأمريكية: زيارة نائب الرئيس الأمريكي تشيني، مقالة على موقع:

وممّا يزيد من مصداقية هذه الفرضية هو عدم تأهيل العراق أمنياً ونفطياً ليحل محل السعودية، حيث أن الوضع الأمني في العراق لم يأخذ مساره الطبيعي لحد الآن، وهذا أدى بدوره الى صعوبة إستمرار تنظيم وإزدياد الحصص التي تصدر من النفط.

من جهة أخرى لايمكن أن ننسى أن السعودية تتمتع بموقع إستراتيجي مهمّ في الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، بالصورة التي لايمكن للولايات المتحدة أن تتخلى عنها، حيث تَستمرُّ السعودية إلى أنْ تَكُونَ أرضاً ضرورية لعبور القوات الأمريكية إلى القواعدِ التي واقعة في مكان آخر في الخليج العربي، بشكل مُحدّد في قطر والكويت أو في العراق. فمن الصعب الوُصُول بريّاً إلى تلك القواعد بدون عبور أراضي السعودية والذي يَتطلّبُ رخصة السلطات السعودية. لذا، تَبْقى السعودية مهمّة جداً إلى القوات الأمريكيةِ مِن وجهة النظر الإستراتيجية[1].

* سوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع السعودية في المجال العسكري، كما ستستمرّ في إيلاء الإهتمام بهذه الدولة. وممّا يدعم هذا القول هو إشراك الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية (بمائتي طيار سعودي) - الى جانب بريطانيا وألمانيا - في التدريبات الجوية التي تمت في أكبر قاعدة أمريكية للتدريبات الجوية "نيللس" بولاية نيفاد، وذلك في آب ٢٠٠٥، وقد إستمرت هذه التدريبات لمدة أسبوعين، وهذا يدلّ على الصداقة والتعاون العسكري الأمريكي للسعودية[2].

* إحتمال نجاح المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية بشأن إنضمام الأخيرة الى منظمة التجارة العالمية، وفي هذا المجال أعرب السفير الأمريكى السابق لدى السعودية روبرت جوردان الذى خدم فى السعودية من أكتوبر ٢٠٠١ إلى أكتوبر ٢٠٠٣ عن إرتياحه للخطوات التى تمّ إتخاذها حتى

---

http//:www.arahzy-mutabaat/center/uk.org.asharqalarabi.htm

(2) Chas. W. Freeman, Shifting Sands in the U.S.-Saudi Arabian Relationship, interview with Chas. W. Freeman, Jr., conducted by the Saudi-U.S. Relations Information Service on October 26, 2004.

على موقع: http://www.mepc.org/public-asp/whats/susris.asp

(٢) قناة "العربية" الفضائية / الأخبار، بتأريخ: (٢٠٠٥/٨/١١).

الآن على طريق إنضمام السعودية الى منظمة التجارة العالمية وللآثار الإيجابية والمنافع التى ستعود على الجانبين من إنضمام السعودية الى تلك المنظمة الدولية. وتوقع أن تشهد السعودية إقبالاً كبيراً على الإستثمار فيها من قبل المستثمرين والشركات الأجنبية (نقصد الأمريكية خصوصاً). كما أعرب عن إعتقاده بأن السعودية ستنضم الى عضوية منظمة التجارة العالمية خلال الأشهر المقبلة[1]

وفي ١٠ أغسطس ٢٠٠٥ قالت الولايات المتحدة الأمريكية انها تأمل في حسم مفاوضاتها التجارية مع السعودية في وقت مناسب يسمح بإنضمامها إلى عضوية مَنظمة التجارة العالمية بنهاية العام ٢٠٠٥. وأكدت نينا مورجاني المتحدثة باسم مكتب الممثل التجاري الأمريكي: "نعمل حالياً مع فريق المفاوضات السعودي على بحث القضايا الفنية المتبقية ونأمل أن نكون في وضع يمكننا من الترحيب بالسعودية عضواً في منظمة التجارة العالمية بنهاية العام". ووصف مراقبون هذه التصريحات، انها دليل على أن السعودية وصلت إلى المراحل الأخيرة في مساعيها للإنضمام إلى المنظمة، وانها أنهت معظم متطلبات الإنضمام بالتوقيع على الإتفاقيات الثنائية[2]. بما فيها الإتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توصّلت الحكومة السعودية لإتفاق تجاري مع واشنطن في ٩ /٩/٢٠٠٥ يسمح بدخول المنتجات الزراعية والبضائع الأمريكية إلى السعودية، ممّا يسهل إنضمامها الى منظمة التجارة العالمية[3]

---

[1] صحيفة اليوم السعودية، السفير الأمريكي السابق يبرئ ساحة المملكة من الإرهاب، م. س. ذ.

[2] أمريكا تجدد آمالها في حسم المفاوضات التجارية مع السعودية، خبر نشرته جريدة الرياض، العدد 13561، الأربعاء ٥ رجب ١٤٢٦هـ - ١٠ أغسطس ٢٠٠٥م -. ويجب ان تتفاوض السعودية على اتفاقات وصول ثنائية للأسواق مع كل من يطلب ذلك من اعضاء منظمة التجارة العالمية، ويجب ايضا ان تتوصل الى اتفاق متعدد الاطراف مع اعضاء المنظمة البالغ عددهم ١٤٨ دولة يقضي بجعل نظامها التجاري متوافقا مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ويراهن خبراء ماليون على أن السعودية أحرزت تقدماً في مجالات عديدة أهمها العمالة الأجنبية، وتخفيض الرسوم على الواردات في الصناعات الغذائية، غير أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من المطالبة بأن تقوم السعودية بالتعامل بشكل أكثر جدية مع أمور تتعلق بقطاعات مالية وخدماتية، وذلك في سبيل دعم مساعي السعودية في الانضمام لعضوية المنظمة. ويشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تطالب السعودية أن تتعامل بشكل أكثر جدية مع أمور تتعلق بقطاعات مالية وخدماتية، وفتح القطاع المالي وقطاع التأمين أمام مزيد من المشاركة الأجنبية، وذلك في سبيل دعم مساعي السعودية في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. المصدر نفسه.

[3] قناة العربية الفضائية، نشرة الأخبار: الساعة: ٨ بتوقيت كرنتش، ٢٠٠٥/٩/١٠.

وفي هذا المجال، كشفت الولايات المتحدة الأمريكية عن أن السعودية أكدت أنها في حالة قبولها عضواً في منظمة التجارة العالمية ستسمح بالتبادل التجاري مع كافة أعضاء المنظمة ومن بينهم إسرائيل بالرغم من مقاطعة معظم الدول العربية لها. وقال روب بورتمان المندوب الأمريكي لدى المنظمة: "إن القرار السعودي يزيل عقبة كبيرة أمام فرص إنضمام السعودية الى منظمة التجارة العالمية، وإن السعودية تعهدت بمزيد من الإنفتاح وتعزيز سلطة القانون والإصلاح السياسي والإقتصادي". وأضاف في بيان بعد حفل توقيع الإتفاق "يمثل هذا إنجازاً للسعودية والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية"[1]

* تنفيذاً للنقطة السابقة ستستمرّ الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغط على السعودية للقيام بإصلاحات إقتصادية، وبالشكل الذي يضمن لإسرائيل إشراكها في الممارسات التجارية والإقتصادية في المنطقة، وهذا ما ستصب في نهاية المطاف في صلب المصالح الأمريكية التي تربطها علاقات إقتصادية وتجارية كبيرة بالسعودية.

* إن تحقيق النقطتين السابقتين ستعزّز العلاقات الإقتصادية بين الدولتين، حيث تَستمرّ الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنْ تَكُونَ المستثمر الأجنبي الأكبرَ في السعودية. وتشير الإحصائيات الرسمية الى ذلك وكما أشرنا في الفقرات السابقة.

سوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط على الحكومة السعودية لتشارك بفعالية في حملة مكافحة الإرهاب وملاحقة العناصر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وحظر المؤسسات والجمعيات الخيرية[2] التي ستؤدي نشاطاتها بشكل أو بآخر الى الإضرار بالمصالح الأمريكية سواء في داخل السعودية أو

---

[1] نقلاً عن: السعودية ستتعامل مع اسرائيل بمنظمة التجارة العالمية، خبر نشره موقع: (BBCArabic_com) في السبت ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥.

[2] إحتل موضوع التضييق على أنشطة الجمعيات الخيرية موقعاً متقدما من إهتمامات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وإدارته. فلقد تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية الى السعودية بلوائح ضمت جمعيات خيرية متهمة بتمويل الإرهاب والإرهابيين، وطالبتها بتجميد أموالها إعمالاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٣٧٣. وبلغ عدد الجمعيات التي خضعت لإجراءات سعودية من هذا القبيل نحو ١٥٠ جمعية خيرية، علماً بأن مجموع الجمعيات في السعودية لايزيد على ٢٣١ جمعية. ينظر: نيفين عبد المنعم مسعد، م. س. ذ، ص٢٤٨.

خارجها[1]، هذا فضلاً عن حظر الدعاء على الأمريكان في خُطب الجمعة أو إلقاء خُطب محرضة للشباب لمعاداة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد شاركت الحكومة السعودية في حملة مكافحة الإرهاب بجديّة، وأيّدت الحملة الأمريكية ضدّ الإرهاب وقدّمت الدعم اللوجستي والمعلوماتي في هذه الحملة. ذلك لأن الدول التي لاتوافق الولايات المتحدة الأمريكية الرأي تصفها الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الداعمة للإرهاب والإرهابيين وتكون عرضة للعقوبات الأمريكية سواءً إقتصادية أو سياسية أو عسكرية وإنطلاقاً من مقولة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش: (من ليس معنا فهو ضدّنا) [2].

ولذلك فإن هناك حملة فعالة وجادة ضدّ الإرهاب في السعودية أمنياً وإستخباراتياً[3]. وهذا يتوضح في قول عضو مجلس الشورى السعودي (د. خليل الخليل): "نحن في حرب معلنة مع الإرهابيين الموجودين في السعودية، وهم الذين شوّهوا صورتنا في العالم"[4]. وعلى هذا الأساس خصّصت الحكومة السعودية

---

[1] وفي هذا الإطار أعلنت السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٤/١/٢٠٠٤، مبادرة مشتركة ضد جمعية "الحرمين" الخيرية في اطار مكافحة تمويل الإرهاب. وأوضحت وزارة الخزانة الأميركية في بيان نشر خلال مؤتمر صحافي عقده عادل الجبير، مستشار ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز للشؤون الخارجية، ان حكومتي البلدين طلبتا من الامم المتحدة اضافة اربعة فروع للجمعية على لائحة الارهابيين المرتبطين بتنظيم القاعدة الذي يتزعمه اسامة بن لادن وبحركة طالبان. وأوضح البيان ان هذه الفروع الأربعة الموجودة في اندونيسيا وكينيا وتنزانيا وباكستان "قدمت دعماً مالياً ومادياً ولوجستياً لتنظيم القاعدة ولمنظمات إرهابية أخرى". يشار الى ان جمعية "الحرمين" هي إحدى الجمعيات الخيرية السعودية التي تتهمها الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل الإرهاب منذ أحداث١١ سبتمبر ٢٠٠١. وأكد وزير الخزانة الاميركي جون سنو ان "الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية ملتزمتان بعمق بالتصدي لاتساع الإرهاب بكل أشكاله" موضحاً ان "فروع الحرمين لم تقدم فقط المساعدة للقيام بعمليات قتل وتدمير ولكنها خدعت ايضا عدداً كبيراً من الأشخاص في العالم بأسره". ينظر: المملكة وأمريكا تطلبان من الأمم المتحدة إضافة أربعة فروع لجمعية "الحرمين" على لائحة الإرهابيين، خبر نشرته جريدة الرياض، العدد: ١٢٩٩٩، السنة ٣٩، ٠١ ذو الحجة ١٤٢٤- ٢٤/١/٢٠٠٤.

[2] علي محمد الصراري، حملة الارهاب تستهدي حروب بالنيابة وحلول قسرية للازمات، صحيفة البيان، ١٨/١/٢٠٠٢م، الموقع على الانترنت:
www.albayan.co.ae/albayan/2002/1/18/cqt/2.htm

[3] ريجر برونس، قناة الحرة، برنامج "ساعة حرة"، بتأريخ: ٥/٧/٢٠٠٥.

[4] د. خليل الخليل، قناة الحرة، برنامج "ساعة حرة"، بتأريخ: ٥/٧/٢٠٠٥.

لمكافحة العنف والإرهاب مثلاً أكثر من ٥ مليارات ريال سعودي، وذلك في ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤[١]

إذاً فإن الأمريكيين والسعوديون شركاء في مُحاربَة تنظيم القاعدة كعدوّ مشترك، والذي يهدفُ إسقاط عائلة آل سعود المالكة وطرد الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط. وإن الحكومتين الأمريكية والسعودية يتوسع تعاونهما بشكل كبير، وفي هذا الإطار قال أحد كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية: "إن حياةَ الأمريكيين والسعوديين هي ضحايا الإرهاب وهم في الخطوط الأمامية يُلاحقونَ الإرهابيين الذين يُخطّطونَ للهجمات الشنيعة"[٢]

وهذا يدلّ على إلتقاء مصالح النظام السعودي مع المصالح الأميركية فيما يتعلق بتنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن، حيث يحمل الأخير الحكومة السعودية مسؤولية المجيء بالقوات الأميركية إلى أراضي الحرمين ومن ثم يدعو إلى تغيير نظام الحكم بها. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حمّلت هذا التنظيم وزعيمه شخصياً مسؤولية ما حدث في ١١ سبتمبر وراحت تلاحقه بالضربات العسكرية والملاحقات الأمنية وتجفيف منابع تمويله في كل مكان. وقد حققت الدولتان تعاوناً وثيقاً في هذا المجال خاصةً فيما يتعلق بإيجاد الآليات اللازمة لرصد وتعقب الأموال الصادرة من السعودية عبر المؤسسات الخيرية أو الهبات المباشرة من الأفراد[٣].

* من جهة أخرى، إن الحكومة الأمريكية تحسب للمناهج التعليمية والأساتذة الجامعيين والعلماء الدينيين حساباً كبيراً، حيث أن لهم دور كبير في التنشئة الإجتماعية للمجتمع السعودي، ذلك لأن المناهج التعليمية في السعودية تمت صياغتها في إطار الشريعة الإسلامية. فضلاً عن ذلك، فإن للجامعات الإسلامية دور كبير وتأثير واسع في المجتمع السعودي، لذلك تحاول الحكومة الأمريكية

---

[١] د. متروك الفالح، العنف والإصلاح الدستوري في السعودية، م. س. ذ، ص ١١.

[2]- Mark Matthews, Democratic Presidential Candidates Hitting Bush on Ties to Saudi Arabia

They seize on low view of ally among Americans, Published on Saturday, December 13, 2003 by the Baltimore Sun;

http://Democratic Presidential Candidates Hitting Bush on Ties to Saudi Arabia.htm

[٣] محمد عبد العاطي، م. س. ذ.

تحجيم هذا الدور والتأثير الذين يتمتع بهما الجامعات الإسلامية والأساتذة والعلماء الدينيين، وهذا من خلال الضغط على الحكومة السعودية لتأطير وتحديد نشاطات مراكز التأثير تلك، سواء بتعديل المناهج التعليمية أو تحديد مواضيع خطب الجمعة أو بمراقبة بعض العلماء والأساتذة أو تهديدهم.

وفي هذا الإطار، قال "بول مايكل ويهبي" وهو مستشار سابق لوزارة الدفاع الأمريكية وخبير في الشؤون السعودية في معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية بواشنطن: "إن لأسامة بن لادن في السعودية دعماً هائلاً في داخل مجموعة رجال الدين، وهناك دعم هائل له في الطبقة الوسطى والطبقة المهنية وفي القوات المسلحة". وأشار ويهبي إلى أن ثلاثة من رجال الدين من المذهب الوهابي أصدروا مؤخراً فتاوى ضد آل سعود تبرءوا فيها من علاقات العائلة الملكية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأن هذا يعتبر سابقة.. إنه تحدّ لآل سعود[1]. ولذلك يستوجب الولايات المتحدة الأمريكية على السعودية لتضغط على العلماء الدينيين لتحجيم دورهم في السعودية.

* فضلاً عمّا سبق، فإن ما يربط الولايات المتحدة الأمريكية بالسعودية يمتدّ ليشمل جانب التعاون العلمي، فقد درس في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ٥٠ ألف طالب سعودي، خلال الخمسين السنة الماضية[2]، وهذا بدوره يدل على الترابط الأمريكي السعودي في هذا المجال، وخصوصاً إذا ما علمنا إن جلّ هؤلاء الطلاب سيعمدون الى نشر الفكر والثقافة الأمريكية داخل المجتمع السعودي، مما قد يفضي الى تدعيم الروابط القائمة على نحو أوثق.

وقد بدأ أكثر من ٥ آلاف طالب سعودي بمختلف المراحل التعليمية البحث عن قبول في الجامعات الأميركية بعد أن قامت وزارة التعليم العالي في السعودية بإرسال الضمانات البنكية وتحمل تكاليف الدراسة كاملة في حال قبولهم[3]. وإن

---

[1] نقلاً عن: محمد جمال عرفة، طلبات واشنطن تقوض دعائم المملكة!: الحملة الأمريكية على السعودية.. أسباب دينية وسياسية، مقالة نشرت بتأريخ: (٢٠٠١/١٠/٣١)، على موقع:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2001/10/article48.shtml

[2] د. خليل الخليل، قناة الحرة، برنامج "ساعة حرة"، بتأريخ: ٢٠٠٥/٧/٥.

[3] ٥ آلاف طالب سعودي يبحثون عن أماكن في الجامعات الأميركية، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٧٦٤، الاثنين ١٨ رجب ١٤٢٦ هـ ٢٢ اغسطس ٢٠٠٥. وتم إرسال الضمان البنكي المخصص لكل طالب بواسطة البريد الإلكتروني أو الحضور الشخصي بعد أن راجعت الوزارة طلبات المتقدمين وتطابقت مع الشروط التي وضعت وأعلن عنها في موقع التعليم العالي على الإنترنت والإعلانات

الجامعات الأميركية تستعدّ لإستقبال أكثر من ١٠ آلاف سعودي عام ٢٠٠٥ نصفهم سوف تقوم الشركات والمصانع الكبرى في السعودية بإرسالهم للدراسة هناك من أجل تطوير إمكاناتهم، مستفيدة من إتفاقيات تعليمية سعودية - أميركية تهدف إلى إعطاء السعوديين مقاعد بنسب كبيرة في جامعات في مختلف ولاياتها[1]

إذاً، بالإضافة الى إعتبار النفط كعامل كبير في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع السعودية، فقد أدركَ الجانبان بأنّ العلاقةَ يجب أنْ تتوسّع وتستمر لتحقيق المصالح المتبادلة. حيث أن آلاف السعوديين دَرستْ وعَملتْ في الولايات المتحدة الأمريكية، والمزيد مِن الطلاب لازالوا يتمنون الدراسة في هذه الدولة.

* في ظل هذا المشهد سوف تزداد الإستياء الشعبي السعودي كنتيجة طبيعية لإستمرار تحالف النظام السياسي السعودي للولايات المتحدة.

* سوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها مع إيران دون أن يؤدي ذلك الى إسقاط الحكومة الإيرانية بتدخل عسكري أمريكي أو إنقلاب عسكري بدعم أمريكي أو ما شابه ذلك في المستقبل المنظور. وهذا يعني عدم فقدان السعودية لدورها كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ببقاء إيران كعدوّ لدود للولايات المتحدة الأمريكية. علماً بأن النظام الإيراني سوف يستمرّ بتطوير برامجه النووية ومن ثمّ سوف يزداد الخطر الإيراني على إسرائيل ومصالح الحكومة الأمريكية. ومّما يعزز هذا الرأي نجاح محمود أحمدي نجاد المحافظ المعادي للولايات المتحدة الأمريكية في الوصول الى سدّة الحكم في

التي نشرت في الصحف السعودية. الضمان البنكي كان شرطا أساسيا للقبول في الجامعات الأميركية، حيث تم إعطاؤه للطلاب من أجل تسهيل عملية قبولهم في الجامعات التي لا تقبل طالباً لا يحمل ورقة تثبت بأنه قادر على تحمل تكاليف الدراسة. وأوضحت الوزارة في موقعها على الإنترنت ومن خلال الرسائل على البريد بأنه بعد أن يحصل الطالب على القبول يعود به مرة أخرى إلى مقر تسلم الطلبات في الرياض ويعطى من هناك تزكية للسفارة من أجل تسهيل عملية إجراءات أخذ تأشيرة الدخول للولايات المتحدة الأميركية. وصدر الضمان لجميع المتقدمين سواء لدراسة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه والزمالة وفق خطة الوزارة التي ستسمح من خلالها بابتعاث السعوديين. في هذه الأثناء عجت مكاتب الترجمة بالطلاب السعوديين الذين يريدون ترجمة الشهادات الثانوية العامة من أجل إرسالها للجامعات في أميركا، حيث قامت الوزارة أيضاً بوضع مكتب مخصص لاستقبال طلبات القبول وإرسالها للملحقية الثقافية في أميركا. المصدر نفسه.

[1] ينظر: المصدر نفسه.

إيران واعادة انتخابه في عام ٢٠٠٩. وكان البيت الأبيض قد قال إنه يحقق في مزاعم بأن أحمدي نجاد متورط في عملية إحتجاز الرهائن بمقرّ السفارة الأمريكية في طهران والتي إستمرت ٤٤٤ يوماً. وقد ثارت ضجة في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الرئيس الإيراني المنتخب بعدما قال ستّة من الرهائن السابقين إثر مشاهدتهم صور أحمدي نجاد على التلفزيون إنهم يعتقدون أنه كان من المشاركين الرئيسيين في عملية إحتجاز الرهائن[1]

ونقلت رويترز عن كريم سجدبور - المحلل بالجماعة الدولية للأزمات، المقيم في طهران - قوله: فوز أحمدي نجاد "يغلق الباب تقريباً أمام حدوث إنفراج في العلاقات الأمريكية الإيرانية... أعتقد أن أحمدي نجاد أقل إستجابة للتنازل بشأن القضية النووية، ولكن ليس واضحاً مدى تأثيره على هذا الأمر"[2]

سوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها لإسرائيل، وتنحدر بالمقابل دور السعودية في دعمها للقضية الفلسطينية – حسب فرضية هذا المشهد -، وتأسيساً على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى للمحافظة على سير "عملية السلام" دون ممارسة الضغط على إسرائيل لتقديم أية تنازلات مقابل المزيد من الضغط الأمريكي المباشر على الأطراف العربية في المفاوضات لتقديم المزيد من التنازلات ومن ثمّ فإن إستمرار المفاوضات غير المتكافئة يعني بالنسبة للعرب تكريس تبعيتهم للولايات المتحدة[3]

---

[1] نقلاً عن: إيران تنتقد "حملة التشويه" الأمريكية ضد أحمدي نجاد، خبر نشره موقع: (BBCArabic_com) في: الأحد ٠٣ يوليو ٢٠٠٥ . وقد إتهمت إيران الولايات المتحدة الأمريكية بشن حملة لتشويه سمعة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد. وقالت وزارة الخارجية الإيرانية إن المزاعم ضد أحمدي نجاد كاذبة ولا تستحق الرد عليها. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مساعدين للرئيس المنتخب قولهم إن المزاعم التي تتحدث عن تورط نجاد في العملية هي نوع من "الحرب النفسية". وقال هاجراني في تصريح لوكالة أسوشيتدبرس إن الشخص الذي يظهر في الصورة هو أحد المتشددين ويدعى تقي محمد وقد أقدم على الانتحار أثناء وجوده في السجن. لكن هاجراني قال لوكالة أسوشيتدبرس إن الصورة ليست لأحمدي نجاد وإنها "لشخص يدعى تقي محمدي انشق عن الثورة، وتورط في تفجيرات وقعت عام ١٩٨١ في طهران وأدت إلى مقتل رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية في ذلك الحين وأقدم على الانتحار في السجن". المصدر نفسه.

[2] نقلاً عن: أحمد فتحي، أحمدي نجاد الرئيس التاسع لإيران الإسلامية، - طهران- رويترز- موقع إسلام أون لاين.نت/ ٢٥-٦-٢٠٠٥.

[3] د. فكرت نامق عبد الفتاح العاني، م. س. ذ، ص٢٩٩.

وممّا يدعم فرضية هذا المشهد، هو أحد أهم الدراسات التي صدرت في مايو ٢٠٠٤ من قبل مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) وهي عبارة عن مجموعة دراسات أشرف عليها رئيس المركز أنطوني كوردسمان وأرلي بيرك في إطار مشروع عرف باسم "السعودية تدخل القرن الحادي والعشرين". وقد أكدت الدراسة على جملة من النقاط أهمها هي[1]:

- تحسين مستوى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتعتبر الدراسة أن السعودية لم تبذل جهوداً كافية لتحقيق التقدم وعلى الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة ضغوط هادئة لتحقيق الإصلاح ولأن تعيد النظر في نهجها فيما يتعلق بالقضايا الإسلامية التي تتبناها خارج حدود السعودية.
- ضرورة زيادة التعاون بين القطاع الخاص الأمريكي والسعودي في مجال مكافحة الإرهاب.
- تقرّ الدراسة بأن السعودية مازالت تنفق مابين ١٨-٢٤ بليون دولار على التسلّح، وأن التقديرات تشير إلى أن السعودية إشترت بما قيمته ٦,٦ بليون دولار أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٨، ووقّعت إتفاقيات شراء أسلحة بما قيمته ٤,١ بليون دولار، وإذا كانت هذه الأرقام صحيحة – يقول كوردسمان وبيرك -، فإنها أرقام كبيرة جداً وهي تشير إلى أن الجهود الأمنية السعودية ذات تكلفة عالية جداً حتى إنها لتشكل خطراً على الأمن السعودي، ويتطلب الأمر أن تحثّ الولايات المتحدة الأمريكية السعودية على أن تركز جهودها على الأمن الداخلي.

من خلال ما سبق يمكن القول، إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضع قيمة عليا للسعودية عند رسم سياستها الخارجية حيال المنطقة، كما ستحافظ على إبقاء السعودية كحليف إستراتيجي لها في العالمين العربي والإسلامي، ولكن في الوقت نفسه ستستمر بممارسة الضغط عليها لتمثيلها لمطالبها. ولتحقيق ما سبق ستحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق الإستقرار السياسي في

---

[1] أميمة عبد اللطيف، الإصلاح .. رؤية أمريكية ... قراءة في أوراق أمريكية عن المملكة (١)، دراسة نشرت بتأريخ: (٢٢/٢/٢٠٠٥)، في قسم/ ملفات ساخنة على موقع (مجلة العصر):
http://alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5368

السعودية، ذلك لأنه "لم يستفد أيّ بلد آخر من العلاقات مع السعودية كما إستفادت الولايات المتحدة الأمريكية" كما يقول وليام كوانت[1]

ولذلك ستستمرّ العلاقات السعودية – الأمريكية علاقات إستراتيجية، حيث إن السعودية من مصدّري النفط الرئيسيين للولايات المتحدة، وقد قدّرت قيمة الإستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية بما يقرب من ٢٥٠ مليار دولار في أوائل عام ٢٠٠٣، أما قيمة الصادرات الأمريكية غير العسكرية للمملكة فقد بلغت ٤,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٣. وعليه من الصعب تصور أن تشهد العلاقات الأمريكية – السعودية مزيداً من التدهور على الرغم من وجود أصوات أمريكية تعمل على تأجيجها، وممّا يؤكد ذلك الزيارة التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز للولايات المتحدة في إبريل ٢٠٠٥، وأسفرت عن تشكيل لجنة عليا بين البلدين لتعزيز التبادل التعليمي والثقافي والعسكري والتجاري والإستثماري بين الجانبين، فضلاً عن إعلان السعودية الدائم عن إستعدادها لزيادة إنتاجها النفطي في معرض المحافظة على سعر النفط في الأسواق العالمية[2]

صفوة القول: إن التحالف الأمريكي السعودي يرتكز على مصالح مشتركة راسخة. فالحكومة السعودية في حاجة الى الدرع العسكرية الأميركية، كما أنه ليس في مقدور الولايات المتحدة الأمريكية الإستغناء عن النفط السعودي تأمينا لتزويد الغرب نفطاً بأسعار "معقولة"[3].

وهكذا على الرغم من وجود نقاط الإختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، إلاّ أن تلك الإختلافات لن تدفع بهما الى القطيعة أو التصادم. لقد ساهمت وتساهم عوامل كثيرة بعودة الدفء للعلاقة الأمريكية السعودية ومن ثمّ إستمرار السياسة الخارجية الأمريكية في إهتمام كبير بالسعودية ومتجاوزة بعض الخلافات التي قد تقف عائقاً في طريق نمو العلاقات وتقاربها بين الدولتين.

---

[1] نقلاً عن: يسرى مهدي صالح الآلوسي، م. س. ذ، ص ١٧٣.

[2] د. خليل حسين، ملامح السياسة الخارجية السعودية بعد الملك فهد، مقالة نشرت بتأريخ (٣/٨/٢٠٠٥) على موقع:
www.MiddleEastOnline.com

[3] الان غريش، برودة في علاقات الرياض مع واشنطن، مقالة منشورة على موقع:
http://www.mondiploar.com/mai02/articles/saoudite.htm

٤-٢-٢ مشهد التغيير

يقوم هذا المشهد على فرضية مفادها: "إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقلّل من إعتمادها على السعودية سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً وإستراتيجياً"

على الرغم من أن الإنتقال من عصر الى آخر لايحدث بغتةً، وإن إرهاصات التحوّل الى الجديد تتحرّك في ثنايا القديم، ولكن مع ذلك فهناك حوادث مهمّة تشكّل النواة الأساسية أو الدافع لتكوين الجديد. فخلال أكثر من ستّة عقود من العلاقات التاريخية الوثيقة، حيث كانت السعودية حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة في منطقة تعجّ بالعداء للسلوك السياسي الخارجي، حقيقة لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بعين الرضا الى النظام السياسي والإجتماعي في السعودية – في بعض الأوقات – ولكن مع ذلك لم يكن يعني لها شيئاً على الإطلاق، طالما أن المصلحة الإستراتيجية الأمريكية غير متأثرة بذلك، وطالما إن الإستقرار السعودي يصب في إستقرار المنطقة كلها، بغض النظر عن أي أمور أخرى[1]. ولكنه على الرغم من ذلك، فإن إحتمالات التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية يتعلق بتقدير إحتمالات تغيير الظروف المتعلقة بهذه السياسة، سواء فيما يتعلّق بالبيئة الداخلية الأمريكية أو السعودية أو بالبيئتين الإقليمية والدولية.

كتب المرشح المنافس للرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في الإنتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، في مقالة نشر على الانترنت: "لقد حان الوقت لوَضع العلاقة الأمريكية السعودية على قاعدة صريحة ومتوازنة. لا يدعو للإستغراب أخفاق إدارة بوش في فهم هذه النقطةِ. دور السعوديةِ في تَمويل الإرهابِ موثق بشكل جيد. ونشر تقرير بمجلس العلاقات الخارجيةِ يُخبرنا بأنّه لسَنَوات عديدة كَانت المصدر الأكثر أهمية لأموال القاعدة هي أفراد ومنظمات خيرية في السعودية. ولسَنَوات، غَضَّ مسؤولونُ سعوديون النظر عن هذه المشكلة. ودعم السعودية للتطرف الإسلامي مشهور. خطاب الحقد السعودي التمويل يُمكن أنْ يُوجَدَ في المدارس، مساجد ومؤسسات أخرى في كافة أنحاء العالم، وهذا الخطاب،

---

[1] يسري محمد صالح الآلوسي، م. س. ذ، ص ١٧٤.

الذي يتبنّي كراهيةَ اليهود، مسيحيون، أمريكان والغرب، يُسمى هذا النوع من التعصب المُقرِّ رسمياً إرهاباً"[١]

ويقول كاتب أمريكي آخر، هو غاري سكمت: "نحن يَجِبُ أنْ لا نُحاولَ إبقاء علاقتنا الماضية مع السعودية. تَعلّمنا بكلفة عالية بأنّ دكتاتوريات الخليج "الفارسي"، سواء هم في طهران أو بغداد أو الرياض، شركاءَ مهزوزينَ في أحسن الأحوال. في المستقبل يَجِبُ أنْ نَجِدَ بديلاً، إمّا خلال الإصلاح في السعودية و/ أو تَبنّي العلاقات الأخرى مَع الحلفاء الأكثر حقيقية"[٢]

وفي نفس السياق، يقول الدكتور: (محمد صالح المسفر): "إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد خيراً بالسعودية، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وفي شباط ٢٠٠٥ إستخدم الرئيس الأمريكي في خطابه لغة تهديد شديدة الوقع عند كل صاحب حسّ سياسي عندما قال على الحكومة السعودية أن تبرهن على دورها القيادي في المنطقة عبر تعزيز دور شعبها في تحديد مستقبله، وهذا ضمناً يعني أن الشعب في السعودية مقهور ونتيجة لقهره المزعوم فانه بدون مستقبل، ويسبق هذا قول الرئيس بوش إلى من أسماهم بالمقهورين إلى كل من يعيش في ظل الطغيان واليأس بوسعه أن يعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتجاهل ما تتعرضون له من قهر أو تتلمّس العذر لمن يقهرونكم. عندما تهبون من أجل حريتكم سنقف معكم وبلا حدود. إنه التحريض بعينه على هذه النُظم. بعد هذا كله هل ما برح في الدولة السعودية أحداً يتجرأ ويقول أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة صديقة للمملكة وأنها ستقف مع النظام القائم ؟ الولايات المتحدة الأمريكية تبحث اليوم عن الذرائع لإلحاق الأذي بكل الدول العربية وعلى رأسها السعودية. إنها إذاً لم تجد المبرّر العسكري، كإمتلاك أسلحة دمار شامل، المفتعل للقتال فإنها تلجأ إلى فكرة الديمقراطية أو السعي إلى تخليص الشعوب من قهر أنظمتهم أو إعتماد فكرة محاربة الإرهاب، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بكل جهد للحصول على جماعات معارضة للنظام السعودي، وإن لم تجد فإنها ستعمل على تشكيل معارضة تستخدمها في الوقت المناسب"[١]

---

[1] John Kerry, Winning War on Terror Requires Reconsideration of Saudi Alliance,: DECEMBER 12, 2003:
http:// FORWARD.com/issuss/200303.12.12oped1.html

[2] GARY SCHMITT, Project of the New American Century, May 23, 2002, MEMORANDUM TO: OPINION LEADERS, SUBJECT: Saudi Arabia

[١] د. محمد صالح المسفر، أمريكا ومصر والسعودية، مقالة نشرت في القدس العربي ٨ / ٢ / ٢٠٠٥.

من هنا يمكن أن نتساءل: هل ان السياسة الخارجية الأمريكية حيال السعودية سوف تتغيّر بإتجاه تهميش دور السعودية من خلال تقليل الإعتماد عليها سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً وإستراتيجياً؟ وكيف يمكن أن يحدث ذلك في وقت إستمرت العلاقات الإستراتيجية بين الدولتين لأكثر من ستة عقود؟ ولماذا؟ بعبارة أخرى ما هي الشروط التي تدعم إفتراض حدوث هذا التغيير؟

في الحقيقة، هناك شروط عديدة إذا ما تحققت كلها أو معظمها فإن ذلك سيؤدي الى تحقيق فرضية هذا المشهد وأهم هذه الشروط تتوضح فيما يأتي:

بالنسبة لدور العراق في تحقيق الفرضية، إبتداءاً تجدر الإشارة الى أنه يملك ثاني إحتياطي نفطي في العالم، ولا تزال بعض مساحاته غير مستكشفة، فضلاً عن ذلك فإنه يتميّز بتعدّد منافذه التصديرية على الخليج العربي والبحر المتوسط، وهو بطاقاته المستقبلية المتوقعة سيكون أكثر تأثيراً في السوق العالمي، وإن ما سيقرّره أو يستهدفه لمستوى إنتاجه النفطي، وأسلوب تحقيق ذلك سيكون له تأثير على جيرانه ودول الأوبك وبقية المنتجين[1]. طبعاً هذا يتوقف على مدى إستقراره الأمني والسياسي.

وبالنسبة للتأثير على السعودية، فعراق غير مقيّد بحصار يتحرك بسرعة لزيادة طاقاته الإنتاجية بصيغ المشاركة، سيعني منافسة لحصة السوق، ولا سيّما إن مثل هذه العقود تشجّع على زيادة الإنتاج بسرعة، الأمر الذي يعني أيضاً رفض العراق الإلتزام بالحصة التي تقررها له الأوبك، ولا سيما أنه خسر الكثير خلال فترات الحروب والحصار، وهو ما غنمت معظمه السعودية عندما تبنّت موقف المنقذ ومبدّد مخاوف السوق وسدّ العجز الذي سبّبته مشاكل العراق[2]

وفي هذا السياق، يرى العديد من المحللين الأمريكيين بأن العراق ستكون قادرة على إنتاج يبلغ ٦ ملايين ب/ي في غضون سنوات قليلة، وهم يرون هذا هدفاً واقعياً لعدد من الأسباب[3]:

---

[1] رمزي سلمان، السياسة النفطية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٥) ٧/٢٠٠٤، ص١٠٨.

[2] المصدر نفسه.

[3] مؤسسة ستراتفور، تحليل إقتصادي: العراق: عملاق الطاقة الذي نام طويلاً، تحليل ترجم ونشر في مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، العدد ٢٩٠، ٤/٢٠٠٣، ص ١٣٠.

- عند مستوىً يقارب دولاراً واحداً فإن نفقات الإنتاج العراقية هي الأدنى في العالم.
- من حقول النفط العراقية الثمانين المعروفة، فإن ١٧ حقلاً فقط هي التي تنتج في الوقت الحاضر. وكل الحقول غير المستغلّة تقع داخل – أو تتاخم مباشرة – ممرات التصدير القائمة.
- تستطيع هذه الممرات أن تتولّى أمر الإنتاج الزائد، حيث طرق تصدير النفط متعددة وتشمل منصتين للتحميل في الخليج (٢,٥ مليون ب/ي) وخط أنابيب شمال يَعبر تركيا الى البحر المتوسط (١,٦ مليون ب/ي) وخط أنابيب جنوبي عبر السعودية الى البحر الأحمر (١,٦ مليون ب/ي).

فضلاً عن ذلك، يتوقّع بعض المحلّلين تحسّن الوضع الأمني في العراق ومن ثمّ تحسّن وضع أنابيب النفط وإزدياد وتصليح طرق تصديرها، هذا في حين تتوجه الشركات النفطية الأمريكية أنظارها نحو العراق بسبب الخصوصيات الإيجابية التي يتمتع بها النفط العراقي، ومن أبرزها تكمن في أن كلفة إنتاج البرميل الواحد من النفط في العراق لا يتجاوز (٠,٧ دولار) وذات جودة عالية (الخام الخفيف)، لاسيّما في الحزام النفطي في كوردستان العراق، بينما يصل كلفتها في منطقة الخليج الى حوالي (٢ دولار) للبرميل الواحد وحوالي (١٥-١٦ دولار) في بحر الشمال، إضافة الى أن معظم حقول النفط العراقية مرتبطة عبر خطوط أنابيب نقل النفط الى الموانيء النفطية[١]

إن سقوط النظام العراقي السابق، سيُساعدُ،حسب رأي صناع القرار الأمريكي، على بناء مجتمع وإقتصاد عراقي واعد، وسَيَكونُ ذلك خطوة كبيرة نحو إزدياد دور العراق الإقليمي على حساب السعودية. إن جَلْب النفطِ العراقي بالكامل إلى الأسواق العالمية تُحسّنُ إقتصاد الطاقة. ومن منظور عسكري وإستراتيجي، فأن العراق أكثر أهميَّةً من السعودية، وسَيَكُونُ العراق تحدياً للنظامِ السعودي الحالي، حسب رأي بعض المحللين الأمريكان[٢]

* أما على الصعيد العسكري، تشير تصريحات الكثير من المسؤلين الأمريكيين بعد إحتلال العراق ابريل ٢٠٠٣، تشير صراحة على أن الولايات المتحدة

---

[١] د. بيوار خنسي، م. س. ذ.

[2] GARY SCHMITT ,OP. CIT.

الأمريكية تعتزم بناء علاقات عسكرية وإستراتيجية وثيقة مع نظام الحكم الجديد في العراق، وإنهاء أو على الأقل تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الخليج (كما فعلت بالفعل، وهذا ماتمّ ذكره آنفاً)، وهو ما ينطوي على تهديد المكانة الإستراتيجية للسعودية[1].

إذاً، فحسب هذا المشهد، سوف تتبع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الإعتماد على نفط العراق بعد إستقرار الوضع فيه وتحسّن طرق نقل النفط وإزدياد تصديره، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيكون العراق مكاناً خصباً للشركات النفطية الأمريكية، للتنقيب والإستخراج وبناء مصافي جديدة، فضلاً عن ذلك، ستقيم الولايات المتحدة الأمريكية تعاوناً إستراتيجياً: إقتصادياً وعسكرياً، ممّا يعني أن العراق سيكون بمثابة السعودية للولايات المتحدة الى حدّ كبير. وممّا يسهّل ذلك هو أن الولايات المتحدة الأمريكية هي راعية للعملية السياسية في العراق منذ ابريل ٢٠٠٣.

تأسيساً على ما سبق، تستند هذه الفرضية على الرأي الذي يدفع الحكومة الأمريكية للعمل على تقليل الدور السعودي البارز كلاعب قويّ في السوق النفطية، وذلك من خلال الإعتماد على نفط العراق للتخفيض من الإعتماد على النفط السعودي الذي يشكل ١٤٪ من الواردات الأمريكية. كما يدفع هذا الرأي الى التوسّع في المخزون الإستراتيجي الأمريكي ليصل الى مليار برميل يغطي الإحتياج الأمريكي لمدة تسعين يوماً على الأقل. فضلاً عن ذلك، يدفع هذا الرأي الى العمل داخل الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الطاقات البديلة[2].

ستنشأ الولايات المتحدة الأمريكية مخزونات إستراتيجية أمريكية من النفط الخام أو تقوم بتوسيع المخزونات القديمة، وذلك لإستخدامه كوسيلة لضبط حركة السوق من وجهة النظر والمصالح الأمريكية، لتشكل بذلك ملاذاً أخيراً للولايات

---

[1] التقرير الإستراتيجي العربي،٢٠٠٢-٢٠٠٣، م. س. ذ، ص ٣٧٩.

[2] د. سمير صارم، م. س. ذ، ص٧٦.

المتحدة لتلجأ اليها في الأزمات النفطية الحادة[1]، كما تقوم بتطوير المصافي القديمة أو بناء المزيد منها.

يفترض هذا المشهد إنتهاء الصراع الدائر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بإسقاط النظام الإيراني عسكرياً، سواءً بتدخل أمريكي مباشر، أو بمساعدتها لإنقلاب عسكري داخل إيران. ذلك لأن مواقف إيران أصبحت أكثر تشدّداً ازاء الحكومة الامريكية واصرارها على متابعة البرامج النووية الإيرانية، وخاصة بعد اعادة انتخاب المحافظ الإيراني "محمود أحمدي نجاد" في الإنتخابات الأخيرة في إيران والذي تتّهمه الحكومة الأمريكية بتورّطه في أزمة الرهائن عام ١٩٧٩.

إذاً، فحسب هذه الفرضية، أن الحكومة الأمريكية ستحاول زعزعة الإستقرار في إيران ومن ثمّ إسقاطها وإيجاد حكومة بديلة موالية لها، وهذا بدوره يسهل عملية تهميش السعودية بالإعتماد على إيران والعراق.

* سوف تستمر الولايات المتحدة الأمريكية بالتعامل الفردي مع دول مجلس التعاون الخليجي، وفي هذا الإطار ستهمش الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الثنائية مع السعودية لحساب الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي. وهذا يتوضح في الآتي:

- إبرام الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية للتجارة الحرة مع مملكة البحرين في سبتمبر ٢٠٠٤، مّما أثار حفيظة الحكومة السعودية ومن ثمّ الخلاف بين بينها وبين البحرين، فقد إعتبر الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي إن "مثل هذه الإتفاقيات لا تنسجم مع روح ميثاق مجلس التعاون الخليجي، إذ إنها تقلّل من القدرة التفاوضية الجماعية، كما تضعف ليس فقط من تضامن دول المجلس وإنما أيضاً موقف كل دولة عضو على المدين المتوسط والبعيد، وإنّ تلك الإتفاقيات ستعرقل التقدّم المطلوب للوصول إلى تكامل إقتصادي خليجي كالسوق المشتركة والإتحاد النقدي" معتبراً "أن تلك الإتفاقيات تشكل مخالفة واضحة لإتفاقيات وقرارات مجلس التعاون الخليجي"[2]

---

[1] د. حميد الجميلي، الفكر الإستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد: العناصر الإستراتيجية، (بغداد (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية): مجلة قضايا سياسية، المجلد الأول، العددان الثالث والرابع، ٢٠٠٠)، ص٩٨.

[2] نقلاً عن: أشرف عبد الحميد، م. س. ذ.

- أعلان الحكومة الأمريكية قرار نقل مقرّ قيادة قواتها الجوية في منطقة الخليج من السعودية إلى دولة قطر[1]

من جهة أخرى، لا تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية بمصداقية الإصلاحات التي تجريها الحكومة السعودية، وقد وجّهت دانييلا بليتكا نائبة رئيس معهد الإنتربرايز أقوى الإنتقادات للحكومة السعودية وقالت "لا نتوقع أن يكون الإصلاح في السعودية سريعاً سهلاً كما أشارت إلى أن الخمسة المحاور للديمقراطية في أي بلد هي: حرية التعبير، وحرية التجمّع، وحرية الإقتصاد، وإستقلال القضاء، وحرية العبادة، قائلة إن السعودية لم تحقق درجة نجاح في أيّ من العوامل الخمسة ولذلك فإن الطريق مازال طويلاً. وأضافت إن الإنتخابات البلديات الأخيرة التي أجريت في السعودية عام ٢٠٠٥ لم تكن مثالية، وإن نسبة التصويت كانت عشرين في المائة، وان هذه نسبة ضئيلة، وان لابد من زيادة الإقبال على التصويت في إنتخابات المستقبل. وتوقعت إستمرار مشاكل الإرهاب والإرهابيين في السعودية"[2].

* سوف يزداد تحرّك الشعب والأساتذة وأئمة المساجد والجماعات والحركات الإصلاحية داخل السعودية وخارجها سراً وجهراً، وذلك بممارسة الضغط على الحكومة السعودية لإنهاء تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبممارسة الضغط على صناع القرار الأمريكي لتقنعها بشكل أو بآخر بأن زمن تحالفهم الإستراتيجي مع النظام السعودي قد ولّى، وذلك عبر وسائل سلمية وعنيفة في آن واحد. وفي هذا الإطار قالت "مي يماني" الزميلة بالمعهد الملكي للدراسات الدولية في لندن "يتنامى الإحباط في السعودية، هناك إنشقاق راديكالي بلغة إسلامية وحالياً تكمن خطورة الموقف في أنه لايمكن التكهن به على الإطلاق"[3]

---

[1] خبر نشره موقع الـ (بي بي سي) بعنوان: (الولايات المتحدة تسحب قواتها من السعودية) بتأريخ: (٢٩/٠٤/٢٠٠٣)، على عنوانه الالكتروني:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2984000/2984887.stm

[2] نقلاً عن: محمد علي صالح - منير الماوري، مستقبل العلاقات السعودية ـ الأمريكية ..هل هناك نيات عدائية؟، الشرق الاوسط ٢٦/٥/٢٠٠٥، على موقع:

http://www.alhramain.com/text/drasat/25.htm

[3] نقلاً عن: سامي عابودي، السعودية في موقف خطر، صحيفة العرب العالمية، العدد ٦٢٦٣، ٢-٣/١١/٢٠٠١م. ينظر أيضاً: زياد خلف عبدالله محمد الجبوري، السياسة الامريكية الخارجية تجاه

وممّا يدعم هذا القول، هو أن الشعب هو خارج السلطة والعملية السياسية وصناعة القرار بالذات، أي أن هناك إقصاء للمواطن من السياسة ومن صناعة القرار، حيث ان هناك قرارات تتّخذ في مجال السياسة الداخلية والخارجية في ظل تهميش لرأي الشعب، الأمر الذي يعني إحتمال وجود قدر من الإعتراض الشعبي على عدد من القرارات، لأن الحكومة تتصرّف دون إستشارة شعبها. من ذلك مثلاً قرار الإذن بدخول القوات الأمريكية الأراضي السعودية أثناء وبعد أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠، وكذلك يتّصل بتواصل ضرب العراق ما بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٣ في مناطق الحظر، وبخاصة في الجنوب إنطلاقاً من الأراضي السعودية، وكذلك تحالفات الدولة وقراراتها في ما يتعلّق بغزو أفغانستان عام ٢٠٠١، والإحتلال الأمريكي للعراق آذار/مارس ٢٠٠٣ فصاعداً. وينطبق على ذلك قرارات القيادة السعودية "المبادرة للتطبيع مع إسرائيل" في مؤتمر قمة بيروت في آذار /مارس ٢٠٠٢، كل هذه السياسات والقرارات المنفردة بمعزل عن الشعب أثارت ولا تزال تثير كثيراً من تحفظ الناس عموماً، وبعض الفئات خصوصاً، بما في ذلك المجموعات الدينية التي ترى حدوداً للتعامل مع الأجنبي، والتي يرى بعضها عدم جواز دخول تلك القوات أرض الجزيرة العربية (السعودية بلاد الحرمين) أو التصالح والتطبيع مع إسرائيل، لذلك فإن عناصر من الشباب في هذا السياق هم من الذين إنضمّوا الى عناصر القاعدة في الإعتراض المسلح على الوجود الأمريكي في السعودية، وقد أدركت القيادة الأمريكية هذه الحالة لذلك تخاف من إستمرار تواجدها في السعودية[1]. ولذلك فإن الجماعات المعارضة للسياسة السعودية الراهنة - في تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة مايسمّونه (الإرهاب) - تشكّل خطراً على إستمرار هذا التعاون ومن ثمّ الإهتمام الأمريكي بالسعودية[2].

السعودية ١٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية/ المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ٢٠٠٥، ص١٣٦.

[1] د. متروك الفالح، العُنف والاصلاح الدستوري في السعودية، م. س. ذ، ص١٣.

[2] عز الدين يوسف، البترودولار في السياسة الخارجية السعودية، مقالة نشرت في صحيفة القدس العربي، في ٥/١٢/٢٠٠٣، على موقع:

www.alqudsnewspaper.com

تضع هذه الفرضية إحتمال إمكانية وقوع أزمة داخل العائلة الحاكمة في السعودية، وتفاقم حالة التنافس وعدم الإستقرار في صفوفها، حيث أن أي تطوّر من هذا النوع قد ينعكس على الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، بشكل خطير، إذ أن النزاع العائلي قد يعوق جهود الملك في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المتفاقمة التي تهدّد إستمرارية النظام السياسي القائم، والتي قد تؤدّي الى الإطاحة بالنظام[1].

تأسيساً على ما سبق، يفترض هذا المشهد إنّ إعادة تَقييم الشراكة الإستراتيجيةِ الأمريكية مع النظامِ السعودي أمر ضروري[2]. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبإتجاه تهميش دور السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية، سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً.

٤-٢-٣ مشهد الإستمرار والتغيير

ويقوم هذا المشهد على فرضية مفادها: "سوف تُبقي الولايات المتحدة الأمريكية السعودية حليفاً إستراتيجياً لها، إلاّ أنها سوف تزيد من ضغوطاتها عليها لتكون أكثر إستجابة لطلباتها، وفي الوقت نفسه سوف تقلّل، الى حدّ ما، من إعتمادها عليها في المنطقة".

على الرغم من صدور إشارات عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية تدعوا الى الإستغناء عن السعودية وإنهاء العلاقات الإستراتيجية بين الدولتين، إلاّ أن القيادة الأمريكية أدركت إنها غير قادرة فعلياً عن الإستغناء الكلي عن السعودية.

وتأسيساً على ذلك، سوف تجد الولايات المتحدة الأمريكية ان من الأجدى لها الإبقاء على علاقاتها مع السعودية إدراكاً منها ان ذلك سوف يحافظ على العديد من المصالح والأهداف المهمة التي تقتضيها إستراتيجيتها في المنطقة، الاّ أنه على الرغم من ذلك يرى صنّاع القرار الأمريكي أنه من الضروري ممارسة ضغط أكثر على الحكومة السعودية، خاصة فيما يتعلق بمشاركتها الفعالة في حملة مكافحة الإرهاب بكافة أشكالها.

---

[1] جوزيف أ. كيشيشيان، م. س. ذ، ص٢٢٤.

[2]GARY SCHMITT, Op. Cit.

وهناك مجموعة دعائم تستند اليها فرضية هذا المشهد، وهذه الدعائم يمكن إيجازها في الآتي:

على الرغم من أن هناك محاولات ودعوات للإستغناء عن النفط السعودي، وذلك بالإعتماد على نفط العراق وبحر قزوين، وإعتماد مصادر بديلة للنفط، إلاّ أن القيادة الأمريكية أدركت أنه من المستحيل الإستغناء عن النفط السعودي في المستقبل المنظور، وممّا يدعم هذا القول هو إن إرتفاع إستهلاك ومن ثمّ الطلب على النفط على الصعيد الدولي مستمرّ، وان البلد الوحيد الأكبر قابلية على إرتفاع حصة إنتاجه من النفط هو السعودية (وهذا ما تمّ إيضاحه في الفقرات السابقة).

ومع ذلك، ستستمرّ الحكومة الأمريكية في ممارسة الضغط على النظام السعودي للإستمرار في سياسات نفطية متوازنة وتلبية الطلبات الأمريكية.

* أدركت القيادة الأمريكية أن الشعب السعودي سوف يزداد غضباً وإستياءً وكراهية من الممارسات الأمريكية في الشرق الأوسط، سواءاً فيما يتعلق بإنحيازها لإسرائيل أو فيما يتعلق بممارساتها في السجون الأمريكية في غوانتانامو وأبو غريب وغوام وغيرها، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدرك خطر إستمرار تحالفها الوثيق وتواجدها المباشر في دولة لا يطمئن على إستمرار قدرتها على حفظ الأمن في بلدها ومن ثمّ حفظ أمن وسلامة السفارة أو القنصلية الأمريكيتين أو الأمريكيين الآخرين في السعودية (وأكبر دليل على وجود الخطر على حياة الأمريكيين في السعودية هو تفجيرات الرياض عام ٢٠٠٣). ولذلك سوف تخفف الولايات المتحدة الأمريكية من وجودها العسكري والدبلوماسي في هذه الدولة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أدركت القيادة الأمريكية أن الحركات والجماعات المسلحة الراديكالية والمعادية للولايات المتحدة والنظام السعودي في آن واحد، أدركت أنها سوف تتمتّع بشعبية واسعة في السعودية ممّا يدفع الحكومة الأمريكية للضغط على النظام السعودي للقيام بإستئصال هذه الجماعات والحركات، فضلاً عن المؤسسات الخيرية الداعمة أو الموالية لهذه الحركات، هذا بالإضافة الى من يواليها أو يؤيّدها من العلماء والأساتذة ومن الأوساط الشعبية.

أكثر من ذلك، إمتدت هذه المعارضة لمعظم الأوساط الشعبية، خاصة مع تزايد تدهور العلاقات السعودية - الأمريكية، وكذلك تزايد التعنّت في السياسة الأمريكية بالمنطقة العربية، واتّخذت المعارضة أشكالاً عنيفة أحياناً كالتفجيرات التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة ضدّ المصالح الأجنبية، وتسبّبت في مقتل بعض الرعايا الأجانب، حتى وصل الأمر بالسفارة الأمريكية لأن تغلق أبوابها في شهر أكتوبر ٢٠٠٢. وتحسباً لزيادة هذه الأحداث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحذير رعاياها داخل السعودية[1]

* إن الملاحظ أن السعودية هي أقلّ دولة خاضت ميدان التنمية السياسية بين دول الخليج والجزيرة العربية عموماً، أيضاً بسبب طبيعة نشأتها الحديثة ووسائل شرعنتها وشرعنة الحكومة القائمة فيها. ولاتزال الحكومة قادرة بما توفّرت لها من وسائل إقتصادية وأمنيّة، على مقاومة ضغوط التغيير، ولكنها فشلت فيما يبدو في إقناع مواطنيها بأن التغييرات التي أحدثتها قبل سنوات سابقة (مجلس شورى معيّن، ونظام أساسي، ونظام المناطق) تغيرات كافية، فكلّ هذه الإجراءات لا ينظر إليها من قبل المواطنين على أنها تشكّل الحدّ الأدنى المطلوب للإصلاح. ويبدو في تجربة السعودية أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية هي المحرك بإتجاه التنمية السياسية وإن لم ترغب السلطات بذلك. وهذه التنمية تتقاطع مع الرأي القائل بأولوية الثقافة السياسية وتوافرها كشرط أساسي للتنمية السياسية، فالواضح اليوم أن هناك تحوّلاً كبيراً في توجّهات المواطنين السياسية، في مسائل مثل: شرعية الحكم والإنتخاب، والمواطنة وحقوقها، وحرية التعبير وضرورتها، وقد كان للتنمية الإقتصادية والإجتماعية دور رئيس في تغييرها وتبدّلها[2].

وعلى وفق فرضية هذا المشهد، يَجِبُ أنْ تعطي الحكومة الأمريكية كُلّ حافز لإصلاح النظام السعودي الحالي، والحافز الرئيس هو إخبار هذه الحكومة، بشكل خاص وعلناً، بأن الوضع الراهن في دولتها غير مقبولُ. بل يجب تشجيع التحديث

---

[1] ميساء شجاع الدين، السعودية بين مطالب الإصلاح ومخاطر التقسيم، مقالة نشرت بتأريخ: (١٨/٣/٢٠٠٣)، على موقع:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/03/article16.SHTML

[2] الدور الإقليمي السعودي الجديد بمباركة أمريكية وفرنسية، عنوان خبر نشره موقع: شبكة النبأ المعلوماتية - الأربعاء ١١/ آيار/٢٠٠٥.

فيها، وإن الولايات المتحدة الأمريكية يَجِبُ أنْ تَطلبَ من السعوديين أن يَتوقّفوا عن تَمويل وتشجيع التطرّف، بدءاً بالمساجد والمنظمات الخيرية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كافة أنحاء العالم الإسلامي أيضاً، بضمن ذلك باكستان، أفغانستان وعراق ومواقع إضطرابات أخرى. فالذي طلبه الرّئيس بوش مِنْ الآخرين لقَطْع كُلّ الدعم للإرهابيين وللوَقْف مع الولايات المتحدة الأمريكية يَنطبقُ أيضاً على السعودية"[١]

* وبالمقابل، فقد إستمرت السعودية على نسج علاقات خارجية متنوعة، فجاءت جولة الملك إلى كل من روسيا وفرنسا (عام ٢٠٠٥) في هذا الإطار، وقد تشكل "مجلس الأعمال السعودي الفرنسي" بهدف تنمية العلاقات الإقتصادية بين السعودية وفرنسا كما سوف يتعيّن على السعودية الإستمرار في تنويع علاقاتها الدولية، كما عليها إستكمال جهود السعودية للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية قبل نهاية العام ٢٠٠٥. كما من تحديات المرحلة المقبلة العلاقات مع إيران، فعلى الرغم من تمكّن السعودية من إقامة علاقات متوازنة وتمكّنها من إستيعاب الملفات التي واجهت البلدين في حروب الخليج المتتالية، فإن ملف إيران النووي وما يمكن أن يتفرع عنه من مواقف مستقبلية من دول المنطقة ومنها السعودية سيتطلب مواقف سعودية أكثر دقّة وحنكة في المرحلة القادمة إن لم نقل أكثر الملفات تحدياً للسعودية في المرحلة القادمة[٢].

ويؤكّد المراقبون أن الزيارة التي قام بها ولي العهد السعودي السابق (في عام ٢٠٠٥) الى روسيا حقّقت نجاحاً ملحوظاً، حيث أنجزت إرساء قواعد علاقة إستراتيجية طويلة المدى تتصل بعقود التسليح المقبلة التي ستأخذ مكان عقد اليمامة الهائل مع لندن والموقع في عام (١٩٨٥) وينتهي عام (٢٠٠٧) وستتولى شركة (سوفريزا) الفرنسية الإشراف على العقود الجديدة التي ستكون من دولة إلى دولة، أي من دون وسطاء، وتشمل الصفقة (٤٨) طائرة رافال من صنع داسو، لوزارة الدفاع على أن يكون التعامل مباشرة بين الوزارة والدولة

---

[1] GARY SCHMITT, OP. CIT.

[٢] د. خليل حسين، ملامح السياسة الخارجية السعودية بعد الملك فهد، مقالة نشرت بتأريخ (٢٠٠٥/٨/٣)، على موقع:

www.MiddleEastOnline.com

الفرنسية، وعقداً آخر مع وزارة الداخلية بقيمة سبعة مليارات دولار لمراقبة الحدود[1]

إذاً، فبالنسبة للعناصر الأساسية الحاكمة للعلاقات السعودية - الأميركية، إن هذه العلاقة تغيرت بعد أحداث ١١ سبتمبر ويقتضي ذلك إعادة النظر فيها من منطلقات تعكس نقاط الإلتقاء بين الطرفين دون إغفال نقاط الإختلاف. ويشترط لصحة هذه العلاقة إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية بشرطين أساسيين: الشرط الأول هو قبول المجتمع السعودي من حيث الثقافة والتركيبة الإجتماعية كما هو عليه وليس كما يجب أن يكون. كما أن على السعودية أن تضع في تصوّرها مصالح الولايات المتحدة الأميركية في المنطقة[2]

وفي هذا السياق، ترى راشيل برونسون رئيسة قسم دراسات الشرق الأوسط والخليج بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، وصاحبة كتاب "أبعد من النفط": إن الرياض وواشنطن بحاجة إلى إعادة تشكيل سياساتهما بحيث تتناسب مع التحديات الراهنة والمستقبلية. ومن ضمن المسائل الملحة التي يجب مناقشتها من قبل الطرفين: الإشراف الدولي على المنظمات الإسلامية غير الحكومية التي لم تخضع لقوانين ما بعد ١١ سبتمبر، وكذلك إدخال السعودية في عضوية منظمة التجارة العالمية، مّما سيؤدي إلى مساعدتها على العولمة والإصلاح، وأخيرا تمويل المدارس السعودية التي تتبنى الأجندة الإصلاحية. والأهم من ذلك كلّه أن تقوم الدولتان بمناقشة دور الدين في القضايا الإستراتيجية لما للدّين من تأثير عظيم على الأمن العالمي[3].

صفوة القول، إن هذا المشهد يفترض الوسطية بين المشهدين السابقين، وذلك بإستمرار الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء السعودية كحليف لها، ولكن مع التقليل – الى حدّ ما – من الإعتماد عليها في المنطقة، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أوالإقتصادي والتجاري، وذلك بإيجاد البدائل لها من جهة وإتباع سياسات معينة يسهل ذلك من جهة أخرى.

---

[1] الدور الإقليمي السعودي الجديد بمباركة أمريكية وفرنسية، م. س. ذ.

[2] محمد علي صالح - منير الماوري، م. س. ذ.

[3] نقلاً عن: سارة دابي، العلاقات السعودية - الأمريكية.. ملامح لسياسات جديدة، قراءة وترجمة: شيرين حامد فهمي، نشر في ٢٠٠٥/٨/١، على موقع: إسلام أون لاين:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/08/article01.shtml

الخاتمة والإستنتاجات

وصلت هذه الدراسة الى جملة من الإستنتاجات والتي تشكل خاتمتها، وهذه الإستنتاجات تتوضح فيما يأتي:

إن المصالح هي ضالة السياسة الخارجية الأمريكية، فأينما تجدها تتبعها وتحاول تحقيقها مهما كان الثمن. وبعد أن وجدت هذه الدولة مصالحها الإستراتيجية في المملكة العربية السعودية منذ إكتشاف النفط وإنتاجه فيها، هذا فضلاً عن إدراك الصناع القرار الأمريكي لموقع المملكة الإستراتيجي في المنطقة، جعلت هذه الدولة من المملكة العربية السعودية حليفاً إستراتيجياً لها، وذلك للحصول على النفط الكافي والحليف الإستراتيجي في منطقة الخليج العربي. وبالمقابل أعطتها الحكومة الأمريكية من الأسلحة والعتاد لتدافع بها عن نفسها من المخاطر الإقليمية والداخلية. وهنا بدأ الحديث عن معادلة "النفط مقابل الأمن"

إن هذه المعادلة بقيت سارية المفعول لحد الآن. إلا أن أحداث سبتمبر وفّرت الفرصة للتوتر بين الدولتين، ذلك لأن معظم القائمين بتنفيذ هجمات ١١ سبتمبر كانوا من السعوديين، ممّا وفّر للإعلام الأمريكي مادة لتشويه صورة المملكة العربية السعودية أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي، هذا فضلاً عن صدور تقارير في الولايات المتحدة الأمريكية تسمي المملكة العربية السعودية بالعدو المبين للولايات المتحدة، وبأنها مركز لتفريخ "الإرهاب" مادّياً وفكرياً، ووصل الحد الى الحديث عن إسقاط النظام السعودي وإيجاد بديل له أو تقسيم المملكة العربية السعودية. وممّا زاد من الضغط الإعلامي على هذه الدولة هو نشاط جماعات اللوبي اليهودي من خلال وسائلهم الإعلامية ومراكز بحوثهم ...الخ.

كلّ ذلك وفر فرصة تضخيم نقاط الخلاف بين الدولتين، ومن ثمّ حدوث نوع من التوتر بينهما. وذلك بازدياد ضغوطات أمريكية على النظام السعودي لتضييق الخناق على الجماعات والحركات الموالية أو القريبة فكرياً من تنظيم القاعدة والجمعيات الخيرية وأئمة المساجد والأساتذة الجامعية ...الخ، ومن ثمّ مشاركة المملكة بفعالية في الحملة الأمريكية على "الإرهاب"، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتلعب المملكة دوراً فعالاً في مجال إنتاج النفط وتصديره وفي منظمة الأوبك وفي

تقليل أزمة النفط بما يرضي الحكومة الأمريكية. ولكن على الرغم من كل ذلك فإن ما حدث في ١١ سبتمبر وما تبعتها من إنتقادات أمريكية شديدة للملكة العربية السعودية لم يدفع صنّاع القرار الأمريكي الى تهميش هذه الدولة أو التقليل من مستواها كحليف إستراتيجي، بل أكدوا وبإستمرار على متانة العلاقة بين الدولتين. وممّا زاد من هذا الإتجاه هو إستجابة الحكومة السعودية الى حدّ كبير للضغوطات الأمريكية عليها، وذلك بمشاركتها الفعالة في حملة مكافحة "الإرهاب" سياسياً ومالياً وعسكرياً وإعلامياً داخل المملكة وإقليمياً، هذا فضلاً عن إتباعها سياسة نفطية ترضي الحكومة الأمريكية.

صفوة القول: إن رسالتنا إنتهت الى إثبات فرضيتها الأساس: إن أحداث ١١ سبتمبر وإن أثارت نقاط الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، ومن ثمّ أدت الى حدوث نوع من التوتر بين الدولتين، وخاصة بإزدياد الضغوطات الأمريكية على المملكة العربية السعودية. إلاّ أن كل ذلك لم يؤدّ الى تهميش دور المملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية والإستراتيجية الأمريكيتين، بل هي لا زالت تتمتع بمكانة متميزة عند الإدارة الأمريكية.

الملاحق

الملحق رقم ﴿١﴾

نص البيان المشترك بين الرئيس الأمريكي جورج بوش وولي العهد السعودي (آنذاك) الأمير عبدالله بن عبد العزيز آل سعود الذي وقع في: ٢٥ نيسان/إبريل، ٢٠٠٥، كروفورد، تكساس.

البيت الأبيض

مكتب السكرتير الصحفي

كروفورد، تكساس

25نيسان/أبريل،2005

بيان مشترك للرئيس جورج بوش، وولي العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز آل سعود:

قبل ستين عاماً، عقد الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت ومؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبد العزيز آل سعود اجتماعاً تاريخياً على متن سفينة شماء في البحيرة المالحة الكبرى في قناة السويس. وخلال فترة ست ساعات أقام سلف الرئيس بوش، ووالد وليّ العهد، عروة شخصية قوية حددت نبرة العلاقات الوثيقة بين أمتينا على مدى عقود.

واليوم نحن جددنا علاقاتنا الشخصية وعلاقة الصداقة القائمة بين أمتينا. وفي لقائنا اليوم وافقنا على أن التغييرات الخطيرة في العالم تدعونا لإقامة علاقة جديدة بين بلدينا، بل شراكة موطدّة تقوم على أسس شراكتنا السابقة، وتجابه تحديات الحاضر، وتحتضن الفرص التي ستواجهها أمتانا في الأعوام الستين القادمة.

إن صداقتنا تبدأ بالإقرار بأن لدى أمتينا تاريخين أبيين ومميزين جدا.

إن الولايات المتحدة تبجّل العربية السعودية كونها مهد الإسلام، احد أعظم الديانات العالمية، والمركز الرمزي للدين الإسلامي كونها خادمة الحرمين المقدسين للإسلام في مكة المكرمّة والمدينة المنورّة. وتكرّر العربية السعودية دعوتها لجميع

الذين يبثون تعاليم الدين الاسلامي وينشرونه بأن يتمسكوا بحزم برسالة الإسلام عن السلام، والاعتدال، والتسامح، ورفض كل ما ينحرف عن تلك المبادئ.

واتفق البلدان على أن رسالة السلام والاعتدال والتسامح هذه يجب أن تطال جميع الأديان والممارسات الأخرى. ويؤكد البلدان المبادئ التي اتفق عليها خلال المؤتمر الدولي حول مكافحة الإرهاب الذي استضافته المملكة في شباط/فبراير، ٢٠٠٥. وهذه المبادئ جسدها "إعلان الرياض" الذي يدعو الى "دفع عجلة قيم التفاهم والتسامح والحوار والتعايش والتقارب بين الثقافات... ومكافحة أي شكل من أشكال التفكير الذي يروج للأحقاد، ويحرض على العنف، ويتغاضى عن جرائم لا يمكن لأي ديانة أو قانون ان يقبل بها بأية صورة من الصور".

وتقر المملكة العربية السعودية بمبدأ الحرية الذي أقيمت على أسسه الولايات المتحدة، بما في ذلك الحريات المجسدّة في التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة. كما تثمن المملكة دور الولايات المتحدة التاريخي في العمل على انهاء الاستعمار والامبريالية والترويج لحق تقرير المصير.

وفي حين تعتبر الولايات المتحدة ان الأمم تنشيء مؤسسات تعكس تاريخ وثقافة وتقاليد مجتمعاتها، فانها لا تسعى لفرض اسلوبها الخاص من الحكم على حكومة وشعب العربية السعودية. وتنوّه الولايات المتحدة بانتخابات ممثلين في المجالس البلدية السعودية التي جرت مؤخرا وتتطلع الى مشاركة أوسع نطاقا وفقا لبرنامج إصلاحات المملكة.

ان المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة شريكتان وثيقتان في العديد من المجهودات المهمّة. اننا نرحب بتصميم العربية السعودية المتجدد على متابعة اصلاح اقتصادي وسعيها للانضمام الى منظمة التجارة العالمية. وسنعمل سوية كشريكين لاستكمال مفاوضاتنا ومفاوضات مع اعضاء آخرين في منظمة التجارة بجنيف لغرض الترحيب بالعربية السعودية في المنظمة قبل نهاية العام ٢٠٠٥.

ويتعهد البلدان بمواصلة تعاونهما كي تكون أمدادات النفط من العربية السعودية متوفرة ومؤمنة. وتقدر الولايات المتحدة التزام العربية السعودية المتين بتسريع خطى الاستثمار وتوسيع طاقة انتاجها بما يساعد في إشاعة الاستقرار وتوفير امداد نفطي كاف في الأسواق.

وتلتزم المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة بمساعدة الشعب العراقي بصورة فاعلة على تحقيق تطلعاته ببناء أمة آمنة وذات سيادة ومزدهرة وموحدة تكون في حالة سلم مع جاراتها، وحيث يكون العراقيون من جميع الأديان والجماعات العرقية أحرارا بالمشاركة في مؤسساتها. ويدعو البلدان المجتمع الدولي لدعم التنمية السياسية والاقتصادية للعراق ويحث البلدان الدول المجاورة للعراق على الامتناع عن التدخل في شؤون العراق السياسية.

وقد شهد البلدان فظاعة الإرهاب في وطنينا الذي نفذه افراد وجماعات يتسمون بالعنف ويفتكون عشوائيا بأناس من جميع الأديان والقوميات من اجل الترويج لأجندتهم المتطرفة. ويؤكد بلدانا عزيمتنا على تعزيز تعاوننا الوثيق لمحاربة الإرهاب وقطع دابر الموارد المتجهة الإرهابيين دعما لشبكاتهم. اننا نحيي ذكرى ضحايا الإرهاب، واولئك الذين فقدوا أرواحهم وهم يحاربون الإرهابيين، ونتعهد بالعمل معا الى أن يتوقف الإرهاب عن تهديد أمتينا والعالم بأسره.

وتواصل الولايات المتحدة والعربية السعودية دعم الجهود الآيلة الى منع انتشار اسلحة نووية والتكنولوجيا والمواد الضرورية لتطوير وتصنيع أسلحة نووية. ان الجهود الرامية الى تطوير واقتناء أسلحة من هذا القبيل تتعارض مع جهودنا للترويج للسلام والاستقرار في المنطقة.

وتؤيد الولايات المتحدة والعربية السعودية قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، ومن ثمّ، تأخذان علما بقرار سوريا بسحب كافة قواتها ومسؤولي مخابراتها من لبنان. ويرحب البلدان بالحكومة اللبنانية الانتقالية ويتطلعان قدما الى انتخابات حرة ونزيهة وغير مثقلة بالتدخل الأجنبي والترهيب.

بخصوص النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي، ترغب الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بتسوية عادلة ومتفاوض عليها حيث تعيش دولتان ديمقراطيتان - اسرائيل وفلسطين - جنبا الى جنب بسلام وبأمن. وسنواصل جهودنا لتحقيق هذا الهدف ونكرر دعمنا لجهود السلطة الفلسطينية لإحلال الديمقراطية والسلام والرخاء لجميع الفلسطينيين. وتشكر الولايات المتحدة سمو ولّي العهد الامير عبدالله لمبادرته الجريئة التي تبنتها القمة العربية بالإجماع في ٢٠٠٢، وهي المبادرة التي تسعى للترويج لسلام اسرائيلي-فلسطيني وسلام اسرائيلي- عربي. ونرى ان انسحابا اسرائيليا من غزة وأجزاء من الضفة الغربية

سيمثل خطوة مهمّة قدما نحو تنفيذ خريطة الطريق. ان قناعتنا الراسخة هي أن تسوية النزاع الاسرائيلي-الفلسطيني ستزيل مصدر توتر رئيسيا وستسهم في استقرار المنطقة وتقدمها.

أخيرا، تتفق الولايات المتحدة والعربية السعودية على أن علاقاتنا المستقبلية يجب ان تقوم على اساس من التعاون الرحب. وعلينا أن نعمل على توسيع الحوار والتفاهم والتفاعلات بين مواطنينا. وسيشمل ذلك برامج تستهدف: (١) زيادة عدد الطلاب السعوديين الشبان الذين يحضرون ويدرسون في الولايات المتحدة (٢) زيادة عدد برامج التبادل العسكري كي يتمكن عدد أكبر من الضباط السعوديين من زيارة الولايات المتحدة لغرض التثقيف والتدريب العسكريين و(٣) زيادة عدد الاميركيين الذين يتوجهون للمملكة للعمل والدراسة.

وتعترف الولايات المتحدة بأن علينا ان نمارس ضغوطا أكبر للتغلب على عقبات تواجه رجال أعمال وطلابا سعوديين يرغبون في دخول الولايات المتحدة، ونتعهد لأصدقائنا السعوديين بأننا سنضطلع بهذا المجهود. وقد شكلت لجنة مشتركة رفيعة المستوى يرأسها وزير الخارجية السعودي ووزيرة الخارجية الأميركية، لمعالجة مسائل استراتيجية ذات أهمية حيوية لبلدينا.

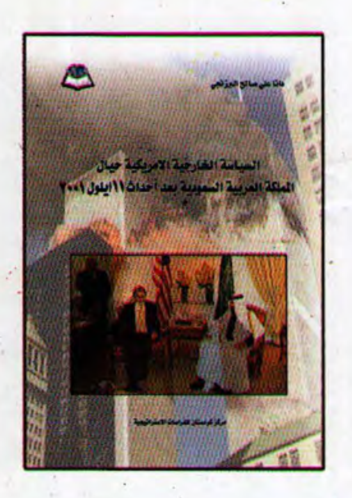
المصدر:

http://www.mofa.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=33953&InTemplatekey=print

وكذلك: http://www.saudiusrelations.org/

وكذلك موقع وزارة الخارجية الأمريكية/ مكتب برامج الإعلام الخارجي/ نشرة واشنطن: http://usinfo.state.gov/archive

الفهرست



حاول الباحث، من خلال إحساسه بأهمية ودور السياسة الخارجية الأمريكية في العالم المعاصر، وميله وإهتمامه بالموضوعات والقضايا المعاصرة، وإعتقاده بضرورة فهمها وإستشراف مستقبلها، أن يبحث في إحدى هذه المواضيع، والتي تتمثّل بـ(السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعوديـــة بعــد أحــداث ١١أيــلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وفي ضوء هذه الصياغة تضمنت فرضية البحث متغيراً مستقلاً، تمثل بأحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١، بينما عدّت السياسة الخارجية الأمريكية متغيّراً تابعاً.

إطّلع الباحث على معظم الدراسات والأبحاث المتعلّقة بهذا الموضوع، وتبيّن له أن بعض الدراسين أو المؤلّفين تطرّقوا الى الموضوع بصورة مستعجلة، سواء بقصد أو بدونه، وقالوا بأنّ شهر العسل الأمريكي - السعودي إنتهى تماماً بعد أحداث سبتمبر. فيما إنطلق باحثونَ آخرون لدراسة الموضوع في نطاقه المحدد دون تضخيم نقــاط الخلاف الأمريكي — السعودي بعــد أحــداث سبتمبر، وأشاروا الى علاقتهما الإستراتيجية وإستمرارهــا، على الرغم من إعطاء هذه الأحداث المبرّر الأفضل للولايات المتحدة الأمريكية لممارسة ضغط متزايد على المملكة العربية السعودية.



(6000) دينار